المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
مكة المكرمة

من التراث الإسلامي
الكتاب السادس عشر

شرح الكافية الشافية

تأليف

العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك
الطائي الجياني

حققه وقدم له

الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي
الأستاذ المشارك في معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها
جامعة أم القرى - مكة المكرمة

دار المأمون للتراث

الطبعة الأولى
١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م

أشرف على تصحيح تجاربه وطبعه
عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق

بسم الله الرحمن الرحيم

تَقْـــدِيمُ

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، والصلاة والسلام على نبينا الأمين، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فقد سعدت كثيراً حين شرفني «مركز البحث العلمي وتحقيق التراث» بجامعة أم القرى في مكة المكرمة بتحقيق كتاب «شرح الكافية الشافية» للإمام جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ذلك أن صحبتي لابن مالك ولمؤلفاته قديمة، ووثيقة.

فمؤلفات ابن مالك تعرفت عليها في سن مبكرة، وبالتحديد منذ بدأت حياتي العلمية حين كان حفظ الألفية، وغيرها من المتون ـ بجوار القرآن الكريم ـ عدة لا غنى عنها لطالب العلم.

وتعرفت على الشيخ حين بدأت دراساتي العليا واتخذت من حياته وآثاره مجالاً لبحث حصلت به على درجة الماجستير.

وكان من بين الفصول التي تضمنها هذا البحث: الأصول التي بنى عليها ابن مالك آراءه النحوية. والموازنة بين آرائه في مختلف مؤلفاته.

واقتضى هذا ـ بطبيعة الحال ـ أن تكون تحت بصري وبين يديّ نسخ من مؤلفات الشيخ ـ وقد كانت في الغالب حينذاك مخطوطات ـ فسعيت إليها في مواقعها أنسخ منها بقلمي صوراً أحتفظ بها، وأقلب النظر بين صفحاتها من وقت لآخر.

وكلما مرت الليالي زادتني من ابن مالك قرباً، ولمصنفاته حباً، فعقدت العزم على الإسهام في إحياء تراثه بالقدر الذي أستطيع.

فبدأت بمقدمته «عمدة الحافظ وعدة اللافظ» وشرحها فنشرتهما محققين[1].

وهأنذا أواصل المسيرة بتحقيق أرجوزته «الكافية الشافية» وشرحها.

والحق أن «الكافية الشافية» أرجوزة سهلة ميسرة، قل أن تسمح بمثلها القرائح، أو تطمح إلى النسج على منوالها المطامح، فقد جمع فيها ناظمها مسائل النحو والصرف، وبسطها، ورتب الأبواب وضبطها فغدت كما قال:

. . . . . مستوفية عن أكثر المصنفات مغنية
تكون للمبتدئين تبصرة وتظفر الذي انتهى بالتذكرة

أما شرحها فقد التزم فيه المصنف ـ رحمه الله ـ منهجاً ارتضاه لنفسه، وأعلنه في المقدمة حين قال:

«سألني بعض الألباء، المعتنين بحقائق الأنباء أن أتلو «الكافية الشافية» بشرح تخف معه المؤونة، وتحف به المعونة، ويكون به الغنّاء مضموناً، والعناء مأموناً. فأجبت دعوته. . . .».

(١) دار الفكر العربي بالقاهرة.

لذلك أقتصر في هذا الشرح على جلاء الغامض، وتيسير العسير، وضم المشتت وتقريب البعيد.

وهو إذا تحدث في موضوع ما تحدث حديثاً شاملاً، واستقصاه استقصاءً كاملاً في تنسيق رائع، وأسلوب بديع مع دعم كلامه بما يحتاج إليه المقام من دليل وشاهد.

وبهذا صارت «الكافية الشافية» مع شرحها عنواناً على عظمة ابن مالك واقتداره وسعة اطلاعه .

وهناك أمر آخر يزيد من مكانة هذا الشرح، ذلك أن ما جاء في الألفية:

أحصى من الكافية الخلاصة . . . . . .

كما قال الناظم في الألفية.

وإذا كان ذلك كذلك كانت «الكافية الشافية» قد تضمنت ما في الألفين وزيادة.

وإذا كانت «الكافية الشافية» متضمنة ما في الألفية وزيادة كان «شرح الكافية الشافية» شرحاً وافياً للألفية بقلم ناظمها.

وبهذا ندرك السر في إهمال ابن مالك تأليف كتاب في شرح الألفية مخالفاً بذلك منهجه المعهود في التأليف، حيث كان يبدأ بالمصنفات الموجزة ثم يبسطها، وبالأراجيز ثم يشرحها.

كما يتضح السر في اعتماد كل شراح الألفية ـ بلا استثناء ـ على ما جاء في «شرح الكافية الشافية» لابن مالك.

ولقد حرصت في تحقيقي لهذا الكتاب أن أضع بين يدي القارىء الأصل الكامل لهذا الكتاب مضبوطاً، مقتصداً في التعليق،

مقتصراً على ما يحتاج إليه المقام دون إسراف أو حشو.

وسرت في التحقيق على النحو التالي:

١ ـ مقابلة النسخ المختلفة، والتنبيه في الحاشية على اختلاف النصوص.

٢ ـ ضبط الآيات القرآنية الواردة في الكتاب، وبيان مواضعها في الكتاب العزيز.

٣ ـ تتبع القراءات التي أشار إليها المصنف بالرجوع إلى كتب القراءات للتأكد منها ومن صحة نسبتها إلى قائلها.

ومن الحق التنويه بدقة المصنف في استدلاله بالقراءات، ودقة نسبة القراءة ـ إذا نسبها ـ لصاحبها.

كما تجدر الإشارة إلى أن المصنف في استشهاده بآيات القرآن الكريم كان يعتد بالقراءات المختلفة من غير تفريق بين قارىء وآخر.

٤ ـ ضبط الأحاديث النبوية وبيان مواقعها في الكتب الصحاح.

٥ ـ ضبط الشواهد الشعرية ونسبتها إلى قائليها، وكشف الستار عن معاني الكلمات التي يكتنفها غموض، وبيان البحور الشعرية للأبيات.

واستكمالاً للفائدة ذيلت حديثي عن كل بيت ببيان بعض المراجع التي اعتمدت عليها. وكثيراً ما كان يغفل المصنف ذكر قائل الشاهد، وكان اهتمامه بنسبة الشواهد لقائليها يزداد إذا استشهد بها لتأكيد رأيه في مسألة خلافية.

٦ ـ تحقيق النصوص التي اقتبسها المصنف، وذلك بالرجوع إلى مصادرها.

٧ ـ تحقيق الآراء التي نسبها المصنف لبعض العلماء، وذلك بالرجوع إلى ما حفظه الزمان من مؤلفاتهم، أو بالرجوع إلى ما كتبه السابقون الأولون عنهم.

٨ ـ ضبط الكلمات التي أوردها المصنّف في معرض التمثيل للقواعد أو الصيغ، وتفسير معناها، إذا كان لفظها يحتاج إلى ضبط، ومعناها يفتقر إلى تفسير.

٩ ـ التعريف بالعلماء الذين ورد ذكرهم في ثنايا الكتاب.

هذا وقد قدمت للكتاب بمقدمة موجزة تحدثت فيها عن المؤلف وعصره ثم عرفت بأرجوزة «الكافية الشافية» ووازنت بينها وبين «الدرة الألفيـة» لابن معط. وتلوت ذلك بالحديث عن «شرح الكافية الشافية»، وزمن تأليفه، وبينت بعض السمات البارزة فيه، وتحدثت بعد ذلك عن شخصية المؤلف في الكتاب وعن بعض الأصول التي بنى عليها المؤلف آراءه فيه.

ولقد رأيت في الكتاب أموراً تثير الانتباه فنبهت عليها.

وختمت المقدمة بالحديث عن النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق.

أما عن المصادر التي اعتمدت عليها فهي كثيرة ومتعددة. وإذا كان منها ما تيسرت لي سبل الحصول عليه، فإن منها ما هو عزيز ونادر، وطريق الوصول إليه صعب عسير، كما هو الحال في المخطوطات والمصورات، والمراجع التي نفدت طبعاتها.

وبعد:

فإنه لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الوفر الجزيل إلى جميع

العاملين في مركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة المكرمة وعلى رأسهم سعادة الدكتور ناصر الرشيد.

فجزى الله الجميع خير الجزاء، وجعل عملي هذا مفتتحاً بخلوص النية مختتماً بحصول الأمنية التي نسعى إليها وهي خدمة اللغة العربية وأبنائها.

والله المستعان

وكتبه:

د / عبد المنعم أحمد هريدي

الأستاذ المشارك في معهد اللغة العربية

جامعة أم القرى

المقدمة

تَعرِيفٌ بِالمؤَلِّف:

لم تعن أسرة ابن مالك بتسجيل اليوم الذي ولد فيه طفلها، فظل هذا اليوم مجهولاً إلى الآن لدى مؤرخيه، وسوف يظل كذلك إلى الأبد.

ويبدو أن الأسرة التي انحدر منها المصنف لم تكن تطمع في جاه، ولم يكن لها أساس من مجد.

فلم يعرف التاريخ عن آبائه شيئاً، ولم يرد من النصوص ما يشير إلى ذلك من قريب أو بعيد، فالصمت مطبق حول أسرته.

ويظهر أن الشيخ كان يعرف ذلك.. يعرف أنه نشأ في أسرة رقيقة الحال، فلم يشر إليها، أو يتحدث عنها.

ومن يدري.. لعله لم يكن يجد من الحوادث المتعلقة بها ما يستحق الذكر، أو كان يجده ولكن يؤلمه الحديث فيها.

وسكوت ابن مالك عن الحديث عن نفسه، وإمساكه عن الإشارة إلى ماضيه، وصمته عن كل ما يتصل بأهله وعشيرته أعطى الفرصة السانحة للمؤرخين فأهملوا الحديث عما يتعلق بذلك.

فقد درج المؤرخون في العصور القديمة والوسطى، وشطر من

العصور الحديثة على التأريخ للملوك، وأصحاب الجاه والسلطان، حتى كاد التاريخ في تلك الأيام يقتصر على الحكام والأعيان.

فإذا ما ولد طفل في قصر اهتم به المؤرخون منذ مولده ـ بل ربما قبل مولده ـ وأفاضوا في نسبه وحسبه، وعظيم مواهبه.

أما إذا كان مغموراً فإن إنساناً واحداً لا يكاد يشعر بقدومه، ولم يتعرض له كاتب أو مؤرخ.

فإذا أصاب من الدنيا نصيباً حاول المؤرخون عندئذٍ سد الثغرة التي أحاطت بنشأنه، فإذا أعوزتهم الحقائق لجأوا إلى نسج الخيال والأساطير.

وإن الناظر في كتب التاريخ في تلك العصور ليأخذه العجب حين يرى معظمها ينصب على «وفيات الأعيان» و«تاريخ الملوك». . أما الشعوب، أما عامة الناس فليس لهم فيها نصيب، وليس فيهم من يهم المؤرخ، أو يعني الكاتب، وإن وجد من المؤرخين في تلك الحقبة من يتعرض لواحد من المواطنين فإنما يكون ذلك تلميحاً بقدر ما يحتاج إليه الموضوع الذي يتحدث فيه.

ولم يتورع بعض المؤرخين عن الجهر بذلك.

وها هوذا أبو المحاسن يقول في معرض حديثه عن أحد الأفراد[1]:

«وقد أضربنا عن شرح ما حدث له، لأنه لم يكن من أعيان الناس لتشكر أفعاله أو تذم».

وأغلب الظن أن ابن مالك حرم في طفولته من كل عطف

(١) بدائع الزهور ٢/٢٤٤.

وحنان، بل ربما كانت طفولته طفولة معذبة، منعه الحياء من الخوض فيها باللسان، أو بالقلم، فاكتفى بالصمت الذي هو أبلغ من كل بيان.

ورب ضارة نافعة، فالراجح أن هذا الحرمان كان السبب في التجاء الشيخ إلى الدرس والتحصيل عله يجد في ذلك عوضاً عن بعض ما فاته.

ومهما يك من شيء فلا تكاد توجد وثيقة واحدة، أو مصدر مؤكد أو خبر عمن يوثق به يكشف شيئاً للباحث في طفولة هذا الرجل، أو علاقته بأسرته، أو صلاته بأخواته واخوته ـ إن كان له إخوة أو اخوات ـ فجهل الناس كل ما يتصل بهؤلاء.

وليس من الحق الزعم بأن المصنف أمسك عن الحديث عن سيرة أجداده، وآبائه وإخوته وإخوانه، وأصدقاء طفولته وصباه، وعيشته في موطنه لأنه ضرب من العبث واللغو لا يتفق مع ما شغل به من تحصيل للعلم، وخدمة لأهله.

فالرابطة الإنسانية رابطة عميقة الجذور، تجري في الدماء، وتتغلغل في النفوس، وهي أقرب الروابط إلى الإنسان، وأحبها إليه، وأعلقها بفؤاده.

وإذا كان ذلك كذلك فلا يمنع الإنسان عن الخوض فيها إلا أمر قاهر، ولن يكون العلم لأن العلم أسمى من ذلك. فهو الذي يهذب النفوس، ويرهف العواطف فأولى به أن يقوي في الإنسان الشعور بالإنسانية، لا أن يجرده منها.

والذي يرجحه الباحث أن يكون ابن مالك نشأ وحيداً لوالديه، وأن يكون افتقد أمه صغيراً، وربما كان شأن أبيه شأن غيره من العرب

الأندلسيين في ذلك الوقت جندياً في الجيش الذي أعده الأمير أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف في مدينة جَيَّان ـ مسقط رأس المصنف ـ لقتال الإدفنس سنة ٦٠٩ هـ في موقعة العقاب.

فقد روى صاحب المعجب أن «أمير المؤمنين خرج من اشبيلية سنة ٦٠٩ هـ فسار حتى نزل «جَيَّان» فأقام بها ينظر في أمره، ويعبىء عساكره، وخرج أمير المؤمنين من مدينة «جيان» فالتقى هو والادفنس بموضع يعرف بالعقاب بالقرب من حصن يدعى حصن سالم.

فعبأ الادفنس جيوشه، ورتب أصحابه، ودهم المسلمين وهم على غير أهبة فانهزموا، وقتل خلق كثير.

وثبت أبو عبد الله ـ يقصد الأمير ـ في ذلك اليوم ثباتاً لم يُر لملك قبله، ولولا ثباته لاستؤصلت تلك الجموع كلها قتلاً وأسراً.

وكانت هذه الهزيمة الكبرى على المسلمين يوم الاثنين منتصف صفر سنة ٦٠٩هـ[1].

من هنا يعلم أن الأمر كان شديداً على أهل الأندلس عامة، وعلى أهل جيان خاصة في بدء حياة الشيخ.

ولا يستبعد أن يكون والده ـ وهو ذلك الرجل العربي المسلم الذي يتمتع بما يتصف به العرب والمسلمون من شجاعة وشهامة ـ انخرط في سلك الجندية.. جندياً مرتزقاً أو متطوعاً، ثم ذهب ولم يعد، فقد كانت موقعة العقاب ـ كما بينا ـ من المواقع الفاصلة في التاريخ، وكانت الهزيمة فيها منكرة.

(١) المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار أهل المغرب ص ٢١٥ وما بعدها.

ولو صح هذا يكون المصنف فقد والده في فجر حياته، واستقبل الحياة وحيداً في بلاد الأندلس مما دعاه إلى هجرها إلى المشرق بعد أن أودع ثراها أعز ما يملك الإنسان وهو الذكرى.

مَوْلِدُه:

بالرجوع إلى أقوال الذين تحدثوا عن مولد المصنف ـ وهي أقوال كثيرة ـ يتضح أن ابن مالك توفي في سن عادية تتراوح بين الرابعة والستين والخامسة والسبعين.

وبالموازنة بين هذه الأقوال يظهر أن أقربها إلى الواقع ذلك القول الذي ينادي بأنه ولد سنة ٥٩٨ هـ.

ومن هؤلاء القائلين بذلك: المقَّرِي فقد حكى عن بعضهم أن المصنف ولد سنة ثمان وتسعين وخمسمائة[١].

وكأنما أراد أن يقوي هذا الرأي ـ وهو ثالث قول يورده في كتابه ـ عندما قال[٢]:

«وعليه عول شيخ شيوخنا ابن غازي[٣] في قوله:

قد خبع ابن مالك في خبعا وهو ابن عه كذا وعى من قدوعى»

والبيت قصد به بيان تاريخ وفاة ابن مالك، وعمره.

فتاريخ وفاته يدل عليه قوله «خبعا» إذ الخاء: ستمائة، والعين: سبعون والباء: ثنتان.

---

(١) المقرى: نفح الطيب ٧/ ٢٨٠.

(٢) نفس المرجع ٧/ ٢٨١.

(٣) هو أبو عبد الله المكناسي الفارسي المتوفى سنة ٩١٩ هـ.

أما عمره فيؤخذ من قوله: «عه» لأن العين: سبعون، والهاء: خمسة.

وأيد هذا الرأي: الخضري في حاشيتـه على ابن عقيل[1]، والأشموني شارح الألفية[2].

والذي يرجح كفة هذا القول احتمال هجر المصنف أرض الأندلس عقب موقعة العقاب مباشرة، أو بعدها بزمن يسير.

وموقعة العقاب كانت سنة ٦٠٩ هـ، ويتحتم أن يكون المصنف في ذلك الوقت في سن تسمح له بتحمل عناء السفر الطويل ومشقات الاغتراب وحيداً.

ولن تكون هذه السن أقل من اثنتي عشرة سنة، وهي سن تسمح لمثله في العبقرية والذكاء أن يكون ملماً بدروس في النحو واللغة، والشريعة. وغيرها في بيئة تموج بالعلم والعلماء.

نَسَبُه:

تضاربت الأقوال والآراء في سلسلة نسب المصنف.

وإذا صح القول بأن بعضها يحتمل أن يكون مختصراً من البعض الآخر يصبح في الإمكان حصر الخلاف في روايتين:

أولاهما: رواية الشيخ شمس الدين محمد بن علي بن طولون الصالحي وهي التي تقول إنه: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن مالك.

وهذا صورة ما قاله ابن طولون في تعريفه بالشيخ:[3]

---

(١) ص ٦.

(٢) جـ ١ ص ٧، ٨.

(٣) ابن طولون الصالحي: هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك ص ١.

«هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله ـ ثلاثاً ـ ابن مالك».

ولم يسبق ابن طولون إلى التثليث في اسم والد ابن مالك (عبد الله) ولا تابعه في ذلك أحد من العلماء أو المؤرخين.

وقد خشي ابن طولون أن يتوهم قارىء أن تكرار (عبد الله) للمرة الثالثة من قبيل الخطأ أو النسيان، فأبعد ذلك الوهم بقوله: «ثلاثا» ليعلم أن تكرار (عبد الله) مقصود لأنه اسم أبيه، واسم جده، واسم جد أبيه.

الثانية: إن اسمه محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك. وهي التي اعتمدتها دائرة المعارف الإسلامية[1]، وذكرها بروكلمان[2]، وسار عليها الدماميني[3].

كنيته ولقبه:

أجمعت مصادر سيرة ابن مالك على أنه كان يكنى بأبي عبد الله، كما أجمعت على أن لقبه «جمال الدين».

وقد يتصرف في هذا اللقب كقول القسطلاني[4] «كان الجمال ابن مالك...»

وهناك لقب آخر له ذكره ابن طولون، وانفرد به وهو «جلا الأعلى» فقد قال في حديثه عنه: [5]

(١) المجلد الأول ص ٢٧٢.
(٢) جـ ١ ص ٢٩٨.
(٣) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٥.
(٤) القسطلاني على البخاري ١/١٤١.
(٥) هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك ص ١.

«الشيخ جمال الدين أبو عبدالله المشهور بـ «جلا الأعلى».

وهذا اللقب لم يذكره أحد ممن ترجموا ابن مالك ـ وهم كثير ـ ومع ذلك يزعم ابن طولون أنه مشهور بهذا اللقب الذي لم يرد في غير كتابه.

موطن ولادته:

ليس غريباً أن يختلف المؤرخون في تاريخ مولد المصنف، وإنما الغريب أن يختلفوا في موطن ولادته، وربما كان مرجع هذا الاختلاف إلى ما يلي:

أولاً: هجرة الشيخ وهو صغير، وتركه موطنه الأصلي في سن مبكرة.

ثانياً: ذلك الغموض التام الذي أسدل ستاراً كثيفاً حول حياته في الأندلس فأخفاها عن العين. وأدخلها في مجاهل الظن والتخمين.

ثالثاً: اقتران نبوغ الشيخ بدمشق مما غر بعض العلماء فتوهموا أنه مولود فيها[1]. وأكثر الذين ترجموا المصنف رأوا أنه ولد في «جيان الحرير» وهي بلدة من مشاهير بلاد الأندلس، وأكثرها زرعاً، وأصرمها أبطالاً، وأمنعها منعة[2]، وضواحيها جميلة[3].

ويضبطها ياقوت[4] بفتح الجيم وتشديد الياء مع النون في

---

(١) منهم سركيس في معجم المطبوعات ٢٣٤.

(٢) الإصطخري: المسالك والممالك ٣٥.

(٣) الثعالبي: يتيمة الدهر، البستاني: دائرة المعارف مجلد ٦ ص ٦٣٢.

(٤) ياقوت: معجم البلدان ص ١٨٥.

آخرها «جَيَّان» ويوافقه على هذا صاحب القاموس[1]، والمقري[2].

والراجح أن المصنف ولد في «جيان» ويؤكد هذا ما كتبه بقلمه، إذ إنه كتب اجازتين علميتين لتلميذه ابن جعوان[3] في نهاية كتابه «إكمال الإعلام في تثليث الكلام».

وجاء في نهاية الإجازة الأولى: «وكتبه محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني»

وجاء في نهاية الثانية: «وكتبه الفقير إلى عفو الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني».

وتاريخ الإجازة الأولى يوم الثلاثاء السادس والعشرين من ذي الحجة من سنة أربع وستين وستمائة.

وتاريخ الثانية: يوم الخميس التاسع والعشرين من ربيع الأول من سنة سبع وستين وستمائة.

وإذا كان ابن مالك ولد في «جيان» وعاش في «دمشق» فالثابت تاريخياً أنه لم ينتقل من الأولى إلى الثانية دفعة واحدة، وإنما عرج في طريقه على القاهرة فقضى فيها وقتاً، قال المقري يتحدث عنه[4]:

«وقدم ـ رحمه الله ـ القاهرة، ثم رحل إلى دمشق، وبهامات».

وقال الشيخ الملوي في حاشيته على المكودي شارح الألفية متحدثاً عنه:[5]

(١) الفيروز بادي: القاموس المحيط ٤/٢١٢.

(٢) المقري: نفح الطيب ٧/٢٨٢.

(٣) الشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عباس بن أبي بكر بن جعوان.

(٤) المقرى: نفح الطيب ٧/٢٧٤.

(٥) حاشية الملوي على شرح المكودي لألفية بن مالك ١/٥.

«وقد تولى القضاء بالقاهرة، وتشفع بها، ثم رحل إلى الشام».

وليس من شك في قدوم ابن مالك إلى القاهرة، وإنما الشك كل الشك في توليه القضاء بها.

ذلك أن منصب القضاء من المناصب الخطيرة في الدول الإسلامية، والمصنف حين مروره بمصر كان صغير السن، ولم يكن حصل من العلم القدر الذي يؤهله ـ وهو غريب عن الديار ـ لهذا المنصب الخطير.

هذا إلى أنه كان بمصر في ذلك الوقت من العلماء من يملأ منصب القضاء إن أصبح الناس يوماً، ورأوا منصب القاضي شاغراً.

منهم على سبيل المثال لا الحصر: عبد العظيم المنذري، وشهاب الدين القرافي، وابن الحاجب، وابن معط.

يضاف إلى هذا أن صاحب كتاب «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» تعرض لمن تولوا القضاء في مصر[1]، ولم يذكر فيهم ابن مالك.

ومهما يك من شيء فإن ابن مالك مر في طريقه إلى الشام على «مصر»، وأقام فيها ما شاء الله له أن يقيم، ثم ارتحل إلى الأراضي المقدسة رغبة في الحج، ثم سافر إلى «دمشق» وحضر فيها دروساً على بعض علمائها، ثم انتقل إلى «حلب»، فأقام فيها أزماناً يشتغل بالتدريس، ثم رحل إلى «حماة»، ومنها عاد إلى «دمشق»، فتصدر للتدريس فيها بجانب مهمة القراءة على التربة العادلية، وظل كذلك

(١) السيوطي: حسن المحاضرة ٢/ ٨٥ ـ ١٠٩.

صابراً محتسباً حتى وافاه الأجل، فذهب وترك الناس من بعده يجهلون كل شيء عنه ويتساءلون:

متى ولد؟.. أين ذهبت أسرته؟.. متى هجر جيان؟.. لم كان ذلك؟.. كيف قضى عهد طفولته وصباه؟.. متى قدم مصر؟.. على من حضر فيها؟.. لماذا غادرها وهي قلب العروبة النابض منذ القدم؟.. لماذا خص دمشق بالهجرة؟.. لماذا فارقها؟.. متى كان ذلك؟.. لماذا ترك حلب بعد أن اختارها بديلاً لدمشق؟.. كم أقام في حماة؟ ما الداعي لانتقاله إليها؟.. ماذا قدر لأمره في تلك البلاد؟.. لم عاد إلى دمشق؟...

لقد مضى في رحمة الله وترك الناس من بعده يجهلون ذلك وغيره، ويقربون ذلك تقريباً.

ثَقَافَةُ ابن مَالِك:

نشأ ـ رحمه الله ـ ولوعاً بالعلم، محباً للثقافة، مقبلاً على مؤلفات القدماء يلتهمها التهاماً، ويهضم ما فيها، متريثاً أمام نصوصها شأنه في ذلك شأن الطالب المعتمد على نفسه الذي يقرأ بفكر واع.

وقد جمع له الله ـ تعالى ـ الأسباب التي تؤهله لأن يكون رجلاً عظيماً «واحد عصره»[1] كما يقولون.

فهيأ له البيئة التي تموج بالعلم. وتدفع إليه دفعاً، ومنحه العقل المفكر، والذهن الألمعي، والحافظة الذاكرة، والرغبة الدافعة،

(١) نفح الطيب ٢٥٧/٧، مرآة الجنان ١٧٤/٤، دائرة معارف القرن العشرين مجلد ٤٣١/٩.

حتى يقال «إنه حفظ يوم موته عدة أبيات حدها بعضهم بثمانية، لقنها إياه ابنه»[1] وهو على فراش الموت.

ثم إن رحلته من المغرب إلى المشرق، وتنقله بين البلدان، ومن مكان إلى مكان، أتاح له الاتصال بكبار العلماء فأفاد منهم ما استطاع، وما امتد وقته.

وما لم تمتد إليه يد الفناء من آثار ابن مالك ينبىء عن اتصال بنواح كثيرة من العلوم كاللغة والنحو، والصرف، والعروض، والحديث، والقراءات... فتنوعت دراساته حتى كادت تشمل أكثر علوم العربية في عصره.

وامتزاج الثقافات عنده ظاهر جلي، وقد ساعدته درايته باللغة، وإحاطته بالنحو والصرف، وإلمامه بالأدب على حل المشكلات التي تنشأ من الاختلاف في فهم النصوص.

وكان الشرف اليونيني يقرأ الحديث بين يدي شيخه ابن مالك، فإذا مر بهم لفظ يوهم ظاهره مخالفة قوانين العربية. سأله الشيخ: «هل الرواية فيه كذلك؟»

فإن أجاب بأنه منها شرع ابن مالك في توجيه الرواية لتسير في ظلال القواعد العربية.

ومن ثم وضع كتابه المسمى «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»[2]

وقد حفظ التاريخ ما كتبه ابن مالك على الورقة الأولى من

---

(١) نفح الطيب ٧/٢٧٩، ٢٨٣ فوات الوفيات ٢/٢٣٧، دائرة معارف البستاني مجلد ١/٦٧٥.

(٢) القسطلاني على البخاري ١/١٤١.

الجزء الأخير من نسخة الشرف اليونيني من صحيح البخاري، وهذه صورته:

«سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخاري ـ رضي الله عنه ـ بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتفنن شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد بن أحمد اليونيني ـ رضي الله عنه وعن سلفه ـ

وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء، ناظرين في نسخ معتمد عليها، فكلما مرّ بهم لفظ ذو إشكال بينت فيه وجه الصواب، وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربية.

وما افتقر إلى بسط عبارة، وإقامة دلالة أخرت أمره إلى جزء أستوفى فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد، ليكون الانتفاع به عاماً، والبيان تاماً ـ إن شاء الله تعالى ـ وكتبه محمد بن عبد الله بن مالك ـ حامداً الله تعالى ـ»

كما كتب الحافظ اليونيني على ظهر آخر ورقة من المجلد المذكور ما صورته:

«بلغت مقابلة وتصحيحاً، وإسماعاً بين يدي شيخنا شيخ الإسلام، حجة العرب، مالك أزمة الأدب العلامة أبي عبد الله بن مالك، الطائي، الجياني ـ أمد الله في عمره ـ في المجلس الحادي والسبعين، وهو يراعي قراءتي، ويلاحظ نطقي، فما اختاره ورجحه وأمر بإصلاحه أصلحته، وصححت عليه.

وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة أعملت ذلك على ما أمر ورجح...

وكتبه على بن محمد الهاشمي اليونيني»[1].

وبهذا يثبت ما قاله المؤرخون «كان ابن مالك آية في الحديث»[2] فهو سمعه وأرهف السمع ليضبط مشكله، ويخرج ما ظاهره البعد عن قياس العربية ثم صنف فيه، وبذا يكون حصل منه ما لم يحصله كثير من أمثاله.

ومن هنا يعلم السر في كثرة استشهاد الشيخ بما ورد في الحديث الشريف بصورة أفزعت كثيراً من العلماء على رأسهم أبو حيان الذي أكثر من الاعتراض على المصنف كقوله في «التذييل والتكميل شرح التسهيل»[3].

«قد نهج هذا المصنف في تصانيفه كثيراً بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسانِ العرب.

وما رأيت أحداً من المتقدمين، ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل».

وكان المصنف ـ رحمه الله ـ أكثر ما يستشهد بالقرآن الكريم، وله في استحضار الآيات للاستدلال بها قوة وقدرة، فقد كان إماماً في القراءات، وعالماً بها، نظم فيها قصيدته الرائعة التي يعتبرها العلماء في قدر «الشاطبية»[4] وإن كانت في نظر صاحبها أعظم وأجل، وأكبر وأشمل وها هوذا يقول في مقدمتها:[5]

---

(١) ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح من ٢٢٠، ٢٢١.

(٢) دائرة معارف البستاني المجلد الأول ص ٦٧٤، فوات الوفيات ٢/٢٢٧، نفح الطيب ٧/٢٦٣ دائرة معارف القرن العشرين ٩/٤٣١.

(٣) جـ ٧ ص ٩٠

(٤) نفح الطيب ٧/٢٦٩، ٢٦٠، الوافي بالوفيات للصلاح الصفدي ٣/٣٥٩.

(٥) القصيدة المالكية لابن مالك ص ١.

وبعد: فذا نظم وجيز قد احتوى على ما احتوى حرز الأماني وأزيدا

يريد بـ (حرز الأماني) القصيدة المشهورة بالشاطبية فاسمها «حرز الأماني ووجه التهاني».

وكان الشيخ إذا لم يجد في القرآن شاهداً عدل إلى الحديث الشريف يستخرج منه ما صحت روايته معتمداً في ذلك على خبرته الواسعة، وممارسته كتب الحديث النبوي الموثوق بصحة ما فيها.

فإن لم يتيسر له العثور على ضالته المنشودة عرج على شعر العرب، وكلامهم.

ولعل كثرة اطلاعه على شعر القدماء، وسرعة حفظه لما يقع تحت بصره سهل له نظم الشعر، بل طبعه على قوله حتى عالجه في أصعب مسالكه، وهو نظم العلوم.

فلا شك أن هذا اللون من أشق ألوان النظم، لأن أفكاره محددة، وموضوعاته مفروضة، وعلى ناظم العلوم أن يستوفي ما أمامه من آراء وأفكار.

وقد يجمع المصنف في استدلالاته بين القرآن الكريم والحديث الشريف والموثوق به من الشعر وكلام العرب.

ولقد كان له في اللغة باع طويل.

قال الصفدي:[1]

أخبرني أبو الثناء محمود[2] قال:

---

(١) الوافي بالوفيات ٣/٣٥٩.

(٢) شهاب الدين محمود بن سليمان الحلبي، ثم الدمشقي، أبو الثناء كاتب السر بدمشق توفي سنة ٧٢٥ هـ.

«جلس ابن مالك يوماً وذكر ما انفرد به صاحب المحكم[1] عن الأزهري[2] في اللغة».

وهذا ـ لا ريب ـ أمر عظيم، لأنه يحتاج إلى معرفة ما في الكتابين معرفة دقيقة ثم الموازنة بين ما اشتملا عليه.

أما النحو والصرف فقد كان فيهما بحراً لا يشق لجه، حتى صار يضرب به المثل في دقائق النحو، وغوامض الصرف[3].

وفي هذا المجال عجب الفضلاء من فرط ذكائه، وسيلان ذهنه، وقوة حافظته واستحضاره لكل ما مر به، حتى أصبحوا في حيرة من أمره[4]، وانبرى من بينهم من يقول:

«إن ابن مالك ما خلى للنحو حرمة»[5]

وسُمع ابن مالك يقول[6] عن ابن الحاجب:[7]

«إنه أخذ علمه عن صاحب المفصل، وصاحب المفصل نحوي صغير»

(١) أبو الحسن علي بن اسماعيل المعروف بابن سيدة ولد سنة ٣٩٨ هـ وتوفي سنة ٤٥٨ هـ

(٢) أبو منصور محمد بن أحمد بن أزهر صاحب كتاب التهذيب ولد سنة ٢٨٢ هـ وتوفي سنة ٣٧٠ هـ.

(٣) المقري: نفح الطيب ٢٧٨/٧.

(٤) السيوطي: بغية الوعاة ص ٥٣.

(٥) القائل هو الشيخ ركن الدين بن القوبع كما في نفح الطيب ٢٧٢/٧، وبغية الوعاة ص ٥٥.

(٦) بغية الوعاة ص ٥٥، نفح الطيب ٢٧٢/٧.

(٧) عثمان بن عمر بن أبي بكر. ولد باسنا من صعيد مصر سنة ٥٧٠ هـ وتوفي في الإسكندرية سنة ٦٤٦ هـ.

وصاحب المفصل هو الزمخشري.

ولا يجرؤ على قول هذا على جار الله إلا من بلغ القمة.

حَيَاتُه:

ورد على كراريس من كتاب «تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد» بخط ابن مالك مؤلفه:

«صورة قصة رفعها الفقير إلى رحمة ربه: محمد بن عبد الله بن مالك، يقبل الأرض، وينهي إلى السلطان ـ أيد الله جنوده، وأبد سعوده ـ إنه أعرف أهل زمانه بعلوم القراءات، والنحو، واللغة، وفنون الأدب..

وأمله أن يعينه نفوذ من سيد السلاطين، ومبيد الشياطين ـ خلد الله ملكه، وجعل المشارق والمغارب ملكه ـ على ما هو بصدده من إفادة المستفيدين، وإرشاد المسترشدين، بصدقة تكفيه هم عياله، وتغنيه عن التسبب في صلاح حاله...»[1]

وهذه الرسالة تعطي صورة واضحة المعالم لخشونة عيش المؤلف ـ رحمه الله ـ وتبين أن حياته كان فيها شيء غير قليل من العسر الذي كان يستبد به أحياناً فيطلب المعونة، ومن يدري لعله كانت تعوزه النفقة ولا يجد من يمد له يد العون فيصبر قانعاً محتسباً، مفضلاً مرارة العيش على ذل الوظيفة وخدمة الولاة والسلاطين، مؤثراً العزلة على الاختلاط بالمجتمع المتنافر من حوله.

لقد كان في استطاعة الشيخ تغيير أسلوب حياته إن هو أقبل نحو الحكام متعاوناً. ولا ريب أنه أهل لمنصب لا بأس به، وكيف لا وقد كان قاضي القضاة يأتي مجلسه، ويتعلم منه، ويسأله[2].

---

(١) السيوطي: حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ٢/٧٥.

(٢) المقري: نفح الطيب ٧/٢٩٥.

ولكنه الاعتداد بالنفس الذي قضى عليه أن يلابس دهره كما شاء في الجملة، لا كما أراد بالتفصيل.

فضحك لجوانب الحياة المظلمة، وهزأ بما يراه غيره نعمة، ورضي من الزمان حلوه ومره، وقنع بالعيش يسره وعسره.

وفي الرضا والقناعة عزاء للنفس، وشفاء للروح.

أخلاقه:

حبا الله ـ تعالى ـ المصنف بأخلاق عالية، وطبعه على خلال حميدة، فغدا موضع الرضا، والاحترام والتكريم والتبجيل من كل من عرفه، أو اتصل به، ولم يسمع أن واحداً من مريديه أو المخالطين له أنكر عليه شيئاً رآه فيه.

وهو في نظر مؤرخيه كثير العبادة، حسن السمت، كامل العقل[1]، مهذب ذو رزانة وحياء ووقار[2].

لا يرى إلا وهو يصلي، أو يتلو، أو يصنف، أو يقرىء، فله الدين المتين، والتقوى الراسخة[3]، والعفة[4].

ولعل أوضح أخلاق ابن مالك، وأبرزها وأخلدها على الزمان: الترفع والإباء، والاعتداد بالنفس.

والاعتداد بالنفس صفة محمودة تضفي على صاحبها كمال

---

(١) فوات الوفيات ٢/٢٢٧، نفح الطيب ٧/٦٣، مرآة الجنان ٤/١٧٣، دائرة معارف البستاني المجلد الأول ص ٦٧٤، دائرة معارف القرن العشرين المجلد ٩ ص ٤٣١، بغية الوعاة ص ٥٣.

(٢) نفح الطيب ٧/ ٢٧٨.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٥/٢٨.

(٤) حاشية الخضري على ابن عقيل ص ٦.

الرجولة إذا لم يؤيدها المكابرة، والتشبث والعناد، وهو ما برىء منه الشيخ.

ومن الصفات الجميلة التي طبع عليها: الرجوع إلى الحق، وهي من صفات العلماء الأجلاء.

روى صاحب «نفح الطيب» قال:[1]

لما سئل ابن مالك عن قول النبي ـ ﷺ ـ «نعوذ بالله من الحور بعد الكور»[2] هل هو بالراء أم بالنون؟

أنكر النون.

فقيل له: «إن في الغريبين للهروي «رواية بالنون» فرجع عن قوله الأول. وكان ـ رحمه الله ـ لا يكتب شيئاً من محفوظه حتى يراجعه في محله[3].

كما كان حريصاً على وقته، منظماً له، لا ينفقه إلا فيما رهن نفسه به من اطلاع، أو تأليف، أو قراءة أو تعليم.

وهناك موقف صغير يُحكى عنه يدل على مدى اهتمامه بوقته، واعتزازه به،

ذلك أنه خرج يوماً مع أصحابه للفرجة بدمشق، فلما بلغوا الموضع الذي أرادوه غفلوا عنه سويعة ثم طلبوه فلم يجدوه، وبعد البحث عنه وجدوه مكباً على أوراق[4].

واشتهر ابن مالك ـ رحمه الله ـ على ضيق ذات يده بالسماحة

---

(١) نفح الطيب ٧/٢٩٣ ـ ٢٩٥

(٢) أي: من النقصان بعد الزيادة، أو من فساد أمورنا بعد صلاحها.

(٣) نفح الطيب ٧/٢٨٢.

(٤) نفس المرجع والصفحة

والكرم، حتى غدت هذه الصفة من السمات المميزة له، وسمع من المؤرخين من يردد:[1]

«انفرد ابن مالك عن المغاربة بشيئين: الكرم، ومذهب الإمام الشافعي».

وَفَاتُه:

إن كان بعض المؤرخين ممن تحدثوا عن المصنف أغفل عام ولادته، فإن واحداً منهم لم يغفل يوم وفاته.

ولكن المؤرخين ساروا في ثلاثة طرق:

الطريق الأول: وفيه سار الجمهور، وهو أنه توفي في يوم الأربعاء الثاني عشر من شعبان سنة ٦٧٢ هـ.

الطريق الثاني: وسار فيه العلامة الشمني[2] وهو أنه توفي في يوم الأربعاء الثاني عشر من شعبان سنة ٦٧١ هـ.

الطريق الثالث: وسار فيه العلامة العيني[3] وهو أنه توفي في ليلة الأربعاء لاثنتي عشرة ليلة خلت من رمضان سنة ٦٧٢ هـ.

ويؤيد رأي الجمهور ما كتبه تلميذه بقلمه في صدر كتابه «إكمال الاعلام في تثليث الكلام» وهذه صورته:

«صنفه الشيخ، الإمام، العالم، الكامل، المحقق، فريد الدهر، وحيد العصر: جمال الدين أبو عبد الله بن مالك الطائي، الجياني، قدس الله روحه رواية مالكه، محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل، الحنبلي، إجازة عنه.

---

(١) فوات الوفيات ٢/٢٢٧، الوافي بالوفيات ٣/٣٥٩.

(٢) حاشية الشمنى على المغنى ١/١٠٦.

(٣) عقد الجمان جـ ٢٠ القسم الثالث.

توفي مصنفه يوم الأربعاء ثاني عشر من شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة».

ويوافق هذا التاريخ اليوم الحادي والعشرين من فبراير عام أربعة وسبعين ومائتين وألف من ميلاد السيد المسيح عليه السلام[1].

ودفن بسفح جبل قاسيون، وقبره بالروضة شرقي قبر الشيخ موفق الدين ابن قدامة، وعند رأسه حجر من صوان أحمر[2].

عَصْرُ المؤَلِّف:

ولد المصنف في الأندلس، وقضى زهرة شبابه وخريف حياته في الشام، ولكل من الموطنين أثر فيه، لذا كان لزاماً على من يتعرض لحياة الشيخ من قريب أو بعيد أن يعرض للحياة في الأندلس، وللحياة في الشام من النواحي السياسية والعلمية، والاجتماعية.

فالإنسان لا يمكن أن ينفصل عما يدور حوله في بلد يحيا فيه.

ولقد قضى المصنف الشطر الأول من حياته في الأندلس حيث اشتدت فيها المعارك بين المسلمين والفرنجة، وتساقطت البلاد في تلك الحقبة في يد الأعداء تباعاً.

ولم تكن الفترة التي عاشها في الشام بأطيب من هذه الحال فقد اضطربت الأمور هناك وكان ما كان من هجوم الصليبيين، والتتار، فشاهد بعينيه آثار أفعال هؤلاء القوم، كما عاصر الدولة العباسية وهي تجود بأنفاسها الأخيرة ثم تسقط، ورأى دولاً تسقط لتقوم على أنقاضها دول أخرى.

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية ١/٢٧٢.

(٢) هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك لابن طولون الصالحي ص ٧.

وهكذا أراد الله ـ تعالى ـ أن يمتلىء عصر ابن مالك بالأحداث الهامة في الخارج والخطيرة في الداخل، حيث اتسمت أساليب الحكم في البلاد التي عاش فيها بشيء غير قليل من العوج، والتلذذ بمناظر الدم.

وعلى العكس من ذلك عاصر الشيخ ـ رحمه الله ـ نهضة علمية عارمة، في الأندلس حين أشرقت شمس اللغة العربية فأضاءت ما حولها، وبددت ظلمات الجهل عما يجاورها من البلاد الأوربية.

وفي المشرق الإسلامي حين أصبحت أرض الكنانة وما يتبعها من أقاليم ملجأ للعلماء الفارين من المشرق، ومأوى للعلماء الراحلين من المغرب، وكانت فرصة سانحة لتكاتف العلماء لانقاذ ما يمكن إنقاذه من التراث الثقافي الإسلامي الذي كاد يجني عليه الجهل، والظلم، والتوحش.

وكان لإقبال الحكام، وأولى الأمر على العلم، وتقريبهم أساتذته، وتشجيعهم طلابه، وتيسيرهم سبل الحياة اللراغبين فيه، ومعاونتهم بإقامة المكتبات وتسابقهم في تشييد المدارس في مختلف أرجاء البلاد أثره الذي لا ينكر في ازدهار العلوم والفنون.

على أن الحركة العلمية في المشرق والمغرب كانت متقاربة، وتسير في اتجاه واحد، وساعد على هذا اتحاد المنبع الذي كان يروي غلة علماء العربية في كل مكان.

وهجرة العلماء من مكان إلى آخر حيث كان الوطن الإسلامي كله كوادي النمل لا يخلو من جماعات تذهب، وجماعات تجيء.

وربما كان من أهم أسباب قرب الحركة العلمية في المغرب،

من الحركة العلمية في المشرق أن العلماء المغاربة بدأوا حياتهم العلمية باقتفاء أثر العلماء المشارقة، وتتبعهم والسير في منهجهم، والنسج على منوالهم، ومن لم تمكنه ظروفه المعيشية من الرحلة إلى المشرق، لم يعدم أستاذاً عاش فيه، ليتأثر به.

هذا وقد كان المجتمع الذي ضم الشيخ بين أحضانه مجتمعاً مضطرباً، اختلطت فيه الدماء والأجناس بالأحداث. فتميز أهله بالميل الشديد إلى الثورة، والانطباع على القسوة والغلظة، وحب القتل، والتلذذ بمناظر الدماء.

واختلف الناس في كل شيء: في الأخلاق، في العادات، في التقاليد، في الأديان، كما اختلفوا في فهم الحياة، وألوان المعيشة، فانقسم المجتمع طبقات يعلو بعضها رقاب بعض.

وشاع الانحلال الخلقي، وتفشت الفاحشة في كل مكان، فظهر التعصب للدين، وللمذهب، وللجنس.

وكان كل هذا، بل بعضه داعياً للشيخ، ولأمثاله من العلماء المخلصين إلى أن يعتزلوا المجتمع، ويبتعدوا عنه، منقطعين للعلم والعبادة، مؤثرين التمسك بأهداب الدين على الاختلاط المشبوه.

لذا لم يحفظ التاريخ بين سطوره أن ابن مالك شغل وظيفة هامة، أو تولى منصباً ذا قيمة، بل قنع بأن يكون طول حياته قارئاً متواضعاً على التربة العادلية، وهمه في حياته: «الدين والعبادة، وكثرة النوافل»[1].

---

(١) نفح الطيب ٣٦٣/٧، بغية الوعاة ص ٥٣.

نظرة في مؤلفات ابن مالك:

عزف الشيخ ـ رحمه الله ـ عن مجتمعه، وشغل نفسه بالعلم. فعشقه، وأكب على الدراسة فشغف بها، ومال إلى ما خلفه الأقدمون فالتهمه التهاماً. وساعده على ذلك ذكاء نادر، وقريحة وقادة، ونفس صافية، وطبيعة ناقدة حافظة. ومهد كل ذلك له معرفة كثير مما أغفله المتقدمون أو فاتهم. فتتبعهم بالتنبيه على مواضع السهو، ومواطن الزلل.

وقضى عمره ـ الذي نسأ الله له فيه ـ متنقلاً بين البلاد المختلفة حتى ألقى عصاه في دمشق. وفي كل مكان ينزله يسعى إليه طلاب العلم، وعشاق المعرفة يشاركونه فيما رهن نفسه به من مسائل في النحو، والصرف، واللغة، والحديث والقراءات.. فكان يقرأ، ويدرس، ويبحث ويدون، ويصنف، ثم يملي على مريديه.

وكانت مهمته في التأليف والتصنيف مهمة صعبة، وشاقة، ذلك أن الذين كانوا يحضرون دروسه متفاوتون في المستويات العقلية، والعلمية، والاستعدادات الشخصية، وكان عليه أن يلبي رغبات الجميع ليشبع نهمهم.

من هنا اتسمت مؤلفات ابن مالك بسمات قل تحققها في مؤلفات عالم آخر ممن سبقه أو أتى بعده منها:

التفاوت بين الطول، والقصر، والإطناب والإيجاز، والسهولة ووعورة المسلك.

والاقتصار ـ أحياناً ـ على موضوع واحد، كالمقصور والممدود، والمثلث من الكلام والفرق بين الظاء والضاد، وما يهمز وما لا يهمز، والفرائد في اللغة....

وهو إذا تحدث في موضوع ما تحدث فيه حديثاً شاملاً، واستقصاه استقصاءً كاملاً في تنسيق بديع.

وربما دفعه اشتغاله بالتدريس، واحتكاكه الدائم بطلاب المعرفة إلى أن يؤلف الكتاب ثم بعد مضي وقت يكر عليه بالتجويد، يزيد وينقص، وينقح أو يلخص.

كذلك أدى اطلاعه الدائم على عيون الشعر، وروائع النثر، ومتن اللغة إلى تغاير بعض آرائه من كتاب لآخر. فقد يعرض له من الشواهد ما يقنعه بالعدول عن رأي إلى غيره.

وكان الرجوع إلى الحق من أبرز صفاته ـ يرحمه الله ـ .

«تَعْريفٌ»
بـ «الكَافِيَة الشَّافِيَة»

نظم العلوم:

شغل الناس في القرنين السادس والسابع من الهجرة النبوية بأحداث خطيرة في الداخل والخارج.

فقد رأوا دولاً تسقط، وتنهض في إثرها دول أخرى، وملكاً يزول من قوم ليحل في أناس آخرين، ووطناً يفترق بنوه ثم يتحدون، وعقائد تسيطر حيناً من الدهر ثم ينهار سلطانها أمام عقائد تأخذ مكانها.

والحكام عرضة لكيد أمراء الدول، وبطش رؤساء الجند، وانتقام نساء القصر كما كان الأمراء عرضة لنقمة هؤلاء إن هم أنسوا في نفوسهم القدرة على ذلك مع ضمان شيء من الأمن والطمأنينة على حياتهم، حتى أصبحت حياة الجميع مكراً في مكر.

لذلك انصرف من أراد السلامة من المواطنين إلى تدبير معاشهم بعد انهيار الحالة الاقتصادية، كما تكاتفوا في مواجهة الأعداء المحدقين بالبلاد من كل صوب.

وكان لذلك تأثيره في همة الناس ففترت عن الإقبال على مجالس العلم كما ينبغي أن يكون، ومن أقبل على طلب العلم لم يكن لديه متسع من الوقت لينظر في المطولات لأنها تحتاج إلى وقت طويل ليخرج منها الباحث بشيء ذي غناء.

هذا إلى أن كثيراً من المكتبات العربية أصابها ما أصابها من جراء الحروب المتوالية من خسائر فادحة مما كان يخشى معه القضاء على الكنوز العربية الثمينة.

وهنا تنبه العلماء فشمروا عن ساعد الجد وهبوا يحفظون ما يمكن حفظه من التراث العربي، وييسرون المهمة أمام المعلم والمتعلم.

وقد سلك العلماء في سبيل تذليل هذا أموراً منها نظم الضوابط المختلفة لبعض العلوم.

وكان لابن مالك في هذا المجال القدح المعلى، إذ أمد القائمين بالتدريس في جميع مراحل التعليم بالمادة العلمية الموجزة، ويسر السبيل أمام المتعلمين بنظم القواعد النحوية وغير النحوية بين أيديهم في عبارة تخف معها المؤونة، وتحف بها المعونة ويكون الغناء بها مضموناً، والعناء مأموناً، وتضمن وصول المعلومات إلى أذهان المتعلمين في يسر، وسهولة وبحيث لا يحتاج القارىء إلى من يعاونه على المهم.

وسبق المصنف إلى نظم العلوم كثير من العلماء، ولعل أقربهم منه زماناً هو ابن معط[1] صاحب الألفية الموسومة بـ «الدرة الألفية في علم العربية» والذي اقتفى ابن مالك أثره، وأشاد به حين قال يتحدث عنه في مقدمة «الخلاصة الألفية»[2].

(١) يحيى بن معط بن عبد النور، أبو الحسين زين الدين الزواوي المغربي الحنفي النحوي، كان إماماً مبرزاً في العربية، شاعراً محسناً، أقرأ النحو بدمشق ثم بمصر ولد سنة ٥٦٤ هـ ومات سنة ٦٢٨ هـ.

(٢) ألفية ابن مالك ص ٩.

وهو بسبق حائز تفضيلاً مستوجب ثنائي الجميلا

ومن أهم الأراجيز النحوية التي بدأ بها ابن مالك حياته في مجال النظم والتي تعد مثالاً طيباً للجهد الموفق الذي كان يقوم به العلماء في وقت ظهرت فيه الحاجة إلى حفظ تراث العربية، وقد كاد يسلم الروح على أيدي التتار والصليبيين.

«الكَافيَة الشَّافِيَة»

تعريف بالأرجوزة:

الكافية الشافية نظم موجز يحتوي على سبعة وخمسين، وسبعمائة وألفين من الأبيات،

وقد نص الناظم على ذلك صراحة في نهاية فصل «الآلة» ـ وهو آخر فصول الأرجوزة حيث قال: (١)

وقد جعلت نظم هذا الباب مكملاً أبواب ذا الكتاب
فالحمد لله على تكميله ميسراً ما ريم في تحصيله
أبياته ألفان مع سبعمائة وزيد خمسون ونيف أكمله

وقد جاءت مقدمة الأرجوزة في سبعة عشر بيتاً والختام في خمسة، والباقي اختص بالمادة العلمية.

وقسم النظم إلى ستة وستين باباً، واثنين وستين فصلاً.

وقد ضمن الناظم مقدمته الداعي إلى هذا النظم، وقد حصره في شيء واحد هو قصد إفادة المتعلمين بما اجتهد هو في تحصيله من علم يخشى أن يمضي دون أن يفيد به أحد:

---

(١) الكافية الشافية ص ١٤٧.

قال ابن مالك محمد وقد نوى إفادة بما فيه اجتهد

ثم حمد الله وأثنى عليه، وصلى على النبي وآله وأصحابه، وبين فضل علم النحو ومكانه بين العلوم، إذ فيه صلاح الألسنة، والشخص الذي لا يتقنه لن يجد المكان المرموق في المجتمع:

وبعد: فالنحو صلاح الألسنة والنفس إن تعدم سناه في سنة
به انكشاف حجب المعاني وجلوة المفهوم ذا إذعان

وتحدث بعد ذلك عن فضله واستحقاقه كل ثناء، فقد جمع في هذا النظم خلاصة كتب النحو:

ومن يعن طالبه بسبب فهو حر بنيل كل أرب
وقد جمعت فيه كتباً جمة مفيدة يعنى بها ذو الهمة

ثم قرظ هذا النظم، وبين لماذا اختار له اسم «الكافية الشافية»

ومن خلال تقريظه يلوح لنا المنهج الذي اتبعه في هذا النظم، وسار عليه، فقد جمع فيه معظم مسائل النحو والصرف، وبسطها، ورتب الأبواب، وضبطها، وجلا الغامض، ويسر العسير، وضم المشتت، وقرب البعيد، حتى ظهرت في صورة كافية عن كل كتاب، شافية للأساتذة والطلاب:

وهذه أرجوزة مستوفيه عن أكثر المصنفاف مغنية
تكون للمبتدئين تبصرة وتظفر الذي انتهى بالتذكرة
فليكن الناظر فيها واثقاً بكونه إذا يجارى سابقاً
فمعظم الفن بها مضبوط والقول في أبوابها مبسوط
وكم بها من شاسع تقربا ومن عويص انجلى مهذبا
فمن دعاها قاصداً بالكافية مصدق، ولو يزيد الشافية

بين الكافية الشافية، والدرة الألفية:

قرأ ابن مالك ألفية ابن معط فراقت في عينه، وأعجب بها، ولعله لم يشاهد فيها كل ما كان يحب أن يراه، فعارضها بأرجوزته (الكافية الشافية) لتكون أعم منها وأشمل، محتوية على ما فات ابن معط من أحكام النحو وأسراره، منظمة الأبواب، سهلة الاستيعاب، يحتاج إليها الأساتذة والطلاب.

ومن هنا يبدو جلياً لقارىء كافية ابن مالك الشافية، ودرة ابن معط الألفية تقارب المنهج الذي سلكه العالمان الجليلان، كما يظهر له تأثر ابن مالك في أرجوزته بابن معط في ألفيته، ويتجلى هذا التأثر والتأثير في أمور منها:

أ ـ وجود أبيات بكامل هيئتها، وفي نفس موضعها في المنظومتين

فابن معط يقول في باب البدل:[1]

وأبدلوا الفعل من الفعل إذا ... كان بمعناه وذاك مثل ذا
«إن على الله أن تبـايعا ... تؤخذ كرهاً أو تجيء طائعاً»

وابن مالك في باب البدل يقول[2]:

والفعل قد يبدل من فعل كما ... قد قال بعض الراجزين القدما
«إن على الله أن تبـايعا ... تؤخذ كرهاً أو تجيء طائعاً»

ب ـ الاستشهاد بآيات القرآن الكريم في النظم

قال ابن مالك في الكافية الشافية في (باب ما ولا وإن المشبهات بليس):[3]

---

(١) ألفية ابن معط ص ٢٧.

(٢) الكافية الشافية ص ٧٠.

(٣) الكافية الشافية ص ١٩.

وملحق بـ(ما) (إن) النافي لدى محمد فيه الكسائي أنشدا
«إن هو مستولياً اعلم، وأبو بشر بايماء إلى ذا يذهب
وبـ (إن الذين) مع (عبادا أمثالكم) تلفى لذا اعتضادا

وهذا مسلك سبقه إليه ابن معط فقال في باب (ان) وأخواتها:

تقول (ليت بيننا محمدا) كقوله (إن علينا للهدى)

ومثل هذا قوله في باب التنازع:

كمثل: (زارني وزرت عمرا) ومنه (آتوني أفرغ عليه قطرا)

جـ ـ الاعتماد في تقرير القواعد على القراءات المختلفة للقرآن الكريم

قال ابن معط يستشهد على رأي الحجازيين في إعمال (ما) عمل (ليس):

يشهد للحجازيين في لغاتهم مقالة (ما هن أمهاتهم)

وقال ابن مالك يستشهد على الفصل بين جزأى الإضافة:

وعمدتي قراءة ابن عامر وكم لها من عاضد وناصر

د ـ إسناد المذاهب لأصحابها من النحاة والحكم لها أو عليها

قال ابن مالك في باب الابتداء:

وخبرا بمبتدا أو بابتدا أوبهما ارفع، والمقدم اعضدا
وقال أهل الكوفة الجزآن قد ترافعا، وذا ضعيف المستند

وهذه طريقة لابن معط ومما نظمه:

واشتق كوفيون أيضاً مصدراً من فعله نحو «نظرت نظراً»

واشتق منه الفعل أهل البصرة وذا الذي به تليق النصرة

إذ كل فرع فيه ما في الأصل وليس في المصدر ما في الفعل

هـ ـ التمثيل للأحكام المختلفة:

قال ابن مالك:

قول مفيد طلبا أو خبرا هو الكلام كـ(استمع وسترى)

ومن قبله ابن معط:

اللفظ إن يفد هو الكلام نحو(مضى القوم وهم كرام)

و ـ مراعاة السهولة والوضوح. وهو أمر حرص عليه المؤلفان ـ رحمهما الله ـ حتى إن أكثر أبيات (الكافية الشافية) لابن مالك و(الدرة الألفية) لابن معط لا تحتاج إلى أدنى شرح.

ومن هنا يظهر بجلاء أن ابن مالك في (الكافية الشافية) مقلد ومتابع، وإن كان في أرجوزته ما تتميز به عما نظمه ابن معط فلا يعدو إلا أن يكون في كثرة المعلومات التي تضمنتها، وفي عدد الأبيات التي اشتلمت عليها، وفي محاولات واضحة للترتيب والتبويب، والتنظيم والتنسيق.

لذلك فاقت ألفية ابن مالك ألفية ابن معط بحق وجدارة حين جمع فيها خلاصة ما أورده في الكافية الشافية.

لكن يبقى ـ على الدوام ـ لألفية ابن معط مميزاتها التي لا يمكن إنكارها، والتي تتمثل في سلاسة الأسلوب، وسهولة التعبير، والرفق في التناول، وإشراق المعنى، وروعة الأداء.

هذا كتاب

شرح الكافية الكبرى

لابن مالك طريقته الخاصة في التأليف وهي طريقة تقوم على البداية بوضع المقدمات الموجزة، ثم بسطها بشروح سهلة ميسرة.

لذا فإنه بعد أن نظم أرجوزته التي سماها «الكافية الشافية» أتبعها بشرح «تخف معه المؤونة، وتحف به المعونة».

تماماً كما فعل مع «تسهيل» الفوائد، وتكميل المقاصد» و«عمدة الحافظ وعدة اللافظ» و«الاعتضاد، في الفرق بين الظاء والضاد» و«تحفة المودود، في المقصور والممدود» . . . وغيرها من المؤلفات والمنظومات.

ويظهر أن الراجز لم يبدأ بشرح الأرجوزة دفعة واحدة، وإنما بدأ بشرح القسم الذي يشتمل على الصرف ـ ومنه نسخة في دار الكتب المصرية باسم «شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته»[1] ـ

وقال في مقدمة هذا الشرح:

«أما بعد حمد الله ـ تعالى ـ حق حمده، والصلاة والسلام على

(١) منه نسخة في دار الكتب والوثائق المصرية رقم ٢ صرف.

محمد رسوله وعبده. وعلى آله وصحبه الموفين بعهده فإني استحرب الله في تبيين ما تضمنه تصريف الأرجوزة الموسومة بالكافية الشافية.

والله بالاعانة كفيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل»[1].

وبالموازنة بين ما تضمنه هذا الكتاب، وبين ما جاء في شرح الكافية الشافية يتضح توافق ما جاء في الكتابين من غير زيادة أو نقصان، أو تغيير في العبارة، فالأبيات هي الأبيات، والشرح صورة من الشرح.

وهذا يرجح أن ابن مالك شرح «الكافية الشافية» على مراحل، وفي فترات متقاربة أو متباعدة.

فشرح القسم الخاص بالصرف شرحاً مستقلاً، ولعله فعل مثل ذلك مع القسم الخاص بالنحو، ثم جمع الكل بين دفتي كتاب واحد.

ومن غير المقبول متابعة الدكتور / عبد الرحمن السيد في قوله: «إنّ هذا الكتاب من عمل أحد النساخ الذي رأى أن ينقل صورة منفصلة للجزء الخاص بالصرف»[2]. وذلك لما يلي:

١ ـ إن دعوى الدكتور / عبد الرحمن السيد دعوى ليس لها بينة.

٢ ـ تقديم هذا الكتاب بمقدمة على لسان المؤلف يؤكد قيامه بهذا العمل.

٣ ـ قدم عهد النسخة التي حفظها الزمان من «شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته» وقربها من زمن حياة الناظم فقد جاء في نهايتها[3]:

(١) المرجع السابق ص ١.

(٢) الدكتور عبد الرحمن السيد: نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ص ٣٢٧.

(٣) ص ٣٠.

«فرغ من نسخه عبد الصمد بن إبراهيم بن خليل في يوم الثلاثاء سادس عشر المحرم من سنة ثمان وسبعمائة».

وعلى هذا تكون هذه النسخة قد كتبت، ولما يمض على رحيل الشارح بضع وثلاثون سنة. وإذا كان ذلك كذلك رجح أن يكون الأصل الذي استنسخ منه كتب في عهد المصنف ـ رحمه الله ـ

٤ ـ اختلاف منهج المصنف في الشرح بين قسم النحو وقسم الصرف كما سنوضحه فيما بعد.

ولما اكتمل «شرح الكافية الشافية» وجمعه المؤلف في كتاب واحد كان الأمر داعياً إلى التقديم بمقدمة أخرى غير تلك المقدمات التي اشتملت عليها الأقسام المشروحة شرحاً مستقلاً.

وابن مالك في مقدمته الجديدة للكتاب يبين الهدف من هذا الشرح. وهو تسهيل وصول المعلومات التي تضمنتها أرجوزته «الكافية الشافية» إلى أذهان المتعلمين بحيث لا يحتاج قارئها إلى معونة في الفهم، ولا يشعر بمؤونة في التعلم فيكون الغناء به مأموناً، والزلل مأموناً..

وإذا كان ذلك كذلك بطلت دعوى من زعم أن «ابن مالك كان يسهو فيترك شرح بعض الأبيات»[1].

مَتَى أُلِّفَ هَذَا الكِتَاب:

جاء في تاريخ ابن الوردي:

«أخبرنا شيخنا قاضي القضاة شرف الدين هبة الله بن البارزي قال:

(١) الدكتور يحيى الأسيوطي في كتابه ابن مالك واثره في اللغة العربية ص ٤٦.

نظم شيخنا جمال الدين بن مالك الخلاصة الألفية بحماة».

وإذا كانت (الألفية) خلاصة لـ «الكافية الشافية» كما قال ناظمها:[1]

أحصى من الكافية الخلاصة . . . . . .

فـ «الكافية الشافية» أسبق من «الألفية» ضرورة وجود الأصل قبل الفرع.

والراجح أن ابن مالك ـ رحمه الله ـ شرح «الكافية الشافية» قبل أن ينظم الألفية.

ذلك أن «الألفية» في حجم ثلث «الكافية الشافية» ـ تقريباً ـ وهي في الوقت نفسه مشتملة على أكثر ما في «الكافية الشافية» من معلومات باعتراف ناظمها الذي يقول في نهاية الألفية:[2]

وما بنظمه عنيت قد كمل نظماً على جل المهمات اشتمل

فإذا فرض جدلاً أن «الكافية الشافية» و«الألفية» منظومتان أمام المصنف وأراد أن يشرح إحداهما فأيتهما أولى بالعناية والشرح؟.

آلنظم الموجز المركز المشتمل على جل المهمات، المحتاج إلى بسط عبارة، وتكميل باقي المباحث؟.

أم النظم المبسوط سهل العبارة والصياغة، المشتمل على كل المهمات؟

إن الإجابة عن هذا السؤال واضحة، ولا تعدو أن تكون الإجابة: إن المصنف شرح «الكافية الشافية» قبل نظمه «الألفية».

---

(١) و (٢) ألفية ابن مالك ص ١٩.

ولما كانت «الألفية» خلاصة لـ «الكافية الشافية» كانت «الكافية الشافية» أشمل وأكمل من «الألفية» وكان ما ورد في شرحها هو شرح لما جاء في «الألفية» وزيادة.

من هنا رأينا المصنف ـ رحمه الله ـ يكتفي بشرح «الكافية الشافية» عن شرح «الألفية» مخالفاً بذلك طريقته المعهودة من تأليف المقدمات الموجزة، ثم شرحها.

ومن هنا ـ أيضاً ـ اكتسب «شرح الكافية الشافية» أهميته باعتباره شرحاً وافياً للألفية بقلم ناظمها، فاعتمد عليه كل من تصدى لشرح «الألفية».

ولكن متى صنف هذا الكتاب؟

إذا كانت «الألفية» نظمت بحماة ـ كما جاء في تاريخ ابن الوردي ـ وكانت الكافية وشرحها سابقين على نظم الألفية ـ كما رجحنا ـ ثبت أن ابن مالك صنف «شرح الكافية الشافية» قبل أن يرحل من «حماة» ليستقر في «دمشق».

ولم يحفظ التاريخ زمناً محدداً لانتقال الشيخ ـ رحمه الله ـ بين مدن الشام قبل أن يلقي عصا التسيار في «دمشق».

كما لم يحفظ يوم دخوله «دمشق» وإنما يستطيع الباحث أن يقرب ذلك تقريباً.

ذلك أن المصنف اتصل أثناء وجوده في «دمشق» بحاكمها الناصر يوسف. الذي تولى حكم «دمشق» عام ٦٤٨ هـ ـ تقريباً ـ وكان مولعاً باللغة وانعكس أثره على ابن مالك حيث اتجه إلى البحث

والتصنيف في اللغة متقرباً بذلك إلى الملك الناصر، كما قال في مقدمة كتابه «الإعلام بمثلث الكلام»[1]:

لمـا رأيت أنـه ذو أرب إلى اتساع في كلام العرب
رأيت أن أجعل بعض قربي له كتاباً فيه ذا احتساب

وإذا ثبت ـ من هذا ـ أن كتاب «الإعلام بمثلث الكلام» صنفه بعد اتصاله بحاكم «دمشق» ثبت أن كتاب «إكمال الإعلام في تثليث الكلام» صنف بعد ذلك ـ ضرورة حدوث الفرع بعد الأصل ـ.

كذلك فإن إهداء المصنف كتابه «الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد» إلى ذلك الملك يثبت أنه وشرحه كانا في «دمشق» بعد اتصال المصنف بالملك الناصر.

والراجح أن يكون المصنف ـ رحمه الله ـ بدأ حياته نحوياً يدرس النحو، ويؤلف فيه، ويقوم بتدريس مؤلفاته، وقضى على هذه الحال الشطر الأول من حياته ذلك الشطر الذي قضاه متنقلاً بين الأقاليم الشامية، قبل استقراره الدائم في دمشق واتصاله بحاكمها الملك الناصر.

فلما اتصل بهذا الحاكم المحب للغة المعتني بحقائقها، المقرب للمشتغلين فيها، بدأ الشطر العلمي الثاني من حياة الشيخ ذلك الشطر الذي قضاه متنقلاً بين كتب اللغة، دارساً لها، مشتغلاً بها، مؤلفاً فيها، معلماً لعشاقها.

يشهد لذلك ـ بجانب تلك المنظومات والشروح التي أهداها للملك الناصر ـ الإجازتان اللتان كتبهما المؤلف بخطه لتلميذه ابن جعوان في نهاية نسخته من كتاب «إكمال الإعلام في تثليث الكلام».

(١) الإعلام بمثلث الكلام ص ٢.

وقد كتبت الأولى في يوم الثلاثاء السادس والعشرين من ذي الحجة من سنة أربع وستين وستمائة.

وكتبت الثانية في يوم الخميس التاسع والعشرين من ربيع الأول سنة سبع وستين وستمائة.

وفي الإجازتين يقرر ابن مالك أن تلميذه ابن جعوان قرأ عليه «هذا الكتاب من أوله إلى آخره قراءة تامة التصحيح، عامة الاستيضاح والتوضيح، شاهدة لمتحريها بانقياد الفهم، وإبعاد الوهم»[1].

فإذا ثبت أن ابن جعوان ـ وهو واحد من تلاميذ الشيخ ـ قرأ على أستاذه ذلك الكتاب الضخم مرتين متتاليتين في الزمان المبين، وثبت أن المصنف استوفى أجله عام اثنتين وسبعين وستمائة ثبت أن الشيخ اشتغل باللغة في أخريات أيامه بين مدرس ومصنف.

يؤيد ذلك ما قاله أبو الثناء محمود كاتب السر في «دمشق»:

«جلس ابن مالك يوماً وذكر ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهري في اللغة»[2]

ولم يُسمع واحد من غير أهل «دمشق» يقول عن المصنف مثل ذلك. من كل ما سبق يتضح ما يلي:

ـ أن المصنف نظم «الكافية الشافية» وشرحها قبل أن يدخل «دمشق».

ـ أن يوم دخول المصنف «دمشق» ليستقر فيها غير معلوم، لكن

(١) إكمال الإعلام في تثليث الكلام مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٧٢٨ لغة.

(٢) الوافي بالوفيات ٣/٣٥٩.

المؤكد هو أن وجود المصنف في دمشق، وانصرافه إلى البحوث اللغوية اقترن بوجود الملك الناصر الذي تولى حكم دمشق عام ٦٤٨ هـ. أي أن «شرح الكافية» كان قبل ذلك التاريخ.

ـ أن المؤلف شرح الكافية الشافية بعد فراغه من تصنيف «تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد» وانتهائه من شرحه. بدليل إحالته المستزيد لبعض الموضوعات في شرح الكافية إلى ما ورد في شرح التسهيل كقوله في باب المعرف بالأداة:[1]

«وقول الخليل هو المختار عندي، وبسط الاحتجاج لذلك مستوفى في «شرح تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد»، فلينظر هناك».

وقوله في باب الابتداء ـ بعد ذكر بعض أقوال العلماء في رافع الخبر ـ.[2]

«والأول قول سيبويه ـ وهو الصحيح ـ والاستدلال على صحته وضعف ما سواه يفتقر إلى بسط. وهو أليق بكتابي الكبير فمن أحب الوقوف عليه فليسارع إليه، وقد ذكر مستوفياً».

فإحالة ابن مالك بعض المواضع في «شرح الكافية الشافية» إلى ما في «شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد».

وتعبيره عنه بـ «شرح كتابي الكبير».

وترغيبه القارىء في الاطلاع عليه بقوله «فمن أحب الوقوف عليه فليسارع إليه، وقد ذكر مستوفياً».

كل هذا يدل على أن «شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» سابق لشرح الكافية الشافية.

---

(١) شرح الكافية الشافية الورقة ١٠ أ.

(٢) شرح الكافية الشافية الورقة ١٠ ب.

وإذا كان «شرح الكافية الشافية» قد ورد كاملاً فالراجح أن يكون «شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» كان كاملاً.

ويشهد لذلك وصف المصنف له بالكبر، ولما جاء فيه بالاستيفاء.

ـ وإذا كان كتاب «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» ـ كما يقول أبو حيان: (١)

«أبدع كتاب في فنه ألف، وأجمع موضوع في الأحكام النحوية صنف».

وكان كتاب «شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» ـ كما يقول صاحب كشف الظنون: (٢)

«كتاب جامع لمسائل النحو بحيث لا يفوته مسألة من مسائله وقواعده»

دل ذلك على عظمة مؤلفهما وقوة اقتداره، وسعة اطلاعه، ونضوج ملكته، ولن يتم ذلك لإنسان مهما كان قبل أن يناهز الخامسة والعشرين من عمره.

فإذا كان ابن مالك ولد حول عام ٦٠٠ هـ فأغلب الظن أنه ألف «تسهيل الفوائد» وشرحه حول عام ٦٢٥ هـ إن لم يكن بعد ذلك.

وإذا كان «شرح الكافية الشافية» تم بعد «شرح تسهيل الفوائد» وقبل دخول المصنف دمشق واتصاله بالملك الناصر فالراجح أنه ألف ما بين عامي ٦٢٥ ـ ٦٥٠ هـ.

ـ والله أعلم ـ

---

(١) مقدمة التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان ١/٢.
(٢) كشف الظنون ١/٢٨٤.

السمات البارزة في الكتاب

إذا كان «شرح الكافية الشافية» عنواناً على عظمة مؤلفه واقتداره، وسعة اطلاعه وغزارة علمه، فهو بجانب ذلك كتاب جامع مفيد، قل أن تسمح القرائح بمثله . وباستطاعة القارىء أن يلمح فيه بعض سمات بارزة من أهمها:

١ ـ سهولة الأسلوب

ذلك أن المصنف ـ رحمه الله ـ عمد إلى استخدام أسلوب سهل مبسط، ينساب برفق وأناة فيسيل عذوبة تدفع حلاوتها القارىء إلى الاستمرار، والبعد عن الملل.

وكثيراً ما يشاهد القارى المصنف يوجه إليه الحديث مخاطباً فيقول:

«إذا عُين لك اسم من جملة، وقيل لك: كيف تخبر عنه؟ فصدر بما يطابقه من «الذي» وفروعه مجعولاً مبتدأ، وأخر المسؤول عنه مجعولاً خبراً، واجعل في موضعه ضميراً يخلفه فيما كان له من الإعراب عائداً إلى الموصول. مطابقاً له، وما بين الخبر والموصول صلة له. . .

فإذا أخبرت عن التاء من قولك «بلغت من الزيَدَيْن إلى العمرِين رسالة» قلت:

«الذي بلغ من الزيدين إلى العمرين رسالة أنا»

فإن أخبرت عن «الزيدين» قلت: «اللذان بلغت عنهما رسالة إلى العمرين الزيدان»

فإن أخبرت عن «العمرين» قلت: «الذين بلغت من الزيدين إليهم رسالة العمرون».

فإن أخبرت عن «الرسالة» قلت: «التي بلغتها من الزيدين إلى العمرين رسالة»[1].

ومن هنا تتضح براعة المصنف في إيراد الأمثلة، فقد اشتمل مثاله الحكاية عن:

الضمير، والظاهر.
العاقل، وغير العاقل.
المفرد، والمثنى، والجمع.

٢ ـ توضيح بعض الكلمات:

«وكثيراً ما يرى المصنف أن في بعض الكلمات غرابة فيبادر بتوضيح المراد منها، وبيان معناها كقوله يتحدث عن الحال[2]:

ويغتفر ـ أيضاً ـ جمودها فيما يدل على النوع نحو «هذا خاتمك فضة» و«هذه جبتك خزا» وهما من أمثلة الكتاب.

---

(١) شرح الكافية الشافية «الورقة رقم ٨٥ ب».
(٢) شرح الكافية الشافية (الورقة ٣١ ب).

ويقارب هذا قولك «زكا تمرنا عنبا وعنجدا» و«حبذا المال فضة وعسجدا» والعنجد: الزبيب، والعسجد: الذهب.

وكقوله يتحدث عن الفصل بين حرف الجر ومجروره:[1]

«وقال الفرزدق:

وإني لأطوي الكشح من دون ما انطوى وأقطع بالخرق الهبوع المراجم

أراد: أقطع الخرق بالهبوع المراجم.

والهبوع: البعير المادّ عنقه في السير.

والمراجم: الذي يخبط بقوائمه.

٣ ـ شرح بعض الأمثلة وأبيات الشعر لزيادة الوضوح:

وأحياناً يبين المصنف المعنى المقصود من بعض الأمثلة أو الشواهد، وبخاصة إذا كان المشهور خلاف هذا المعنى ومن ذلك قوله:[2]

«اشتهر القول بأن (كاد) إثباتها نفي، ونفيها إثبات حتى جعل هذا المعنى لغزاً فقيل:

أنحوي هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود
إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحود

ومراد هذا القائل (كاد)

ومن زعم هذا فليس بمصيب، بل حكم (كاد) حكم سائر الأفعال في أن معناها منفي إذا صحبها حرف نفي، وثابت إذا لم يصحبها.

---

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٣٦ أ).

(٢) شرح الكافية الشافية «الورقة ١٦ ب وما بعدها».

فإذا قال قائل: (كاد زيد يبكي) فمعناه: قارب زيد البكاء، فالمقاربة ثابتة، ونفس البكاء منتف.

فإذا قال: (لم يكد يبكي) فمعناه: لم يقارب البكاء، فمقاربة البكاء منتفية، ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة.

ولهذا كان قول ذي الرمة:

إذا غير النأيُ المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح

صحيحاً بليغاً، لأن معناه: إذا تغير حب كل محب لم يقارب حُبِّي التغير، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه.

فهذا أبلغ من أن يقول: لم يبرح لأنه قد يكون غير بارح، وهو قريب من البراح، بخلاف المخبر عنه بنفي مقاربة البراح.

وكذا قوله ـ تعالى ـ «إذا أخرج يده لم يكد يراها»[1] هو أبلغ في نفي الرؤية من لم يرها، لأن من لم ير قد يقارب الرؤية، بخلاف من لم ير ولم يقارب.

وأما قوله ـ تعالى ـ «فذبحوها وما كادوا يفعلون» فكلام يتضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر.

والتقدير: فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له. وهذا واضح.

٤ ـ التنبيه على اللغات الواردة في بعض الكلمات:

إذا وردت الكلمة عن العرب في أكثر من صورة نبه المصنف على اللغات الواردة فيها كقوله يتحدث عن (الذي) و(التي)[2]:

(١) من الآية رقم (٤٠) من سورة (النور).

(٢) شرح الكافية الشافية (الورقة ٦ ب وما بعدها).

«وفيهما أربع لغات:

تخفيف الياء، وتشديدها، وحذفها مع كسر ما قبلها، وحذفها مع سكون ما قبلها.

قال الشاعر في التشديد:

وليس المال فاعلمه بمال وإن أغنـاك إلا للذيّ
يريد به العلاء ويصطفيه لأقرب أقربيه وللقصيّ

وقال رجل من طيىء في الحذف وبقاء الكسرة:

لا تعذل الَّذِ لا ينفعك مكتسباً حمداً ولو كان لا يبقي ولا يذر

وقال آخر:

والَّذِ لو شاء لكنت صخرا أو جبلاً أصم مشمخرا

ومثله

شغفت بك الَّتِ تيمتك فمثل ما بك ما بها من لوعة وغرام

وقال هيمان بن قحافة في تسكين الذال:

أحمد رب الَّذْ تمت نعماؤه عليّ واستتبت

وقال آخر في تسكين التاء:

أرضنا الَّتْ آوت ذوي الفقر والذي فاضوا ذوي غنى واعتزاز

واللغات الأربع مقولة في (التي)»

وكذلك فعل المصنف في بيان لغات (لعل) التسع[1].

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ١٧ أ).

٥ ـ التنبيه على الأحكام:

والمصنف لا يفتأ من مسألة لأخرى يبين الأحكام، وينبه عليها ومن ذلك

أ ـ التنبيه على الواجب:

كقوله[١]:

«إذا كان مبتدأ معه ضمير يعود على شيء مما هو مع الخبر وجب تقديم الخبر نحو:

«عند هند بعلها» و «في النفوس مستسر فضلها»

ومنه قول الشاعر:

أهابك إجلالاً وما بك قدرة عليّ ولكن ملء عين حبيبها

ومنه قول النبي ـ ﷺ ـ: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه».

كذا إذا ما كان المبتدأ «أن» وصلتها وجب تقديم الخبر كقوله ـ تعالى ـ «وآية لهم أنا حملنا ذريتهم».

ب ـ التنبيه على المطرد:

كقوله ـ يتحدث عن جمع المذكر السالم[٢] ـ:

«المراد بالجمع: ماله واحد من لفظه صالحاً لعطف مثليه، أو أمثاله عليه دون اختلاف معنى.

والمطرد منه: ما كان واحده لمذكر عاقلٍ، أو شبيه به كـ

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ١٢ ب).
(٢) شرح الكافية الشافية (الورقة ٣ أ).

(رأيتهم لي ساجدين) خالياً من تاء التأنيث، علما، أو صفة لا من (أفعل: فعلاء) ولا من (فعلان: فعلى) كـ (أحمر) أو (سكران)، ولا مما يستوي فيه الذكر والأنثى كـ (صبور) و(قتيل)».

جـ ـ التنبيه على المشهور:

كقوله[1]:

«أما (ثبات) ونحوه من جمع المحذوف اللام المعوض منها التاء فالمشهور جريه مجرى (هندات) ومن العرب من ينصبه بالفتحة، ومنه قول بعض العرب، (سمعت لغاتَهم) ـ بالفتح ـ

وأنشد الفراء لأبي ذؤيب:

فلما جلاها بالإيام تحيزت ثباتاً عليها ذلها واكتئابها

د ـ التنبيه على الأشهر:

كقوله[2]:

«واتفقت العرب على فتح سين (عسى) إذا لم يتصل بتاء الضمير ونونه، فإذا اتصل بشيء من ذلك أجازوا فتح السين وكسرها.

والفتح أشهر، وبه قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، والكوفيون.

ولم يقرأ بالكسر إلا نافع.

---

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٤ أ).

(٢) شرح الكافية الشافية (الورقة ١٦ ب).

هـ ـ التنبيه على الغالب:

كقوله يتحدث عن (أنْ) المخففة[1]:

«ولا يكون الخبر عند إضمار اسم (أَنْ) إلا جملة، إما اسمية كقول الأعشى:

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل

وإما فعلية. فإن كان الفعل دعاء، أو غير متصرف باشرته (أن) كقوله ـ تعالى ـ:

«والخامسة أن غضب الله عليها» و «أن ليس للإنسان إلا ما سعى».

وإن كان غيرهما قرن بـ (قد) كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ ونعلم أن قد صدقتنا» وكقول الشاعر:

شهدت بأن قد خط ما هو كائن وأنك تمحو ما تشاء وتثبت

أو بنفي نحو «أيحسب أن لم يره أحد».

«أو بحرف تنفيس نحو «علم أنه سيكون منكم مرضى».

أو بـ (لو) نحو «أن لو كانوا يعلمون الغيب».

وعلى كل حال لا تقع (أَنْ) المذكورة ـ غالباً إلا بعد علم أو ظن».

ز ـ التنبيه على الكثير:

كقوله في باب أفعال المقاربة:[2]

«وأفعال هذا الباب كلها ملازمة للفظ الماضي إلا (كاد)

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ١٨ ب).

(٢) شرح الكافية الشافية (الورقة ١٦ ب).

و(أوشك) فإنهما يستعملان بلفظ الماضي، والمضارع كثيراً».

وقوله في باب إعمال اسم الفاعل يتحدث عن صيغ المبالغة:[1]

«والمطرد الكثير الاستعمال بناء هذه الأمثلة من الثلاثي، وقد يبنى من (أفعل): (فَعّال) كـ (أدرك، فهو دَرَّاك).. و(فعيل) كـ (أنذر، فهو نذير)..

وقد يبنى من(أفعل): (مفعال) كـ (معطاء) و (مهداء) و(معوان).

حـ ـ التنبيه على الأكثر:

كقوله[2]:

«لو» على ضربين: موصولة وشرطية.

فالموصولة التي يصلح في موضعها (أَنْ) وأكثر ما تقع بعد (وَدّ) أو ما في معناها...

والشرطية مرادفة لـ (إنْ) كالتي في قوله ـ تعالى ـ ﴿ وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم ﴾ وغير مرادفة لـ (أن) وهي أكثر وقوعاً من غيرها.

ط ـ التنبيه على الحسن:

كقوله:[3]

إذا كان العائد على الموصول مبتدأ استحسن حذفه مع (أي) وإن لم تكن صلتها مستطالة.

---

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٤٥ ب).

(٢) شرح الكافية الشافية (الورقة ٧٧ ب).

(٣) شرح الكافية الشافية (الورقة ٨ ب).

وإن كان مبتدأ والموصول غير (أي) لم يحسن حذفه إلا عند استطالة الصلة نحو قول بعض العرب: «ما أنا بالذي قائل لك سوءاً» أي: ما أنا بالذي هو قائل لك سوءاً.

وإن زادت الاستطالة زاد الحذف حسناً كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وهو الذي في السماء إلٰه، وفي الأرض إلٰه».

التقدير ـ والله أعلم ـ : وهو الذي هو في السماء إلٰه وفي الأرض إلٰه».

ي ـ التنبيه على الأحسن:

كقوله في الحديث عن الأسماء الستة[1]:

«أجر الهن مجرى «يد» في لزوم النقص والإعراب بالحركات فهو أحسن من جريه مجرى هذه الأسماء في الإعراب بالحروف».

ك ـ التنبيه على المختار:

كقوله في باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر بعد أن ذكر جواز دخول الباء في خبرها[2]:

«المعطوف على الخبر المجرور بالباء الزائدة التي تقدم ذكرها يجوز جره حملاً على اللفظ، وهو المختار.

ويجوز نصبه على المحل فيقال: «ليس زيد بقائم، ولا نائم، ولا نائماً».

(١) شرح الكافية الشافية «الورقة ٢ ب».
(٢) شرح الكافية الشافية «الورقة ١٥ أ».

وقد يكون المختار عند واحد من العلماء فينبه على ذلك ـ أيضاً ـ كقوله:[1]

«من النحويين من يرى بقاء عمل (ما) إذا تقدم خبرها وكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور».

وقد يكون الرأي المختار عنده فينص على ذلك كقوله:[2]

«وإذا عطف على ضمير جر لزم عند غير يونس والأخفش، وقطرب والكوفيين ووافقهم أبو علي الشلوبين ـ وهو اختياري ـ إعادة الجار».

وهو عندما يختار رأياً يدعمه بالدليل كقوله بعد هذا:

وللملتزمين إعادة الجار حجتان:

إحداهما: إن ضمير الجر شبيه بالتنوين، ومعاقب له، فلم يجز العطف عليه كما لم يجز العطف على التنوين.

الثانية: أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر.

وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه، فامتنع العطف إلا مع الجار وكلتا الحجتين ضعيفة:

أما الأولى فيدل على ضعفها أن شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه، لأن التنوين لا

---

(١) شرح الكافية الشافية «الورقة ١٦ أ».

(٢) شرح الكافية الشافية «الورقة ٥٧ أ».

يؤكد، ولا يبدل منه. وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع، فللعطف أسوة بهما.

وأما الثانية: فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه ـ يعني في محل الآخر ـ شرطاً في صحة العطف لم يجز «رب رجل وأخيه» ولا

«أي فتى هيجاء أنت وجارها» . . . . . .

ولا «كل شاة وسخلها بدرهم» ولا:

الواهب المائة الهجان وعبدها . . . . . .

ولا «لا رجل وامرأة في الدار»

وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقديمها وتأخير ما عطفت عليه كثيرة.

فكما لم يمتنع فيها العطف لا يمتنع في نحو «مررت بك وزيد».

وإذا بطل كون ما تعللوا به مانعا وجب الاعتراف بصحة الجواز.

ومن مؤيدات الجواز قوله ـ تعالى ـ «وكفر به والمسجد الحرام» ـ بالعطف على الهاء لا بالعطف على (سبيل) لاستلزامه الفصل بأجنبي بين جزأى الصلة.

وتوقي هذا المحذور حمل أبا علي الشلوبين على موافقة الكوفيين في هذه المسألة.

وقد غفل الزمخشري وغيره عن هذا.

ومن مؤيدات الجواز ـ أيضاً ـ قراءة حمزة «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ» ـ بخفض الأرحام ـ

وهي ـ أيضاً ـ قراءة ابن عباس، والحسن البصري، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، والأعمش، ويحيى بن وثاب، وأبي رزين.

ومثل هذه القراءة قول بعض العرب: «ما فيها غيره وفرسه» رواه قطرب بجر فرسه.

ومثله ما أنشده سيبويه من قول الشاعر:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

وأنشد ـ أيضاً ـ:

آبك أبه بي أو مصدر من حمر الجلة جأب حشور

وأنشد الفراء:

نعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفانف

وأنشد أيضاً:

هلا سألت بذي الجماجم عنهم وأبى نعيم ذي اللواء المخرق

وأجاز الفراء أن يكون من هذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿ ومن لستم له برازقين ﴾ ثم قال:

«وما أقل ما ترد العرب حرفاً مخفوضاً على مخفوض قد كنى عنه».

وقال العباس بن مرداس:

أكر علىٰ الكتيبة لا أبالي أحتفي كان فيها أم سواها

وقال آخر:

إذا أوقدوا ناراً لحرب عدوهم فقد خاب من يصلى بها وسعيرها

وقال آخر:

بنا أبداً لا غيرنا يدرك المنى وتكشف غماء الخطوب الفوادح

ومثله:

لو كان لي وزهير ثالث وردت من الحمام عدانا شر مورود

وأجاز الأخفش جر (الضحاك) من قول الشاعر:

. . . . . فحسبك والضحاك سيفا مهندا

ولأجل القراءة المذكورة والشواهد لم أمنع العطف على ضمير الجر. . »

ل ـ التنبيه على الراجح:

كقوله يتحدث عن ضمير الشأن[1]:

«وإن صدرت الجملة المفسرة لهذا الضمير بمؤنث أو بفعل ذي علامة تأنيث، أو بمذكر شبه به مؤنث رجح تأنيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن، لأن القصة والشأن معناهما واحد، وفي التأنيث مشاكلة لما بعد فكان أولى».

وكقوله[2]:

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٥ ب).

(٢) شرح الكافية الشافية (الورقة ٤١ ب).

«إذا أضيف المحمول على (إذ) إلى جملة جاز إعرابه، وبناؤه على الفتح إلا أن بناءه راجح إذا وليه فعل ماض كقول الشاعر:

على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلاً زريقُ المال ندل الثعالب»

م ـ التنبيه على الأولى:

كقوله يتحدث عن علامات الاسم[1]:

«تنوين الترنم لا يختص بالاسم، بل الذي يختص به ما سواه، وهو المعبر عنه بـ (الصرف).

فكان ذكر الصرف أولى من ذكر التنوين».

وكقوله[2]:

«والأولى أن يراد بـ (بضعة) من ثلاثة إلى تسعة، وبـ (بضع) من ثلاث إلى تسع فيحمل الثابت التاء على الثابتها، والساقطها على الساقطها».

ن ـ التنبيه على الجائز:

كقوله في فصل الموصول[3]:

«الضمير العائد على الموصول إن كان منصوباً بـ (إن) أو إحدى أخواتها لم يجز حذفه نحو: «عرفت الذي كأنه أسد».

وإن كان منصوباً بفعل أو صفة، وكان منفصلاً لم يجز حذفه نحو: «عرفت الذي إياه أكرمت، والذي أنت إياه مكرم».

---

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ١ ب).

(٢) شرح الكافية الشافية (الورقة ٧٩ ب).

(٣) شرح الكافية الشافية (الورقة ٨ ب).

وإن كان منصوباً بفعل أو صفة، وكان متصلاً جاز حذفه وإبقاؤه كقوله ـ تعالى ـ ﴿وما عملته أيديهم﴾ وقرأ شعبة «وما عملت أيديهم».

وكقول الشاعر.

ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر

أراد: الذي الله موليكه فضل، فحذف العائد لأنه ضمير متصل منصوب بصفة عاملة عمل الفعل».

س ـ التنبيه على القليل:

كقوله يتحدث عن تاء التأنيث[1]:

ويكثر مجيئها لتمييز الواحد من الجنس الذي لا يصنعه مخلوق كـ(نمر) و(نمرة) و(تمر) و(تمرة) و(نخل) و(نخلة) و(شجر) و(شجرة).

ويقل مجيئها لتمييز الجنس من الواحد كـ (كمأة كثيرة وكمأ واحد).

وكذلك يقل مجيئها لتمييز الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق نحو (جر) و(جرة) و(لَبِن) و(لبِنَة) و(قلنس) و(قلنسوة) و(سفين) و(سفينة).

ع ـ التنبيه على النادر:

كقوله في باب الحال[2]:

«تقع الجملة الخبرية حالاً، فإذا كانت اسمية فالأكثر أن تكون

---

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٨٣ أ).

(٢) شرح الكافية الشافية (الورقة ٣٢ ب وما بعدها.

مقرونة بواو الحال مشتملة على ضمير ما هي له كقولي: «جاء زيد وهو ناو رحلة» وكقوله ـ تعالى ـ: ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾.

وقد يستغنى بالواو عن الضمير كثيراً كقول امرىء القيس:

وقدأغتدي والطيرفي وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

وكذلك يستغنى بالضمير عن الواو إلا أنه لم يكثر كثرة الاستغناء بالواو: ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو﴾...

وندر الخلو من الواو والضمير في قول الشاعر:

نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري

أراد: بلغ النهار نصفه في الماء غامر هذا الغائص لالتماس هذا اللؤلؤ، فحذف الواو مع كون الجملة لا ضمير فيها يرجع لصاحب الحال وهو النهار.

وكقوله في باب أسماء الأفعال والأصوات[1]:

«وندر اسم الفعل من رباعي مقتصراً فيه على السماع».

ف ـ التنبيه على الضعيف:

كقوله في باب العدد[2]:

«إن قصد تعريف العدد المركب اقتصر على تعريف صدره، وقد يعرف الصدر والعجز على ضعف، وجاز ذلك مع أنهما كاسم

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٦٤ ب).

(٢) شرح الكافية الشافية (الورقة ٧٩ ب).

واحد لأن الإفراد فيهما ملحوظ من قبل أنه اغتفر فيهما توالى ست حركات في (أحد عشر) و(أربعة عشر) و(ثمانية عشر) وتوالى خمس حركات في (ثلاثة عشر) فما فوقها سوى (أربعة عشر) و(ثمانية عشر) فكما لحظ فيهما الإفراد من هذا الوجه جاز أن يلحظ من وجه آخر».

ص ـ التنبيه على الأضعف:

كقوله[1]:

«وفتح ياء المتكلم المدغم فيها هو الفصيح الشائع في الاستعمال، وكسرها لغة قليلة حكاها أبو عمرو بن العلاء، والفراء، وقطرب، وبها قرأ حمزة ﴿ ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخيِّ ﴾.

ومن قول الراجز:

قال لها هل لك يا تافيِّ
قالت له ما أنت بالمرضيِّ

وقول الشاعر:

عليِّ لعمرو نعمة بعد نعمة لوالده ليست بذات عقارب

هكذا سمعا بكسر الياءين.

وكسر ياء (عصاي) الحسن وأبو عمرو في شاذِّه وهذه أضعف من الكسر مع التشديد».

ق ـ التنبيه على الشاذ:

كقوله في باب (كان)[2]:

«من مواضع (كان) التي تختص بها الزيادة في التوسط دون

---

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٤٤ أ).

(٢) شرح الكافية الشافية (الورقة ١٤ أ).

التقدم، والتأخر والمشهور زيادتها بلفظ الماضي بين جزاي جملة كقول بعض العرب: «ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم»...

وشذت زيادتها بين الجار والمجرور في قول الشاعر:

سراة بني أبي بكر تسامى على كان المسومة العراب

وشذت ـ أيضاً ـ زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل بن أبي طالب:

أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمأل بليل»

ر ـ التنبيه على الأشذ:

كقوله في باب التوكيد[1]:

ولا يجاءُ بـ (أكتع) وأخواته ـ غالباً ـ إلا بعد (أجمع) وأخواته على الترتيب.

وشذ قول بعضهم: (أجمع وأبصع) وإنما حق (أبصع) أن يأتي بعد (أكتع).

وأشذ من (أجمع أبصع) قول بعضهم (جمع بتع)، وإنما حق (أبتع) و(بتعاء) و(أبتعين) و(بتع) أن يجاء بهن آخراً.

٦ ـ الاقتصار في الشرح على الآراء التي وردت في النظم ـ غالباً ـ:

إذا نص الناظم على بعض آراء العلماء في الأرجوزة اقتصر عليها ـ غالباً ـ في الشرح، واكتفى بضرب الأمثلة لها، أو ذكر الأدلة عليها،

---

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٥٣ أ).

كما يبين المقصود من بعض العبارات التي جرت على لسانه في النظم إن استدعى الأمر ذلك.

يستوى في ذلك الآراء التي لم ينسبها إلى أصحابها ولم يرجح منها شيئاً، والآراء التي لم ينسبها إلى أصحابها ورجح بعضها، والآراء التي نسبها لأصحابها ورجحها، والآراء التي نسبها لأصحابها ولم يرجح شيئاً منها.

فمن النوع الأول ما ورد في باب الفاعل في شرح قوله:

في (ساء عبد هند بعلها) وما ... أشبهه الفاعل أخر دائماً
وإن عكست العملين صح في ... رأي ومنع ذاك بعض يقتفي

قال[1]:

إن كان الفاعل مضافاً إلى ضمير يعود إلى ما أضيف إليه المفعول نحو: (ساء عبد هند بعلها) لم يجز تقديم الفاعل، لأنه لو قدم فقيل: (ساء بعلها عبد هند) تقدم عائد على متأخر لفظاً ورتبة مع عدم تعلق الفعل به، وشدة الحاجة إلى العائد عليه.

فلو عكست العملين، أي: لو رفعت (عبد هند) ونصبت (بعلها) وقدمته جاز في رأي قوم دون قوم.

فمن أجاز قال: «لما عاد الضمير على ما أضيف إليه الفاعل، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، كان بمنزلة عود الضمير إلى الفاعل، وتقديم ضمير عائد إلى الفاعل في غاية من الحسن، وتقديم ما هو والفاعل كشيء واحد جدير بأن يكون له حظ من الحسن.

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٢٣ أ).

ومن لم يجز نظر إلى تآخر مفسر الضمير لفظاً ورتبة مع عدم تعلق الفعل به فمنع».

ومن النوع الثاني ما ورد في باب النائب عن الفاعل في شرح قوله:

وباتفاق قد ينوب الثان من باب (كسا) فيما التباسه أمن
في باب (ظن) و(أرى) المنع اشتهر ولا أرى منعاً إذا المعنى ظهر

قال[1]:

«نيابة المفعول الأول من كل باب جائزة بلاخلاف، وكذا نيابة الثاني من باب (كسا)

أما نيابة الثاني من باب (ظن) فأكثر النحويين يمنعها، والصحيح إجازة ذلك إذا أمن اللبس، وكذلك الثالث من باب (أعلم).

ومن النوع الثالث ما ورد في باب إعمال اسم الفاعل عند شرحه قوله:

وبعد مجرور المضاف المقتضى زائداً انتصابه رضى
أبو سعيد نحو (زيد معطى أبيك سؤله بغير سخط)
وغيره أضمر ناصباً وفي تابع مجرور المضاف يقتفي
وجهين كل مضمراً في النصب ما ينصبه شبهاً لما تقدما

قال[2]:

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٢٤ ب).
(٢) شرح الكافية الشافية (الورقة ٤٦ أ).

إذا كان اسم الفاعل من فعل يتعدى إلى مفعولين، أو ثلاثة فأضيف إلى واحد نصب ما سواه.

فإن كان اسم الفاعل بمعنى المضيّ فالنصب بفعل محذوف، وأجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل مع كونه بمعنى المضي، لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهاً بمصحوب الألف واللام وبالمنون.

ويقوي ما ذهب إليه السيرافي قولهم: «هو ظانُّ زيدٍ أمس فاضلاً» فإن (فاضلاً) يتعين نصبه بـ (ظان) لأنه إن أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه، وثاني مفعولي (ظان) وذلك لا يجوز، لأن الاقتصار على أحد مفعولي (ظن) لا يجوز.

والهاء من قولي: «وغيره أضمر ناصبا» عائدة إلى أبي سعيد السيرافي.

والإشارة إلى نحو «زيد معطى أبيك سؤله أمس» فيتعين عند غير السيرافي أن يكون التقدير: أعطاه سؤله، بإضمار فعل، ومن قوله ـ تعالى ـ «وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسباناً».

التقدير ـ والله أعلم ـ وجعل السمش والقمر حسباناً.

ومن النوع الرابع ما ورد في باب الابتداء عند شرح قوله:

المبتدا مرفوع معنى ذو خبر ... أووصف استغنى بفاعل ظهر
كـ(ابني مقيم) و(أسار أنتما) ... و(ما شج هما) فقس عليهما
وإن خـلا الوصف من استفهام أو ... نفي فإخبار به له عزوا
وكونه مبتدأ واه لدى ... عمرو وعدّه سعيد جيدا

قال[1]:

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ١٠ ب).

المبتدأ على ضربين:

أحدهما: مبتدأ ذو خبر في اللفظ أو في التقدير كقولك (زيد قائم) و (لولا عمرو لقعدت).

والثاني: مبتدأ لا خبر له في اللفظ، ولا في التقدير بل له فاعل يحصل بذكره من الفائدة مثل ما يحصل بذكر الخبر لذي الخبر، وذلك كقولك (أقائم الزيدان).

ثم قال:

وإذا كان الوصف المذكور مسبوقاً باستفهام، أو نفى فلا خلاف في جعله مبتدأ عند عدم مطابقته لما بعده.

فإن تطابقا بإفراد نحو: (أقائم زيد) جاز أن يكونا خبرا مقدماً، ومبتدأ مؤخراً، وأن يكونا مبتدأ مقدماً، وفاعلاً مغنياً عن الخبر.

فإن لم يكن الوصف مسبوقاً باستفهام، ولا نفي ضعف عند سيبويه إجراؤه مجرى المسبوق بأحدهما، ولم يمتنع.

وأجاز الأخفش ذلك دون ضعف.

ومن شواهد استعمال ذلك قول بعض الطائيين:

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبى إذا الطير مرت

من هنا يتضح أن المصنف كان يقتصر في الشرح ـ غالباً ـ على ما يورده في النظم من خلافات وآراء، وهذا هو المنهج الغالب الذي اتبعه، فمن النادر أن يذكر في الشرح آراء وخلافات أغفلها في النظم كقوله في «باب إعمال اسم الفاعل» عند شرحه هذه الأبيات:

واحكم لمضمر يلي اسم فاعل بما لمظهر له مواصل

فكاف (معطيك) كـ(زيد) عندما قلت (أمعطى زيدا ابني درهما)
وكـ(الغلام) الكاف في (كاسيك) إن قلت (أنا الكاسي الغلام المختتن)

قال[1]:

«في الضمير المتصل باسم الفاعل نحو (معطيك) و (المعطيك) خلاف.

فمذهب سيبويه وأكثر المحققين أن يحكم له من الإعراب بما يحكم للظاهر الواقع موقعه، فعنده أن كاف (زيد معطيك) في موضع جر، لأن الظاهر الواقع موقعه يحق له الجر بالإضافة لأن (معطيا) مجرد من مانعيها وهما التنوين، والألف واللام.

وعنده أن كاف (زيد المعطيك) في موضع نصب لأن الظاهر الواقع موقعه يحق له النصب لأن فيه أحد ما نعى الإضافة.

وحكم الأخفش لهذا الضمير بالنصب ـ مطلقاً ـ

وحكم له الرماني والزمخشري بالجر ـ مطلقاً ـ وهو أحد قولي المبرد

وأجاز الفراء الوجهين.

ثم قال المصنف:

والصحيح ما رآه سيبويه، لأن الظاهر هو الأصل، والمضمرات نائبة عنه، فلا ينسب إلى شيء منها ما لا ينسب إليه إلا فيما لا مندوحة عنه من مواضع الشذوذ، وما نحن بصدده لم تدع حاجة إلى إلحاقه بالشواذ فوجب صرفه من ذلك».

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٤٦ أ و ب).

٧ ـ التلميح إلى الآراء في النظم والنص على أصحابها في الشرح

من ذلك ما ورد في فصل الإضافة إلى ياء المتكلم عند شرحه قوله:

احكم باعراب المضاف لليا ... وزاعم البناء واه رايا

قال[1]:

«زعم الجرجاني وابن الخشاب، وابن الخباز أن المضاف إلى ياء المتكلم مبنى، والصحيح أنه معرب إذ لا سبب فيه من أسباب البناء المرتب عليها بناء الأسماء.

فإن زعم أن سبب بنائه إضافته إلى غير متمكن رد ذلك بثلاثة أوجه:

أحدها: أن ذلك يوجب أن يكون المضاف إلى الكاف والهاء وسائر الضمائر مساوياً للمضاف إلى الياء، وذلك باطل.

الثاني: أن ذلك يوجب بناء المثنى المضاف إلى ياء المتكلم، وذلك ـ أيضاً ـ باطل.

الثالث: أن المضاف إلى غير متمكن لا يجوز بناؤه دون أن يكون ذا إبهام يفتقر بسببه إلى الإضافة لتتكمل دلالته بها كـ (غير) و(مثل) والمضاف إلى ياء المتكلم لا يشترط في خفاء إعرابه ذلك فعلم أنه معرب تقديراً.

فإن زعم أن سبب بنائه تقدير إعرابه بلزوم انكسار آخره لزم من ذلك الحكم ببناء المقصور، وبناء المحكى، فإن آخر كل واحد

---

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٤٣ ب وما بعدها).

منهما ممنوع من ظهور الإعراب، ولا قائل بأنه مبني، بل هو معرب تقديراً. وكذا المضاف إلى ياء المتكلم معرب تقديراً.

٨ ـ اختيار الرأي في النظم، والسكوت عن ذلك في الشرح:

وقد يختار المصنف رأياً في النظم، ولا ينص على هذا الاختيار في الشرح، مكتفياً ببيان جميع الآراء الواردة في المسألة، ومناقشتها، وذكر الأدلة لها. كما حدث عند شرحه الأبيات التالية في باب أفعال المقاربة:

ولدليل استجز حذف الخبر ... هنا ومنه قول بعض من غبر
(يا أبتا علك أو عساكا) ... ونائب التا الكاف فاعرف ذاكا
هذا اختياري تابعاً أبا الحسن ... منظراً ما قال شاد ذو علن
(يا ابن الزبير طالما عصيكا ... وطالما عنيتنا إليكا)
والعملين سيبويه عكسا ... مسوياً هنا (لعل) بـ (عسى)
والآخر اسم، والمقدم الخبر ... عند أبي العباس فاعرف الصور

قال[1]:

إذا دل دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه كما يجوز في غير هذا الباب حذف ما ظهر دليله فمن ذلك الحديث: «من تأنى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد»...

واختلف فيما يتصل بـ (عسى) من الكاف وأخواتها في نحو (عساك) و(عساي) و(عساه)

فمذهب سيبويه أنها في موضع نصب و(أن يفعل) في موضع رفع إلحاقاً لـ (عسى) بـ (لعل) كما ألحقت (لعل) بـ (عسى) في

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ١٦ ب).

اقتران خبرها بـ (أن) كقول متمم بن نويره:

لعلك يوماً أن تلم ملمة عليك من اللائي يدعنك أجدعا

ومذهب أبي العباس المبرد أن «عسى) على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، لكن الذي كان اسما جعل خبراً، والذي كان خبراً جعل اسماً.

ومذهب أبي الحسن الأخفش أن «عسى» على ما كانت عليه من رفع الاسم، ونصب الخبر، إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب عنه في قول الراجز:

يا ابن الزبير طالما عصيكا

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب، وضمير الجر في التوكيد نحو (رأيتك أنت) و(مررت بك أنت)... وفي قول بعضهم (ما أنا كأنت) و (ما أنا كإياك).

ولو كان الضمير المشار إليه في موضع نصب كما يقول سيبويه، والمبرد لم يقتصر عليه في مثل:

يـا أبتـا علك أو عسـاك

لأنه بمنزلة المفعول، والجزء الثاني بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يحذف، وكذا ما أشبهه».

وهكذا رأينا المصنف يقف أمام الآراء المختلفة، يذكرها، ويعين أصحابها، ويردفها بأدلتها، ويناقشها، ولا يبين الرأي المختار عنده كما فعل في النظم.

ولعله اعتقد أن القارىء سيعرف أنه ما زال على موقفه من ترجيح مذهب أبي الحسن الأخفش بعد أن رد ما عداه.

٩ ـ رعاية حقوق العلماء:

وابن مالك ـ رحمه الله ـ عالم يحب العلماء، ويعرف قدرهم: ويحترمهم في ظلال احترام ما يصدر عنهم من آراء، ورد ما ينسب إليهم مما لا يليق بهم ويتجلى ذلك فيما يلي:

أ ـ الدفاع عنهم:

وذلك كقوله في باب أعمال اسم الفاعل[1]:

«وأنشد سيبويه مستشهداً على إعمال (فَعِل) قول الشاعر:

حذر أموراً لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار

وروى عن المازني أن اللاحقي قال:

«سألني سيبويه عن شاهد في تعدي (فَعِل) فعملت له هذا البيت».

وينسب مثل هذا القول ـ أيضاً ـ إلى ابن المقفع:

والاختلاف في تسمية هذا الشاعر المدعي يوحي بأنها رواية موضوعة.

ووقوع مثل هذا مستبعد، فإن سيبويه لم يكن ليحتج بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يثق بقوله.

وإنما يحمل القدح في البيت المذكور على أنه من وضع الحاسدين، وتقول المتعنتين.

وقد جاء إعمال (فَعِل) فيما لا سبيل إلى القدح فيه وهو قول زيد الخيل:

---

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٤٥ ب).

أتاني أنهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد

فأعمل (مزقا) وهو (فعل) عدل به للمبالغة عن (مازق).

ب ـ تمحيص ما ينسب إليهم من آراء:

والمصنف لا يقبل ما يرد عن العلماء حتى يراجعه في مواطنه، وكثيراً ما كان يُنسب لواحد من العلماء رأي لا يتفق مع ما عرف عنه، فيثبت المصنف ذلك الرأي في النظم على ما اقتضاه علمه، ولكنه يحقق ذلك، ويستمر في البحث والتنقيب، فإذا لم يجد ما ينفي نسبة هذا الرأي اقتصر على ذلك. وإن عثر على الحقيقة نبه إليها في الشرح، من ذلك ما جاء في فصل دخول الفاء على خبر المبتدأ عند شرحه قوله:

وابن ذا الفاء بعد (لكن) و(إن) و(أن) والخلاف عن أبي الحسن

قال[1]:

«روي عن الأخفش أنه منع من دخول الفاء بعد (إن) وهذا عجيب، لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط نحو «زيد فقائم» فإذا دخلت على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن، وأسهل من وجودها في خبر (زيد) وشبهه.

وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد.

وقد ظفرت له في كتابه «معاني القرآن» بأنه موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول (ان) وذلك أنه قال:

وأما (واللذان يأتيانها منكم فآذوهما)

---

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ١٢ ب وما بعدها).

فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ، لأن الذي كان صلته فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم ﴾ ثم قال: ﴿ فأولئك مأواهم جهنم ﴾.

وقال المصنف في موضع آخر[1]:

«وزعم بعض أهل الكوفة أن الواو للترتيب، وليس بمصيب، وأئمة الكوفة برآء من هذا القول، لكنه مقول».

ومما ذكره المصنف في هذين الموضعين وأشباههما يتضح أمران:

أولهما: أن المؤلف كان لا يقبل رأياً ينسب لبعض العلماء حتى يمحصه.

ثانيهما: أن هناك فترة من الزمان مرت بين نظم «الكافية الشافية»، وشرحها سمحت للمؤلف بمراجعة آراء العلماء. وتجري صحتها فيما يقع بين يديه من مصنفات، وكان هذا يدعوه ـ أحياناً ـ إلى تعديل في بعض آرائه نتيجة عثوره على شاهد، أو ظفره بدليل.

وبهذا ينكشف الستار عن سر ما يشيع في مصنفات ابن مالك من آراء تبدو مختلفة، أو متباينة.

جـ ـ حمل كلام العلماء على المشهور من القواعد:

وذلك كقوله[2]:

«وفي كلام ابن السراج ما يوهم بناء المضاف إلى ياء المتكلم فإنه قال في باب الكنايات:

---

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٥٥ أ).

(٢) شرح الكافية الشافية (الورقة ٤٤ أ).

«لأن هذه الياء لا يكون قبلها حرف متحرك إلا مكسوراً، وهي مفارقة لاخواتها في هذا ألا ترى أنك تقول: (هذا غلامه) فتعرب، فإذا أضفت غلاماً إلى نفسك قلت: (هـذا غلامي) فيـذهب الإعراب».

قال المصنف:

وإنما أراد فيذهب لفظ الاعراب، لأنه قال بعد ذلك «وإنما فعلوا ذلك لأن الضم قبلها لا يصلح ـ ولم يقل فإن الرفـع ـ فلما غير لها الرفع وهو أول،غير لها النصب إذ كان ثانياً، وألزمت حالا واحدة».

فقال: (غير لها الرفع) يعني جعل مقدراً بعد أن كان ملفوظاً به

وكذا قوله: «غير لها النصب إذ كان ثانياً، وألزمت حالاً واحدة) فقال غير لها النصب وسكت عن الجر

فعلى هذا يحمل كلامه»

١٠ ـ مراعاة أدب الحديث حتى مع المخالفين له:

وقد أبت على المصنف أخلاقه الفاضلة إلا أن يتلطف في حديثه عن العلماء حتى مع من خالفه الرأي وها هو ذا يقول[١]:

«ونسب سيبـويه قائل: «إنهم أجمعون ذاهبون» إلى الغلط مع أنه من العرب الموثوق بعربيتهم.

وليس ذلك من سيبويه بمرضي، بل الأولى أن تخرج على أن قائل ذلك أراد: أنهم هم أجمعون ذاهبون على أن يكون (هم) مبتدأ مؤكداً بـ (أجمعون) مخبراً عنه بـ (ذاهبون) ثم حذف المبتدأ، وبقي توكيده كما يحذف الموصوف وتبقى صفته.

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ١٩ أ).

ويقول متحدثاً عن قول الشاعر[1]:

نهيتك عن طلابك أم عمرو بعـافية وأنت إذ صحيـح

«زعم الأخفش أنه أراد (حينئذ) فحذف (حينا) وأبقى جر (إذٍ) وهذا بعيد، وغير قول الأخفش أولى بالصواب».

ويقول[2]

«وإذا أضيف اسم زمان إلى جملة مستقبلة المعنى وجب عند سيبويه منع كونها اسمية كما يمتنع ذلك بعد (اذا) لأن (اذ) و(اذا) هما أصلان لكل زمان أضيف إلى جملة.

فإذا كان معناها المضي فالموضع لـ (إذ) فيجري ذلك الاسم مجراها.

وإن كان معناها الاستقبال فالموضع لـ (إذا) فيجري ذلك الاسم مجراها.

وهذا الذي اعتبره سيبويه بديع لولا أن المسموع ما جاء بخلافه».

ولم يخالف المصنف هذا المنهج إلا مع الزمخشري: وربما كان لميل الزمخشري إلى مذهب المعتزلة دخل في ذلك إذ سمعنا المصنف يقول[3]:

«ثم أشرت إلى ضعف قول من رأى تأييد النفي بـ (لن) وهو الزمخشري في أنموذجه وحامله على ذلك اعتقاده أن الله ـ تعالى ـ لا

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٤١ ب).
(٢) شرح الكافية الشافية (الورقة ٤١ ب).
(٣) شرح الكافية الشافية (الورقة ٧٣ أ).

يرى وهو اعتقاد باطل بصحة ذلك عن رسول الله ـ ﷺ ـ أعني ثبوت الرؤية جعلنا الله من أهلها، وأعاذنا من عدم الايمان بها».

ويقول[1]:

وقد غلط الزمخشري في جعله ألف (تفاعل) مزيدة للالحاق بـ (تَفَعْيَل) مع اعترافه بأن ألف (فاعل) ليست للالحاق.

وألف (تفاعل) هي ألف (فاعل) لأن نسبة (تفاعل) من (فاعل) كنسبة (تفعّل) من (فَعَّل) لأن ذا التاء من القبيلين مطاوع المجرد من التاء.

١١ ـ الاستشهاد بالقراءات:

تمسك ابن مالك بالروايات المختلفة للقرآن الكريم فاستشهد بها، واعتمد عليها في وضع القواعد، وساعده على ذلك دراية تامة بعلم القراءات، ومعرفة بكل القراءات ووجوهها.

وفي استشهاده بالقراءات كثيراً ما كان المصنف ينسب القراءة لأصحابها كقوله في باب عوامل الجزم[2]:

«إذا أخذت أداة الشرط جوابها، وذكر بعده مضارع بعد فاء، أو واو جاز جزمه عطفاً على الجواب، ورفعه على الاستئناف، ونصبه على اضمار (أنْ)

قال سيبويه:

«فإذا انقضى الكلام ثم جئت بـ (ثم) جزمت وإن شئت رفعت، وكذلك الواو، والفاء، إلا أنه قد يجوز النصب بالواو، والفاء.

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ١٠٣ أ).
(٢) شرح الكافية الشافية (الورقة ٧٦ أ).

وبلغنا أن بعضهم قرأ «يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء، ويعذب من يشاء». . .

قرأ بالرفع عاصم، وابن عامر.
وبالجزم نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي»

وأحياناً كان المصنف لا ينسب القراءة لصاحبها كقوله[1]:

«قد يحذف من المضاف تاء التأنيث كقول الشاعر.

ونار قبيل الصبح بادرت قدحها حيا النار قد أوقدتها للمسافر

أراد: حياة النار.

وقال الشاعر:

إن الخليط أجدوا البين وانجردوا وأخلفوك عدا الأمر الذي وعدوا

أراد: عدة الأمر، ومنه قراءة بعض القراء: «لأعدوا له عدة».

والمصنف في استشهاده بالقراءات لا يفرق بين قراءة وأخرى فهو يستشهد بالقراءات السبع كما يستشهد بالقراءات الشاذة

وقد يصرحُ بشذوذ القراءة كقوله:[2]

«لو توسطت (اذا) بين ذي خبر وخبر، أو بين ذي جواب وجواب ألغيت. ولو قدم عليها حرف عطف جاز إلغاؤها، واعمالها، والغاؤها أجود، وهي لغة القرآن التي قرأ بها السبعة في قوله ـ تعالى ـ ﴿وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلاً﴾.

وفي بعض الشواذ: «لا يلبثوا» ـ بالنصب ـ

---

(١) شرح الكفاية الشافية (الورقة ٣٩ ب).
(٢) شرح الكافية الشافية (الورقة ٧٣ أ).

وقوله[1]

«تبدل الهاء، من التاء والياء، والهمزة، والألف

فإبدالها من التاء في الوقف قد بين في بابه، وقد أبدلت وصلاً من تاء (تابوت) في لغة الأنصار.

وقد قرىء بها في الشاذ».

ولا شك أن مسلك ابن مالك في الاستشهاد بالقرآن عمل يستحق التقدير، فإن أولى ما يحتج به في أصول اللغة وتقرير العربية ووضع أحكامها يجب أن يكون أفصح ما ورد فيها ولن يكون ذلك إلا القرآن العظيم الذي أنزله الله على رسوله بلسان عربي مبين.

قال السيوطي[2]:

أما القرآن فكل ما ورد أنه قرىء به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أم آحاداً، أم شاذاً.

وقال[3]:

كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم، وحمزة، وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا يطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية.

وفي المزهر[4]:

---

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ١٠٩ أ).

(٢) الاقتراح ص ٤٨.

(٣) الاقتراح ص ٤٩.

(٤) جـ ١ ص ١٢٩.

قال ابن خالوية في شرح الفصيح:

أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك.

وقال ابن جنى[1]:

فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه.

وقال ـ أيضاً[2]:

ومن بعد: فأقوى القياسين أن يقبل ممن شهرت فصاحته ما يورده، ويحمل أمره على ما حمل من حاله لا على ما عسى أن يكون من غيره».

وإذا كان هذا شأن العربي إذا نطق بشيء في غير القرآن، فلأن يعتبر هذا الكلام فيما ورد في قراءات القرآن أولى وأجدر.

وجاء في تفسير الألوسي عند شرحه قوله ـ تعالى ـ ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾[3].

«إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى.

وقال:

وكثيراً ما أرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرهم ببيت مجهول فرحوا به.

---

(١) الخصائص ٢/١٢.

(٢) الخصائص ١/٢٧.

(٣) تفسير الألوسي ٢/٥٧٩.

وأنا شديد العجب منهم لأنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول دليلاً على صحة القرآن فلأن يجعلوا ورود القرآن به دليلاً على صحته كان أولى».

ولقد بلغ من اعتزاز ابن مالك بالقراءات في القرآن الكريم أنه كان يرى أن القرآن العظيم اشتمل على الاستعمالات المختلفة في اللغة العربية.

قال في شرح التسهيل[1]:

إن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا بمجرد من اللام والكاف معاً، أو بمصاحب لهما معاً أعني: غير المثنى والمجموع.

فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة.

وهذا مردود بقوله ـ تعالى ـ ﴿ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء﴾

١٢ ـ الدفاع عن القراء:

وابن مالك قارىء يحب القراء، ويدافع عنهم، ويقف بجانبهم، والحق معهم دائماً، ولم يمنعه من هذا الموقف رد كثير من العلماء لبعض القراءات، ورمى أصحابها بالخطأ، واللحن كما فعل الزمخشري في قراءة ابن عامر «وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم».

قال المصنف[2]:

---

(١) شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للمصنف ٤١/١ [مخطوطة دار الكتب المصرية ١٠ ش نحو].

(٢) شرح الكافية الشافية (الورقة ٤٣ أ).

«الفصل بالظرف والجار والمجرور بين المضاف والمضاف إليه كثير فمن ذلك قول الشاعر:

كما خط الكتاب بكف يوما يهـودي يقارب أو يـزيل

وقول آخر:

هما أخوا في الحرب من لا أخاله إذا خاف يوما نبوة فدعاهما

وقد يقع بينهما فصلان كقول الشاعر:

كأن أصوات من ايغالهنّ بنا أواخر الميس أصوات الفراريج

فهذا وما قبله لا يجوز في الاختيار بل هو مخصوص بالاضطرار لوجهين:

أحدهما: أنه فصل بما لا يتعلق بالمضاف فتمحضت أجنبيته.

الثاني: أنه فصل بحرف جر، أو بما فيه معنى حرف جر مع كون المضاف مقتضياً للجر ففي إيلائه ظرفاً، أو حرف جر يلاقي مقتضى الجر.

بخلاف إضافة المصدر إلى الفاعل مفصولاً بينهما بمفعول المصدر فإن المجرورين فيهما مأمونان، مع أن الفاعل كجزء من عامله فلا يضرّ فصله، لأن رتبته منبهة عليه، والمفعول بخلاف ذلك.

فعلم بهذا أن قراءة ابن عامر ـ رحمه الله ـ غير منافية لقياس العربية.

على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحة نقلها، كما قبلت أشياء تنافي القياس بالنقل، وإن لم تساو صحتها صحة القراءة المذكورة، ولا قاربتها كقولهم: «استحوذ» وقياسه «استحاذ» وقولهم: «بنات ألببه» وقياسه (ألبّة) وكقولهم: «هذا جحر ضَبٍّ

خربٍ» وكقولهم: «لدن غدوة» ـ بالنصب ـ وقياسه الجر

وأمثال ذلك كثيرة

١٣ الاستشهاد بالحديث:

ومن السمات البارزات في «شرح الكافية الشافية» الإفاضة في الاستدلال بالحديث الشريف.

وقد وقع في هذا الكتاب بضع وسبعون حديثاً نبوياً استمدها المصنف من الكتب الصحاح وساعده على ذلك درايته التامة بعلم الحديث.

وفي استدلاله بالحديث قد يثبت المصنف المراجع التي استمد منها كقوله في «باب القسم» يتحدث عن «أيمن»[١].

«يضاف في لغاته كلها إلى (الله) ولا يضاف إلى غيره منقوصاً إلا ما ندر في حديث النبي ـ ﷺ ـ من كلامه في الصحيحين: «وأيم الذي نفس محمد بيده لو قال (إن شاء الله) لجاهد وأتى سبيل الله فرسانا أجمعين».

وقد لا يثبت المصنف المرجع الذي استمد منه الحديث كقوله يتحدث عن علامات الاسم[٢]:

«وجعله معرفاً يتناول تعريف الإضافة، والتعريف بحرف التعريف سواء قيل إنه اللام وجوها على ما ذهب إليه سيبويه، أو أنه الألف واللام معاً على ما ذهب إليه الخليل ويتناول ذلك ـ أيضاً ـ التعريف بالألف والميم على لغة أهل اليمن، وقد تكلم بها الرسول

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٣٨ ب).
(٢) شرح الكافية الشافية (الورقة ١ أ) وما بعدها.

ـ ﷺ ـ إذ قال: «ليس من أمبر امصيام في امسفر» يريد: ليس من البر الصيام في السفر.

وقد يذكر المصنف الحديث على وجه لا ينبىء عنه كقوله في باب الاختصاص المشابه للنداء[1]:

قد يجاء بكلام على صورة هي لغَيره توسعاً عند أمن الالتباس فمن ذلك ورود الخبر بصورة الأمر، وورود الأمر بصورة الخبر، وورود الخبر بصورة الاستفهام، وورود الاستفهام بصورة الخبر، ومن ذلك ورود الاختصاص بصورة النداء كقولهم: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، ونحن معاشر الأنبياء لا نورث...»

ومهما يك من شيء فقد كان المصنف ـ رحمه الله ـ يعتد بالحديث أصلاً ثانياً في اثبات القواعد بعد القرآن الكريم، وها هو ذا يقول[2]:

«يجوز الاستغناء عن حرف النداء إن لم يكن المنادى (الله) ولا مضمراً ولا مستغاثاً به، ولا اسم إشارة، ولا اسم جنس مفرداً غير معين.

فإن كان أحد هذه الخمسة لزمه (يا) نحو (يا الله) و (يا اياك) و:

يا لبكر انشروا لي كليبا .....

و (يا هذا) و (يا رجلا) إذا لم يتعين فإن قصدت واحداً معيناً فالأكثر ألا يحذف الحرف وقد يحذف في الكلام الفصيح كقول النبي ـ ﷺ ـ مترجماً عن موسى ـ ﷺ ـ «ثوبي حجر».

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٦٣ ب).
(٢) شرح الكافية الشافية (الورقة ٥٩ أ).

وكقوله ـ ﷺ ـ «اشتدى أزمة تتفرجى».

وفي هذين غنى عن غيرهما من الشواهد نثراً ونظماً»

ثم قال المصنف:

«والبصريون يرونه شاذاً لا يقاس عليه، والكوفيون يقيسون عليه، وقولهم في هذا أصح» فالمصنف يكتفي بالحديثين في الاستشهاد على القاعدة ويرى فيهما غناء عن غيرهما من الشواهد ثم يصحح الرأي الذي اعتمد عليهما.

وبذا يكون ابن مالك وضع الحديث النبوي الشريف في مكانه اللائق به.

وقد عاب أبو حيان على ابن مالك ما فعله من استشهاد بالحديث فقال في شرح التسهيل[1]:

«قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى ابن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين.

والفراء، وعلى بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك.

وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس».

(١) ينظر الاقتراح ص ١٩.

وادعاء أبي حيان بأن الواضعين الأولين لعلم النحو لم يستدلوا بالحديث ادعاء غير مبنى على أساس سليم من الحقيقة والواقع.

ذلك أن سيبويه وهو إمام أئمة البصريين ضمن كتابه بعض الأحاديث، وفي المقتضب للمبرد وهو من أئمة البصرة ـ أيضاً ـ ثلاثة أحاديث[1]:

والكسائي إمام الكوفيين استدل بالحديث بل أفاض في ذلك عندما استدل بثلاثة أحاديث هي قوله ـ ﷺ ـ «فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم» وقوله:

«لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض». وقول أبي طلحة لرسول الله ـ ﷺ ـ «لا تشرف يصبك سهم» على مسألة واحدة هي جزم جواب النهي إذا سقطت الفاء.

واللغويون الأولون استشهدوا بالحديث وممن أكثر من ذلك الأزهري صاحب «التهذيب» الذي كان كثيراً ما يعمد إلى حديث من الأحاديث الشريفة فيصدر به المادة ويجعله مركزاً يدور حوله البحث. كما في مادة (نخ) الذي صدرها بقوله ـ ﷺ ـ «ليس في النخة صدقة».

وادعاء أبي حيان بأن المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث ادعاء مردود بما تضمنته مؤلفات النحاة من أندلسيين وغير أندلسيين من أحاديث.

فقد استدل بالحديث: الشريف الصقلي، والشريف الغرناطي، والسيرافي، والصفار في شروحهم لكتاب سيبويه.

---

(١) ينظر الكتاب المقتضب للمبرد بتحقيق الشيخ عضيمة.

واستدل بالحديث ابن عصفور في المقرب، وابن الحاج في شرح «المقرب»، وابن الخباز في شرح ألفية ابن معط وأبو على الشلوبين في «التوطئة».

ولم يخل كتابا أبي حيان «التذييل والتكميل» و«ارتشاف الضرب» من الاستدلال بالحديث كما في بابي أفعل التفضيل، والصفة المشبهة.

وقد تابع المصنف في هذا المسلك ـ وهو الاعتداد بالحديث في إرساء القواعد النحوية ـ كثير من المتأخرين كناظر الجيش والدماميني الذي يقول[1]:

«وقد أكثر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ من الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات الأحكام النحوية، وشنع عليه أبو حيان وقال: إن ذلك لا يتم له لتطرق احتمال الرواية بالمعنى إلى ما يستدل به من تلك الأحاديث فلا يوثق بأن ذلك المحتج به لفظه ـ عليه الصلاة والسلام ـ حتى تقوم به الحجة».

ثم قال الدماميني:

«وقد أجريت ذلك لبعض شيوخنا فَصَوَّب رأي ابن مالك فيما فعله من ذلك بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية».

١٤ ـ الاشارة إلى المراجع:

وذلك كقوله يتحدث عن الحروف المفتتح بها السور[2]:

«وبعضهم يجعلها معربة لأنها تتأثر بالعوامل لو دخلت عليها، وهذا اختيار الزمخشري في الكشاف».

(١) تعليق الفرائد ص ١٠٧ و ١٠٨ مخطوطة دار الكتب المصرية ١٠١٠ نحو.
(٢) شرح الكافية الشافية (الورقة ٤ ب).

وكقوله في باب الموصول[1]:

وذكر أبو علي في الشيرازيات عن يونس وقوع (الذي) مصدرية مستغنية عن عائد، وجعل من ذلك قوله ـ تعالى ـ ﴿ ذلك الذي يبشر الله به عباده ﴾.

وقوله يتحدث عن (ذو)[2].

«وذكر ابن جنى في المحتسب أن بعضهم يعربها ومنه قول بعضهم:

وإما كرام موسرون رأيتهم فحسبي من ذي عندهم ماكفانيا

وذكر ابن درستويه في الإرشاد مثل ما ذكر ابن جنى في المحتسب»

وقوله في باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر[3]:

وفي كلام ابن عصفور في شرح الجمل ما يوهم أن الأكثرين على تجويز نحو (كان الماء يشرب زيد).

وقوله[4]:

وقال الأخفش في كتاب «المعاني» له: وزعموا أن بعضهم يقول: (إن زيداً لمنطلق) وهي مثل: (إن كل نفس لما عليها حافظ قرىء بالنصب والرفع.

وقوله[5]:

---

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٧ أ).
(٢) شرح الكافية الشافية (الورقة ٧ ب).
(٣) شرح الكافية الشافية (الورقة ١٤ أ).
(٤) شرح الكافية الشافية (الورقة ١٩ أ).
(٥) شرح الكافية الشافية (الورقة ١٩ أ).

وفي صحيح مسلم عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ «إن كان رسول الله ـ ﷺ ـ يحب التيمن في طهوره إذا تطهر، وفي ترجله إذا ترجل، وفي انتعاله إذا انتعل».

١٥ ـ استخدام الأساليب المنطقية في الاستدلال:

والمصنف يلجأ كثيراً إلى الأساليب المنطقية في إقامة حججه، أو هدم أدلة خصومه وهذا يدل على أنه نال قسطاً وفراً من العلوم اللسانية ساعده على إقامة الأدل النظرية التي تؤيد آراءه، كما ووفقه في الوصول إلى استنتاج أقيسة دقيقة على ما صح من كلام العرب.

من ذلك قوله في باب العطف يستدل لرأيه في (اما) المسبوقة بمثلها[1]:

(وأما المسبوقة بمثلها عاطفة عند أكثر النحويين.

ومذهب ابن كيسان وأبي علي أن العطف إنما هو بالواو التي قبلها، وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بـ «أو».

وبقولهما أقول: لأنه في ذلك تخلصا من دخول عاطف على عاطف.

ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع «لا» بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل «لا زيد، ولا عمرو فيها».

و«لا» هذه غير عاطفة بإجماع فلتكن «اما» مثلها إلحاقاً للنظير بالنظير، وعملاً بمقتضى الأولوية.

وذلك أن (لا) قبل مقارنة الواو صالحة للعطفية بإجماع. ومع

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٥٦ أ).

ذلك حكم بعدم عطفيتها عند مقارنتها، فلأن يحكم بعدم عطفية «اما» عند مقارنة الواو أحق وأولى)

وقوله في باب ما ينصرف وما لا ينصرف يرد مذهب صدر الأفاضل في (سحر) إذا قصد به سحر يوم بعينه وجعل ظرفاً مثل «خرجت يوم الجمعة سحر»[1]:

وزعم صدر الأفاضل أن (سحر) المشار إليه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه:

أحدهما: أن ما ادعاه ممكن وما ادعيناه ممكن، لكن ما ادعيناه أولى فإنه خروج عن الأصل بوجه دون وجه، لأن الممنوع من الصرف باق على الإعراب.

بخلاف ما ادعاه لأنه خروج عن الأصل بكل وجه.

الثاني: أنه لو كان مبنياً لكان غير الفتحة أولى به، لأنه موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الإعراب.

كما اجتنب في (قبل) و (بعد) والمنادى المضموم.

الثالث: أنه لو كان مبنياً لكان جائز الإعراب جواز إعراب (حين) في قوله:

على حين عاتبت المشيب على الصبا . . . . . .

لتساويهما في ضعف سبب البناء لكونه عارضاً، وكان يكون علامة إعرابه تنوينه في بعض المواضع.

وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء، وأن فتحته إعرابية، وأن عدم التنوين إنما كان من أجل منع الصرف.

---

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٧٠ أ).

١٦ ـ تبرير أمور وقعت في النظم:

وجد المصنف في الشرح الفرصة السانحة لتبرير أمور اضطره النظم إليها.

من ذلك ما ورد عند شرحه للبيتين الآتيين في باب ما ينصرف وما لا ينصرف:

وزائداً (فعلان) وصفاً قابلاً (فعلى) وما يلفى لتاء قابلاً
وجهان في (فعلان) وصفا إن عدم في الوضع تأنيثاً كآت من (رحم)

قال المصنف[1]:

الثاني من الأنواع الخمسة التي لا تنصرف في التعريف ولا في التنكير: كل صفة على (فعلان) لا تلحقها تاء التأنيث اما لأ ن لها مؤنث على (فعلي) فاستغنى به كـ (سكران) و (غضبان).

وإما لكونها صفة لا مؤنث لها كـ (لحيان) وهو الكبير اللحية. . . .

ثم قال:

والتمثيل بـ (لحيان) أولى بالتمثيل بـ (الرحمن) لوجهين:

أحدهما: أن (الرحمن) بغير ألف ولام دون نداء، ولا إضافة غير مستعمل فلا فائدة في الحكم عليه بانصراف ولا منع.

الثاني: إن الممثل به في هذه المسألة معرض لأن يذكر موصولاً بالتاء، أو بألف (فعلى) ومجرداً منهما لينظر ما هو الأحق به، والأصلح له.

---

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ١٥٧ وما بعدها).

وتعريض (الرحمن) لذلك مع وجدان مندوحة عنه مخاطرة من فاعله.

فلذلك مثلت بـ(لحيان) ولكني اضطررت فقلت:

. . . . . كآت من رحم

ومن ذلك ما ورد في فصل تمييز العدد بمذكر ومؤنث عند قوله:

الحكم للسابق أن يضف عدد لذكر، وضده وما اتحد

إذ قال[1]:

إذا كان للعدد المضاف مميزان مذكر ومؤنث فالحكم لسابقهما

أي: إن سبق مذكر كان العدد بالتاء نحو: (لي ثمانية أعبد وآم)

وإن سبق مؤنث كان العدد بلا تاء نحو: (لي ثماني اماء وأعبد).

واحترزت بقولي.

. . . . . وما اتحد

من أن يعبر عن المذكر والمؤنث بلفظ واحد.

وهذا الاحتراز مستغنى عنه بذكر السابق فإنه مشعر بعدم الاتحاد لكن الحاجة دعت إلى كلمة تكمل فكان ما يناسب أولى مما لا يناسب.

١٧ ـ الاعتداد بالنفس في غير غرور:

ومع ثقة المصنف فيما يورده من آراء وأحكام في المسائل المختلفة لم يأخذه الغرور فلم يصدر أحكامه قاطعة، ولم يطلق

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٦٧ ب).

القول على عمومه، وإنما كان يحترس معترفاً بأن ما أورده هو منتهى علمه، وهذا من تواضع العلماء.

وذلك كقوله[1]:

وممن صرح بالغاء عجمة الثلاثي ـ مطلقاً ـ السيرافي وابن برهان، وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفاً.

وقوله[2]:

وبينت أن في (كأين) خمس لغات، وأصلها (كأي) وهي أشهرها وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير:

ويليها (كائن) وبها قرأ ابن كثير والبواقي.

وقرأ الأعمش وابن محيصن (كأْين)ـ بهمزة ساكنة بعد الكاف، وبعدها ياء مكسورة خفيفة بعدها نونَ ساكنة في وزن (كَعْيِنْ).

ولا أعرف أحداً قرأ باللغتين الباقيتين».

وقوله[3]:

وأجاز يونس حكاية كل معرفة قياساً على العلم، فيجوز عنده أن يقال: لمن قال: رأيت (غلام زيد) و (مررت بصاحب عمرو): من غلام زيد؟ ومن صاحب عمرو؟

وأجاز ـ أيضاً ـ حكاية النكرة بـ (من) في الوصل.

ولا أعلم له في المسألتين موافقاً».

---

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٦٩ ب).

(٢) شرح الكافية الشافية (الورقة ٨١ ب).

(٣) شرح الكافية الشافية (الورقة ٨١ أ) وما بعدها.

وقوله[1].

«ومثال (فعائل) جمعا للمجرد من التاء (شمائل) في جمع (شمأل) و(شمـال)، (عجائز) و(عقائب) جمع (عجوز) و(عقاب)

وأما (فعائل) جمع (فعيل) من هذا القبيل فلم يأت في اسم جنس فيما أعلم».

موقف المصنف بين البصريين والكوفيين:

نظر المصنف ـ رحمه الله ـ في النحو نظر المجتهدين، فهو يعرض الحكم، ويناقش أدلته مناقشة حرة، مبتعداً عن التكلف في التأويل، والتعقيد في إيراد الدليل، يلتزم مبدأ السهولة، مؤثراً جانب اليسر، غير متعبد بآراء القدماء، غير مهمل لها، وإنما ينظر فيها، ويناقش أدلتها، فإن اتفقت مع منهجه، ولم تخالف مبادئه أقرها، وأيدها بروح من عنده.

وإن خالفت منهجه، ولم يجد لها من الأدلة ما يدعم كيانها كر عليها، هادماً أساسها الذي تعتمد عليه.

وهو في كل ذلك ينزع دائماً إلى السهولة والتيسير في كل ما يذهب إليه من آراء. واتجاهات، ما دام الأسلوب لم يخرج عن نطاق العربية، وإن كان في ذلك مخالفة لمذهب أئمة النحو كسيبويه، ولم تمنعه مكانة سيبويه من الجهر بذلك كقوله في «باب إعمال اسم الفاعل»[2].

«ولك في المعطوف على ما خفض بإضافته إليه: الجر حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على الموضع كما قال الشاعر:

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٩١ أ).
(٢) الورقة ٤٦ أ.

هل أنت باعث دينار لحاجتنا أوعبدرب أخاعون بن مخراق

فنصب (عبد رب) عطفاً على (دينار) - وهو اسم رجل -

ولا حاجة إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه.

وإن كان التقدير قول سيبويه».

من هنا رأينا المصنف يوافق الكوفيين إن رأى الصواب معهم، ويؤيد البصريين إن سار الحق في ركابهم، ويفند آراء هؤلاء وهؤلاء إن حادت عن طريقه المرسوم.

فمن تأييده للكوفيين قوله[1]:

«وأشرت بقولي:

ونحو (زيدٌ شثن كفِّه) أبى في النثر سيبويه أن يرتكبا

إلى نحو قوله: (هو حسنُ وَجْهِه)

وقول الشماخ:

أمن دمنتين عرس الركب فيهما بحقل الرخامى قد عفا طللاهما

أقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما

وهذا عند سيبويه مخصوص بالشعر.

وهو عند أبي العباس المبرد ممنوع في الشعر وغيره..

وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله.

وهو الصحيح، لأنه مثله قد ورد في الحديث كقوله في حديث أم زرع «صفر وشاحها» وفي حديث الدجال «أعور عينه اليمنى» وفي وصف النبي - ﷺ: «شثن أصابعه»...

---

(١) الورقة ٤٧ أ.

وقوله: في باب النائب عن الفاعل»:[1]

ولا يجيز غير الأخفش من البصريين أن ينوب غير المفعول به وهو موجود.

وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون ويؤيد مذهبهم قراءة بعض القراء: «ليجزي قوماً بما كانوا يكسبون»[2].

ومن تأييده للبصريين قوله في «باب المفعول المطلق وهو المصدر»[3]:

«والفعل مشتق من المصدر: لأن المشتق فرع، والمشتق منه أصل، وكل فرع يتضمن الأصل وزيادة عليه.

ولا شك في أن الفعل يتضمن المصدر، والوقت فثبتت فرعيته وأصلية المصدر لأنه دل على بعض ما يدل عليه الفعل.

وهذا مذهب البصريين، وهو الصحيح».

وقد يبلغ من استهانته بالرأي واستخفافه به لضعفه البين في نظره أن يذكره في النظم، ولا يتعرض له في الشرح كما في حديثه عن الخبر إذ قال في النظم:

وخبرا بمبتدأ أو بابتدا ... أوبهما أرفع والمقدم اعضدا
وقال أهل الكوفة الجزآن قد ... ترافعا، وذا ضعيف المستند

وقال في الشرح[4]:

---

(١) الورقة ٢٤ أ.
(٢) من الآية رقم (١٤) من سورة (الجاثية).
(٣) الورقة ٢٧ أ.
(٤) الورقة ١٠ ب.

«وأما الخبر:

فرافعه المبتدأ ـ وحده ـ أو الابتداء ـ وحده ـ أو المبتدأ والابتداء معاً.

هذه الثلاثة أقوال البصريين.

والأول قول سيبويه، وهو الصحيح». . .

ولم يتعرض في الشرح لقول الكوفيين وإنما أغفله إغفالاً تاماً.

وقد لا يرتضى المصنف ـ رحمه الله ـ أقوال النحويين جميعاً فيردها، ثم يبين رأيه.

وذلك كما في تأويل العلم المستعمل في مثل قولهم «قضية ولا أباحسن لها» إذ قال المصنف[1]:

وللنحويين في تأويل العلم المستعمل هذا الاستعمال قولان:

أحدهما، أنه على تقدير إضافة مثل إلى العلم ثم حذف مثل فخلفه المضاف إليه في الاعراب والتنكير.

والثاني: أنه على تقدير لا واحد من مسميات هذا الاسم.

وكلا القولين غير مرضي:

أما الأول فيدل على فساده أمران: . . . . .»

وهكذا يبدأ المصنف بفند هذين الرأيين، فإذا ما انتهى من ذلك ذكر رأياً يسلم من الاعتراض عليه.

---

(١) الورقة ٢٠ أ.

شَخْصِيَّةُ المؤَلِّف في الكِتَاب:

وشخصية المؤلف في الكتاب واضحة، فهو غير مقلد ولا متابع، وإنما مجتهد له رأيه، وهو حين يبدي رأيه لا يبديه إلا بعد أن يستعرض الآراء المختلفة ويبحث فيها، وينظر أدلتها، سواء تلك الأدلة التي أوردها صاحب الرأي أو الأدلة التي يراها هو مؤيدة له، ثم يختار الرأي الذي ترجح كفته عنده بغض النظر عن شخصية قائله أو مكانته، ولا يلبث من موضع لآخر أن يدلي بدلوه بين الدلاء، فالعلم عنده ليس مقصوراً على طائفة من العلماء ولا محدوداً بزمن.

وقد صرح بذلك في مقدمة كتابه «شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» حين قال: «غير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين»

لذا فلا يكاد يمر موضوع من الموضوعات التي تناولها الكتاب إلا رأينا المصنف يبدي رأيه، مدعماً بالدليل، ولقد شاع هذا الأمر بصورة يصعب على الباحث حصرها، وإنما يكتفي بضرب أمثلة منها كقوله[1]:

«وأما نون «الزيتون» فالأكثر على أنها زائدة بناء على أنه من (الزيت).

والصحيح أنها غير زائدة لقول بعض العرب: «أرض زتنة» إذا كانت كثيرة الزيتون».

وقوله[2]:

---

(١) الورقة ٣ ب.

(٢) الورقة ٤ أ.

«وزعم قوم أن المحذوف في نحو (تأمروني) هو الثاني، وليس كذلك.

بل المحذوف هو الأول، نص على ذلك سيبويه.

ويدل على صحة قوله. . . .»

وقوله[1]:

وأجاز الفراء ـ أيضاً ـ في (الذي) من «تماماً على الذي أحسن» أن تكون مصدرية. . وبه أقول»

وقوله[2]:

اللام وحدها هي المعرفة عند سيبويه، والهمزة قبلها همزة وصل زائدة.

وهي عند الخليل همزة قطع عوملت غالباً معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال. وهي أحد جزأى الأداة المعرفة.

وقول الخليل هو المختار عندي. . .»

وقوله[3]:

«واختلف في تقديم خبر (ليس) فأجازه قوم، ومنعه قوم. والمنع أحب إلى. .»

وكقوله ـ يبين الحكم إذا جر خبر «ليس» بالباء وعطف عليه مخبر عنه أجنبي ـ[4].

---

(١) الورقة ٧ أ.

(٢) الورقة ١٠ أ.

(٣) الورقة ١٣ ب.

(٤) الورقة ١٥ أ.

«ويجوز جر الخبر الثاني إذا جر الأول عند الأخفش، لا عند سيبويه.

والقول في ذلك قول الأخفش، لاستعمال العرب إياه كقول الشاعر:

وليس بمعروف لنا أن نردها صحاحاً ولا مستنكرٍ أن تعقرا»

وقوله في باب «ما» و «لا» و «إنْ» المشبهاتَ بليس[1]:

«وزعم أبو علي أن دخول الباء الجارة على الخبر ـ يعني خبر (ما) ـ مخصوص بلغة أهل الحجاز،

وتبعه في ذلك الزمخشري.

والأمر بخلاف ما زعماه لوجوه...»

وقوله[2]:

«يحيى: هو الفراء، وسعيد: هو أبو الحسن الأخفش اتفقا على جواز (إن قائماً الزيدان)... فمذهبهما في ذلك ضعيف».

وقوله[3]:

«ونسب سيبويه قائل (إنهم أجمعون ذاهبون) إلى الغلط مع أنه من العرب الموثوق بعربيتهم.

وليس ذلك من سيبويه ـ رحمه الله ـ بمرضى.

بل الأولى أن يخرج على أن قائل ذلك أراد...».

(١) الورقة ١٥ ب.

(٢) الورقة ١٧ ب.

(٣) الورقة ١٩ أ.

وقوله[1]:

وزعم قوم منهم الزمخشري والجزولي أن بني تميم يحذفون خبر «لا» مطلقاً على سبيل اللزوم. . .

وليس بصحيح ما قالاه لأن. . .»

وقوله (في باب النائب عن الفاعل)[2]:

«حكى ابن السراج أن قوماً يجيزون نيابة خبر كان المفرد.

وهو فاسد، لعدم الفائدة، ولاستلزامه إخباراً عن غير مذكور ولا مقدر. . .»

وقوله[3]:

«يستغنى بذكر المصدر الذي له فعل عن فعله في الخبر والدعاء والأمر والنهي. . . .

والفراء يرى ذلك مطرداً غير متوقف على سماع، خبراً كان ما يرد فيه ذلك أو طلباً بشرط أن يكون الموضع صالحاً لوقوع الفعل فيه مجرداً.

ورأيه في ذلك عندي صواب. . .».

وقوله[4]:

«اختار أبو الفتح ابن جنى في الخصائص تقديم المفعول معه

---

(١) الورقة ٢٠ ب.

(٢) الورقة ٢٤ ب.

(٣) الورقة ٢٧ ب.

(٤) الورقة ٢٩ ب.

على مصحوبه نحو (جاء والطيالسة البرد) واستدل بقول الشاعر:

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعو

ومثله قول الآخر:

أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسوأة اللقبا

. . . . . .

ولا حجة لابن جنى في البيتين لإمكان جعل الواو فيهما. . . . ».

وقوله[1]:

«(سوى). . اسم يستثنى به، ويجر ما يستثنى به لإضافته إليه، ويعرب هو تقديراً كما تعرب (غير) لفظاً.

خلافاً لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية، وعدم التصرف وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين. . . . »

وقوله[2]:

«ورود المصدر النكرة حالاً كثير كقوله تعالى (ولله يسجد من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً)[3]. .

ولا يجوز استعماله عند سيبويه إلا بسماع.

وأجاز أبو العباس القياس على ما كان نوعاً من الفعل كـ (جئت ركضاً)

---

(١) الورقة ٣٠ ب.

(٢) الورقة ٣١ ب.

(٣) من الآية رقم (١٥) من سورة (الرعد).

فيقيس عليه (جئت سرعة ورجلة).

وليس ذلك ببعيد...»

وقوله[1]:

إذا كان صاحب الحال مجروراً بالإضافة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع..

وأكثر النحويين يقيس المجرور بحرف على المجرور بالإضافة فيلحقه به في امتناع تقدم حاله عليه..... وأجاز ذلك أبو علي في كلامه في المبسوط

وبقوله في ذلك أقول وآخذ، لأن...»

وقوله[2]

«وأشرت بقولي:

.....وقديرى (كما) لفعل ناصباً

إلى ما أنشده أبو علي في التذكرة من قول الشاعر:

وطرفك اما جئتنا فاصرفنه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

ومثله قول الآخر:

اسمع حديثاً كما يوماً تحدثه عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا

وقدر أبو علي النصب بـ (كما) في البيتين، وزعم أن الأصل (كيما) فحذفت الياء.

وهذه دعوى لا دليل عليها..»

(١) الورقة ٣٢ أ.

(٢) الورقة ٣٥ ب.

وقوله[1]:

«ولما كان إقسامهم بالله أكثر من غيره خص في القسم بدخول التاء عليه.

وتحذف جارة بغير عوض قليلاً، وبعوض كثيراً....

ومذهب الأخفش أن الجر هنا بالعوض من الحرف لا بالحرف المحذوف...

وهو مذهب قوى لأنه...»

وقوله ـ في حديثه عن قول الشاعر:

نهيتك عن طلابك أم عمرو بعاقبة وأنت إذٍ صحيح[2]

«وزعم الأخفش أنه أراد (حينئذ) فحذف (حينا) وأبقى جر (إذٍ)

وهذا بعيد، وغير قول الأخفش أولى بالصواب...»

وقوله:

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن (قبلا) في قوله:

..... وكنت قبلا .....

معرفة بنية الإضافة إلا أنه أعرب، لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضاً من اللفظ بالمضاف إليه...

وهذا عندي قول حسن».

وقوله ـ يرد اعتذار الشنتمري عن سيبويه لاستشهاده بقول ساعدة ابن جؤية:

---

(١) الورقة ٣٧ ب.

(٢) الورقة ٤١ ب.

حتى شآها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم

قال محمد:

وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه..»

وهكذا تبدو شخصية المصنف واضحة من خلال ما يبديه من آراء لا تكاد تخلو صفحة من صفحات الكتاب منها.

---

(١) الورقة ٤٢ ب.

(٢) الورقة ٤٥ ب.

بَعْضُ الْأُصُول التي بَنَى عَلَيْهَا المُصَنِّفُ آرَاءَه في الكتاب

١ ـ السماع حجة:

يعتد المصنف بما سمع من العرب، ويعتمد عليه في إرساء القواعد، ولا يهدره ولو كان في الاعتداد به ما يؤدي إلى مخالفة لأئمة النحو كسيبويه.

وذلك كقوله[١]:

وإذا أضيف اسم زمان إلى جملة مستقبلة المعنى وجب عند سيبويه منع كونها اسمية كما يمتنع ذلك بعد إذا.

لأن «إذ» و «إذا» هما أصلان لكل زمان أضيف إلى جملة، فإذا كان معناها المضي فالموضع لـ (إذ) فيجري مجراها.

وإن كان معناها الاستقبال فالموضع لـ «إذا» فيجري ذلك الاسم مجراها.

وهذا الذي اعتبره سيبويه بديع لولا أن المسموع ما جاء بخلافه كقوله ـ تعالى ـ «يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء»[٢].

وكقول سواد بن قارب ـ رضي الله عنه ـ

---

(١) الورقة ٤١ ب.

(٢) من الآية (١٦) من سورة (غافر).

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

وكقوله في باب الحال[1]:

«وبعض النقلة يزعم أن الكوفيين لم يمنعوا تقديم حال المرفوع عليه إلا إذا تأخر هو ورافعه عن الحال نحو «راكبا جاء زيد» وأما نحو «جاء راكبا زيد» فيجيزونه

وعلى كل حال قولهم مردود بقول العرب «شتى تؤوب الحلبة» أي: متفرقين يرجع الحالبون.

وهذا كلام مروي عن الفصحاء، وقد تضمن جواز ما حكموا بمنعه، فتعينت مخالفتهم في ذلك.

وقد يعتد المصنف بالمسموع عن العرب ولو كان غريباً وذلك كقوله في «باب القسم»[2].

ثم أشرت إلى أن نافي الماضي قد يحذف إذا دلت قرينة على إرادة النفي كقول أمية ابن أبي عائذ الهذلي:

فإن شئت آليت بين المقا م والركن والحجر الأسود
نسيتك ما دام عقلي معي أمد به أمد السرمد

أراد: لا نسيتك.

فحذف النافي لأن المعنى لا يصح إلا بتقديره، ولأنه لو أراد الإثبات لقال: لقد نسيتك.

وقد يحذف أيضاً نافي الجملة الاسمية إذا لم يستقم المعنى إلا بتقديره كقول عبد الله ابن رواحة ـ رضي الله عنه ـ:

---

(١) الورقة ٣٢ أ.
(٢) ٣٦ ب وما بعدها.

فوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب

أراد: ما ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل.

فحذف «ما» النافية، وأبقى «ما» الموصولة، وجاز ذلك لدلالة الباء الزائدة في الخبر. ولدلالة العطف بـ «ولا».

وهذا البيت وبيت أمية غريبان.

وقال المصنف:

ثم نبهت على أن جواب القسم قد ينفى بـ «لن» و«لم» وذلك في غاية الغرابة.

وشاهد الأول قول أبي طالب يخاطب النبي ـ ﷺ ـ

والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوارى في التراب دفينا

وشاهد الثاني: ما حكى الأصمعي قال:

قلت لأعرابي: ألك بنون؟

قال: نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة».

٢ ـ القياس حجة:

والقياس حجة عند المصنف لا يفتأ من حين لآخر يعتمد عليه فيما يبديه من آراء وقد صرح بذلك في مواضع كقوله[1]:

«إذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال، واعتمد على ما ذكر جاز أن ينصب المفعول الذي يليه، وأن يجره بالإضافة تخفيفا.

ولك في المعطوف على ما خفض بإضافته إليه الجر حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على الموضع...

(١) الورقة ٤٦ أ.

ويجوز في نعت المجرور النصب على المحل كما جاز في المعطوف، وإن لم أجد له شاهداً

والحجة في جوازه القياس على نعت المجرور بالمصدر، فإن حمله على المحل ثابت كقول الشاعر:

حتى تهجر في الرواح وهاجه طلب المعقب حقه المظلوم

فـ «المظلوم» صفة لـ (المعقب) لأنه فاعل في المعنى فتبعته الصفة باعتبار المعنى.

وكما جاز في صفة المجرور بإضافة المصدر الحمل على المعنى كذلك يجوز أن تحمل صفة المجرور باسم الفاعل على المعنى فيقال: «هذا مكرم ابنك الكبير، ومهين غلامك الحبشي».

بل اسم الفاعل أولى بذلك، لأن إضافته وهو بمعنى الحال والاستقبال في نية الانفصال ولأنه أمكن في عمل الفعل من المصدر، ولذا يعمل مضمراً، ومؤخراً بخلاف المصدر.

ومثل «طلب المعقب حقه المظلوم» قول الآخر:

السالك الثغرة اليقظان سالكها مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل

الخيعل: قميص بلا كمين، والفضل؛ اللابسة ثوب المهنة والخلوة، والهلوك؛ المتثنية عجباً.

وهو مجرور اللفظ بالإضافة مرفوع الموضع بالفاعلية، فرفع «الفضل» حملاً على الموضع.

وكقوله(١):

(١) الورقة ٩٠ أ.

وأما «فعائل» جمع «فعيل» فلم يأت في اسم جنس فيما أعلم، لكنه يأتي بمقتضى القياس لعلم مؤنث كـ (سعايد) جمع (سعيد) ـ علم امرأة ـ

٣ ـ الإِجْمَاع حُجَّة:

والمصنف يقف عند الأحكام المجمع عليها لا يتجاوزها يستوي في ذلك ما ورد عن العرب وما اتفق عليه النحويون.

فمن الأول قوله[١]:

«اتفقت العرب على فتح سين (عسى) إذا لم تتصل بتاء الضمير ونونيه»

ومن الثاني قوله[٢]:

إذا كان لشخص اسم ولقب، وذكرا معا قدم الاسم على اللقب.

ثم إن كانا مركبين، أو كان أحدهما مفرداً، والآخر مركبا جعل اللقب تابعاً للاسم في إعرابه، إما بدلاً، وإما عطف بيان كقولك: «هذا عبد الله عابد الكلب» و «رأيت زيداً أنف الناقة».

وإن كانا مفردين أضيف الاسم إلى اللقب بإجماع».

٤ ـ الرجوع إلى الأصول المجمع عليها أولى:

وإذا ذهب بعض النحاة إلى مذهب يخالف الأصول المجمع عليها من جمهرة النحاة، وقف في سبيله، ورد ما يستدل به إلى

---

(١) الورقة ١٦ ب.

(٢) الورقة ٦ ب.

المشهور من القواعد ومن ذلك ما جاء في «باب الحروف الناصبة الاسم الرافعة الخبر»:

قال المصنف[1]:

«ومن الكوفيين من ينصب الجزأين بـ (ليت) وغيرها من أخواتها ويستشهد بقول الراجز العماني:

كـأن أذنيـه إذا تشـوفـا
قـادمـة أو قلمـا محـرفـا

وبحديث روى وهو:

«إن قعر جهنم سبعين خريفاً»

ثم قال:

«ورد جميع ذلك إلى الأصول المجمع عليها أولى

فيخرج «كأن أذنيه» على تقدير: كأن أذنيه يحاكيان ـ ونحو ذلك.

ويخرج «إن قعر جهنم» على أن (قعر) مصدر من قولهم قعرت البئر أي بلغت قعرها.

و(سبعين) منصوبة على الظرفية، وقد وقع خبـرا، لأن الاسم[2] مصدر، والإخبار عن المصدر بظرف الزمان مطرد».

٥ ـ الروايات المختلفة للنص مقبولة:

وإذا ورد للنص المستدل به على قاعدة ما روايتان أو أكثر قبل المصنف كل الروايات ما دامت واردة عمن يوثق به، ولا يدفع رواية بأخرى.

---

(١) الورقة ١٩ أ.

(٢) يقصد المصنف إسم (إن) وهو (قعر).

وإذا استدل بعض العلماء برواية للنص، وأيد البعض الآخر رأيه بالرواية الأخرى ذكر المصنف الرأيين، ولم يقف مع واحد ضد الآخر كما في قوله[1]:

«وأجاز سيبويه للمضطر أن يرخم وينوي المحذوف، فيدع الحرف الذي قبله على ما كان عليه قبل الحذف كما قال الشاعر:

ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما

هكذا رواه سيبويه.

ورواه المبرد:

. . . . . وما عهدي كعهدك يا أماما

ثم قال المصنف ـ رحمه الله ـ

«والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا يدفع إحداهما بالأخرى»

٦ ـ الرأي بغير دليل ضعيف:

والمصنف يلتمس الأدلة لآراء العلماء الواردة في الحكم، فإذا وجدها ذكرها وناقشها وبين موقفه.

وإذا لم يجد الأدلة المؤيدة لرأى ما، ذكر الرأي ثم ألمح إلى ضعفه بعدم وجود دليل عليه، أو نبه على قبوله له لوجود نظائر له يقاس عليها.

فمن النوع الأول قوله في «باب التوكيد»[2]:

وأغفل أكثر النحويين (جميعاً)، ونبه سيبويه على أنها بمنزلة

(١) الورقة ٦٣ ب.

(٢) الورقة ٥٣ أ.

(كل) معنى واستعمالاً ولم يذكر شاهدا من كلام العرب.

وقد ظفرت بشاهد له، وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها:

فـداك حي خـولان جـميـعهـم وهمـدان
وكـل آل قـحـطان والأكـرمـون عـدنـان

ومن النوع الثاني قوله في «باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر» ـ بعد أن ذكر بعض الأفعال الملحقة بـ (صار) في العمل[1] ـ:

«فهذه ثمانية أفعال مساوية لـ (صار) معنى وعملاً، وأما (غدا) و(راح) فانهما ملحقان عند بعضهم بها ـ أيضاً ـ إلا اني لم أجد لذلك شاهداً من كلام العرب يكون الاستدلال به صريحاً».

ومن النوع الثالث قوله في «باب إعمال اسم الفاعل» ـ يتحدث عن نعت المجرور باسم الفاعل[2]: ـ

«ويجوز في نعت المجرور النصب على المحل كما جاز على المعطوف، وإن لم أجد له شاهداً.

والحجة في جوازه القياس على نعت المجرور بالمصدر فإن حمله على المحل ثابت..»

٧ ـ الحمل على الأكثر راجح:

ومن ذلك قوله[3]:

«إذا كان الحكم بأصالة حرف موجباً لعدم النظير تعين الحكم بالزيادة كنون (نرجس) فإنه زائد، إذ لو لم يكن زائداً لكان وزنه (فعْلِلاً).

(١) الورقة ١٣ ب.
(٢) الورقة ٤٦ أ.
(٣) الورقة ١٠٢ ب.

وذلك ممتنع باجماع أهل الاستقراء.

وكذا إذا كان الحكم بالأصالة يغلب ما قل كنون (جُنْدَب) فإنها زائدة لأن (فُنعَلاً) أكثر من (فُعلَل) عند من أثبت (فُعلَلاً).

والحمل على الأكثر راجح»

٨ ـ ما يؤدي إلى اللبس يجب اجتنابه:

من ذلك قوله في باب الفاعل[١]:

«إذا خيف التباس فاعل بمفعول لعدم ظهور الإعراب، وعدم قرينة وجب تقديم الفاعل، وتأخير المفعول نحو: أكرم موسى عيسى) و (زارت سعدى سلمى)

فلو وجدت قرينة يتبين بها الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول نحو (طلق سعدى يحيى) و(أضنت الحمى سلمى)

٩ ـ الابتعاد عما للناطق عنه مندوحة:

إذا جاز في العبارة وجهان، أحدهما: قوي لمسايرته الراجح من الآراء، والثاني فيه ضعف مستمد من مخالفته لها.

اختار المصنف للمتكلم سلوك الطريق القوي، والابتعاد عما فيه ضعف وذلك كقوله في «باب المفعول معه» يشرح[٢] قوله في النظم:

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق والنصب مختار لدى ضعف النسق

«مثال إمكان العطف دون ضعف: (كنت أنا وزيد كالأخوين) و(اذهب أنت وربك)[٣].

(١) الورقة ٢٣ أ.

(٢) الورقة ٢٩ أ.

(٣) من الآية رقم (٢٤) من سورة (المائدة).

ومثال ما يختار فيه النصب لضعف النسق: (اذهب وزيدا)

فرفع (زيد) بأن ينسق على فاعل (اذهب) جائز على ضعف، لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن، ولا يقوى إلا بعد توكيد، أو ما يقوم مقامه.

فلما ضعف العطف رجح النصب، لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف للناطق عنه مندوحة».

١٠ ـ ما لا تدعو الحاجة لإلحاقه بالشواذ يجب صرفه عن ذلك:

وإذا أدى رأي لبعض النحويين إلى أن يسير الكلام في طريق الشذوذ رفضه المصنف وأيد الرأي الذي يسير بالكلام في طريق يتفق مع القواعد المشهورة.

ومن ذلك وقوفه بجانب سيبويه فيما رآه في موقع الضمير المتصل باسم الفاعل فقال[1]:

«في الضمير المتصل باسم الفاعل من نحو (معطيك) و(المعطيك) خلاف.

فمذهب سيبويه وأكثر المحققين أن يحكم له من الإعراب بما يحكم للظاهر الواقع موقعه.

فعنده أن الكاف في (زيد معطيك) في موضع جر: لأن الظاهر الواقع موقعه يحق له الجر بالاضافة.

لأن (معطيك) مجرد من مانعيها، وهما: التنوين والألف واللام.

وعنده أن الكاف من (زيد المعطيك) في موضع نصب، لأن

(١) الورقة ٤٦ أ و ب.

الظاهر الواقع موقعه يحق له النصب، لأن فيه أحد مانعي الإضافة.

وحكم الأخفش لهذا الضمير بالنصب ـ مطلقاً ـ

وحكم الرماني، والزمخشري بالجر ـ مطلقاً ـ وهو أحد قولي المبرد.

وأجاز الفراء الوجهين.

ثم قال المصنف:

والصحيح ما رآه سيبويه، لأن الظاهر هو الأصل، والمضمرات نائبة عنه، فلا ينسب إلى شيء منها ما لا ينسب إليه إلا فيما لا مندوحة عنه من مواضع الشذوذ.

وما نحن بصدده لم تدع حاجة إلى إلحاقه بالشواذ، فوجب صرفه عن ذلك».

١١ ـ الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة:

والضرورة عند المصنف ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وهو بذلك متابع لسيبويه فقد نبه سيبويه ـ رحمه الله ـ على أن ما ورد في الشعر من المستندرات لا يعد اضطراراً إلا إذ لم يكن للشاعر في إقامة الوزن، واصلاح القافية عنه مندوحة.

ويظهر رأي المصنف في الضرورة في أماكن متعددة منها قوله[1] في حديثه عن (ال) الموصولة:

«ولما كانت (ال) الموصولة بلفظ المعرفة كره وصلها بجملة صريحة، والتزم كون صلتها صفة في اللفظ مؤولة بجملة فعلية.

(١) الورقة ٨ ب.

ولتأولها بجملة فعلية حسن عطف الفعل عليها كقوله ـ تعالى (فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا)[1]

وقد وصلت بالفعل المضارع، ولم يقع ذلك إلا في الشعر كقوله:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

وأنشد أبو زيد:

أتاني كلام التغلبي ابن ديسق ففي أي هذا ويله يتسرع
يقول الخنا، وأبغض العجم ناطقا إلى ربها صوت الحمار اليجدع

قال المصنف:

وليس هذا فعل مضطر بل فعل مختار لتمكنهما من أن يقولا:

ما أنت بالحكم المرضى حكومته .....
و..... صوت الحمار يجدع

وإلى هذا أشرت بقولي:

ومن رأى اطرادا ذا فما وهن

أي: فما ضعف رأيه»

ثم قال المصنف:

«وأما قول الشاعر:

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد

فنادر معدود من الضرورات، لأن الألف واللام بمعنى (الذين) ولا يتأتى الوزن إلا بما فعل».

(١) الآيتان رقم (٣ و ٤) من سورة (العاديات).

١٢ ـ حق العامل أن يكون مختصاً:

من ذلك قوله يتحدث عن إعمال (ما) عمل (ليس)[١].

لغة بني تميم في ترك إعمال (ما) أقيس من لغة أهل الحجاز ـ كذا قال سيبويه ـ وهو كما قال.

لأن العامل حقه أن يمتاز من غير العامل بأن يكون مختصاً بالأسماء إن كان من عواملها، كحروف الجر.

ومختصاً بالأفعال إن كان من عواملها كحروف الجزم.

١٣ ـ ما لا يعمل لا يفسر عاملاً:

من ذلك قوله في باب الاشتغال[٢]:

«الثاني من مانعي النصب أن يكون بين الاسم والفعل أحد الأشياء التي لا **يعمل** ما بعدها فيما قبلها كالاستفهام، و(ما) النافية، ولام الابتداء، وأدوات الشرط، كقولك:

(زيد هل رأيته)؟
و(عمرو متى لقيته)؟
و (خالد ما صحبته).
و (بشر لأحبه)
و (الحق إن الفتنة فلحت)

فالرفع بالابتداء متعين في (زيد) و (عمرو) و (خالد) و (بشر) و (الحق) لتقدمها على الاستفهام و (ما) النافية، ولام الابتداء، وأداة

(١) الورقة ١٥ ب.
(٢) الورقة ٢٤ ب.

الشرط، وجميعها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً».

١٤ ـ المؤثر والمتأثر غَيْران:

ومن ذلك قوله في «باب المفعول المطلق»[١]:

من المصادر الملتزم إضمار ناصبها المؤكد به كلام يتضمن معناه دون لفظه

فإن لم يكن للكلام محتمل غيره نحو: (له على درهمان عرفاً أو اعترافاً) سمي مؤكداً لنفسه، لأنه بمنزلة إعادة ما قبله، فكأن الذي قبله نفسه.

وإن كان له محتمل غيره نحو: (هو ابني حقاً) سمي مؤكداً لغيره، لأنه يجعل ما قبله نصاً بعد أن كان محتملاً، فهو مؤثر، والمؤكد به متأثر.

والمتأثر والمؤثر غَيْرَان.

١٥ ـ تقديم المفسر على المفسر مغتفر:

من ذلك قوله في «باب التنازع» يشرح قوله في النظم:

ونحو ترضيه ويرضيك قدر ومثله لو شاع لم يعد النظر

إذ قال:[٢]

«وقولي: «و . . . . . ومثله لو شاع لم يعد النظر»

أي: لو شاع إثبات الضمير المنصوب مع المتقدم المهمل

(١) الورقة ٢٧ ب.

(٢) الورقة ٢٦ أ.

لكان له وجه من النظر، لأن فيه تقديم مفسر على مفسر فيغتفر.

كما اغتفر تقديم غيره من المفسرات على مفسراتها».

١٦ ـ الفرع يتضمن الأصل وزيادة:

قال المصنف[١]:

«الفعل مشتق من المصدر، لأن المشتق فرع، والمشتق منه أصل.

وكل فرع يتضمن الأصل وزيادة عليه.

ولا شك في أن الفعل يتضمن المصدر والوقت فثبتت فرعيته، وأصلية المصدر لأنه دل على بعض ما يدل عليه الفعل.

وهذا مذهب البصريين وهو الصحيح».

ثم قال:

«وبنفس ما ثبتت به فرعية الفعل ثبتت به فرعية أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين.

فإن (ضاربا) مثلاً يتضمن المصدر وزيادة الدلالة على ذات الفاعل للضرب.

و(مضروب) يتضمن المصدر وزيادة الدلالة على ذات الموقع به الضرب، فهما مشتقان من الضرب».

١٧ ـ الفرع لا يرجح على الأصل:

قال في «باب الحروف الناصبة المبتدأ الرافعة الخبر»[٢]:

---

(١) الورقة ٢٧ أ.

(٢) الورقة ١٨ أ.

«وأجاز الأخفش نحو: (إني لبـك وثقت) مع أنه لا يجيز (إني بك لوثقت)

ومعلوم أن اللام إنما دخلت على معمول الخبر لوقوعه قبل الخبر من أجل أنه واقع موقعه فكأنها دخلت عليه.

فإن لم يكن هو صالحاً لها فلا حظَّ لمعموله فيها، وإلا لزم ترجيح الفرع على الأصل».

١٨ ـ المجرد من الزيادة أصل للمزيد فيه:

ومن ذلك قول المصنف يعلل كون (إنَّ) المكسورة أصل لـ (أنَّ) المفتوحة[١]:

«إنَّ ـ المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة والمفتوحة لا تستغني عن زيادة.

والمجرد من الزيادة أصل للمزيد فيه».

١٩ـ المرجوع إليه بحذف أصل للمتوصل إليه بزيادة:

ومن ذلك قوله ـ أيضاً ـ يبين أن (أنّ) المفتوحة فرع (إنّ) المكسورة إذ قال:[٢].

«لأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به كقولك في (عرفت أنك بر)، : (إنك بر).

ولا تصير مفتوحة المكسورة إلا بزيادة كقولك في (إنك بر): (عرفت أنك بر)

(١) الورقة ١٧ ب.

(٢) نفس المرجع والصفحة.

والمرجوع إليه بحذف آصل للمتوصل إليه بزيادة».

٢٠ ـ ما يدل عليه دليل يجوز حذفهُ:

من ذلك قوله في «باب أفعال المقاربة»[(١)]:

«إذا دل دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه كما يجوز في غير هذا الباب حذف ما ظهر دليله».

٢١ ـ حذف الجزء أسهل من حذف الكل:

٢٢ ـ بقاء ما يدل أبداً أولى من بقاء ما يدل في بعض الأحيان:

من ذلك قوله:[(٢)]

«فليعلم أن أصل (تفعلانّ): (تفعلانن) فاستثقلوا توالي الأمثال، فحذفت نون الرفع.

وكانت أولى بالحذف، لأنها جزء كلمة، والمؤكدة كلمة قائمة مقام تكرار الفعل.

وحذف ما هو جزء أسهل من حذف ما هو ليس جزءاً.

ولأن المؤكدة تدل على معنى، ونون الرفع لا تدل في الغالب على معنى، وبقاء ما يدل أبداً أولى من بقاء ما يدل في بعض الأحوال».

٢٣ ـ حذف ما عهد حذفه أولى:

ومن ذلك قوله يتحدث عن (أما)[(٣)]:

«وقد يليها (إنْ) فيغنى جواب (إما) عن جوابها كقوله ـ تعالى ـ

(١) الورقة ١٦ ب.

(٢) الورقة ٢ أ.

(٣) الورقة ٧٨ أ.

(فأما إن كان من المقربين فروح وريحان)[1].

وقد تقدم أن الجواب لأول الشرطين المتواليين نحو قوله ـ تعالى ـ (ان أردت أن أنصح لكم، إن كان الله يريد أن يغويكم)[2].

فإذا كان أول الشرطين (اما) كانت أحق بذلك من وجهين:

أحدهما: أنّ جوابها إذا انفرد لا يحذف أصلاً، وجواب غيرها إذا انفرد يحذف كثيراً لدليل.

وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه.

الثاني: إن (إما) قد التزم معها حذف فعل الشرط، وقامت هي مقامه، فلو حذف جوابها لكان ذلك إجحافاً.

و (إن) ليست كذلك.

٢٤ ـ النظير ملحق بنظيره:

من ذلك قوله في «باب العطف»[3]:

«و (إما) المسبوقة بمثلها عاطفة عند أكثر النحويين.

ومذهب ابن كيسان، وأبى على أن العطف إنما هو بالواو قبلها، وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بـ (أو).

وبقولهما أقول.

لأن فى ذلك تخلصاً من دخول عاطف على عاطف.

---

(١) الآية رقم (٨٨) من سورة (الواقعة).

(٢) من الآية رقم (٣٤) من سورة (هود).

(٣) الورقة ٥٦ أ.

ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل (لا زيد ولا عمرو فيها).

و (لا) هذه غير عاطفة بإجماع فلتكن (إما) مثلها إلحاقاً للنظير بالنظير».

٢٥ ـ ما يؤدي إلى عدم النظير يجب اجتنابه:

من ذلك قوله في «باب الترخيم في النداء»[١]:

«ومما انفرد به الفراء ترخيم الثلاثي المحرك الوسط كـ (حكم)

فإنه إذا قيل في ترخيم (ياحك) يلزم منه عدم النظير، إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما هو على حرفين ثانيهما محرك كـ (غد) و (يد).

فلو كان الثلاثي ساكن الثاني كـ (بكر) لم يجز ترخيمه بإجماع، لأن ترخيمه موقع في عدم النظير».

٢٦ ـ لا يجمع بين البدل والمبدل منه:

من ذلك قوله في «باب المفعول المطلق»[٢]:

«يستغنى بذكر المصدر الذي له فعل عن فعله في الخبر، والدعاء، والأمر والنهي.

فمثال ذلك في الخبر قول القائل عند تذكر نعمة «حمداً وشكراً لا كفراً» وعند تذكر شدة: صَبرا لا جزعا...

ومثال الدعاء: سقيا ورعيا، وجدعا وبعدا

(١) الورقة ٦٢ ب.

(٢) الورقة ٢٧ ب.

ومثال الأمر والنهي قولهم: «قياما لا قعوداً»، أي: قم لا تقعد.

ومن الأمر قوله ـ تعالى ـ ﴿فضرب الرقاب﴾ أي: فاضربوا الرقاب.

ومنه قول الشاعر:

فصبرا في مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع

فإضمار الناصب في هذا، وما أشبهه لازم، لأن المصدر بدل من اللفظ به، فذكره جمع بين البدل والمبدل منه».

٢٧ ـ ما استلزم ممتنعاً فهو ممتنع:

من ذلك قوله[١]:

«وقد يرجح انفصال ثاني مفعولي (ظن) بأنه مع كونه خبر مبتدأ في الأصل منصوب بجائز التعليق، والإلغاء.

ومع التعليق والإلغاء لا يكون إلا منفصلاً فكان انفصاله مع الإعمال أولى.

وهذا الاعتبار ـ أيضاً ـ يستلزم ترجيح انفصال المفعول الأول وهو ممتنع باجماع، وما استلزم ممتنعاً فهو حقيق بأن يمنع».

٢٨ ـ الأمر المبقى للأصل غالب للمخرج عنه:

٢٩ ـ حمل الشيء على ما هو من نوعه أولى:

ومن ذلك قوله يتحدث عن (أيّ)[٢]:

«إن كانت ـ يقصد أي ـ استفهامية ففيها شبه حرف الاستفهام.

وإن كانت شرطية فيها شبه حرف الشرط.

(١) الورقة ٥ ب.
(٢) الورقة ٥ أ.

وإن كانت موصولة فهي كالحروف في الافتقار إلى جملة،

إلا أن لشبه الحرف في (أي) معارضاً بما فيها من شبه الأسماء المتمكنة بالإضافة التي انفردت بها من بين أخواتها.

فهي بمعنى (كل) إذا أضيفت إلى نكرة.

وبمعنى (بعض) إذا أضيفت إلى معرفة.

فحمى (أيا) عن التأثر بشبه الحرف شبهها بـ (بعض) و (كل) في المعنى والإضافة.

وكان اعتبار شبه (بعض) و (كل) أولى من اعتبار شبه الحرف لوجهين:

أحدهما: أن شبه الحرف يخرج عن حكم الأصل، وشبه البعض والكل مبق على الأصل.

والمبقي على الأصل غالب للمخرج عنه.

الثاني: أن حمل (أي) على (كل) و (بعض) من باب حمل الشيء على ما هو من نوعه للاشتراك في الاسمية.

فهو أولى من حمل (أي) على الحرف لتخالفهما في النوعية.

أمور في الكتاب تثير الانتباه

١ ـ التفاوت في الشرح:

سار المصنف ـ رحمه الله ـ في معالجة الموضوعات سيراً عجيباً من الصعب تفسيره إلا بأمر واحد، هو أن الشرح تم في أزمنة مختلفة، متباعدة أو متقاربة.

ذلك أنه في أول الكتاب، وفي آخره توسع ظاهر، وفيما بين ذلك إيجاز بشكل ملحوظ.

فالمؤلف يذكر البيت أو البيتين في بداية الكتاب ثم يتلو ذلك بشرح مستفيض تظهر فيه براعته، وقدرته، ومحصوله العلمي الغزير.

فإذا تابع القارىء السير، ووصل إلى «باب لا العاملة عمل ان» رأى الشارح وقد جمع واحداً وعشرين بيتاً تحدث عنها جميعاً في صفحتين (١٩ ب، ٢٠ أ) بينما استغرق شرح مثل هذا العدد من الأبيات أول الكتاب ضعف هذا العدد من الصفحات.

وإذا واصل القارىء السير في الكتاب حتى وصل إلى «باب عطف النسق» رأى المصنف يجمع خمسة وثلاثين بيتاً تحدث فيها جميعاً في ثلاث صفحات هي ٥٥أ وب و٥٦ أ ونصف صفحة ٩٧ أ.

فإذا استمر القارىء في سيره فوصل إلى «باب النسب» رأى المصنف قد جمع واحداً وتسعين بيتاً استغرق شرحها زهاء ثلاث صفحات ونصف[1] أي: نفس القدر الذي استغرقه شرح «باب عطف النسق».

فإذا وقف بالقارىء المسير عند «فصل يبين فيه ما يصرف وما لا يصرف وما يتعلق بذلك[2]» أبصر المصنف وقد عاد إلى سالف عهده حين بدأ الكتاب وسار على المنهج الذي سار عليه هناك، فأفرد البيت والبيتين بالشرح المستفيض.

٢ ـ التفاوت في الاستشهاد:

وعلى العكس من منهج المصنف في الشرح كان منهجه في **الاستشهاد** ويتضح ذلك مما يلي:

من يتصفح الصفحات الثلاث الأوليات ويحصى ما فيها من الشواهد يجدها كما يأتي:

أ ـ حديثاً نبوياً واحداً.

ب ـ أربعة أبيات من الشعر.

ولا يجد للآيات القرآنية في هذه الصفحات أثراً.

فإذا ترك هذه الصفحات وانتقل إلى الثلاث الصفحات التي تليها ويحصى الشواهد الواردة فيها يجدها كما يلي:

أ ـ تسع آيات من القرآن الكريم.

(١) ص ٩٥ ب، ٩٦ أ وب وأقل من نصف ٩٧ أ.

(٢) ص ٩٩ أ وما بعدها.

ب ـ حديثاً نبوياً واحداً.

جـ ـ عشرين بيتاً من الشعر.

ولا يزال المصنف يتوسع في إيراد الشواهد حتى يكاد يصبح الاستشهاد من أهم مميزات هذا الكتاب.

وقد يقتصد في الاستشهاد كقوله في «فصل دخول الفاء في خبر المبتدأ»[1].

«إذا دخل شيء، من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء، أزال الفاء إن لم يكن (إنَّ) أو (أنَّ)أو(لكن) باجماع المحققين.

فإن كان واحداً منهن جاز بقاء الفاء. نص على ذلك سيبويه في (إن) و (أن) ـ وهو الصحيح الذي ورد به القرآن كقوله تعالى:

«إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم»[2]

«إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً»[3].

«إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم»[4].

«قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم»[5]

---

(١) الورقة ١٢ ب.

(٢) من الآية رقم (١٣) من سورة (الاحقاف).

(٣) من الآية رقم (٩١) من سورة (آل عمران).

(٤) من الآية رقم (٢١) من سورة (آل عمران).

(٥) من الآية رقم (٨) من سورة (الجمعة).

«واعلموا أنّما غنمتم من شيء فأن لله خمسه»[1].

ومثال ذلك مع (لكن) قول الشاعر:

بكل داهية ألقى العداة وقد ... يظن أني في مكري بهم فزع
كلا ولكن ما أبديه من فرق ... فكى يغروا فيغريهم بي الطمع

ومثله قول الآخر:

فو الله ما فارقتكم قالياً لكم ... ولكن ما يقضى فسوف يكون»

وقد يسرف المصنف في الاستشهاد إسرافاً كما في حديثه عن (سوى)[2] في «باب الاستثناء».

ويستمر على هذا المنهج بين إسراف، واقتصاد يحشد ما يحشد من الشواهد من القرآن الكريم، والحديث الشريف، ومن عيون الشعر، وكلام العرب المروى عن الفصحاء حتى إذا ما أدرك «فصل يبين فيه ما يصرف وما لا يصرف وما يتعلق بذلك»[3] رجع إلى سالف العهد به أول الكتاب، فتمر صفحات وصفحات لا يتخللها شاهد واحد.

٣ ـ إحالة القارىء إلى مصنفات له أخرى:

ربما كان التزام المصنف بما أورده في المقدمة من أن هذا الشرح سيكون مختصراً «تخف معه المؤونة» حاملاً له على إحالة القارىء المستزيد للمعرفة إلى كتاب له آخر.

---

(١) من الآية رقم (٤١) من سورة الأنفال).
(٢) الورقة ٣٠ ب.
(٣) الورقة ٩٩ ب.

من ذلك قوله في (فصل المعرف بالأداة)[1]:

«اللام وحدها هي المعرفة عند سيبويه، والهمزة قبلها همزة وصل زائدة.

وهي عند الخليل همزة قطع عوملت معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال، وهي إحد جزأى الأداة المعرفة.

وقول الخليل هو المختار عندي.

وبسط الاحتجاج لذلك مستوفى في «شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» فلينظـر هناك».

وقوله في «باب الابتداء»[2]:

«تقدم تنبيه على أن المبتدأ مرفوع بالابتداء إذ قلت:

المبتدأمرفوعمعنى ....

إذ ليس مع المبتدأ معنى إلا الابتداء.

وأما الخبر فرافعه المبتدأ وحده، أو الابتداء وحده، أو المبتدأ والابتداء معاً.

هذه الثلاثة أقوال البصريين.

والأول قول سيبويه، وهو الصحيح.

والاستدلال على صحته، وضعف ما سواه يفتقر إلى بسط، وهو أليق بكتابي الكبير، فمن أحب الوقوف عليه فليسارع إليه.

وقد ذكر مستوفياً»

---

(١) الورقة ١٠ أ.

(٢) الورقة ١٠ ب.

٤ ـ الوقوع فيما نَهى عنه:

قد يشير المصنف إلى أمر بأنه مخالف وينبغي العدول عنه، ثم بعد قليل يرتكب هذا الأمر.

من ذلك قوله في (فصل الموصول)[١]

«التعبير بـ (ال) أولى من التعبير بالألف واللام، ليسلك في ذلك سبيل التعبير عن سائر الأدوات كـ (هل) و (بل).

فكما لا يعبر عن (هل) و (بل) بالهاء واللام، والباء واللام بل يحكي لفظهما، كذا ينبغي أن يفعل بالكلمة المشار إليها.

وقد استعمل التعبير بـ (ال) الخليل وسيبويه ـ رحمها الله ـ»

وقبل أن يترك المصنف الحديث في هذا الباب وقع فيما نهى عنه وذلك كقوله:[٢]

«إن كان الموصول الألف واللام أو حرفاً مصدرياً لم يجز تقديم المعمول، لأن امتزاج الألف واللام والحرف المصدري بالعامل آكد من امتزاج غيرهما به».

فإذا ما جاوز المصنف هذا الفصل لم يتَنبه إلى ما أشار إليه من قبل فشاع هذا التعبير عنده كقوله[٣]:

قد يسمى باسم فيه الألف واللام فلا تفارقانه لأنهما منه بمنزلة سائر حروفه.

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٨ ب).
(٢) شرح الكافية الشافية (الورقة ٩ ب).
(٣) شرح الكافية الشافية (الورقة ١٠ ب).

ومن ذلك الألف واللام المفتتح بهما (الله) في أصح القولين.

ومن ذلك الألف واللام في (اليسع).

ومن ذلك الألف واللام في (ذي الكلاع) ـ وهو علم لأحد أقيال حمير ـ

ومن ذلك الألف واللام في (اللات)

وقد زيدت الألف واللام على سبيل اللزوم في (الآن) و (الذي) و (التي). . . .

٥ ـ اختلاف التعبير بين النظم والشرح:

وقد يبدو أن المصنف قد رجع في **الشرح** عن رأي له في النظم، لاختلاف عبارته في **الشرح** عن النظم.

وذلك كجعله الفصل بين حرف الجر ومجروره قليلاً بعد أن جعله في النظم اضطراراً حين قال:[1]

والفصل بين حرف جر والذي جر به لدى اضطرار ذا احتذى

وقال في **الشرح**:

(المشهور الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وكما فصل بين المضاف والمضاف إليه فصل بين حرف الجر والمجرور إلا أنه قليل ومنه قول الشاعر ـ أنشده أبو علي ـ

إن عمرا الاخير في ـ اليومَ ـ عمرو إن عمرا محبر الأحزان

ففصل بـ (اليومَ) بين (في) و (عمرو)

وقال الفرزدق:

---

(١) شرح الكافية الشافية (الورقة ٣٦ أ).

وإني لأطوى الكشح من دون ما انطوى وأقطع بالخرق الهبوعِ المراجم

والمتأمل لما أورده المصنف من أمثلة يراها فعل مضطر، لأنها وقعت في النظم، وليس للشاعر عنها مندوحة. ومثل هذا يعده المصنف من قبيل الضرورة.

فمن الحق القول إن المصنف لم يرجع عن رأيه في النظم، وإنما الأقرب أن يقال: إن التعبير قد خانه في الشرح.

٦ ـ عبارتان:

وردت في ثنايا الكتاب عبارتان تدعوان القارىء للوقوف أمامهما، وهاتان العبارتان هما:

الرقم	العبارة	النسخة	الصفحة
١	قال محمد	الأصل	٤٥ ب
	قال محمد	هـ	٧٢ب
	قال المصنف ـ رحمه الله ـ	ك	١٠٥ ب
	قال المصنف ـ رحمه الله ـ	ع	١٠٤ أ
٢	قال شيخنا جمال الدين ـ أدام الله بقاءه	الأصل	٤٩ ب
	قال محمد	هـ	٨٠ أ
	قال الشيخ العلامة جمال الدين ـ رحمه الله ـ	ك	١١٥أ
	قال الشيخ العلامة جمال الدين ـ رحمه الله ـ	ع	١١٣ ب

وكما هو ظاهر وردت العبارتان في جميع النسخ في نفس الموضع، وان اختلف لفظهما من نسخة لأخرى.

وبالنظر إلى هاتين العبارتين واختلافهما يتضح ما يلي:

١ ـ أن نسخة الأصل اعتمدت على نسخة كتبت في عهد المصنف، وبلغت ـ كما قال الناسخ[١] ـ بأصل عليه خط المصنف ـ رحمه الله ـ.

٢ ـ أن المصنف عني بهذا الكتاب فأملاه في حياته بدليل قول الناسخ ـ أدام الله بقاءه ـ

٣ ـ أن الدارسين تداولوا هذا الكتاب وأفادوا منه منذ فجر تأليفه.

٧ ـ الاستطراد:

وتلوح في الكتاب ومضات من الاستطرادات التي لا يوجد ما يدعو إليها ومن ذلك قول المصنف يشرح البيت الآتي في «باب الحال»[٢].

والتزموا تأخيره في نحو «لن يفوز فذا بالمنى إلا الحسن»

إذ قال:

الإشارة إلى الحسن بن علي ـ رضي الله عنهما ـ وإلى ما فاز به من الثواب الجزيل والثناء الجميل، إذ أذعن لمصالحة معاوية ـ رضي الله عنه ـ فأغمد بفعله سيف الفتن تصديقاً لقول رسول الله ـ ﷺ ـ

(١) الورقة ٩٩ ب.

(٢) الورقة ٣٢ أ.

«إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين».

فهذا كلام لا موضع له في كتب النحو، وإنما الأجدر به كتب التاريخ والسير.

نُسَخُ التَّحْقِيقِ

ـ النسخة الأولى:

CHESTER. BEATTY LIBTARY. 124

«مخطوطة «شستربيتي» رقم ٤٥٨٠» خاص ١٢٤.

وتقع في ١١٤ ورقة، مسطراتها ٣٣ سطراً وجاء في صدرها:

«هذا كتاب «شرح الكافية الكبرى» لأوحد الفضلاء، تذكرة أبي عمرو وسيبويه والفراء، وحيد الدهر، فريدا لعصر / جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، الجياني، الطائي، الشافعي، النحوي صاحب التصانيف المفيدة ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ وغفر لنا وله ولسائر المسلمين أجمعين».

وجاء في نهايتها:

«تمَّ الكتاب بحمد الله ومَنّه، والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً، وباطناً، وصلواته وسلامه على سيدنا محمد النبي وآله الطيبين الطاهرين وسلم تسليماً كثيراً.

واتفق إنجاز هذا الكتاب في منتصف شهر المحرم من سنة ثماني عشرة وسبعمائة الهجرية الهلالية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام».

ويلاحظ على هذه النسخة ما يلي:

١ ـ كتابتها في عهد مبكر قريب من المصنف، إذ أنها كتبت بعد وفاته ببضع وأربعين سنة.

٢ ـ النسخة كاملة، ومكتوبة بخط النسخ المشكول، وسقطاتها نادرة.

٣ ـ اشتمالها على أبيات لا توجد في غيرها من النسخ.

٤ ـ عليها حواش للمصنف.

٥ ـ بلغت مقابلة بأصل عليه خط المؤلف وأثبت ذلك في هامش النسخة ولا يفتأ الناسخ ينبه على ذلك من وقت لآخر حتى بلغت تنبيهاته بضعة عشر.

ولما كانت هذه النسخة كذلك جعلتها الأصل الذي اعتمدت عليه في التحقيق. ورمزت إليها بكلمة (الأصل).

ـ النسخة الثانية:

نسخة دار الكتب والوثائق المصرية مخطوطة رقم ٢٦٤ نحو وقد جاء في نهايتها:

«تم الكتاب والحمد لله رب العالمين على يد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن لولو بن عبد الله الشافعي، الشهير بابن النايب ـ غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين.

وكان الفراغ من تعليقه لليلتين بقيتا من شعبان سنة ست وخمسين وسبعمائة.

ويلاحظ على هذه النسخة ما يلي:

١ ـ أنها كاملة وعدد أوراقها ٢٦٨.

٢ ـ كتبت بخط النسخ المعتاد، قد يضبط أحياناً.

٣ ـ سقطاتها قليلة.

٤ ـ الراجح أنه اشترك في كتابتها أكثر من ناسخ يدل على ذلك أن الأوراق من (١١ ـ ١٨) كتبت بخط مخالف لما قبلها ولما بعدها، فقد كتبت بخط فارسي بقلم رفيع فأصبحت مسطراتها ٢٨ سطراً في الصفحة.

كما أنها اختلفت مع ما قبلها في المداد، وفي التنظيم.

ومن المستبعد أن تكون هذه الوريقات سقطت من النسخة، أو ضاعت فحاول مالكها تعويضها.

ذلك أن خط الناسخ قبلها وبعدها متحد، لكنه مختلف في مسطرات الصفحات.

فالصفحات السابقة من قبل مسطراتها ٢٣ سطراً.

والصفحات اللاحقة من بعد مسطراتها ٢١ سطراً.

والكاتب واحد، والمداد غير مختلف، والتنظيم هو التنظيم.

فلعل الناسخ بدأ الكتابة حتى أنهى عشر ورقات، ثم جاء غيره فكتب ثماني ورقات، فلما عاد الناسخ الأو ليكمل لم يتنبه لعدد مسطراته في الصفحات الأولى، فكتب بمسطرات جديدة، أو لعله تنبه، ولكن زاد العدد.

٥ ـ لم يشر الناسخ إلى الأصل الذي اعتمد عليه ولا إلى بلوغها مقابلة بنسخة أخرى.

وقد أشرت إلى هذه النسخة بالرمز (ك)

ـ النسخة الثالثة:

نسخة مكتبة العروسي «إحدى المكتبات الملحقات بالمكتبة الأزهرية» رقم ٣٢٧٩ نحو جاء في صدرها:

«هذا شرح الكافية الشافية للامام أبي عبد الله بن مالك».

وجاء في نهايتها:

«تم الكتاب والحمد لله رب العالمين

وكان الفراغ منه يوم الأربعاء المبارك الموافق سبعة خلت من شهر ربيع الآخر الذي هو من شهور سنة ١٢٩٢ هـ اثنتين وتسعين ومائتين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة، وأتم التحية، بيد الفقير محمد مكي العدوى ـ عفا الله عنه وعن المسلمين آمين آمين ـ

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم»

ويلاحظ على هذه النسخة ما يلي:

١ ـ تقع في ٢٦٢ ورقة مسطراتها ٢٥ سطراً.

٢ ـ كتبت بخط الرقعة المعتاد غير المشكول.

٣ ـ استعمل الناسخ بعض اصطلاحات منها:

حَ = حينئذ ظـه = الظاهر

أيض = أيضاً.

٤ ـ النسخة كاملة، وكتبت في زمن متأخر

٥ ـ سقطاتها قليلة، وإن كانت أكثر من سابقتيها.

٦ ـ لم يشر الناسخ إلى النسخة التي اعتمد عليها، واستنسخ

منها. وإن كان من المحتمل أنه اعتمد على نسخة دار الكتب والوثائق المصرية رقم ٢٦٤ وهي النسخة المشار إليها هنا بـ (ك).

ولا يؤكد ذلك توافقهما الظاهر، فربما كان الناسخان معتمدين على أصل واحد.

وقد أشرت إلى هذه النسخة بالرمز (ع)

النسخة الرابعة:

مخطوطة المكتبة الأزهرية رقم ٥٥٩١ أوراقها ١٤٠ ورقة ومسطراتها ٢٧ سطراً وطولها ٢٨ سم وجاء في نهايتها:

«كمل الكتاب بحمد الله وعونه، وصلاته على سيدنا محمد وآله، ورضي الله عن الصحابة أجمعين ـ

ووافق الفراغ منه يوم الثلاثاء تاسع عشر شوال سنة أربعين وسبعمائة أحسن الله تقضيها في خير وعافية لمحمد وآله.

كاتبه العبد الفقير محمد بن أحمد بن سالم الجعفري ـ رحم الله من دعا له بالموت على التوحيد، وغفر له ولمالكه وللناظر فيه ولجميع المسلمين ـ

ملكه الشيخ الإمام القدوة مفتى المسلمين نور الدين أبي الحسن القليني ـ أمده الله بالتقوى، وكان له عوناً في السر والنجوى آمين ـ»

ويلاحظ على هذه النسخة ما يلي:

١ ـ كتابتها في عهد قريب بالمصنف.

٢ ـ توافقها في كثير من المواضع مع الأصل مما يدل على

اتحاد الأصل الذي اعتمدا عليه، وهو نسخة المصنف، أو على أصل نسخ منها. يؤكد ذلك أو يرجحه أنه في بعض المواضع التي تحدث فيها المصنف عن نفسه جاءت العبارة في هذه النسخة في الموضعين «قال محمد»:

أما في النسخة الثانية والثالثة فالعبارة فيهما «قال المصنف رحمه الله» «قال الشيخ العلامة جمال الدين ـ رحمه الله ـ»

٣ ـ كتبت بخط النسخ المعتاد، غير مضبوط بالشكل.

٤ ـ ضاع من أولها ثلاث ورقات تقريباً، كما فقد منها عدة أوراق في مواضع متفرقة.

وقد جاء ترقيمها متأخراً فلم يظهر الخرم إلا في الأول، أما في الداخل فلا يظهر إلا بعد موازنتها بباقي النسخ.

٥ ـ شيوع السقطات من الناسخ، وبخاصة إذا وردت كلمتان متشابهتان في موضعين متقاربين فإنه ينتقل من الموضع الأول إلى الموضع الثاني تاركاً ما بين الكلمتين.

٦ ـ في الورقة الأخيرة طمس من آثار الرطوبة.

٧ ـ كثرة الأخطاء الإملائية.

٨ ـ سقوط علامة النظم (ص) أو علامة النظم (ش) أو وضعهما في غير موضعهما مع كتابة النظم في صورة النثر أدى إلى تداخل النظم في الشرح في كثير من الأحيان وقد رمزت إلى هذه النسخة بالرمز (هـ).

وبجانب النسخ المشروحة من كتاب «شرح الكافية الشافية» اعتمدت على نسخ للأرجوزة هي:

١ ـ النسخة (ش):

وهي مخطوطة دار الكتب والوثائق المصرية رقم ٢٣٩ نحو. وجاء في صدرها: «الكافية الشافية. تأليف ابن مالك.

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله».

وجاء في نهايتها:

«كمل الكتاب الموسوم بـ «الكافية الشافية» بحمد الله ومنه ويمنه»

ويلاحظ على هذه النسخة ما يلي:

ـ لم تشتمل على تقديم للراجز.

ويحتمل أن يكون «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله» هو من كلام الناظم، ولم يزد على ذلك اكتفاء بما ورد في النظم من تقديم.

ـ جاء في آخر النسخة:

«العبد الفقير إلى الله العلي الكبير خليل وهبة الصباغ يوم لخميس المبارك أحد عشر جمادى آخر سنة ١١٩١»

ولم يوضح العبد الفقير هل هو كاتب المخطوطة أم مالكها؟

ولكن الذي يرجح احتمال أنه كاتبها أن المعهود ممن يكتبون التمليكات فوق الكتب غالباً ما يغفلون تفصيل يوم تملكهم للكتاب وإنما يكتفون بذكر العام وإن زادوا أثبتوا الشهر.

ـ كتبت المخطوطة بخط معتاد.

ـ النسخة كاملة.

ـ لم ينبه الناسخ على الأصل الذي اعتمد عليه، وإنما اكتفى بقوله: «بلغت مقابلة بحسب الإمكان».

ـ تقع النسخة في ٨١ ورقة مسطراتها ١٨ سطراً.

٢ ـ النسخة (س):

وهي المخطوطة رقم ٤٩٩٠ المحفوظة في مكتبة ناشيونال لاي برلي بمدريد ـ اسبانيا ـ

ويلاحظ على هذه النسخة ما يلي:

ـ تقع في ٩٦ ورقة مسطراتها ١٥ سطراً.

ـ خطها مغربي غير مشكول.

ـ أدى فقد الصفحة الأخيرة إلى فقد تسعة أبيات من النظم مع تاريخ النسخ.

ـ تلتقي كثيراً مع «الأصل» الذي اعتمدت عليه، والمحفوظ في «شستربيتي» وهذا يرجح أنها كتبت في عهد مبكر.

فإذا أضيف إلى ذلك أن شمس العرب آذنت بالمغيب من الأندلس في القرن الثامن الهجري رجحت هذه النظرة.

٣ ـ النسخة (ط):

وهي النسخة المطبوعة من أرجوزة «الكافية الشافية» وتقع في ١٤٨ صفحة. وتولت طبعها «مطبعة الهلال بالفجالة» بمصر.

على نفقة شركة الإسلام بمكة المشرفة وتاريخ الطبع هو ١٩١٤م ـ ١٣٣٢هـ.

وجاء في صدر هذه النسخة:

«متن الكافية الشافية في علم العربية، تأليف الإمام العلامة، والعمدة الفهامة، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، ثم الدمشقي ـ رضي الله عنه ـ ونفعنا به آمين».

وجاء في نهايتها:

«الحمد لله وحده، وصلى الله على خير خلقه محمد النبي ـ ورضي الله عن الصحابة وسائر الزوجات، والقرابة وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً طيباً مباركاً فيه أمين. لعبد الله بن عبد العزيز باشيبان».

ويلاحظ على هذه النسخة ما يلي:

ـ عدم إيماء المشرف على الطبع إلى النسخة، أو النسخ التي اعتمد عليها مع إشارته كثيراً إلى رواية أخرى لكلمة أو لشطر بيت، مما يدل على أنه اعتمد على أكثر من نسخة.

ـ كثرة الأخطاء، وبخاصة أخطاء الضبط بالشكل.

ـ النسخة كاملة ومسطراتها ٢٠ سطراً.

ومما يجدر التنبيه عليه أنني لم أشر في التحقيق إلى أخطاء الضبط بالشكل كما أغفلت الإشارة إلى الأخطاء الاملائية أو ما رجح عندي أنه أخطاء مطبعية باعتبار أن هذه أمور يصعب الاحتراز منها في الطباعة

باسمك اللهم

هذا كتاب

شَرْحُ الكَافِيَةِ الكُبْرَى

لأوحد الفضلاء، تذكرة أبي عمرو وسيبويه والفراء، وحيد الدهر، فريد العصر، جمال الدين أبي عبد الله محمد ابن عبد الله بن عبد الله بن مالك الجياني الطائي الشافعي النحوي صاحب التصانيف المفيدة رحمه الله رحمة واسعة وغفر له ولنا ولسائر المسلمين أجمعين آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي

قالَ شيخُنَا الإمامُ العلامةُ الفاضلُ، المتقن، البارعُ، أوحدُ الفضلاءِ جمالُ الدِّين أَبُو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، الجَيَّاني، الطائيّ ـ نفعَ اللهُ به. وأعادَ من بركته ـ حامداً، ومصلياً، ومثنياً[٣]:

سألني بعضُ الألبَّاء[٣]، المعتنين بحقائقِ الأنباءِ أن أَنْظُوَ «الكَافِيَةَ الشَّافِيةَ» بشرحٍ تخف معه[٤] المؤونة[٥]، وتحفُّ به

(١) سقط من ك و ع (وبه ثقتي) وقد تأخرت هذه المقدمة في الأصل عن خطبة النظم.

(٢) هكذا في الأصل. وهذا يدل على أنه اعتمد على نسخة كتبت في حياة المصنف فأثبت الناسخ ذلك ولم يغيره. أما في ك و ع فجاءت المقدمة كما يلي:

«قال الشيخ الإمام، العالم العلامة، ترجمان الأدب ولسان العرب أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي، الجياني ـ تغمده الله برحمته ـ».

(٣) الألباء جمع لبيب. وهو العاقل.

(٤) في الأصل (به).

(٥) المؤونة: التعب.

المعونةُ، ويكونُ به الغناءُ مضموناً، والعناء مأموناً، فأجبت دعوته دونَ توقف، وأنجزت عدته دونَ تخلف، واستوهبتُ من الله التمكينَ من التَّلطف في حسن التَّصرف، والتأمين من التعسّف[1] والتكلّف، وأن يجعلَ ذلك مفتتحاً بخلوص النِّية، مختتماً بحصولِ الأمنية، إنه واهبُ كلّ خير، كافي[2] كلّ ضَيْر[3].

خُطبَةُ ٱلكَافِيَةِ ٱلشَّافِيَةِ

قَالَ ابنُ مَالِكٍ مُحَمَّدٌ وَقَدْ ... نَوَى إفَادَةً بِمَا فِيه اجْتَهَدْ
الحمدُ للَّهِ الذِي مِنْ رِفْدِه[4] ... تَوْفِيقُ مَنْ وَفَّقَهُ لِحَمْدِه
تبَارَكَ اسْمُهُ وَتَمَّتْ كَلِمُه ... وَعَمَّ حُكْمُهُ، وَجَمَّتْ[5] حِكَمُه
ثُمَّ عَلَى خَيْرِ الهُدَاةِ أَحْمَدَا ... مِنْهُ صَلَاة تُسْتَدَامُ أَبَدَا
تَعُمُّ آلَهُ، وَصَحْبَهُ الأُلَى ... بِحِفْظِهِمْ عُهُودَهُ نَالُوا العُلَى
وتُسْعِدُ الذِي بِهَا قَد اعْتَنَى ... سَعَادَةً مُنِيلَةً أَقْصَى المُنَى
وَبَعْدُ: فَالنَّحْوُ صَلَاحُ الألسِنَة ... والنَّفْسُ إنْ تُعْدِمْ سَنَاهُ فِي سِنَة
بِهِ انكِشَافُ حُجُب المَعَاني ... وَجَلْوَةُ الْمَفْهُومِ ذَا إذْعَان

(١) التعسف: الميل عن الطريق.
(٢) في الأصل (وكافى).
(٣) الضير: الضر
(٤) الرفد: العطاء.
(٥) الجم: الكثير من كل شيء.

وَمَنْ يُعِنْ طالِبَهُ بِسَبَبِ ... فَهوَ حَرٍ بِنَيْلِ كُلِّ أَرَبِ

وَقَدْ جَمَعْتُ فِيه كُتْباً جَمَّه ... مُفِيدةً يُعْنَى بِهَا ذُو الهِمَّه

وَهذِهِ أُرْجوزَةٌ مُسْتَوْفِيه ... عَنْ أكثرِ المُصَنَّفَات مُغْنِيه

تكوُن لِلمُبتَدِئينَ[٣] تَبْصِرَه ... وَتُظْفِرُ الذِي انْتَهَى بِالتَّذْكِرَه

فَلْيَكُن النَّاظِرُ فِيهَا وَاثِقا ... بِكَوْنِهِ إذَا يُجَارَى سَابِقا

فَمُعْظَمُ الفَنِّ بِهَا مَضْبُوطُ ... والقَوْلُ فِي أَبْوَابِهَا مَبْسُوطُ

وَكَمْ بِهَا مِنْ شَاسِعٍ[١] تَقَرَّبَا ... وَمِنْ عَوِيصٍ[٢] انْجَلَى مُهَذَّبَا

فَمَن دَعَاهَا قَاصِداً بِالكَافِيَه ... مُصَدَّقٌ، وَلَوْ يَزِيدُ الشَّافِيه

فَاللَّهُ يُحْظِينَا[٣] بِخَيْرِ سَعْيِ ... وَباجْتِنَاءِ[٣] ثَمَراتِ الوَعْيِ

---

(١) شاسع: بعيد.

(٢) عويص: غامض المعنى.

(٣) الحظوة: المكانة والحظ من الرزق.

(٣) ش (واجتناء).

بَابُ شَرحِ الْكَلَامِ وَمَا يتألفُ مِنْهُ

(ص) **قَوْلٌ مُفِيدٌ: طَلَباً أَوْ خَبَراً هُوَ الْكَلَامُ كـ (اسْتَمِعْ وَسَتَرى)**

(ش) **الكَلامُ** عندَ النحويين عبارَةٌ عن كُلِّ لَفْظٍ مفيد[1].

والمراد بالمُفِيد: ما يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنىً يحسنُ السكوتُ عَلَيه.

والقولُ: يطلَقُ عَلَى الكلمةِ المفردةِ، وعَلَى المركبة[2] بلا فَائِدةٍ، وعلى المركبِ المُفِيد.

فكُلُّ كَلَامٍ قولٌ، وليسَ كلُّ قولٍ كلاماً، فلذلكَ لم نكتَفِ في حَدِّ الكلامِ بالقول، بَلْ قَيَّدْنَاه بـ (مُفيد) لِيَخْرُجَ بَذلِكَ الكلمةُ المفردةُ نحو (زَيْد) فَإِنَّ الاقتصارَ عَلَيه[3] لا يُفيد.

ويَخْرُجَ بِذَلِكَ ـ أَيْضاً ـ : الكلمةُ المضافَةُ نحو (غُلامُكَ) فإنَّ الاقتصارَ عليها لا يُفيدُ.

(١) ك (عبارة عن كلام مفيد) ـ ع (عبارة عن الكلام المفيد).
(٢) ك ، ع (المركب).
(٣) ك ، ع (عليها).

ويَخْرُجَ بِذَلِكَ ـ أيضاً: الموصولُ وصلتُه[1] نحو (الَّذِي ضَرَبْتَه) فإنَّ الاقتِصَارَ عليْهِ لَا يُفِيدُ.

ويَخْرُجَ بِذَلِكَ[2] ـ أَيْضاً ـ: المركَّبُ الذِي لا يَجْهَلُ أحَدٌ مَعْنَاهُ نحو (السَّمَاءُ فَوْقَ الأَرْضِ) فإنَّه لا يفيدُ فَلَا يَعدُّه النحويون كلاماً.

وكانَ في الاقتصَارِ عَلَى (مُفِيد) كِفَايَة[3] لكن ذُكِرَ الطلبُ والخبرُ لِيُعْلَم[4] أَنَّ المُسْتَفَادَ منه على ضَرْبَيْن:

أحدُهُما: طلبٌ كالمُسْتَفَادِ من قولنا: (اسْتَمِع).

والثَّانِي: خبرٌ كالمُسْتَفَادِ من قولنا: (سَتَرَى).

فَـ (اسْتَمِعْ) كَلَامٌ مُرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَتَيْن:

إحْدَاهُمَا: مَلْفُوظٌ بِهَا وَهِيَ (اسْتَمِع).

والثَّانِيَةُ مَنْوِيَّةٌ وَهِيَ ضَمِيرُ المُخَاطَبِ المُؤكَد بـ (أَنْتَ) حينَ يُقْصَدُ تَوكِيدُه.

وَ (سَتَرَى) كَلَامٌ مُرَكَّبٌ مِنْ ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ:

---

(١) ك، ع (بصلته).
(٢) سقط (بذلك) من الأصل.
(٣) ك، ع (الكفاية).
(٤) ك، ع (لنعلم).

إحْدَاهَا: السِّينُ وَهِيَ بِمَعْنَى (سَوْفَ) فِي تَخْلِيص[1] الاسْتِقْبَالِ مِنَ الحَالِ.

وَالثَّانِيَةُ (تَرَى) وَهِيَ فِعْلٌ مُضَارِعٌ.

والثَّالِثَةُ: ضَمِيرُ المخَاطَبِ المؤكّد بـ (أَنْتَ) حِينَ يُقْصَدُ تَوكيدُه

(ص) **وَهُوَ مِن اسْمَيْن كـ (زَيْدٌ ذَاهِبٌ) واسْمٍ وَفِعْلٍ نَحو (فَازَ التَّائِبُ)**

(ش) (هُوَ) راجعٌ إِلَى الكَلامِ المَحْدُودِ فِي البَيْتِ المُتَقَدِّم.

أي: تركيبُ الكلامِ إِمَّا مِنَ اسْمَيْن أُسْنِدَ أَحَدُهُمَا إِلَى الآخرَ كإِسْنَادِ (ذَاهِبٌ) إلى (زَيْدٌ) فِي قَوْلِنَا: (زَيْدٌ ذَاهِبٌ).

وإِمَّا مِنَ اسْم وَفِعْل مُسْنَد هُوَ إلى الاسْم كَإِسْنَادِ (فَازَ) إِلَى (التَّائِبُ) في قَوْلِنَا: (فَازَ التَّائِبُ).

فَـ (زَيْدٌ ذَاهِبٌ) وَشِبْهُهُ جُمْلَةٌ اسميةٌ لتَصْدِيرِهَا باسْمٍ.

و (فَازَ التَّائِبُ) وَشِبْهُهُ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ لِتَصْدِيرِهَا بِفِعْلٍ.

(ص) **كِلَا المِثَالَيْنِ يُسَمَّى جُمْلَه وَفِيهِمَا الحَرْفُ يَكُونُ فَضْلَه**

(ش) المِثَالَانِ هما: (زَيْدٌ ذَاهِبٌ)، و (فَازَ التَّائِبُ).

وَ(فِيهِمَا) أَيْ: قَدْ يُضَمُّ الحرْفُ إلى كُلِّ واحِدَةٍ مِنَ الجملةِ

---

(١) في الأصل (تلخيص).

الاسميةِ والفِعْليةِ فيكونُ فِيهمَا فَضْلَة، أي: صَالِحاً للسُّقُوطِ.

بِخِلَاف مَا لَا يَصْلُحُ للسقوطِ فَإنَّه عُمْدَة.

والحَاصِلُ: أَنَّ الكلامَ لَا يَسْتَغْني عن إِسْنَاد.

والإِسْنَاد لَا يَتَأَتَّى بدون مُسْنَدٍ، وَمُسْنَدٍ إِلَيْهِ.

فالاسمُ يَكونُ مُسْنَداً، وَمُسْنَداً إِلَيْهِ، فَلِذَلِكَ صَحَّ أَنْ يَتَأَلَّفَ كلامٌ مِنَ اسْمَين دونَ فِعْلٍ ولا حرفٍ.

والفعلُ يُسْنَدُ، وَلَا يُسْنَدُ إِلَيْه.

والحرفُ لا يُسْنَد، ولا يُسْنَدُ إِلَيْه.

(ص) **نحو (أَسَاءٍ أَنْتَ أَمْ ذَكَرْتَا) وَ (لَا تَجُرْ) و (إِنْ تَجُدْ شُكِرْتَا)**

(ش) هَذَا البيتُ مُبَيِّنٌ، لانْضِمام الحرفِ إلى كلِّ واحِدَةٍ من الجملتَين، وأنهُ لا يكونُ إلا فَضْلَة.

فـ (أَسَاءٍ أَنْتَ) أَصْلُه: (سَاءٍ أَنْتَ) فَضُمَّت[1] الهمزةُ
١/ب لحاجةِ المتكّلِم إلى معناها، وهو / الاستفهام.

وكذلك أَصْلُ (أَمْ ذَكَرْتَ)[2]: (ذكرْتَ) ثُمّ جيْء بـ (أَمْ) للعطفِ على الجُمْلَةِ الأُولَى.

(١) ك، ع (ضمت) بسقوط الفاء.

(٢) ك، ع (ذكرتا).

فَلَوْ حُذِفَت الهمزةُ و (أَمْ) لَم يُخلّ ذلك بكون الكلامِ تَاماً[1].

وكذلكَ لو حُذِفَتْ (لَا) مِنْ (لَا تَجُرْ) و (إِنْ) من (إِنْ تَجُدْ شكِرْتَ) لتَبقَى (تَجُورُ) وهُوَ فِعْلٌ مُسْنَد إِلَى ضَمِير المخَاطَبِ المَنْويِّ.

وَ (تَجُو)ء وَهُوَ أيضاً فِعْل وَفَاعِل مَنْويّ.

وَ (شُكِرْتَ) وَهُوَ فِعْلٌ وَمَفْعُولٌ قَام[2] مَقَامَ الفَاعِلِ.

ص) **واسْماً بِجَرٍّ سمْ، وَصَرْفٍ، وَنِدَاوَجَعْلِهِ مُعَرَّفاً، أَوْ مُسْنَدا**

ش) أَيْ: اجْعَلْ سِمَةَ الاسمِ قبُولَه لِعَامِلِ الجرِّ، وللصرفِ، وللنداءِ الذي لا يَشْتَبِهُ بِمَا لَيْس نِدَاء.

وَكَان ذكرُ الجرِّ أَوْلَى مِنْ ذِكْر حرفِ الجرِّ، لأنَّ الجرَّ ـ مُطْلَقاً ـ يتَناولُ الجرَّ بالإِضافةِ، والجرَّ بحرفِ الجرِّ.

والصرفُ أَوْلَى مِنَ التَّنْوِينِ، لأنَّ التنوينَ يتناولُ تنوينَ الصرفِ وتنوينَ التنكيرِ، وتنوينَ المقابلةِ، وتنوينَ التعويضِ، وتنوينَ التَّرنُّمِ.

نحو: (رَجلٍ) و (صَهٍ) و (مسلماتٍ) و (حِينَئِذٍ).

---

(١) ك، ع (لم يخل ذلكَ بكون الكلام تاماً) وفي الأصل (يكون الكلام كلاماً).

(٢) ع (قائم مقام الفاعل).

١ ـ و يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

وهذَا الخامسُ وهو تنوينُ التَّرَنّمِ لا يَخْتَصّ بالاسمِ، بَل الذِي يَخْتَصُّ به ما سِوَاهُ، وهوَ المُعَبَّرُ عنه بـ (الصَّرْف).

فكَانَ ذكرُ الصرفِ أَوْلَى مِنْ ذكر التَّنْوِين.

واعتبارُ الاسم بالنِّدَاءِ يَنْبَغِي أن يكونَ بغير (يَا) من حُرُوفِهِ كـ (أيَا) و (هَيَا) و (أَيْ) فإنَّهَا لا تَدْخُل إلَّا عَلَى الاسْم، ولا يُنَبَّه بِهَا إلَّا مُنَادىً مَذْكُورٌ.

بِخِلَافِ (يَا) فإِنَّهَا قَدْ يُنَبَّه[1] بها غيرُ مذكور فَيَلِيهَا فعلٌ نحو: (يا حَبَّذَا)

وحَرْفٌ نحو: (يَا لَيْتَنَا)[2].

٢ ـ و يَا رُبَّ سَارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا

---

(١) ك، ع (يتنبه).

(٢) ك، ع سقط (ياليتنا).

١ ـ هذا بيت من شطور الرجز نسبه في التهذيب للعجاج. وكذلك في اللسان مادة (علل) وفي الخزانة ٢/ ٤٤١ للعجاج أورؤبة. وهوفي زيادات ديوان رؤبة ص ١٨١ وقبله: تقول بنتي قد أنا أناكا.

٢ ـ هذا بيت من الرجز بعده:

إلّا ذراع العنس أو كف اليدا

وقد أنشد هذا الرجز الفراء وغيره غير منسوب إلى قائل معين وهو من شواهد المصنف في عمدة الحافظ ص ١٥١ ب وشرح

وَقبُولُ اللَّفْظِ لأَنْ يُجْعَلَ مُعَرَّفاً مِنْ عَلاَمَاتِ الاسْمِيَّة كقوْلِك في (غُلاَم): (الغُلاَم) و (غُلاَمك)[1].

وَهَذِه العِبَارَةُ أَوْلَى من أَنْ تذكرَ الأَلفُ والِّلام؛ لأَنَّ الأَلِف واللَّام[2] قَدْ يكُونَانِ بِمَعْنَى (الذِي) فَيَدْخُلانِ عَلَى الفعلِ المُضَارع كَقَوْل الشَّاعِر:

٣ ـ مَا أَنْتَ بِالحكَمِ التُّرْضَى حكومَتُهُ

وَلاَ الأَصِيلِ، وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَل

= التسهيل ٢/١٥٩ وشواهد التوضيح، والتصحيح ص ٩. وممن استشهد بهذا الرجز السيوطي في همع الهوامع ١/٣٩، وابن يعيش في شرح المفصل ٤/١٥٢ والبغدادي في الخزانة ٣/٣٤٧، ٤/٤٨٠ والأشموني ١/٣٧.

٣ ـ من البسيط من أبيات تنسب إلى الفرزدق قالها في هجاء أعرابي فضل جريراً عليه وعلى الأخطل في مجلس عبد الملك بن مروان وقبله:

يا أرغم الله أنفاً أنت حامله ياذا الخنا ومقال الزور والخطل

وهذه الأبيات ليست في ديوان الفرزدق. وقد أوردها صاحب الخزانة ١/١٤، وذكرها العيني مع قصتها ١/١١١، ٤٤٥.

والبيت من شواهد المصنف في شرح عمدة الحافظ ص٢ وفي شرح التسهيل ١/٣٤ كما استشهد به السيوطي في همع الهوامع ١/٨٥ وصاحب الانصاف ٢/٥٢١ والرضى في شرح الكافية ص ٣ وابن عقيل في شرح الألفية ١/١٣٧.

(١) ك، ع سقط (كقولك في غلام الغلام وغلامك).

(٢) ع سقط (اللام).

وَجَعْلُهُ مُعَرَّفاً يَتَنَاوَلُ تعريفَ الإضافةِ والتعريفِ بحرفِ التَّعْرِيف سَوَاء قِيلَ: إنَّهُ اللَّامُ وَحْدَهَا عَلَى ما ذَهَبَ إليه سيبَوَيه[1].

أَوْ: إنَّه الأَلِفُ وَاللَّامُ مَعاً عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيهِ الخَليل[2].

وَيَتَنَاوَلُ ذَلك ـ أيضاً ـ التَّعْرِيفَ بالألفِ والميمِ وهيَ لُغَةُ أَهْلِ اليَمَن.

وَقَد تكلَّم بِهَا الرسولُ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلِيه وَسَلَّم إِذْ قَالَ: (لَيْسَ مِنَ امْبِرٍّ امصيامُ في امسفَرِ)[3].

---

(١) قال سيبويه في (باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد) جـ ٢ ص ٦٣ وما بعدها: «وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كـ (قد) وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: (أأريد)؟.

ولكن الألف كألف (أيم) في (أيم الله) وهي موصولة، كما أن ألف (أيم) موصولة.

حدثنا بذلك يونس عن أبي عرمو، وهو رأيه».

(٢) ع سقط (الخليل)

وهو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، شيخ سيبويه، كان ذكياً، فطناً استنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبطه أحد. توفي سنة ١٧٠ هـ تقريباً.

(٣) روى هذا الحديث عن كعب بن مالك ـ رضي الله عنه، من أهل السقيفة وهذا الحديث محمول ـ كما قال السيوطي على صوم النفل، فلا مخالفة بينه وبين قوله ـ تعالى ـ ﴿أنْ تصوموا خير لكم﴾.

يُريدُ: لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيامُ في السَّفَرِ.

ومنهُ قولُ الشَّاعر:

٤ ـ ذَاكَ خَلِيلي، وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمي وَرَائِي بِامْسَهْمٍ وَامْسَلِمَة

ومِنْ عَلاَمَاتِ الاسمِ المحتاجِ إِلَيْهَا كثيراً قبُوله لأَنْ يُجْعَلَ سَنَداً.

أيْ: لأَنْ يُسْنَدَ إليه اسمٌ آخَر، أو فِعل.

فبذلكَ عُرِفَ اسميةُ (أنا) والتَّاء في نحو (أنا فَعَلْت).

فـ (فَعَلَ) مُسْنَد إلى التاءِ لأَنَّها عبارةٌ عن الفَاعل.

و (فَعَل) والتاء جملةٌ مُسْنَدةٌ إلى (أَنَا) فَثَبَت كونُه اسْماً.

= ينظر هذا الحديث في:
مجمع الزوائد ٣/١٦١، التاج ٢/٨٥، الجامع الصغير ص ٢٧٥.
البخاري ـ كتاب، الصوم ـ من رواية جابر بن عبد الله، مسند أحمد ٥/٤٢٤.

٤ ـ هذا بيت من المنسرح نسبه ابن بري إلى بحير بن غنمة الطائي، وهو من شواهد المصنف في شرح عمدة الحافظ ص ٨.
قال العيني في المقاصد النحوية ١/٤٦٥:
وقد ركب ابن الناظم وأبوه من قبل صدر البيت على عجز بيت آخر، فإن الرواية فيه:

وإن مولاي ذو يحيرني لا إحنة بيننا ولا جرمة
ينصرني منك غير معتذر يرمي ورائي بأمسهم وأمسلمة

والسلمة: واحدة السلام وهي الحجارة، ولما ذكر الجوهري السلمة ـ بكسر اللام ـ ذكر البيت.

(ص) لِلْفِعْل تَا الفَاعِل، أو يَاهُ عَلَم و (قَدْ) وتَا التأنيثِ ساكناً و (لَمْ)

(ش) تاءُ الفَاعِل هيَ المَضْمُومة في نحو: (فَعَلْتُ)

والمفْتُوحةُ في نحو: (فَعَلْتَ)

والمكسُورَةُ في نحو: (فَعَلْتِ)

وهي علامةٌ تخصُّ الموضوعَ للمُضِيِّ، ولو كانَ مستقبلَ المعنَى نحو: (إِنْ قُمْتَ قُمْتُ).

وتَقْيِيدُ هذه التَّاءِ بإضَافَتِهَا إلى الفَاعِل أوْلَى من تَقْييدهَا بالإِضَافة إلى المتكلِم، أو المخاطَبِ؛ لأنَّ الفاعلَ يَعُمُّهُمَا.

وذكرُهُ مانعٌ من دخولِ تاءِ الخطابِ اللاحقةِ في (أَنْتَ) و (أَنْتِ) فإنَّها حرفٌ، وقد اتَّصَل باسْم.

فلوْ قِيلَ بَدَل تَاء الفَاعِل: تَاءُ الخِطَاب أو المُخَاطَب لَدَخَلَتْ تاءُ (أَنْتَ) و (أنتِ)[1] فيلزم[2] كونُ مَا اتَّصَلتْ بِهِ فِعْلاً.

وتقييدُ يَاء المؤنثةِ بإضَافَتِها إلى الهَاء العَائدة إِلَى الفَاعِل أولَى من تَقْييدهَا بالإِضَافَة إلى الضَّمير، لأنَّ ياءَ الضميرِ تَعُمّ ياءَ المتكلم وياءَ المؤنَّثةِ.

بِخِلَاف يَاءِ الفَاعِل فَإِنَّها لا تَقَعُ عَلَى غيرِ ياء[3] المؤنَّثة.

(١) سقط من الأصل (وأنت).

(٢) ل، ع (للزوم).

(٣) ع (تاء المؤنثة).

ويشتَرِكُ في لِحَاقِها الفعلُ المضارعُ، وفعلُ الأَمْر في[1] نحو: (تَفْعَلينَ) و (افْعَلِي).

ويشتركُ في لحاقِ (قد)[2] الماضِي والمُضَارِعُ، إلا أنَّهَا مَع الماضي لتَقْرِيبِهِ منَ الحَالِ، ومعَ المضَارع لتَقْليلِ مَعْنَاه كَقَوْلِكَ (قَدْ يُعْطي البخيلُ) و (قَدْ يَمْنَعُ الجَوَادُ)[3].

وتاءُ التأنيثِ السَّاكنةِ مثلُ تاءِ الفاعِل في الاخْتِصَاص بالموضُوعِ للمُضِيِّ.

وَقَد انْفَرَدت بلحاقِهَا (نِعْمَ) و (بِئْسَ) كما انفَرَدَتْ تاءُ الفَاعِل بلحاقِها (تَبَارَكَ).

واحتُرِزَ بتقييدِهَا بالسكُونِ من تَاءِ التَّأنيث اللَّاحقة الاسْمَاء و (لَا) و (رُبَّ) و (ثُمَّ).

فإنَّ اللَّاحقَةُ الأسمَاء المتمكنة[4] متحركة[5] بحركة الإعرابِ كـ (مُسْلِمَة).

واللاحقة (لَا) و (رُبَّ) و (ثُمَّ) مَفْتُوحَة، وقد تسكن مَعَ (رُبّ) و (ثُمّ).

---

(١) ك، ع سقط (في).
(٢) عبارة الأصل (ويشترك في ذلك).
(٣) ك، ع (قد يمنع الكريم).
(٤) ك، ع سقط (المتمكنة).
(٥) في الأصل سقط (متحركة).

وَأَمَّا (لَمْ) فَعَلاَمَةٌ مُخْتَصَّةٌ بِالمُضَارِع.

وتُشَاركهُا في الاختصاص بِهِ (لَنْ) و (كَيْ) وحَرْفَا التَّنْفِيس وهُمَا السِّين، و(سَوْف) فأَغْنَى ذكرُ (لَمْ) عَنْهُنَّ.

(ص) **مُضَارِعاً سِم الذي يَصْحَبُ (لَمْ)**

وَمَاضِياً ما يَقْبَلُ التَّا كـ (اضْطَرَم)[1]

وَمَيِّزَنْ بِاليَّاءِ ـ إِنْ لَمْ تَتَّصِل بِنُونِ رَفْعٍ ـ فِعْلَ أَمْرٍ نحو: (صِلْ)

(ش) الَّذِي يَصحبُ (لم) مِنَ الأَفْعَال هُوَ مَا أَوَّله هَمزةُ المتكَلِّم أو إِحْدَى أَخَوَاتِهَا المجمُوعةُ في (نَأْتِي) نحو: (أَفْعَل) و (نَفْعَلُ) و (تَفْعَل) و (يَفْعَل)

وَلَا يُغْنِي عَنْ قَوْلِنَا مَا أَوّلهُ همزةُ المتكلم أَوْ إحدَى أَخَوَاتها أن يقالَ: ما أَوَّلهُ أَحد حُروف (نَأْتِي)؛ لأَنَّ أحدَ هذه الحروفِ قَدْ يكون[2] أَوَّلَ غيرِ المُضَارع نحو: (أَكْرَمَ) و (تَعَلَّم) و (نَرْجَسَ الدَّواءَ): إِذَا جَعَل فِيه نَرْجساً و (يَرْنَأَ الشَّيْبَ): إِذَا خَضَبَه باليَرْنَاء، وهُوَ: الحِنَّاء.

---

(١) هكذا ورد هذا البيت في الأصل، وجاء في الهامش هذا البيت منقولاً من نسخة المصنف هكذا

سم الذي يصحب لم مضارعاً وماضياً ما يقبل التا كـ(دعا)

وعبارة باقي النسخ:

مضارعاً سم الذي (لم) أتبعا .....

(٢) ع (تكون).

فإذَا قِيلَ: ما أَوَّلَه همزةُ المتكلم، أو إحْدَى أَخَواتِهَا أُمِنَ ذَلك.

وتمييزُ المضارعِ بِـ (لَمْ) مُغْنٍ عَنْ عَلَاماتِه الأُخَر، و[1]إن تَسَاوت في الاخْتِصَاص به.

ومِنْ عَلَاماته ـ أَيْضاً ـ دُخول[2] اللَّام أو (لَا) الطَّلَبِيَّتَين [عليه] نحو (لَتُعْن[3] بِحَاجَتِي) و (لَا تكْسَل).

ومِنْ عَلَامَاته / أَيْضاً ـ قبول يَاءِ المخَاطَبة مَوْصُولة[4] بِنُون الرَّفْع نحو (تَفْعَلِينَ). ٢/أ

وَسُمِّيَ مُضَارِعاً؛ لأَنَّ المُضَارَعة: المُشَابَهة، وقد شَابَه الاسم في أَشْيَاء:

مِنْهَا قبولُ اللام المؤكدة بعد (إنَّ) نحو؛ (إنَّكَ لَمُحْسِن) و(انَّك لَتُحْسِن).

ومنها: الاخْتِصَاصُ بَعْدَ الإِبْهام، فَإِنَّكَ إذَا قُلْتَ: (يُصَلِّي زَيْدٌ) كانَ مُبْهماً؛ لاحتمالِ الحَالِ، والاسْتِقْبَالِ.

فإذا قلتَ: (الآن) أو (غداً) ثبتَ الاختصاصُ، وارتفعَ

---

(١) سقطت الواو من (وإن).
(٢) ك، ع (دخوله).
(٣) ع (لم يعن).
(٤) ك (موصلة).

الإبهامُ، فكانَ في ذلكَ بمنزلةِ الاسمِ، فإنَّهُ مبهمٌ في تنكيرِه، مختصٌّ في تَعْريفه.

وتمييزُ الفِعْل الموضوعِ للمضِيِّ [بتاءِ الفَاعِل، وتاءِ التأنيثِ السَّاكنة أَوْلَى من تمييزه: بأن يَحْسُنَ مَعَهُ (أَمْس)؛ لأَنَّ مِنَ الموضوعِ للمضيّ[1]] مَا لَا يَحْسُنُ مَعَهُ (أَمْس) كـ (عَسَى) و (إنْ فعلتَ فعلتُ)[2].

وَقَدْ يَعْرِضُ لِغَيره أَنْ يَحْسُنَ[3] مَعَه (أَمْس) نحو: (لَمْ يَفْعلَ زيْدٌ) و (لَو يَفْعَلُ زَيْد[4] فَعَلْتُ).

ولحاقُ إحدَى التاءَيْن ليسَ كذلكَ؛ فإنَّه لا يُشَاركُ الموضوعَ للمضيِّ فيهِ غَيْرُهُ.

ولا يمتنعُ منه[5] فعلُ ماضٍ إلَّا (أَفْعَلَ) في التَّعَجّب، وفي فِعليَّته خلافٌ.

والصحيحُ أَنَّه فعلٌ بدلالةِ اتصالهِ بنونُ الوقَاية على سَبيل اللُّزُوم نحو: (مَا أكْرَمَني)؛ لأَنَّ لحاقَ هذه النونِ عَلَى سَبيل الجوازِ يَشْتَركُ فيه أسمَاءُ كـ (لَدني) و (لَدُنِّي).

---

(١) ع سقط ما بين القوسين.

(٢) ع (إن فعلت).

(٣) ك (تحسن).

(٤) ك، ع سقط (زيد).

(٥) ك، ع (لا يمتنع معه).

وحروفٌ نحو (لَعَلِّي) و (لَعَلَّنِي).

وأما لحاقُها على سبيلِ اللزومِ فمخصوصٌ بالأفعالِ.

فَبهذا، وَبِمَا تقدمَ مِنَ العلامات يكمُل[1] تمييزُ الفعلِ لمضارعِ[2] والفعلِ الماضِي.

وأما فعلُ الأمرِ فَيَتَمَّيزُ بلحاقِ ياء المخَاطَبة المُمْتَنع اتصَالُهَا بنُون الرَّفْع كَقَوْلكَ في (صَلَّ): (صَلِّي).

وقد تقدمَ أن لحاقهَا متصلةً بنون الرَّفْع مِنْ عَلاَمَات المُضَارع نحو: (تَفْعَلِين).

وبلحاقِ هذه الياءِ وأَخَوَاتها من ضَمَائر الرفعِ المتَّصِلة البارِزَة يَتَمَّيزُ ما يدلُّ عَلَى الأَمْر وَهُوَ فِعْل كـ (أَدْرَكَ) مِمَّا يدلُ على الأمرِ وليسَ فعلاً كـ (دَرَاكِ).

كما أنَّ لحاقَ إحدى التَّاءَين يُمَيِّزُ[3] مَا يدلُّ على حدثٍ في زَمانٍ ماضٍ، وهو فعلٌ كـ (بَعُدَ) ممَّا يدلُّ عَلَى ذلكَ وليسَ بفعل كـ (هَيْهَاتَ).

ومن علاماتِ فعلِ الأمرِ جوازُ توكيدِه بالنُّون ـ مُطْلَقاً ـ فإنَّ المضارعَ يؤكَّدُ بِهَا مُقَيَّداً بسببٍ كوُقُوعِهِ مُثْبَتاً بَعْدَ قَسَم، واقْتِرَانِه بمَا يَقْتَضِي طلباً.

---

(١) ع (تكمل).

(٢) ع زادت (والفعل المضارع).

(٣) ع (تميز).

وأما الأمرُ[1] فيؤكدُ بهَا دونَ تَقْيِيد.

(ص) وَمَا اقْتَضَى أَمْراً وَلَيْسَ يَقْبَلُ
ذِي اليَاء فَهْوَ اسْمٌ كَـ (صَهْ يَا رَجُلُ)
وَالْحَرْفُ مَا مِنَ العَلاَمَاتِ خَلاَ
كَـ (هَلْ) وَ (بَلْ) وَ (إِنْ) وَ (لَيْتَ) وَ (إِلَى)

(ش) مَا اقْتَضَى أَمْراً، وَلَيْسَ قَابِلاً لِيَاءِ المُخَاطَبَةِ، وَلاَ لِنُونِ التوّكِيدِ فَذَلِكَ دَليلٌ عَلَى انْتِفَاءِ فِعْلِيَّتِهِ، وَثُبُوتِ اسْمِيَّته. نَحو: (صَهْ) و (نَزَالِ) و (ضَرْبَ الرِّقَابِ)[2]

بمعنى: اسْكُت، وانْزِلْ، واضْرِبُوا الرِّقَاب.

فَهَذَا مُنْتَهَى القَوْلِ في امْتِيَازِ الاسْمِ مِنَ الفِعْلِ.

فَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ تَمْيِيزُ الحَرْفِ، وَهُوَ يُمَيَّزُ بِخُلُوِّه مِنَ عَلاَمات الاسْمِ والفِعْلِ.

وَأُشِيرَ فِي التَّمْثِيلِ إِلَى أَصْنَافِ الحَرْفِ[3].

فَمِنْهَا غَيْرُ عَامِلٍ، وَلاَ مُتْبِع كَـ (هَلْ)

وَمِنْهَا مُتْبِعٌ غَيْرُ عَامِل كَـ (بَلْ)[4] فَإِنَّهَا تُشَرِّكُ الثَّانِي فِي

---

(١) ع سقط (وأما الأمر).

(٢) من الآية رقم (٤) من سورة (محمد).

(٣) ع (الحروف).

(٤) ع (ومنها ما هو عامل كـ (بل).

إِعْرَابِ مَا قَبْلَهَا نَحو (مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْروٌ).

وَمِنْهَا مَا هُوَ عَامِلٌ فِي الاسْمُ عَمَلَ الفِعْلَ كَـ (لَيْتَ)، وَعَمَلاً غَيْرَ عَمَلِ الفِعْلِ كَـ (إِلَى).

وَمِنْهَا مَا هُوَ عَامِلٌ فِي الفِعْل كَـ (إِنْ).

فَلِذَلِكَ مُثِّلَ بِهذَه الأَحْرِفِ دُونَ غَيْرِهَا.

بَابُ الإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ

(ص) مِنَ الثَّلاثِ مُعْرَبٌ وَمِنْهَا
صِنْفٌ هُوَ المَبْنِيُّ فَابْحَثْ عَنْهَا
فَالمُعْرَبُ اسْمٌ لاَ يُضَاهِي الْحَرْفَا
وَفِعْلٌ امْتَازَ بِـ (كَمْ) كَـ (يَخْفَى)

مَا لَمْ يُبَاشِرْ نُونَ تَوْكِيدٍ، وَلاَ
نُونَ إِنَاثٍ كَـ (يَسرْنَ الخَوزْلَى)

(ش) مِنَ الثَّلاَثِ أَيْ: مِنَ الْكَلِمَاتِ الثَّلاَثِ مُعْرَبٌ، وَمِنْهَا مَبْنِيّ.

فَالْمُعْرَبُ اسْمٌ لاَ يُضَاهِي الْحَرْفَ، أَيْ: لاَ يُشَابِهُهُ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ وَجْهِ شَبَهِ الْحَرْفِ [الْمَانِعَة مِنَ الإِعْرَابِ المُوجِبَةِ لِلْبِنَاء.

[وقولي):

. . . . . وَفِعْلٌ امْتَازَ بِـ(كَمْ) . . .

أَيْ: أَحَدُ نَوْعَي الْمُعْرَب اسْمٌ سَالِمٌ مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ][1]، وَثَانِيهِمَا الفِعْلُ الذِي يَصْلُحْ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ (لَمْ) وَهُوَ المُضَارِع؛ لِقَولي فِي البَابِ الأولِ:

مُضَارِعاً سـم الذِي يَصْحَبُ (لَم)[2] . . . . . .

[وقولي]:

مَا لَمْ يُبَاشِرْ نُونَ توكِيدِ. . .

أَيْ: اسْتِحْقَاقُ المُضَارِعِ لِلإِعْرَابِ مَشْرُوطٌ بألا يُبَاشِرَ نُونَ توكيدٍ فَإِنَّهُ يُبْنَى مَعها عَلَى الفَتْحِ.

وَلاَ نُونَ إِنَاثٍ فَإِنَّهُ يُبْنَى مَعَهَا عَلَى السُّكُونِ.

وَلِتَأْكِيدِ الفِعْلِ بالنُّونِ بَابٌ يُبَيَّن فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ـ تَعَالَى ـ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْه».

وَفِي ذِكْرِ المُبَاشَرةِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ المُؤَكَّدَ بالنُّونِ لا يُبْنَى ـ مُطْلَقاً ـ بَلْ إِذَا بَاشَرَ آخِرَهُ نُونُ التَّوكِيدِ نَحو: (هَلْ يَفْعَلَنَّ)[3].

فَإِنْ لَمْ يُبَاشِرْهَا فَهوَ مُعْرَبٌ تَقْدِيراً نحو: (هَلْ يَفْعَلاَنِّ)[4]؛ لِأَنَّ

(١) ع سقط ما بين القوسين.

(٢) هكذا في الأصل وفي باقي النسخ:

مضارعاً سم الذي (لم) أتبعا . . . . . .

(٣) ك، ع (هل تفعلن).

(٤) ك، ع (هل تفعلان).

سَبَبَ البِنَاءِ هُوَ تَرْكيبُ الفَعْل مَعَ النُّونِ، وتَنَزُّلُه مِنْهَا مَنْزِلَةَ الصَّدْرِ مِنَ العَجُزِ في (بَعْلَبَكَّ)[1].

فَإِذَا حَالَ بَيْنَهُمَا أَلِفُ الضَّمِيرِ، أَوْ وَاوُه، أَوْ يَاؤُهُ لَم يَبْقَ تركيبٌ، لِأَنَّ ثَلَاثَةَ أَشْيَاء لَا تُجْعَلُ شَيْئاً وَاحِدَا.

وَلِذَلِكَ اعْتَبَرُوا التَّركِيبَ فِي: (لَقِيتُهُ صَحْرَةَ بَحْرَةَ) لَا فِي (لَقِيتُه صَحْرةَ بَحْرَةَ نَحْرَةَ)[2].

وإِذَا ثَبَتَ أَنَّ (تَفْعَلَانِّ) وَأَخَوَيْهِ[3] بَوَاقٍ عَلَى الإِعْرَابِ فَلْيُعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ (تَفْعَلَانِّ): (تَفْعَلَانِنَّ).

فَاسْتُثْقِلَ تَوَالِي الأَمْثَالِ، فَحُذِفَتْ نُونُ الرَّفْعِ.

وَكَانَتْ أَوْلَى بِالْحذْفِ، لأَنَّهَا جُزْءُ كَلَمَةٍ، وَالمُؤَكِّدَةُ كَلِمَةٌ[4] قَائِمةٌ مَقام تكرِيرِ الفِعْل، وَحَذْفُ جُزْءٍ أَسْهَلُ مِنْ حَذْفِ مَا لَيْسَ جُزْءاً.

وَلِأَنَّ المُؤَكِّدَةَ تَدلُّ أَبَداً عَلَى مَعْنىً، وَنُونُ الرَّفْعْ لَا تَدُلُّ ـ فِي الغَالِب ـ عَلَى مَعْنىً، وَبَقَاءُ مَا يَدُلُّ أَبَداً أَوْلَى مِنْ بَقَاءِ مَا يَدُلُّ فِي بَعْضِ الأَحْوَالِ.

وَإِنَّمَا بُنِيَ المُتَّصِلُ بِنُونِ الإِنَاثِ كَـ (يَسِرْنَ) حَمْلاً عَلَى المَاضِي

---

(١) بعلبك: بلد بالشام.

(٢) لقيته بلا حجاب (قاموس).

(٣) ك، ع (وأخواته).

(٤) ع سقط (والمؤكدة كلمة).

المُتَّصِلِ بِهَا، لأَنهُمَا مُسْتَوِيَانِ فِي أَصَالَةِ السُّكُونِ، وَعُرُوضِ حَرَكَةِ البِنَاءِ فِي المَاضِي، وَحَرَكَةِ الإِعْرَابِ فِي المَضَارِعِ.

وَقَدْ رُوجِعَ الأَصْلُ بِالنُّونِ فِي المَاضِي، فَرُوجِعَ الأَصْلُ بِهَا فِي المُضَارِعِ.

وَالخَوْزَلَى: مِشْيَةُ عُجْبٍ وَتَبَخْتُرٍ(١):

(ص) رَفْعـاً وَنَصْبـاً أُعْـرِبَ النَّـوْعَـانِ
وَالْجَـرُّ مَـا لِـلاسْمِ فِيـهِ ثَـانِ
وَالْجَـزْمُ لِلْفِعْـلِ، وَكُـلٌّ مُجْتَلَب
بِعَـامِـلٍ يَـأْتِي بِـهِ فَهْـوَ السَّبَب
فَـارْفَـعْ بِضَمٍّ، وَانْصِبَنْ بِفَتْـحِ
وَاجْرُرْ بِكَسْرٍ كَـ(ابْغِ نَيْلَ الـرِّبْحِ)
وَاجْـزِمْ بِتَسْكِينٍ، وَنَـائِبـاً يَـرِد
غَيْـرَ الـذِي ذَكَـرْتُـهُ فَـلَا تَـزِد

(ش) النَّوْعَانِ هُنَا هُمَا(٢): الاسمُ السَّالِمُ مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ، وَالفِعْلُ المُضَارِعُ، وَهُمَا فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ مُشْتَرِكَانِ.

وَالجَرُّ مَخْصوصٌ بِالاسْمِ فَلَاحَظَّ لِلْفِعْلِ فِيه، لِامْتِنَاعِ دُخُولِ عَامِلِه عَلَيْه.

(١) التبختر: المشية حسنة.
(٢) ك، ع سقط (هما).

وَالْجَزْمُ مَخْصُوصٌ بِالفِعْلِ فَلاَحَظَّ للاسِمْ فِيهِ لِامْتِنَاعِ دُخُولِ عَامِلِه عَلَيْه.

[وقولي):

. . . . . وَكُلٌّ مُجْتَلَبْ بِعَامِلٍ يَأتِي بِهِ . . . . . .

أَيْ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ وُجُوه الإِعْرَابِ الأَرْبَعَةِ لَهُ عَامِلٌ يَجِيءُ بِهِ، وَيَتَغَيَّرُ بِتَغَيُّرِهِ نحو: (جَاءَ زَيْدٌ) و(رَأَيْتُ زَيْداً) و(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ).

فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ (جَاءَ) وَ (رَأَيْتُ) وَالبَاءِ: عَامِلٌ جَلَبَ مِنَ الإِعْرَابِ غَيْر مَا جَلَبَهُ الآخَرُ.

وَكَذَا إِعْرَابُ الفِعْل نَحْو (أَقُومُ) و (لَنْ أَقُومَ) و (لَمْ أَقُمْ).

فَـ (أَقُومُ) مَرْفُوعٌ لِتَجَرُّدِهِ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ.
وَ (أَقُومَ) مَنْصُوبٌ بِـ (لَنْ).
وَ (أَقُمْ) مَجْزُومٌ بِـ (لَمْ).

وَنُبِّهَ عَلَى الأَصْلِ، وَالنَّائِبِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ وُجُوهِ الإِعْرَابِ.

فَالضَّمَّةُ فِي الرَّفْعِ أَصْلٌ، وَتَنُوبُ عَنْهَا: الوَاوُ وَالأَلِفُ وَالنُّونُ.

وَالفَتْحَةُ فِي النَّصْبِ أَصْلٌ، وَتَنُوبُ عَنْهَا: الأَلِفُ، وَاليَاءُ، والكَسْرَةُ وَحَذْفُ النُّون.

وَالكَسْرَةُ فِي الجَرِّ أَصْلٌ، وَتَنُوبُ عَنْهَا: اليَاءُ، وَالفَتْحَةُ.

والسُّكُونُ فِي الجَزْمِ أَصْلٌ، وَيَنُوبُ عَنْهُ الحَذْفُ.

وَسَيَأْتِي ذَلِكَ مُفَصَّلاً إِنْ شَاءَ اللَّه ـ تَعَالَى ـ.

(ص) **وَجُرّ بِالفَتْحِ الذِي لاَ يَنْصَرِف**
مَا لَمْ تُصَدِّرْهُ بِـ (اَلْ) وَلَمْ تُضِفْ

(ش) **مَا لاَ يَنْصَرِفُ**: هو الاسْم الذِي لاَ يُنَوَّن لكونِهِ ذَا سَبَبَيْن كَـ (أَحْمَد) و (ابْرَاهِيم) و (طَلْحَة) و (عُمَر) و (عِمْرَان) و (بَعْلَبَكَّ) و (أَحْمَر) و (سَكْرَان) و (ثُلاَث).

أَوْ سَبَبٍ يقُومُ مَقَامَ سَبَبَيْن كَـ (زُلْفَى)[1] و (صَحْرَاء) و (دَرَاهِم) و (دَنَانِير).

وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي بَابِه.

فَهَذا النَّوْع يُجَرُّ بِالفَتْحَةِ نِيَابَةً عَنِ الكَسْرَةِ كَقَولِهِ ـ تَعَالَى ـ ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ، واسْمَاعِيلَ، واسْحَاقَ، وَيَعْقُوبَ﴾[2].

فَإِنْ أُضِيفَ، أَوْ دَخَلَتْ عَلَيْه الأَلفُ واللاَّمُ الْتحَقَ بِالمُنْصَرِف فِي الجرِّ بِالكَسْرَة.

(١) الزلفى: المنزلة.

(٢) من الآية رقم (١٦٣) من سورة (النساء) وتمامها:
(إنا وحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده، وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل....).

وَسَوَاء كَانَت الأَلِفُ وَاللاَّمُ لِلتَّعْرِيف كَمَا فِي قَوْلِه ـ تَعَالى ـ ﴿ كَالأَعْمَى والأَصَمّ ﴾[1].

أَوْ زَائِدةً كالدَّاخِلَةِ عَلَى (يَزِيدَ) فِي قَوْلِه:

٥ ـ رَأَيْتُ الـوَلِيدَ بنَ اليَـزِيدِ مُبَـارَكـاً
شَـدِيداً بِـأَحْنَـاءِ الخِـلاَفَـةِ كَـاهِلُهْ

أَوْ مَوْصُولَةً كَالدَّاخِلَةِ عَلَى (يَقْظَانَ) فِي قَوْلِهِ:

٦ ـ وَمَـا أَنْتَ بِـاليَقْـظَانِ نَـاظِـرُهُ إِذَا
نَسِيتَ بِمَـا تَهْـوَاهُ ذِكْـرَ العَـوَاقِبِ

---

٥ ـ من الطويل مطلع قصيدة لابن ميادة في مدح الوليد ذكر أبياتاً منها العيني في المقاصد النحوية ٢١٨/١ والبغدادي في الخزانة ٣٢٧/١.

ويزيد: هو يزيد بن عبد الملك بن مروان.

ويروى «بأعباء الخلافة» موضع «بأحناء الخلافة» وأراد بها الشاعر: أمور الخلافة الشاقة، والكاهل: ما بين الكتفين ورأيت هنا علمية لا بصرية.

٦ ـ من الطويل استشهد به المصنف في شرح التسهيل ٧/١ وروايته:

. . . . . رضيت بما ينسيك ذكر العواقب

ولم ينسبه المصنف، وقال العيني ٢١٥/١ لم أقف على اسم قائله.

(١) من الآية رقم (٢٤) من سورة (هود) وتمامها:

﴿مثل الفريقين كالأعمى والأصم والبصير والسميع هل يستويان مثلاً . . .﴾.

فَلِذَلِكَ قِيلَ: بـ (ال)، وَلَمْ يُقَل بِحَرْفِ التَّعْرِيفِ.

وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَجْعَلُ مَكَانَ اللَّام المِيمَ، وَيُعَامِلُ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ مُعَامَلَةَ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ اللَّامُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٧- أَأَنْ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيقاً تَأَلَّقَا
تَبِيتُ بِلَيْلِ امْأَرْمَدِ اعْتَادَ أَوْلَقَا

أَرَادَ: بِلَيْلِ[1] الْأَرْمَدِ فَجَرَّهُ بِالكَسْرَةِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَنْصَرِفُ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ.

ص) (ذُو) الْمُعْرَبُ ارْفَعْهُ بِوَاوٍ وَالْألف
لِنَصْبِهِ، وَجَرُّهُ بِاليَا عُرِف

كَذَا (فَمٌ) إِنْ دُونَ مِيمٍ وُصِلَا
بِغَيْرِ[2] يَا النَّفْسِ مُضَافاً فَاقْبَلَا

---

٧ ـ من الطويل لم ينسبه المصنف هنا ولا في شرح التسهيل ص ٧ ورواه هناك:

. . . . . تكابد ليل أمارمد اعتاد أولقا

وشمت: نظرت من بعيد إلى السحاب والبرق بريقاً: لمعاناً.
تألقا: ومص ولمع.
الأولق: شبه الجنون. أو هو الجنون.
قال العيني ١/٢٢٢ أقول: قائله بعض الطائيين لم أقف على اسمه.

(١) ك، ع سقط (بليل).
(٢) ط (لغير).

وَهَكَـذا (أَبٌ) أَخٍ) (حَمٍ) (هن)
أَوْ أَجْـرِهِ كَـالْيَـد فَهْـوَ أَحْسَنُ
وَفِـي (أَبٍ) وَتَـالِـيَـيْـهِ يَـنْـدُرُ
وَقَصْـرُهَـا مِنْ نَقْصِـهِنَّ أَشْـهَـرُ

(ش) قُيِّدَ (ذُو) بِـ (المُعْرَب) احْتِرَازاً مِنْ (ذُو) بِمَعْنَىٰ (الذِي) فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ.

وَبَعْضُ طَيِّىءٍ يُعْرِبُهُ فَيَكُونُ مَقْصُوداً.

وَقُدِّمَ ذِكْرُهُ عَلَى ذِكْرِ أَخَوَاتِهِ، لِأَنَّ الإِعْـرَابَ بِالحُرُوفِ لَا يُفَارِقُه وَسَائِر أَخَواتِه قَدْ تُفَرَدُ فَتُعْرَبُ[1] بِالحَرَكَاتِ.

وَلَا يَكُونُ (فَم) مِثْلَه فِي الإِعْرَابِ بِالحُرُوفِ، وَلُزُومِ الإِضَافَةِ إِلَّا دُونَ مِيم.

وَشُرِطَ فِي الإِضَافَةِ المُصَحِّحَةِ لِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ [المضَافُ إِلَيْهِ غيرَ يَاءِ النَّفس، فَإِنَ المُضَافَ إِلَى يَاءِ النَّفْس لَا يَظْهَرُ إِعْرَابُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ][2] مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعاً عَلَى حَدِّه في غَيرِ رَفْعٍ.

ثُمَّ قِيلَ:

وَهَكَذَا (أَبٌ) (أَخٌ) (حَمٌ) (هَنٌ) . . . . . .

(١) ع (فيعرب).

(٢) ع سقط ما بين القوسين.

أَيْ: يُشْتَرَطُ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ أَنْ تُضَافَ إِلَى غَيْرِ يَاءِ النَّفْسِ إذا أُعْرِبَتْ بِالْحُرُوفِ.

ثُمَّ قِيلَ:

. . . . . أَوْأَجْرِهِ كَالْيَد . . . . . .

أَيْ: أَجْرِ الـ (هَنَ) مجرى (يَد) فِي لُزُومِ النَّقْصِ، وَالإِعْرَاب بِالحركَاتِ فَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ جَرْيِهِ مَجْرَى هَذِه الأَسْمَاء فِي الإِعْرَابِ بِالحُرُوفِ.

ثُمَّ بُيِّنَ أَنَّ هَذَا الذِي هُوَ فِي (هَن) أَحْسَن نَادِرٌ فِي (أَبٍ) و (أَخٍ) و (حَمٍ).

وَمِنْ مَجِيءِ ذَلِكَ فِي (هَن)[1] قَوْلُ النَّبِيّ ـ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّم ـ «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيَّةِ فـأَعِضّوه بِهَـن أَبِيـهِ وَلَا تَكْنُوا»[2]. وَلَمْ يَقُل: بَهَنِي أَبيه.

(١) ع (ومن مجيء ذلك فيهن).

(٢) أخرجه ابن الجوزى في جامع المسانيد ١/٥ وأحمد ١٣٦/٥ ورواه أحمد والترمذي عن أبي بن كعب:
(إذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا)
وتعزى: انتسب وانتمى، ويقصد به من يقول: يالفلان ليحرك الناس إلى القتال في الباطل.
ولا تكنوا: أي قولوا له: اعضض بأير أبيك، ولا تكنوا عن الأير بالهن.
وينظر الجامع الصغير ص ٢٤ وما بعدها. وكشف الخفا للعجلوني ص ٢٤٠.

وَمِنْ مَجِيءِ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الهَن وَهُوَ نَادِر[1] قَوْلُ الرَّاجِزِ:

٨- بِـأَبِـهِ اقْـتَـدَى عَدِيٌّ فِـي الْـكَـرَمْ
٩- وَمَـنْ يُـشَـابِـه أَبَـهُ فَـمَـا ظَـلَمْ

ثُمَّ بُيِّنَ أَنَّ القَصْرَ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَشْهَرُ مِنَ النَّقْصِ وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ:

١٠- إِنَّ أَبَـاهَـا، وَأَبَـا أَبَـاهَـا
١١- قَـدْ بَلَغَـا فِي الْمَجْـدِ غَـايَتَـاهَـا

---

٨ و ٩ ـ هـذا رجز نسبه العيني ١/١٢٩ إلى رؤبة بن العجاج، وهو موجود في زيادات الديوان ص ١٨٢.
وعدي: هو عدي بن حاتم الطائي.
١٠ و ١١ ـ الضمير في (أباها) يعود إلى (ريا) المذكورة في بيت سابق على هذين البيتين وهو:

واهـاً لـريـا ثم واهـاً واهـا
هي المنى لـو أننـا نلنـاهـا
يـاليت عيناهـا لنـا وفـاهـا
بـثـمـن نرضـى بـه أبـاهـا

وينسب هذا الرجز المسدس إلى أبي النجم العجلي (الفضل بن قدامة) كما ينسب إلى رؤبه بن العجاج ـ وليس في ديوانه.
وأنشده أبو زيد في نوادره عن المفضل الضبي قال:
أنشدني أبو الغول لبعض أهل اليمن ـ وذكر أربعة أبيات ثم البيتين الشاهد.
(١) ك، ع سقط (وهو نادر).

إعرابُ المثنَّى والمجموعِ على حدِّه وما يتعلَّقُ بذلكَ

(ص) مُثَنًّى أَوْ شَبِيهَـهُ ارْفَـعْ بِـالأَلف
وَغَيْـر رَفْـع فِيهِمَـا بِـاليَـا أُلِف
كَـ (ابْنَيْكَ سَلْ كِلَيْهما) وإنْ تُضِفْ
(كُـلًّا) لِظَاهِـرٍ، فَـأَلْـزِمْهَـا الأَلِف
إلاَّ قَلِيـلاً، وَالمُـثَنَّى قَـدْ يَـرِد
بِـأَلِفٍ فِي كُـلِّ حَـالٍ، فَـاعْتَمِـد

(ش) / المُثَنَّى : مَا دَلَّ عَلَى اثْنَيْنِ بِزِيَادَةٍ، صَالِحاً لِلتَّجْرِيدِ وَعَطْفِ مِثْلِهِ عَلَيْهِ دُونَ اخْتِلاَفِ مَعْنىً كَـ (رَجُلَيْنِ). ٣/أ

وَشِبْهُ المُثَنَّى : مَا أُعْرِبَ إِعْرَابَه غَيْر صالحٍ لِذَلِك.

وَكَذَا إنْ صَلُحَ لَهُ وَاخْتَلَفَ مَعْنَاه.

فَـ (ابْنَانِ) مُثَنّى لِقَوْلِكَ فِيه :(ابنٌ وابْن) بِلاَ اخْتِلاَفِ مَعْنىً.

وَ (اثْنَانِ) شَبيه[1] مُثَنَّى ؛ لأَنَّهُ لاَ يَصْلُحُ لِمَا قُلْنَا.

وَكَذَا نَحْو (القَمَرَيْن) فِي : الشَّمْسِ وَالقَمَرِ، لأَنَّهُ لاَ يُغْنِي عَنْه (قَمَرٌ وَقَمَرٌ).

---

(١) هكذا في ك و ع وفي الأصل (شبه)

وَكَذَا المَقْصُودُ بِهِ التَّكْثِير[1] كـ [قَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ]﴿ ثُمَّ ارْجِعِ البَصَر كَرَّتَيْن ﴾[2].

لِأَنَّ المُرَادَ بِهِ[3]: ارْجِعِ البَصَرَ كَرَّاتٍ لِقَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ ﴿ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ البَصَرُ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾.

أَيْ: مُزْدَجَراً وَهُوَ كَلِيلٌ.

وَكَذَا قَوْلُ الشَّاعِر:

١٢ - فَاعْمدْ لِمَا تَعْلُو فَمَا لَـكَ بِالـذِي
لَا تَسْتَـطِيـعُ مِنَ الأُمُـورِ يَـدَانِ

المرادُ نفيُ اليدِ فما فوقهَا

(١) ع (التنكير)
(٢) من الآية رقم (٤) من سورة (الملك) وتمامها: ﴿ثم ٱرجع البصر
(٣) كرتين ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير﴾.
والقراءة المشـهورة بجزم الفعل (ينقلب) وقرأ برفعه الخوارزمي عن الكسائي.
الكرُّ: الرجوع، والكرة: المرّة والجمع الكرَّات.
ك سقط (به)
١٢ ـ من الكامل قاله كعب الغنوي.
قال أبو علي القالي في الأمالي ٣١٢/٢.
أنشدنا أبو عبد الله: إبراهيم بن محمد بن عرفة قال:
أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي لكعب الغنوي يقول لابنه وذكر ستة أبيات منها:

وإذا رأيت المرء يشعب أمره ... شعب العصا، ويلج في العصيان
فاعمد لما تعنو فمالك بالذي ... لا تستطيع من الأمـور يـدان

وَمِمَّا يَتَنَاوَلُهُ شَبِيهُ[1] المُثَنَّى (كِلَا) المُضَاف إِلَى مُضْمَرٍ نَحو: (جِاءَ كِلاَهُمَا) و (رَأَيْتُ كِلَيْهِمَا) و (مَرَرْتِ بِكِلَيْهِما)[2].

فَإِذَا أُضِيفَ إِلَى ظَاهِرٍ كَانَ بِالأَلفِ عَلَى كُلِّ حالٍ فِي اللُّغَةِ المَشْهُورَةِ فَيُقَالُ: (جَاءَ كِلَا أَخَوَيْكَ) و (رَأَيْتُ كِلَا أَخَوَيْكَ) و (مَرَرْتُ بِكِلَا أَخَوَيْكَ).

وَأَشَرْتُ بِقَولِي:

إِلَّا قَلِيلاً . . . . . .

إِلَى لُغَةٍ حَكَاهَا الفَرَّاءُ[3] مَنْسُوبَةً إِلَى كِنَانَة[4].

فَيُقَالُ عَلَى لُغَتِهِمْ: (جَاءَ كِلَا أَخَوَيْكَ) و (رَأَيْتُ كِلَيْ أَخَوَيْكَ) وَ (مَرَرْتُ بِكِلَيْ أَخَوَيْكَ)[5].

(١) في الأصل (شبه)

(٢) في الأصل (ومررت بكليهما ورأيت كليهما).

(٣) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور أبو زكريا الديلمي، الكوفي توفي سنة ٢٠٧ هـ تقريباً.

(٤) قال الفراء في معاني القرآن ٢/١٨٤:
وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في (كلا الرجلين) في الرفع، والنصب والخفض إلّا بني كنانة فإنهم يقولون (رأيت كِلَي الرجلين) و (مررت بكلَيِ الرجلين) وهي قبيحة قليلة، مضوا على القياس.

(٥) في الأصل (ومررت بكلى أخويك) و (رأيت كلى أخويك).

فَيُجْرُونَ (كِلَا)[1] مُجْرَى المُثَنَّى مَعَ الظَّاهِر، كَمَا يُجْرِيه[2] الجَمِيعُ مُجْرَاهُ مَعَ المُضْمَر.

و (كِلْتَا) فِي جَمِيع مَا ذُكِرَ مِثْلُ (كِلَا).

وَقَوْلُنَا:

..... وَالمُثَنَّى قَدْيَرِد بِأَلِف[3] فِي كُلِّ حَالٍ ....

أُشِيرَ بِهِ إِلَى لُغَةِ بَنِي الحَارِثِ بْن كَعْب فَإِنَّهُم يُجْرُونَ المُثَنَّى وَشِبْهَهُ مُجْرَى المَقْصُورِ، فَتَثْبُتُ أَلِفُهُ فِي النَّصْبِ وَالجرّ[4]، كَمَا تَثْبُتُ فِي الرَّفْع.

وَمِنْهُ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَان)[5].

---

(١) في الأصل (كلى).

(٢) في ك و ع (تجريه).

(٣) في الاصل (بالألف).

(٤) في الأصل (في الجر والنصب).

(٥) من الآية رقم (٦٣) من سورة طه وفيها قراءات:
قرأ نافع، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب وخلف بتشديد النون من (إنَّ) و(هذان) بالألف وتخفيف النون وفيها أوجه:
أحدهما: كون (إن) بمعنى (نعم)، وهذان مبتدأ، خبره (لساحران).
الثاني: (إن) عاملة واسمها ضمير الشأن محذوف والجملة الاسمية خبرها.
الثالث: (إن) عاملة و(هذان) اسمها على لغة من أجرى المثنى =

وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[٢]:

١٣ - وَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى
مَسَاغاً لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

= بالألف دائما وقرأ ابن كثير وحده بتخفيف (إنْ) و(هذانّ) بالألف وتشديدالنون وقرأحفص كذلك إلّا أنه خفف النون، ووافقه ابن محيصن.
وهاتان القراءتان أوضح القراءات معنى ولفظاً وخطاً على أن (إنْ) مخففة من الثقيلة أهملت، و(هذان) مبتدأ و(لساحران)الخبر، واللام فارقة.
وقرأ أبو عمرو (إنَّ) بتشديد النون وهذين بالياء مع تخفيف النون ووافقه اليزيدي والمطوعي، وهي واضحة من حيث الإعراب والمعنى لكن استشكلت من حيث خط المصحف.

١٣ ـ من الطويل نسبه ابن الشجري في مختاراته ٣٢، وابن قتيبة في الشعر والشعراء والآمدي في المؤتلف ٧١ للمتلمس وهو في ديوانه ص ٣٤ وروايته في الديوان:

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساغاً لنابيه الشجاع لصمما

وفي الأمالي نسبه القالي لعمرو بن شأس وذكره مع سبعة أبيات ذكر قصتها وروايته:

وأطرقت إطراق الشجاع ولو رأى مساغاً لنابيه الشجاع لقد أزم

لكن رواية المصنف هي الرواية المشهورة التي اعتمدها كثير من العلماء. قال الأزهري في تهذيب اللغة ١٢/١٢٨ هكذا أنشده الفراء (لناباه) على اللغة القديمة لبعض العرب وفي معاني القرآن للفراء ٢/١٨٤ وأنشدني رجل من الأسد عنهم (يريد بني الحارث) ثم ذكر البيت.

الشجاع: الذكر من الحيات. صمم: عض في العظم.

(٢) في الأصل (وقول الشاعر).

وَذَكَرَ ابْنُ دَرَسْتَوَيهِ[1] أَنَّ بَنِي الهُجَيمِ[2] وَبَنِي العَنْبَرِ[3] يُوَافِقُونَ بَنِي الحَارِث فِي لُزُومِ أَلَفِ المُثَنَّى.

(ص) وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وَانْصِبَنْ واجْـرُرْ بِيَا
سَـالِمِ جَمْعٍ خُصَّ بِـاسْمٍ عَرِيَـا
مِنْ تَـاءِ أُنْثَى صِفَةً، أَوْ عَلَمـا
لِعَـاقِـلٍ، أَوْ شِبْهِـهِ إِنْ أَفْهَمَـا
مُذَكَّراً[4] لا مِثْـلَ (سَكْرَانَ) وَلاَ
(أَحْـوَى) (صَبُور)، وَفَعِيـل فَعَلاَ
وَشَـذَّ (أَسْـوَدُونَ) (أَحْمَـرُونـا)
كَـذَا (عَـلاَنُـونَ) وَ (عَـانِسُـونَـا)
وَغَيْـرِ ذِي العَقْـلِ بِـهِ يُلْحَقُ إِنْ
يُضَاهِهِ كَـ (سَـاجِدِينَ) فَـاسْتَبِنْ[5]

---

(١) عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان، الفارسي، الفسوي، النحوي، أخذ عن المبرد، وانتصر لمذهب البصريين في اللغة، والنحو. توفي لسبع بقين من صفر سنة ٣٤٧ هـ

(٢) الهجيم: كزبير: بطنان في العرب أحدهما: ابن عمرو بن تميم والثاني: ابن علي من الأزد.

(٣) العنبر: أبو حي من تميم، وبنو العنبر أهدى قوم في العرب. ولذلك يقولون في المثل: فلان عنبري البلد.

(٤) ع (مذكر).

(٥) سقط هذا البيت من ك و ع و س و ش وود في الأصل في هذا الموضع وجاء في ط قبل البيت الذي يسبقه.

وَهَكَذا (أُولُو) وَ (عِشْرُونَ) إلى
(تِسْعِينَ) مَعْ بَاب (سِنِينَ)[1] بِولاَ
وَمَا لِذَا الجَمْع مِن اعْرَاب فَفِي
تسميةٍ بـه علَى الأَوْلَى اقتفي
وَقَدْ يَجِي[2] كَـ(الْحِين) أَوْكَـ(الدُّونِ)
أَوْ لاَزِمَ الوَاوِ، وَفَتْحِ النُّونِ
وَالنُّونُ فِي جَمْعٍ لَهُ فَتْحٌ وَفِي
تَثْنِيَةٍ كَسْرٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَفِي
(ش) وَرُبَّمَا اسْتُعْمِلَ مِثْل (حِين)
بَابُ (سِنِينَ) نحو (مُذْ سِنِينِ)

هَذَا الفَصْلُ يَشْتَمِلُ عَلَى مَا يُرْفَعُ بِالوَاوِ، وَيُنْصَبُ، وَيُجَرُّ بِاليَاءِ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْن:

جَمْعٍ كَـ (زَيْدِينَ) و (سِنِينَ).
وَغَيْرِ جَمْعٍ كَـ (أُولِي) وَ (عِشْرِينَ).

والْمُرَادُ بِالجَمْع: مَا لَهُ وَاحِدٌ مِنْ لَفْظِهِ صَالحٌ لِعَطْفِ مِثْلَيْهِ أَوْ أَمْثَالِهِ عَلَيْه دُونَ اخْتِلاَفِ مَعْنىً.

وَالمُطَّرِدُ مِنْهُ: مَا كَانَ وَاحِدُهُ لِمُذَكَّرٍ عَاقِلٍ، أَوْ شَبِيهٍ بِهِ، كَـ

---

(١) ع (السنين).
(٢) ع (يجيء).

[قَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ]: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[1] خَالِياً مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ، عَلَماً، أَوْ صِفَةً لَا مِنْ (أَفْعَل فَعْلَاء) وَلَا مِنْ (فَعْلَان فَعْلَى) كَـ (أَحْوى)[2]. (وَسَكْرَان) وَلَا مِمَّا يَسْتَوِي فِيه الذَّكَر وَالأُنْثَى كَـ (صَبُور) و (قَتِيل).

وَإِنْ[3] وَرَدَ مِنْ هَذِهِ الأَنْوَاع مَجْمُوعٌ بِالوَاوِ وَالنُّونِ حُفِظَ وَلَمْ يُقَس عَلَيْه كَقَوْلِهِم[4]: (رَجُلٌ عَلَانِيةٌ) و (رِجَالٌ عَلَانُون) إِذَا كَانُوا مَشَاهِير. فَجَمَعُوهُ بِالوَاوِ وَالنُّونِ، وَلَيْسَ خَالِياً[5] مِنَ التَّاءِ.

وَكَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

١٤ ـ مِنَّا الذِي هُوَ مَا إِنَ طُرَّ شَارِبُهُ
وَالعَانِسُونَ وَمِنَّا المَرْدُ والشِّيبُ

---

(١) من الآية رقم (٤) من سورة (يوسف) وتمامها: ﴿إذ قال يوسف لأبيه يا أبت إني رأيت أحد عشر كوكباً، والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين﴾.

(٢) ع (حوى).

(٣) في الأصل (فان).

(٤) ك و ع سقط (عليه).

(٥) ع (جالباً).

١٤ ـ من البسيط نسبه السيرافي إلى أبي قيس بن رفاعة وهو شاعر جاهلي ونسبه غيره إلى أبي قيس بن الأسلت وهذا أدرك الإسلام ولم يسلم، وليس في ديوانه.
وطر الشارب: نبت. والأجرد: الشاب الذي بلغ خروج اللحية ولم تبد لحيته.
والعانس: الجارية يطول مكثها في بيت أهلها بعد إدراكها حتى =

فَجمعَ (عَانِساً) بِالوَاوِ وَالنُّونِ، وَهُوَ مِمَّا يَسْتَوي فِيهِ الذكَرُ والأُنْثَى كَـ (صَبُور) و (قَتِيل).

وَكَذَا قَوْلُ الآخَر:

١٥- فَمَـا وَجَـدَتْ نِسَـاءُ بَنِي نِـزَارٍ
حَـلاَئِـلَ أَسْـودِين وَأَحْمَـرِينَـا

فَجَمَعَ (أَسْوَد) وَ (أَحْمَر) الجَمْعَ المُشَارَ إِلَيْهِ مَعَ أَنَّهُمَا مِنْ بَابِ (أَفْعَل فَعْلاء).

فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ يُحْفَظُ وَلاَ يُقَاسُ عَلَيه.

وَكَثُرَ هَذَا الاسْتِعْمَالُ فِي المَحْذُوفِ اللاَّمِ، المُؤَنَّثِ بِالتَّاءِ بِتَغَيُّرِ الفَاءِ إِنْ كَانَ مَفْتُوحَهَا كَـ (سَنَة) و (سِنِين).

وَبِسَلاَمَتِهَا إِنْ كَانَ مَكْسُورَهَا كَـ (مِائَة) و (مِئِين).

وَبِـالوَجْهَيْنِ إِنْ كَـانَ مَضْـمُومَـهَـا كَـ (قُلَة) و (قِلِينَ) و (قُلِين)[1].

= تخرج من سن الشباب ولم تتزوج.

(١) ك و ع سقط (قلين) الثانية.

١٥ ـ من الوافر قاله الكميث بن زيد الأسدي (الديوان ٢/١١٦) وروايته وما وجدت.

ونزار: والد مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

الحلائل: جمع حليل وهو الزوج.

وَقَدْ يُجْعَلُ إِعْرَابُ هَذَا النَّوْعِ فِي نُونِهِ، وَتَلْزَمُهُ الياءُ، وَلاَ تُحْذَفُ نُونُه حِينَئِذٍ للإِضَافَةِ.

وَإِلَى هَذَا أَشَرْتُ بِقَوْلِي:

وَرُبَّمَا اسْتُعْمِلَ مِثْل (حين) بَابُ (سِنِين) .....

وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

١٦ - دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ
لَعِبْنَ بِنَا شِيباً، وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

وَعُومِلَ هَذَا النَّوْعُ بِهَذِهِ[1] المُعَامَلَةِ لِشَبَهِهِ بِجَمْعِ التكسير لأَنَّ تَغْيِيرَهُ[2] أكثرُ مِنْ سَلاَمَتِهِ.

وَقَدْ يُفْعَلُ ذَلِكَ بِـ (بَنِين) لِشَبَهِهِ بِـ (سِنِين)[3] فِي حَذْفِ

(١) ك ع (هذه) بدون الباء.
(٢) ع (تغيّره).
(٣) ع (لسنين).

١٦ ـ من الطويل ينسب للصمة بن عبد الله القشيري من قصيدة ذكرها العيني في المقاصد النحوية ١/١٧٠، وقد ذكره ابن الشجري في أماليه ولم ينسبه ٢/٥٣ وكذا فعل ابن يعيش في شرح المفصل ٥/١١. والبيت في اللسان مادة (سنه) وفي المفصل نسب الزمخشري البيت إلى سحيم.
وقبل البيت:
لحا الله نجدا كيف يترك ذا الغنى فقيراً وحر القوم يتركه عبدا
والمرد: جمع الأمرد وهو الشاب طر شاربه ولم تنبت لحيته.

اللَّامِ وَعَدَمِ سَلاَمَةِ نَظْمِ[1] الوَاحِدِ قَالَ الشَّاعِرُ:

١٧ - وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عَلِيّ
أَباً بَرّاً وَنَحْنُ لَهُ بَنِينُ

وَاطَّرَدَ الجَمْعُ بالواوِ والنُّونِ فِي المُشَبَّهِ بِمَنْ يَعْقِل نَحو[قوله - تَعَالَى -] ﴿رَأَيْتُهُمْ لَي سَاجِدِين﴾[2].

وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا إِلْحَاقُ مَا يَسْتَعْظِمُونَ بِهَذَا كَقَوْل الشَّاعِر:

---

(١) ك و ع سقط (نظم).

(٢) من الآية رقم (٤) من سورة (يوسف).

١٧ ـ من الوافر ذكره العيني ١/١٥٦ ولم ينسبه، ونسبه صاحب الخزانة ٣/٤١٨ إلى سعيد بن قيس الهمذاني وذكر القصيدة التي منها الشاهد وقصتها، وبين أنها قيلت في حرب صفين وروى البغدادي البيت هكذا:

ألم تر أن والينا علينا أب بر ونحن له بنين

ورواه الرضى في شرح الكافية:

وإن لنا أبا حسن ....

قال المصنف في شرح التسهيل ١/١٤ بعد أن ذكر البيت يعلل معاملة (بنين) هذه المعاملة: لأنه أشبه (سنين) في حذف اللام وتغيير نظم الواحد، ولتغيير نظم واحده قيل فيه: (فعلت البنون) ولا يقال: (فعلت المسلمون).

ثم قال:

ولو عومل بهذه المعاملة (عمرون) وأخواته لكان حسناً لأنها ليست جموعاً فكان لها حق في الإعراب بالحركات كـ (سنين).

١٨ - يُلَاعِبُ الرِّيحَ بِالعَصْرَيْنِ قَسْطَلُهُ
وَالوَابِلُونَ، وَتَهْتَانُ التَّجَاوِيدِ

شَبَّهَ المَطَرَ في عُمومِ نَفْعِهِ بالرجلِ الجَوَاد[١] الكثير الإحسَانِ، وإنْ سُمِّيَ بِهَذَا الجَمْعِ عَلَى سَبِيلِ النَّقْلِ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ الارْتِجَالِ فَفِيه أَرْبَعَةُ أَوْجُه:

٣/ب أَجْوَدُهَا:/إِجْراؤُهُ عَلَى مَا كَانَ لَهُ كَقَولِهِ - تَعَالَى - ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الأَبْرارِ لَفِي عِلِّيِّين، وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾[٢].

وَالثَّانِي: إِجْرَاؤُهُ مُجْرَى (غِسْلِين)[٣] فِي لُزُوم اليَاءِ، وَكَوْنِ النُّونِ حَرْفَ إِعْرَاب.

[والثالث: إِجْرَاؤُهُ مُجْرَى (عَرَبُون) فِي لُزُومِ الوَاوِ وَكَوْنِ النُّونِ حَرْفَ إِعْرَاب[٤]].

---

(١) ك و ع سقط (الجواد)

(٢) الآيتان (١٨) و (١٩) من سورة (المطففين).

(٣) ع زادت (غسلين وعربون) ولا موضع لكلمة (عربون) هنا. والغسلين: هو ما يغسل من الثوب ونحوه، وما يسيل من جلود أهل النار.

(٤) سقط ما بين القوسين من الأصل وجاء في ك و ع.

١٨ - من البسيط قائلة أبو صخر الهذلي كما في شرح السكرى لأشعار الهذليين ص ٩٢٥ واللسان مادة (جود).
وقسطله: غباره، والتجاويد: المطر دون الوبل.
والوابلون: جماع الوابل.

وَلَمْ يَتَأَتَّ[1] فِي النَّظْمِ إِلاَّ ذِكْرُ (حِين) و (دُون)فَاسْتَغْنَيْتُ[2] بِهِمَا عَنْ (غِسْلِين) و (عَرَبُون).

والرَّابِع: اسْتِصْحَابُ الوَاوِ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَعَ كَوْنِ النُّونِ مَفْتُوحَةً غَيْرَ سَاقِطَةٍ فِي الإِضَافَةِ.

ذكَرَ هَذَا الوَجْهَ أَبُو سَعِيدٍ السِّيرَافِيّ[3]، وَزَعَم أَنَّهُ ثَابِتٌ فِي كَلَامِ العَرَبِ وَأَشْعَارِهَا بِالرِّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ ثُمَّ قَال:

«كَأَنَّهُمْ حَكَوْا لَفْظَ الجَمْعِ المَرْفُوعِ فِي حَالِ التَّسْمِية وَأَلْزَمُوهُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً، وَأَنْشَد:

١٩ - وَلَـهَـا بِـالـمَـاطِـرُونَ إِذَا
أَكَـلَ الـنَّـمْـلُ الـذِي جَـمَـعَـا

٢٠ - خِـلفَـةٌ حَـتَّـى إِذَا ارْتَـبَـعَـتْ
ذكَـرَتْ مِـنْ جِـلَّقٍ بِـيَـعَـا

---

(١) ك و ع (يأت)

(٢) ك و ع (فاستغنى)

(٣) الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد، القاضي السيرافي، النحوي توفي ٣٦٨ هـ.

١٩ و ٢٠ ـ هذان بيتان من المديد المعروف أنهما من قطعة تنسب ليزيد بن معاوية يتغزل بها في جارية نصرانية كانت قد ترهبت في دير خراب عند الماطرون.
وفي الكامل للمبرد ٢١٧ (طبع ليبسك) وبعضهم ينسبها إلى الأحوص. وفي الحيوان للجاحظ نسب البيتين ٤/١٠ إلى أبي دَهْبَل الجمحي (وينظر: الأغاني ٦/١٥٠ ومعجم البلدان =

فَفَتَح[1] نُونَ (المَاطِرُون) وَأَثْبَتَ الوَاوَ. وَهُوَ فِي مَوْضع جَرٍّ. قَالَ:

وَالعَرَبُ تَقُولُ (اليَاسَمُون) فِي حَالِ الرَّفْع، وَالنَّصْب، والجَرِّ[2]، وَيقُولُونَ: (يَاسَمُونَ [البَرِّ) فَيثْبِتُونَ النُّونَ مَعَ الإِضَافَةِ وَيفْتَحُونَهَا.

وَمِنْهُمْ مَنْ يرْوِيه بِـ (المَاطِرونِ) وَيُعْرِبُ نُونَ (اليَاسَمُون)[3]] وَيُجْرِيهِ مُجْرَى (الزَّيْتُون) وَهُوَ الأَجْوَدُ، وَأَنْشَد:

٢١ - طَالَ لَيْلي وَبِتُّ كَالْمَجْنُونِ
/[4]وَاعْتَرَتْنِي الهُمُومُ بِالمَاطِرُونِ

= «الماطرون» والخزانة ٣/٢٧٨).
الماطرون: بلدة بالشام، الخلفة: الدواب التي تختلف أي تذهب وتجيء
جلق: دمشق أو غوطتها، ارتبع بالمكان: أقام فيه زمن الربيع
البيع: جمع بيعة ـ بكسر الباء ـ كنيسة النصارى.

(١) ع (ففتحوا).
(٢) ك ع سقط (والجر).
(٣) ع سقط ما بين القوسين، والياسمون: واحده باسم ـ كصاحب أو عالم: نبات له زهر. أبيض وأصفر له فوائد طبية (قاموس).
(٤) أول النسخة الأزهرية المرموز إليها بـ (هـ).
٢١ ـ من الخفيف قاله عبد الرحمن بن حسان من قصيدة تشبب فيها برملة بنت معاوية (الديوان ص ٥٩).
والماطرون: إسم موضع في الشام.

وَلَمْ يذكُرْ سَيبَويْه إلاَّ الوَجْهَيْن الأَوَّلَيْن[1].

وَلَوْ نَظَّرَ السِّيرَافِيّ (يَاسَمُونَ البَرِّ) ونَحْوَه بـ(عَرَبُون) لا بـ(زَيْتُون) لَكَانَ أَوْلَى بالصَّواب؛ لأَنَّ نُونَ (عَرَبُون) زَائِدَةٌ بلَا رَيْب، لِقَوْلِهم: (أَعْرَبَ المُشْتَرِي): إِذَا أَعْطَى العَرَبُون.

وَأَمَّا نُونُ (الزَّيْتُون) فالأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مِنَ (الزَّيْتِ).

وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا غَيرُ زَائِدةٍ، لِقَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ: (أَرضٌ زَتِنَةٌ) إِذَا كَانَتْ كَثِيرةَ الزَّيْتُون.

فَوَزْنُ (زَيْتُون) ـ عَلَى هَذَا ـ: (فَيْعُول) كَـ (قَيْصُوم)[2].

وَنُونُ المُثَنَّى وَشِبهِهِ مَكْسُورَةٌ، وَفَتْحُهَا لُغَةٌ، أَنْشَدَ الفَرَّاءُ[3] ـ رَحِمَهُ اللَّه ـ[4]:

٢٢ - عَلَى أَحْـوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّـةً
فَـمَـا هِيَ إِلاَّ لَـمْحَـةٌ وَتَـغِـيـبُ

---

(١) فصل هذه المسألة ونقل كلام سيبويه، وذكر الأوجه الأربعة ابن سيدة في المخصص ٧/١٠٤.

(٢) القيصوم: نبات أطرافه نافعة، وزهره مُرِّوله فوائد طبية (قاموس).

(٣) معاني القرآن ٢/٤٢٣.

(٤) هكذا في ك و ع وسقط من الأصل (رحمه الله).

٢٢ ـ من الطويل من قصيدة لحميد بن ثور الهلالي يصف قطاه (الديوان ص ٥٥).
وعلى أحوذيين: جار ومجرور متعلق بـ(استقلت) والضمير في هذا الفعل يعود إلى القطاة التي تقدم ذكرها في أبيات قبل =

وَنُونُ الجَمْعِ الذِي عَلَى حَدِّ المُثَنَّى، وَالمَحْمُولِ عَلَيْه مَفْتُوحَةٌ، وَكَسْرُهَا لُغَة[1].

قَالَ الشَّاعِر:

٢٣ - عَـرِينٌ مِنْ عُـرَيْنَـةَ لَيْسَ مِـنَّـا
بَـرِئْتُ إِلَى عُـرَيْنَـةَ مِنْ عـرينِ

٢٤ - عَـرَفْنَـا جَعْـفَـراً وَبَنِي ريـاح
وَأَنْـكـرنَـا زَعَـانِـفَ آخَـرِيـنِ

إِعْرَابُ المجموعِ بالأَلِفِ وَالتَّاءِ
وَمَاجَرَىٰ مَجْرَاه

(ص) أُولاَتُ مَـعْ جَمْـعٍ بِتَـاءٍ وَأَلِف
زِيدَا اكْسِرَنْ نَصْباً كَـ(آيَاتٍ) أَصِف[2]

= الشاهد. فما هي إلا لمحة..
أي: فما مشاهدتها إلّا لمحة وتغيب بعدها أي: اللمحة، ثم حذف المضاف فصار: فما هي.
والأحوذي: الخفيف الحاذق.

(١) ك و ع (وكسرها ضرورة)

(٢) هكذا في ك و ع و س و ش وفي الأصل (أقف) وفي ط (أصنف).
٢٣ و ٢٤ ـ هذان بيتان من الوافر قالهما جرير من أبيات أربعة يخاطب بها فضالة العرني (ديوان جرير ص ٥٧٧).
والرواية في الديوان:
عـرفنا جعفـراً وبني عبيـد

(ش) أُولاَتُ بمعنىَ ذَوَات، والوَاحِدَةُ مِنْهَا[1]: ذَات. لكن (ذَوَات) جَمْع؛ لِأَنَّ وَاحِدَهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَ (أُولاَتُ) اسمُ جَمْع؛ لِأَنَّ وَاحِدَهُ مِنْ غَيرْ لَفْظِهِ إلاَّ أَنَّه يَجْرِي مَجْرَى الجَمْع الذي عَلاَمَتُهُ أَلِفٌ، وَتَاءٌ زَائِدَتَان.

وَقُيِّدَت الأَلِفُ وَالتَّاءُ بالزِّيَادَةِ احْتِرَازاً مِن نحو[2] (أَبْيَات) فَإِنَّ أَلِفَهُ زَائِدةٌ، وَتَاءَهُ أَصْلِيَّةٌ.

وَمِنْ نَحو (قُضَاةٍ) فَإِنَّ تَاءَهُ مَزِيدَةٌ، وَأَلِفَهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ أَصْل.

(ص) **وَهْوَ لِذِى التَّا ـ مُطْلَقاً ـ وَمَا خَلاَ**
منْهَا اسْم أُنْثَى[3] نحو (هِنْد) و (حُلى)

(ش) الضَّمِيرُ مِنْ (وَهُو لِذِي التَّا) عَائِدٌ إِلَى الجَمْعِ بِالتَّاءِ وَالأَلِف.

أي: الجمعُ بالأَلِفِ والتَّاءِ المَزِيدَتَيْنْ عَلَى ضَرْبَين: مَقِيسٍ وَغَيرْ مَقِيسٍ.

فَالمقِيسُ: مَا كَانَ وَاحِدهُ بِتَاءِ التَّأْنِيث ـ مُطْلَقاً ـ.

= ورواية الأصل (وبني رياح) وفي ك و ع (بني رباح) ـ بالباء الموحدة
وعرين: هو عرين بن ثعلبة بن يربوع من آباء فضالة.
وعرينة: بطن من بجيلة.
وجعفر: أخو عرين
وزعانف: جمع زعنفة ـ بكسر الزاي ـ وهم الأتباع والملحقون.

(١) في الأصل (منهما)

(٢) ع (من لفظ أبيات)

(٣) هكذا في الأصل وفي ط (منها لأنثى) وفي ك و ع و س و ش:
. . . . . واسم خلا منها لأنثى . . . . . .

وَأَعْني بـ (مُطْلَقاً)[1] أَنَّ وُجُودَ التَّاءِ فِي الوَاحِدِ مُصحِّحٌ لِجَمْعِهِ بالألِفِ وَالتَّاءِ:

عَلَمَ مُؤَنَّثٍ كَانَ كَـ (عَمْرَة) و (سَلَمة).
أَوْ عَلَمَ مُذَكَّر كَـ (طَلْحَة) و (حَمْزَة).
أو اسْم جِنْسٍ جَامِداً كَـ (تَمْرَة) و(غُرْفَة).
أو اسْمَ جِنْسٍ صِفَة كَـ (ضَخْمة) و (حُلْوة).

وَ (مَا) مِنْ قَوْلِي:

..... وماخلا .....

بِمَعْنىَ (الذِي) مَعْطُوفَةٌ عَلىَ (ذِي التا).

أَي: الجَمْعُ المَذْكُورُ لِذِي التَّاءِ ـ مُطْلَقاً ـ وَلِما خَلاَ مِنْهَا مِن اسْم عَلَمٍ لِأُنْثَى كـ (هِنْد) وَ (حُلى)[2] ـ وَالمُرَادُ بِهِمَا امْرَأَتَان[3]].

(ص) وَمَـا خَـلاَ مِنهـا اسْمُ جِنْسٍ أُنِّثَـا
لِـغَـيرِ نَقْـلٍ فِيـه لاَ تَنْبَعِثَـا
وَقِسْـهُ فِي ذِي أَلِفِ التَّـأْنِيثِ لاَ
شَبْهاً لِـ (حَمْرَاء) وَ(سَكْرَى) وَاعْدِلاَ

(١) ك و ع (مطلق).
(٢) ع (حبلى).
(٣) سقط ما بين القوسين من ك و ع وجاء موضعه «أي: وهو باطراد لما فيه تاء التأنيث من أعلام الذكور والإناث كطلحة وسلمة وأسماء الأجناس جوامدها ومشتقاتها كتمرة وضخمة ولما خلا من التاء من =

وَلاَ مُـذَكّـر ٱلمُـسَـمَّـى عَـلَما
بَـل مِثْـل[1] (صَحْـرَاء) (حُبَـارَى)(أُدَمَى)[2]
وقِسْ عَـلَىَ (دُرَيْهِمَـات) وَعَـلَىَ
نَحـو (جِبَالٍ رَاسِيَـات) وَاقْبَـلاَ[3]

(ش) إذا كَانَ ٱلمُؤَنَّثُ اسْمَ جِنْسٍ وَخَلاَ مِنْ عَلاَمَةِ التَّأْنِيثِ لَمْ يُجَزْ جَمْعُهُ بِالأَلِفِ والتَّاءِ إِلاَّ فِيمَا سُمِعَ كـ (خَوْد)[4] و (خَوْدَات) و(ثَيِّب) و (ثَيِّبَات) و (سَمَاء) و (سَمَاوَات) و (شَمَال)[5] و (شَمَالاَت).

وَمَا لَمْ يَسْمَع فَلاَ يُجْمع بالأَلِف والتَّاء.

فَلاَ يُقَالُ فِي (عَين): (عَيْنَات) وَلاَ فِي (دَار): (دَارَات) ولا في (شَمْس): (شَمْسَات).

وإِنْ كَانَ فِي الاسْم أَلِفُ التَّأْنِيثِ جَازَ جَمْعُه بِالأَلف وَالتَّاءِ ـ مُطْلَقاً ـ.

= أعلام الإناث كحبلى وهو اسم إمرأة».

(١) ع (مثله).

(٢) أُدَمَى: موضع.

(٣) هكذا في الأصل وط وش وفي ع وك وس جاء الشطر الثاني كما يلي:

. . . . . حمامك (راسياً) تريد الجبلا

(٤) الخود: المرأة الحسنة الخلق الشابة أو الناعمة.

(٥) الشمال: ريح تهب من قبل الحجر.

مَا لَمْ يَكُنْ عَلَمَ مُذَكَّر[1] كَـ (سَلْمَى) و (وَرْقَاء) اسْمَيْ[2] رَجُلَيْنْ.

وَلاَ (فَعْلاَء)[3] مُؤَنَّث (أَفْعل) كَـ (حَمْرَاء) و (صَفْرَاء).

أَوْ (فَعْلَىَ فَعْلاَن) كَـ (سَكْرَى) و (غَضْبَى).

وَاطَّرَدَ هَذَا الجَمْعُ فِي تَصْغِير غَيْرِ الثلاثِيّ مِنْ أَسْمَاء المُذَكَّرَات التي لاَ تَعْقِل نَحـو: (دُرَيْهِمات).

وَفِي صِفَاتِ المذكَّرَات التي لاَ تَعْقِلُ كَقَوله ـ تَعَالى ـ ﴿الحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَات﴾[4] [وقوله] ﴿واذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾[5].

وَعَلَىَ هَذَا نبَّهْتُ بِقَولِي:

. . . . . وَعَلى جْمَعِكَ رَاسِياً تُرِيدُ الجَبَلاَ[6]

(ص) وَمَـا بِـهِ سُمِّيَ مِـنْ ذَا البَـاب
فَهْـوَ عَـلى مَـا كَـانَ مِنْ إِعْـرَاب
وَتَـرْكُ تَنْـوِينٍ قَلِيـلٌ، وَجُعِـل
ـ أَيْضاً ـ كَـ (أَرْطَاة) لِإِنسَانٍ نُقِل

(١) هـ (علماً لمذكر).
(٢) هـ (اسما رجلين).
(٣) ع (فعلى).
(٤) من الآية رقم (١٩٧) من سورة (البقرة).
(٥) من الآية رقم (٢٠٣) من سورة (البقرة).
(٦) سقط ما بين القوسين من الأصل.

وَجَـاءَ فِي نَحـو (ثُبـات) فَتْـحُ
فِي النَّصْب نَزْراً، لاَ عَدَاك نُجح[1]

(ش) أَي: إِذَا سُمِّيَ بِـ (أُولَات)، أَو بِنَحوْ (هِنْدَات) مِنَ اَلْمَجْمُوع فَإِعْرَابُه بَعْدَ التَّسْمِية بِهِ كَإِعَرَابِهِ قَبل التَّسْمِيةِ بِهِ.

فَتَقُولُ فِي رَجُل اسْمُه (هِنْدَاتُ): (هَـذَا هِنْدَاتُ) و (رَأَيْتُ هِنْدَاتِ) و (مَرَرْتُ بِهِنْدَاتِ).

كَمَا كُنْتَ تَقُولُ إِذْ كَانَ جَمْعاً.

هَذِهِ[2] اللُّغَةُ الجَيِّدَةُ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَىَ: ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾[3].

وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يُزِيلُ التَّنْوِين[وَيُبْقِي الكَسْرَةَ فِي جَرِّه وَنَصْبِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يُزِيلُ التَّنْوِينَ][4] وَيَمْنَعُه الكَسْرَةَ فَيَقُول[5]:

(هذه عرفاتُ مُبَارَكاً فِيهَا)، و (رَأَيْتُ عَرَفَاتَ)، و (مَرَرْتُ بعرفاتَ).

---

(١) ط (النجح).

(٢) ك و ع (هذه هي اللغة الجيدة).

(٣) من الآية رقم (١٩٨) من سورة (البقرة) وتمامها ﴿ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام. . .﴾.

(٤) هـ سقط ما بين القوسين.

(٥) هـ (فتقول)

وَإِلى هَذِه اللُّغَةِ أَشَرْتُ بِقَوْلِي:

. . . . . وَجُعِل أَيْضاً كَـ(أَرْطَاة)[1] . . .

وَأَمَّا (ثُبَات) وَنَحْوُهُ مِنْ جَمْعِ المَحْذُوفِ اللَّامِ المُعَوَّض مِنْهَا التَّاء فَالمَشْهُورُ جَرْيُهُ مُجْرَى (هِنْدَات).

وَمِنَ العَرَب مَنْ يَنْصبُه بِفَتْحة، وَمِنْه قَوْلُ بَعْضِ العَرَب: (سَمِعْتُ لُغَاتهم).

وأَنْشَدَ الفَرَّاء[2] لأَبي ذُؤَيْب:

٢٥ ـ فَلَمَّا جَلاَهَا بِالأَيَامِ تَحَيَّزَتْ
ثُبَاتاً عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَاكْتِئَابُهَا

---

(١) الأرطاة: شجرة لها نور، وثمرها كالعناب مر تأكله الإبل غضاً، وعروقها حمر.

(٢) قال الفراء في معاني القرآن ٢/٩٣:
الثبات واللغات: ربما أعربوا التاء منها بالنصب، والخفض وهي تاء جماع ينبغي أن تكون خفضاً في النْصب والخفض.
فيتوهمون أنها هاء، وأن الألف قبلها من الفعل.
وأنشدني بعضهم:
إذا ما جلاها بالأيام تحيرت . . . . . .
وتحيزت: اجتمع بعضها إلى بعض ويروى: تحيرت وفي ك وع (تميزت).
ثبات: جماعات.

٢٥ ـ من الطويل نسبه المصنف لأبي ذؤيب الهذلي وهو في ديوان الهذليين ١/٧٩ وفي الاقتضاب ٤٠٩ وفي الخصائص ٣/٣٠٤
ورواية الديوان:

إعرابُ ما اتصلَ بهِ من الفعلِ ألفُ اثنينِ أوْ واوُ جمعٍ أوْ ياءُ مخاطبةٍ

(ص) بِالنُّونِ رَفْعُ نَحْوِ (تَذْهَبونَا)
وَ (تَذْهَبَانِ) ثُمَّ (تَذْهَبِينَا)
وَاحْذِفْ إِذَا جَزَمْتَ أَوْ نَصَبْتَا
كَـ (لَمْ تكُونَا لِتَرُومَا سُحْتَا)
وحَذْفُهَا فِي الرَّفْعِ قَبْلَ (ني) أَتَى
وَالفَكُّ وَالإِدغَامُ أَيْضاً ثَبَتَا
وَدُونَ (ني) فِي الرَّفْعِ حَذْفُهَا حَكَوْا
فِي النَّثرِ وَالنَّظْمِ وَمِّما قَدْ رَوَوْا[1]
أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلِكِي
وَجْهَكِ بِالعَنْبَرِ وَالمِسْكِ الذَّكي)

(ش) إِذَا اتَّصَلَ بِالفِعْلِ الْمُضَارِعِ أَلِفُ اثْنَيْنِ، أَوْ وَاوُ جَمْعٍ، أَوْ يَاءُ

= فلما اجتلاها ....
والضمير يعود إلى جماعات النحل. واجتلاها: طردها
والأيام: الدخان.

(١) ك و ع و ش:
وقل حذف دون (ني) نثراً كما (لا تؤمنوا حتى) ومما نظما
وفي ط: ودون (ني) في الرفع حذفها حكوا نظما ونثرا نادراً وقد رووا
وفي س: ودون (ني) في الرفع حذفها حكوا نثراً ونظماً قد أتى وقد رووا

مُخَاطَبةٍ فَعَلاَمَةُ رَفْعِهِ نونٌ مَكْسُورَةٌ بَعْدَ الْألفِ نَحْو: (تَذْهَبَانِ) وَمَفْتُوحَةٌ بَعْدَ الوَاوِ وَالْيَاءِ نَحوْ: (تَذْهَبُونَ) و (تَذْهَبِيْن).

وَحَذْفُ هَذِه النُّونِ عَلاَمةٌ لِلْجَزْمِ نَحو: (لَمْ تَذْهَبَا)[1].

وَعَلاَمَة لِلنَّصْبِ نَحو: (لَنْ تَذْهَبَا).

وَإِذَا اتَّصَل بِهَذِه النُّونِ نُونُ الوِقَايَةِ جَاز حَذْفُهَا تَخْفِيفاً، وَإدغَامُها فِي نُون الوِقَايَةِ، وَالفَكُّ.

وَبِالوَجْهِ الْأَوَّلِ قَرَأَ نَافِعٌ: (تَأْمُرُونِي أَعْبد)[2].

وَقَرَأَ ابْنُ عَامِر: (تَأْمُرُونَنِي) ـ بِالفَكِّ ـ

وَقَرَأَ البَاقُونَ بِالإِدغَام.

وَزَعَمَ قَوْمٌ: أَنَّ الْمَحْذُوفَ فِي نَحو: (تَأْمُرُونِي) هُوَ الثَّانِي، وَلَيْسَ كَذلِكَ.

بَل الْمَحْذُوفُ هُوَ الْأَوَّلُ. نَصَّ عَلَىَ ذَلِكَ سَيبَوَيْه[3].

---

(١) ك و ع: (لم يذهبا)

(٢) من الآية رقم (٦٤) من سورة (الزمر) وتمامها ﴿قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون﴾ وينظر: إتحاف فضلاء البشر ٣٧٦/٣٧٧.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١٥٤/٢:

«وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك: (لتفعلُن ذاك) (ولتذهبنّ) لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات، فحذفوها استثقالاً.

وتقول: (هل تفعلن ذاك) تحذف نون الرفع، لأنك ضاعفت النون، =

وَيَدُلُّ عَلىَ صِحَّةِ قَوْلِهِ: أَنَّ نُونَ الوِقَايَةِ لاَ يُجَوزُ حَذْفُهَا مُفْرَدَةً مَعَ فِعْلٍ غَيرِ (لَيْسَ).

وَأَنَّ الأَوَّلَ قَدْ حُذِفَ دُونَ مُلاَقَاةِ[1] مِثْلٍ مَعَ عَدَمِ الجَازِمِ وَالنَّاصِبِ فَحذفُهَا عَنْدَ مُلاَقَاةِ مِثْلٍ أَوْلى.

وَأَيْضاً فَلَوْ حُذِفَ نُونُ الوِقَايَةِ، وَأُبْقِي نُونُ الرَّفْعِ لَتَعَرض بِذَلِكَ إِلىَ حَذْفِ نُون الرَّفْع عنْدَ دُخُولِ الجَازِمِ وَالنَّاصِبِ.

وَإِذَا حُذِفَ نُونُ الرَّفْع لَمْ يَعْرِضْ لِنُونِ الوِقَايةِ مَا يَقْتَضِي حَذْفَها.

وَحَذْفُ مَا لاَ يُحْوِجُ إِلىَ حَذْفِ أَوْلَى مِنْ حَذْفِ مَا يُحْوِجُ إِلىَ حَذْفٍ. وَقَوْلي:

وَدُونَ(نِي). . . . . .

أَيْ: وَدُونَ اتِّصَالِ[2] نُونِ الوِقَايَةِ بِنُونِ الرَّفْعِ قَدْ حُكِيَ حَذْفُها.

وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي النَّثرِ مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ـ عَلَيْهِ

= وهم يستثقلون التضعيف.
فحذفوها إذ كانت تحذف، وهم في هذا الموضع أشد استثقالاً للنونات. وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا.
بلغنا أن بعض القراء قرأ: اتحاجُّوني، وكان يقرأ «فبم تبشرونِ» وهي قراءة أهل المدينة، وذلك أنهم استثقلوا التضعيف.

(١) هـ (مالاقاه).

(٢) ك و هـ (إيصال).

السَّلَام ـ[1] «وَالذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِه لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتىَّ تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتىَّ تَحَابُّوا»[2].

الأَصْلُ: [3] لَا تَدْخُلُونَ وَلَا تُؤْمِنُونَ؛ لأَنَّ (لَا) نَافِيَةٌ، وَ(لَا) النَّافِيةُ لَا تَعْمَلُ فِي الفِعْلِ شَيْئاً.

وَمِثَالُ[4] ذَلِكَ فِي النَّظْمِ قَوْلُ الرَّاجِزِ:

٢٦ - أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي

٢٧ - وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالمِسْكِ الذَّكِي

---

(١) ك و ع و هـ (ﷺ).

(٢) أخرجه مسلم في باب الإيمان ٩٤، وأبو داود في باب الأدب ١٣١، والترمذي في باب الاستئذان، والقيامة ٥٦، وابن ماجه في المقدمة ٩ وباب الأدب ١١، وأحمد بن حنبل ١/١٦٥، ١٦٧، ٢/٣٩١، ٤٤٢، ٤٤٧، ٤٩٥، ٥١٢.

(٣) ك و ع (والأصل). (٤) ك و ع (ومثل ذلك).

٢٦ و٢٧ ـ هذا رجز استشهد به كثير من العلماء ولم ينسبه أحد إلى قائل.

وفي الخصائص قال ابن جني ١/٣٨٨ وما بعدها:

وسألت أبا علي رحمه الله عن قوله:

أبيت أسرى...

فخُضنا فيه واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من (تبيتين) كما حذف الحركة للضرورة في قوله:

فاليوم أشربْ غير مستحقب

كذا وجهته معه. فقال لي: فكيف تصنع بقوله: تدلكي؟ فقلت: بجعله بدلاً من (تبيتي)، أو حالاً فيحذف النون كما حذفها من الأول في الموضعين. فاطمأن الأمر على هذا.

وَالأَصْلُ: (تَبِيتِيْن) و (تَدْلكِيْن) فَحذفَ النُّونَين[1] دُونَ جَازِم وَلَا نَاصِبٍ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ[2] أَبي طَالِب:

٢٨ـ فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَا صَنَعْتُمُ
سَيَحْتَلِبُوهَا لَاقِحاً غَير بَاهِلِ

أَرَادَ: فَسَيَحْتَلِبُونَهَا.

فَحذفَ الفَاءَ[3]، وَالنُّونَ لِلضَّرُورَةِ.

وَلَا يُجَوزُ اعْتِقَادُ حَذْفِ النُّونِ[4] لِلْجَزْمِ عَلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ الْمُضَارِعُ الْمُجَرَّدُ مِنْ حَرْفِ التَّنْفِيسِ إِذَا وَقَعَ جَوَاباً.

لِأَنَّ شَرْطَ جَزْمِ الجَوَابِ أَنْ يَصْلُحَ لِمُبَاشَرَةِ[5] حَرْفِ الشَّرطِ.

---

(١) ك (حذف حرف النون)

(٢) ك و ع (ومنه قول أبي طالب)

(٣) ع (فحذف الفاء فحذف الفاء)

(٤) ك (حذف حرف النون).

(٥) ع (لمباشر ط).

٢٨ ـ من الطويل وينظر غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب للخطيب ص ٢٧.

اللاقح: التي قبلت اللقاح من الإبل.

الباهل: أبهل الناقة أهملها من غير صرار ولا خطام ولا سمة.

فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لَهَا وَجَبَ اقْتِرَانُهُ بِالفَاءِ، وَلَا تُحْذَف[1] إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ.

وَلَا شَكَّ فِي[2] أَنَّ الْمُقْتَرِنَ بِالسِّينِ لَا يُبَاشِره[3] حرفُ الشَّرْطِ.

اعراب المعتل من الاسماء والأفعال

(ص) آخِرُ ذِي الإِعْرَابِ حَرْفُهُ فَإِنْ
يَعْتَلّ فَالإِعْرَابُ فِيهِ مُسْتَكِنّ
وَالاعْتِلَالُ فِي حُرُوفِ الْمَدِّ
كَـ (الْمُرْتَضَى يَقْضِي) وَ (يَزْكُو الْمَهْدِي)
فَفِي الثَّلَاثِ الرَّفْعُ يُنْوَى وَكَذَا
يُنْوَى انْجِرَارُ نَحوِ (شَافٍ) مِنْ (أَذَى)
كَذَاكَ نَصْبُ نَحوْ (لَنْ تَخْشى[4] العَشَا)
تَقْدِيرُهُ فِي كُلِّ حَالٍ قَدْ فَشَا
وَجَازِماً حَذْفَ الثَّلَاثِ الْزَمْ كَـ (مَنْ
يَسْعَ وَيَرْضَ يَرْجُ تَوْفِيرَ المِنَن

(ش) ذُو[5] الإِعْرَابِ يَتَنَاوَلُ الاسْمَ المُتَمَكِّنَ، وَالفِعْلَ المُضَارِعَ

(١) في الأصل (يحذف) ـ بالمثناة التحتية.
(٢) ع سقط (في)
(٣) ك (تباشره) ع (تباشره)
(٤) ع و ط (يخشى)
(٥) هـ (ذوا)

وَحَرْفُ الإِعْرَابِ [مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ منهما آخِرُهُ كَالْهَاءِ وَالمِيم مِنْ قَوْلِكَ: (اللَّهُ يَعْلَمُ).

فَإِنْ يَعْتَلّ الآخِرُ فَالإِعْرَابُ[1]] فِيهِ مُسْتَكِنٌّ أَيْ: مُسْتَتِرٌ.

وَحُرُوفَ الاعْتِلَالِ حُرُوفُ المَدِّ وَهِيَ:

الأَلِفُ وَلَا تكُونُ[2] إِلَّا بَعْدَ فَتْحَةٍ نَحو: (المُرْتَضَى يَرْضَى)[3].

وَالياءُ الْخَفِيفَةُ بَعْدَ كَسْرَةٍ نَحو: (القَاضِي يَقْضِي).

وَالوَاوُ الخَفِيفَةُ بَعْدَ ضَمَّةٍ، وَلَا يُوجَدُ ذَلِكَ إِلَّا فِي فِعْلٍ نَحو: (يَزكُو) و (يَدْعُو). وَهَذَا مِثَالٌ لِتَقْدِير الرَّفْع فِي الوَاوِ.

وَتَقْدِيرُهُ فِي الأَلِفِ وَفِي اليَاءَاتِ[4] نَحو: (المُرْتَضَى يَرْضَى) و (القَاضِي يَقْضِي).

وَمِثَالُ / تَقْدِيرِ الجَرِّ فِي اليَاءِ وَالأَلِفِ: (أَعُوذُ باللَّهِ مِنْ أَذَى كَلِّ مُؤْذٍ). ٤/ب

وَمِثَالُ تَقْدِير النَّصْب فِي الأَلِفِ: (إِنَّ الأَتْقَى لَنْ يَشْقَى).

وَالحَاصِلُ: أَنَّ حَرْفَ الإِعْرَابِ إِذَا كَانَ أَلِفاً لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ

(١) ع سقط ما بين القوسين.
(٢) هـ (يكون)
(٣) ع سقط (يرضى)
(٤) ك (وفي الياء) هـ (والياء) ع (وفي الألف وفي الياء).

رَفْعٌ وَلَا نَصْبٌ، وَلَا جَرٌّ؛ لِتَعَذُّرِ تَحْرِيكِ الْأَلِفِ.

وَإِذَا كَانَ يَاءً خَفِيفَةً بَعْدَ كَسْرَةٍ قُدِّرَ فِيهَا الرَّفْعُ والْجَرُّ.

وَإِذَا كَانَ وَاواً خَفِيفَةً بَعْدَ ضَمَّةٍ قُدِّرَ فِيهَا الرَّفْعُ خَاصَّةً؛ لِأَنَّه لَا يَكُونُ[1] حَرْفَ إِعْرَابٍ إِلَّا فِي فِعْلٍ، وَالفِعْلُ لَا يُجَرُّ.

وَسُكِتَ عَنِ النَّصْبِ حِينَ بُيِّنَ مَا يُنْوى فِي اليَاءِ وَالوَاوِ[2].
فَعُلِمَ أَنَّ النَّصْبَ فِيهِمَا ظَاهِرٌ نَحو: (إِنَّ المتقِيَ لَنْ يَبْغِيَ ولَنْ يَجْفُوَ).

وَلَمَّا سَبَقَ اخْتِصَاصُ الجَزْمِ بِالفِعْلِ لم يُحْتَجْ هُنَا[3] إِلَى ذِكْرِ الفِعْلِ إِذْ قِيلَ:

وَجَازِماً حَذْفَ الثَّلاثِ الْزَمْ . . . . . .

أَيْ: حَذْفَ الأَلِفِ، وَاليَاءِ، وَالوَاوِ نَحوَ: (مَنْ يَسْعَ ويُرضِ يَرْجُ تَوْفِيرَ المِنَنِ).

وَالأَصْلُ: (يَسْعى) و (يرضى) و (يرجو)[4] فحذفت ألف (يسعى) لِأَنَّهُ جَوَابُ الشَّرْطِ.

وَيَاءُ (يرضى) لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الشَّرْطِ.

---

(١) هـ ك ع (لأنها لا تكون)
(٢) هـ ك ع (في الواو والياء)
(٣) ك ع (ههنا)
(٤) في الأصل (يسعى ويرجو ويرضى).

وَوَاوُ (يَرْجُو) لِأَنَّهُ جَوَابُ الشَّرْطِ[1].

(ص) وَكَـ (الْفَتَى) الْمَقْصُورُ فَاعْلَمْ وَالذِي
سَمَّوهُ مَنْقُوصاً كَـ (شَاكٍ) و(أَذِي)
والاسْمُ يُبْنَى شِبْـهَ حَـرْفٍ معنىً اوْ
إهْمَالاً اوْ وَضْعاً كَـ (رُحْنَا) أَوْ (غَدَوُا)[2]
أَوْ فِي[3] افْتِقَارِهِ أَوِ ايجَابِ العَمَل
دُونَ تَـأَثُّـرٍ بِـعَـامِـلٍ حَصَـل
كَـ (أَيْنَ) وَالتَّا مِنْ فَعَلْتُ وَ(الذِي)
و (بَلْهَ)[4] (هَيْهَاتَ) وَ (حَا) وَشِبْهُ ذِي
مَا لَمْ يُعَارَضْ شَبَهُ الْحَرْفِ بِمَا
يَحْمِي عَنِ البِنَا كَـ (أَيّ) فَاعْلَمَا

(ش) المَقْصُورُ: هُوَ الاسْمُ المتمكنُ الذِي آخِرُه أَلِفٌ لَازِمَةٌ كَـ (الفَتَى).

اَحْتُرِزَ بِـ (المتمكن)[5] مِنْ[6] (ذَا) وَنَحوِه مِنَ المَبْنِيَّاتِ التِي آخِرُهَا أَلِف.

(١) هـ (لأنه شرط وياء يرضي جواب الشرط).
(٢) ع (وعدوا)
(٣) ك و ع (وفي)
(٤) ع (وبلد)
(٥) ع (التمكن)
(٦) ك و ع (عن)

وَاحْتُرِزَ بِاللُّزُومِ مِنَ المُثَنَّى المضافِ المرْفُوعِ، وَمِن الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ فِي حَالِ النَّصْبِ، لِأَنَّ آخِرَهَا حِينَئِذٍ أَلفٌ لكِنَّهَا غَيْرُ لَازِمَةٍ.

وَالمَنْقُوصُ: هُوَ الاسْمُ المتمكنُ الذِي آخِرُهُ يَاء خَفِيفَةٌ لَازِمَةٌ بَعْدَ كَسْرةٍ.

فَاحْتُرِزَ بِـ (المتمكن) مِنْ نحو (الذِي) وَشِبْهِهِ[1] مِنَ المَبْنِيَّاتِ التِي آخِرُهَا يَاء.

وَاحْتُرِزَ بِـ (خَفِيفَة) منْ نحو (صَبِيّ).

وَبِـ (لَازِمَة) مِنْ نَحو (بَنِيكَ) وَ (أَبِيكَ).

وَلَمَّا كَمُلَ[2] الكَلَامُ عَلَى المُعْرَب بِإعْرَابٍ ظَاهِرٍ، وَإِعْرَابٍ مُقَدَّر شُرع فِي ذِكْر المَبْنِيّ مِنَ الأَسْمَاءِ، وَسَبَب بِنَائِه:

أَمَّا شَبَهُ الحَرْفِ فِي المَعْنَى كَـ (أَيْنَ) فَإِنَّهَا مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى حَرف الشَّرطِ. إِذَا قُصِدَ بِهَا الشَّرْط، وَمَعْنَى حَرْف الاسْتِفْهَام إِذَا قُصِدَ بِهَا الاسْتِفْهَام.

وَأَمَّا شَبَه الحرفِ فِي الإِهْمَالِ ـ والإِشَارَةُ بِذَلِكَ إِلَى مَا يُورَدُ مِنَ الاسْمَاءِ دُونَ تركيبٍ كَحُرُوفِ الهِجَاءِ المُفْتَتَحِ بِهَا السُّوَرُ ـ فَإِنَّهَا مَبْنِيَّة لِشَبَهِهَا بِالحُرُوفِ المُهْمَلَةِ فِي أَنَّهَا لَا عَامِلَة، وَلَا مَعْمُولَة.

---

(١) هـ (ونحوه)

(٢) هكذا في الأصل ـ وفي ك و ع (أكمل)

وَبَعْضهُم يَجْعَلُهَا مُعْرَبة، لِأَنَّهَا تَتَأَثَّر[1] بِالعَوَامِلِ لَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا.

وَهَذَا اخْتِيَارُ الزَّمَخْشَرِيّ[2] في الكَشَّاف[3].

وأَمَّا شَبَهُ الحَرْفِ فِي الوَضْعِ، وَالإِشَارَةُ بِهِ إِلَى مَا وُضِعَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ كَوَاوِ (غَدَوْا)[4] وتَاء[5] (فَعَلْتُ) أَوْ عَلَى حَرْفَيْن كَالنُّونِ وَالأَلف مِنْ (رُحْنَا).

وَأُشِيرَ بِكَوْنِ هَذَا النَّوْع شَبِيهاً فِي الوَضْعِ إِلَى أَنَّ المَوْضُوعَ

---

(١) هـ (سائر)

(٢) محمود بن عمر بن محمد بن عمر أبو القاسم الزمخشري، الخوارزمي، جار الله إمام اللغة والنحو والبيان ولد سنة ٤٦٧ هـ بزمخشر ومات بها سنة ٥٣٨ هـ.

(٣) قال الزمخشري في الكشاف ١/١٠٧

«فإن قلت: هل لهذه الفواتح محل من الإعراب؟ قلت: نعم لها محل فيمن جعلها أسماء السور، لأنها عنده كسائر الأسماء الأعلام.

فإن قلت: ما محلها؟ قلت: يحتمل الأوجه الثلاثة.

أما الرفع فعلى الإبتداء.

وأما النصب والجر فلما مر من صحبة القسم بها، وكونها بمنزلة(اللهَ) و (اللهِ) على اللغتين.

ومن لم يجعلها أسماء للسور لم يتصور أن يكون لها محل في مذهبه».

(٤) في الأصل (عدوا) ـ بالعين المهملة.

(٥) هـ (وكتاء)

عَلَى حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْن حَقُّهُ أَلاَّ يَكُونَ إِلاَ حَرْفاً، لِاَنَّ الحَرْف[1] يُجَاءُ بِهِ لِمَعْنىً فِي غَيْرِهِ فَهُوَ كَجُزْءٍ لِمَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً فيهِ.

فَإِذَا وُضِعَ عَلَى حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْن نَاسَبَ ذَلِكَ مَعْنَاه.

بِخَلافِ الاسْمِ وَالفِعْل.

فَأَيُّ اسْمٍ وُضِعَ عَلَى حَرْفٍ، أَوْ حَرْفَيْنِ فَقَدْ أَشْبَهَ الحَرْفَ فِي وَضْعِهِ.

وَلاَ يَدْخُلُ فِي هَذَا مَا عَرَضَ لَهُ النَّقْصُ كَـ (دَمٍ) فَإِنَّ لَهُ ثَالِثاً يَعُودُ إِلَيْهِ فِي التَّصْغِير كَـ (دُمَيّ) وَفِي التّكْسِيرِ كِـ (دِمَاء) وَفِي الاشْتِقَاقِ كَـ (دَمِيَ العُضْوُ).

وَمِنْ شَبَه الحَرْفِ: الشَّبَهُ فِي الافْتِقَارِ إِلَى جُمْلَةٍ عَلَى سَبِيلِ اللُّزومِ كَافْتِقَار (إِذَا) و (الذِي) إِلَيْهَا فَإِنَّهُ افْتِقارٌ لاَزِمٌ كَافْتِقَار الحَرْفِ إِلَيْهَا، فَلِذَلِكَ بُنِيَا.

وَمِنْ شَبَه الحَرْفِ المُوجِب لِلْبِنَاءِ مَا فِي أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ مِنَ الشَّبَه بِـ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا فِي أَنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْل، وَلاَ يَعْمَلُ فِيهَا عَامِلٌ لاَ لَفْظاً، وَلاَ تَقْدِيراً.

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِنَا:

. . . . . أَوِ ايجَابِ الْعَمَل دُونَ تَأَثُّر[2] بِعَامِلٍ . . . .

(١) ك و ع سقط (لأن الحرف)

(٢) ع (تأثير)

وَبِهَذَا امْتَازَ اسمُ الفِعْلِ مِنَ المَصْدَرِ النَّائِبِ عَنْ فِعْلِ الأَمْرِ.

فَإِنَّ قَوْلَهُ ـ تَعَالَى ـ ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[1] وَاقِعٌ مَوْقِعَ: (اضْرِبُوا الرِّقَابَ)، كَمَا أَنَّ «دَرَاكِ زَيْداً» وَاقِعٌ مَوْقِعَ «أَدْرِكْ زَيْداً».

إِلاَّ أَنَّ (فَضَرْبَ الرِّقَابِ) مُتَأَثِّرٌ بِعَامِلٍ مُقَدَّرٍ صَارَ هُوَ بَدَلاً مِنَ اللَّفْظِ بِهِ، وَلَمْ يَمْنَعْ مِنْ تَقْدِيرِهِ.

وَ (دَرَاكِ) نَائِبٌ عَنْ (أَدْرِكْ) وَمَنَعَ مِنْ تَقْدِيرِه، فَهُوَ مُؤَثِّرٌ غَيْرُ مُتَأَثِّرٍ، كَالْحُرُوفِ العَامِلَةِ.

كَمَا أَنَّ أَسْمَاءَ الحُرُوفِ التِي افْتُتِحَ بِهَا غَيْرُ مُؤَثِّرَةٍ، وَلاَ مُتَأَثِّرة كَالحُرُوفِ المُهْمَلَةِ.

وَمَعْنَى (بَلْهَ): دَعْ، وَهُوَ اسمُ فِعْلٍ لاَ فعْلٌ، لِأَنَّ كُلَّ مَا دَلَّ عَلَى الأَمْرِ لاَ تَثْبُتُ فِعْلِيَّتُه حَتَّى يَصْلُحَ لِيَاءِ المُخَاطَبَةِ، وَنُونِ التَّوْكيد. وَإِلاَّ فَهُوَ اسْمٌ.

وَ (هَيْهَاتَ) بِمَعْنَى: بَعُدَ، وَلَيْسَ بِفِعْلٍ، بَلْ هُوَ اسمُ فِعْلٍ، لِأَنَّ كُلَّ مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ مَاضٍ لاَ تَثْبُتُ فِعْلِيَّتُهُ حَتَّى يَصْلُحَ لِتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ، أَوْ تَاءِ الفَاعِلِ، وَإِلاَّ فَهُوَ اسْمٌ.

وَنَبَّهْتُ بِـ (حَا) عَلَى أَسْمَاءِ الحُرُوفِ كَأَلِف لاَم مِيم.

---

(١) من الآية رقم (٤) من سورة (محمد) وتمامها: ﴿فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق، فإما مَنّاً بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها...﴾.

وقولي :

مَالَمْ يُعَارَضْ شَبَهُ الْحَرْفِ بِمَا يَحْمِي عَنِ البِنَا . . . . .

٥/أ أُشِيرَ بِهِ إلى نحو (أيّ) فإنَّها إنْ كَانَت اسْتِفْهَامِيَّة / فَفِيهَا شَبَه حَرْفِ الاسْتِفْهَام، وَإِنْ كَانَتْ شَرْطِيَّة فَفِيهَا شَبَهُ حَرْفِ الشَّرْطِ، وَإِنْ كَانَتْ مَوْصُولَةً فَهِيَ كَالحَرْفِ فِي الافْتِقَار إِلَى جُمْلَةٍ.

إِلَّا أَنَّ شَبه الحَرْفِ فِي (أَيّ) مَعْارَضٌ[1] بِمَا فِيهَا مِنْ شَبَه الأَسْمَاءِ المتمَكِّنةِ بِالإِضَافَةِ التِي انْفَرَدَتْ بِهَا مِنْ بَيْن أَخَـواتِهَا، مَعَ أَنَّهَا بِمَعْنَى (كُل)[2] إِذَا[3] أُضِيفَتْ إِلَى نَكِرةً، وَبِمَعْنَى (بَعْض) إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَعْرِفَة.

فَحَمَى (أَيًّا) عَنِ التَّأَثُّر[4] بِشَبَه الحَرْفِ شَبَهُهَا بِـ (بَعْض) وَ (كُلّ) فِي المَعْنَى، وَالإِضَافَةِ.

وَكَانَ اعْتِبَارُ شَبَه (بَعْض) و(كُلٍّ) أَوْلَى مِنَ اعْتِبَار شَبَه الحَرْف لِوَجْهَيْن:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ شَبَهَ الحَرْفِ مُخْرِج[5] عَنْ حُكْمِ الأَصْلِ، وَشَبَهَ البَعْضِ وَالكُلّ مُبْقٍ عَلَى الأَصْل.

---

(١) هكذا في ك ـ أما في الأصل وفي هـ و ع فالعبارة (إلّا أن لشبه الحرف في أي معارضاً).

(٢) ع (كن)

(٣) هـ (معنى كل إلى أضيفت)

(٤) ع (التأثير)

(٥) هـ (مخرج) وفي باقي النسخ والأصل (يخرج).

وَالمُبْقِي عَلَى الأَصْلِ غَالِبُ لِلْمُخرِجِ عَنْه.

الثَّانِي: أَنَّ حَمْله[1] عَلَى (كُلّ) و(بَعْض) مِنْ بَابِ حَمْلِ الشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ مِنْ نَوْعِهِ لِلاشْتِرَاكِ فِي الاسْمِيَّة.

وَهَذَا[2] أَوْلَى مِنْ حَمْل (أَيّ) عَلَى الحَرْفِ لِتَخَالُفِهِمَا فِي النَّوْعِيَّة ـ واللَّهُ المُوَفّق ـ[3].

(١) هـ (حمل أي)

(٢) هكذا في ك ـ وفي الأصل (وهو أولى) وفي ع سقط (وهذا).

(٣) هكذا في الأصل ـ وسقط (والله الموفق) من ك و ع.

بابُ النَّكِرَةِ وَالمعرفَةِ

(ص) مَا شَاعَ فِي جِنْسٍ كَـ (عَبْد) نَكِرَه
وَغَيْرُهُ مَعْرَفَةٌ كَـ (عَنْتَرَه)
فَمضْمَرٌ أَعْرَفُهَا، ثُمَّ العَلَم
واسْمُ إِشَارَةٍ، وَمَوْصُولٌ مُتَمّ
وَذُو أَدَاةٍ، أَوْ مُنَادىً عُيِّنَا
أَوْ ذُو إِضَافَةٍ بِهَا تَبَيَّنَا

(ش) مَا كَانَ شَائِعاً فِي جِنْسِه كَـ (حَيَوَان)، أَوْ فِي نَوْعِه كَـ (إِنْسَان). فَهُوَ نكِرَةٌ.

وَمَا لَيْسَ شَائِعاً فَهُوَ مَعْرِفَةٌ، مَا لَمْ يكُنْ مُقَدَّر الشِّيَاع.

وَجُمْلَةُ المَعَارِفِ سَبْعَةٌ:

المُضْمَرُ، وَالعَلَمُ، وَاسْمُ الإِشَارَةِ، وَالمَوْصُولُ، وَالمُعَرَّفُ بِالأَدَاةِ. والْمُعَرَّفُ بِالنِّدَاءِ، وَالمُعَرَّفُ بِالإِضَافَةِ.

وَلِكُلٍّ مِنْهَا مَوْضِعٌ بُيِّنَ[1] فِيهِ.

وَوُصِفُ المَوْصُولُ بِـ (مُتَمّ) تَنْبِيهاً عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ عَلَيْه بِالتَّعْرِيفِ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِهِ[2] بِتَمَامِ صِلَتِهِ.

وَقُيِّدَ المُنَادَى بِالتَّعْيِينِ تَنْبِيهاً عَلَى أَنَّ المُرَادَ مِنَ المُنَادَيَاتِ مَا تَجدَّدَ لَهُ التَّعْيِينُ بِالنِّدَاء.

فَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ نَحو: (يَا زَيْدُ) فَإِنَّهُ لَمْ يَتَجَدَّدْ لَهُ[3] التَّعْيِينُ بِالنِّداءِ. بَل كَانَ مُعَيَّناً ثُمَّ ازْدَادَ بِالنِّدَاءِ وُضُوحاً.

وَلَا يَدْخلُ أَيْضاً ـ المُنَادَى البَاقي عَلَى شِيَاعِهِ كَقَوْلِ الأَعْمَى: (يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي).

وَقُيِّدَ ذُو الإِضَافَةِ بِأَنْ يَكُونَ بِهَا مُتَبيِّنَا[4] تَنْبِيْهاً عَلَى أَنَّ مِنَ الإِضَافَةِ مَا لَا يُعَرِّفُ المُضَافَ، كَالمُضَافِ إِلَى نكرةٍ، أَوْ المُضَافِ إِضافَةً غَيْرَ مَحْضَةٍ نَحو: (هَذَا ضَارِبُ زيدٍ غداً أَو الآنَ) و (هَذَا حَسَنُ[5] الوَجْهِ).

---

(١) هـ (مبين)

(٢) ع (بإتمامه)

(٣) ك و ع (يتجدد به التعيين)

(٤) ك (مستبيناً)

(٥) ع (وهو أحسن الوجه) هـ (هذا الحسن الوجه)

فَصْلٌ فِي الْمُضْمَرِ

(ص) مَا صِيغَ قَصْدَ حَاضِرٍ أَوْ غَائِبِ
فَهُوَ ضَمِيرٌ نَحْوَ تَا الْمُخَاطَبِ[1]
وَمَا يَلِي لاَمَ (فَعَلْنَا)، وَاليَا
فِي نَحو (وَاصِلْنِي وَهَبْ لِي) حُذِيَا
كَذَاكَ (هَا) (أَكْرَمَهُ غُلاَمُه)
وَقَدْ يُرَى مُشْتَرَكاً إِفْهَامُه
كَـ (انْطَلَقَا) و (انْطَلِقُوا) و (افْعَلْنَه)
و (لْيَذْهَبَا) و (لْيَذْهَبوا) و (سِرْنَه)
ذُو الرَّفْعِ قَدْ يَخْفَى كَمِثْلِ (قِسْ أَقِسْ)[2]
لأَنَّ مَعْنَى مَا نَوَوْا لَمْ يَلْتَبِس
وَالتَّاءُ وَالْيَا[3] فِي (فَعَلْتُ) و(افْعَلِي)
وكَاف (أَهْوَاكَ) وَ (فِيكَ أَمَلِي)
وَقَبْلَ ذِي اليَا النُّونُ وَاقِياً لَزِم
مَعَ كُلِّ فِعْلٍ غَيرِ نَادِرٍ عُلِم

---

(١) هكذا جاء ترتيب هذه الأبيات في الأصل، والأولى أن يتقدم البيت السادس على البيت الخامس.
وقد اختلف ترتيب هذا الأبيات من نسخة لأخرى.

(٢) ع (كمثله قد أقس)

(٣) ك و ع و هـ (ومنه فاعلا فعلت وافعلي)

كَذَا (لَدُنْ) وَ (مِنْ) و(عَنْ) و(قَطْ) و(قَدْ)

وَ (لَيْتَ) بَـاقِي أَخَـوَاتِهَـا وَرَد
مُخَيَّـراً فِيـه، وَتَجْـرِيـدُ (لَعَـلّ)
أَوْلَى وَمِنْ (لَعَلَّنِي) (لَيْـتِي) أَقَـلّ

(ش) المُضْمَرُ وَالضَّمِيرُ: اسْمَانِ لِمَا وضِعَ مِنَ الأَسْمَاءِ لمتكَلّم، أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ، مُتَمَيِّزاً بِنَفْسِه كَـ (إِنَكَ) وَ (إِنَّه).

أَوْ بِمَصْحُوبِهِ[1] كَـ (أَنَا) و(أَنْتَ) و(إِيَّاي) و(إِيَّانَا) و(فَعَلْتُ) و(فَعَلْتَ) و(فَعَلْتِ) و(اذْهَبَا)[2] و(ذَهَبَا)[3].

فَإِنَّ مَصْحُوبَ الأَلِفِ الدَّالَّةِ عَلَى حَاضِرَيْنِ: الأَمْـرُ والمُضَارِع ذُو[4] تَاء[5] الخِطَاب.

وَمَصْحُوبَ الأَلِفِ الدَّالَّةِ عَلَى غَائِبَيْن: الفِعْلُ المَاضِي، وَالمُضَارِع ذُو اليَاء.

وَمِنَ الضَّمَائِرِ مَا مَعْنَاهُ وَاحِدٌ، وإِعْرَابُهُ مُخْتَلِفٌ، وَهُوَ (نَا)[6] يَشْتَرِكُ فِيهِ[7] الرَّفْعُ، والنَّصبُ، وَالْجَرّ.

(١) ك و ع (بمصحوب)
(٢) ك ع (أذهب)
(٣) ك و ع (ذهب)
(٤) هـ (ذوا)
(٥) ع (وتاء)
(٦) في الأصل (ما)
(٧) ع سقط (فيه)

فعَلاَمَةُ رَفْعِهِ كَوْنُ مَصْحُوبِهِ[1]/فِعْلاً مَاضِياً مُسَكَّن الآخِر[2].

وَاشْتَرَك[3] النَّصْبُ وَالجَرُّ فِي اليَاءِ التي لِلْمتكَلِّم.

فَإِنْ كَانَ نَاصِبُها فِعْلاً مُتَصَرِّفاً وَجَب فَصْلُهَا مِنْهُ بِنُونِ[4] الوِقَايَةِ نَحو: (أَكْرَمَنِي).

وَإِنْ كَانَ[5] نَاصِبُهُ (إنّ) أَوْ إِحْدَى[6] أَخَوَاتِهَا جَازَ حَذْفُ النُّونِ.

وَيَقِلُّ مَعَ (لَيْتَ) وَيَكْثُرُ مَعَ (لَعَلّ).

وَلاَ تَثْبُتُ هَذِهِ النُّونُ فِي الخَفْضِ إِلاَّ مَعَ (مِنْ) وَ (عَنْ) وَ (لَدُنْ) و (قَطّ) و (قَدْ) بِمَعْنَى: حَسْب.

وَرُبَّمَا حُذِفَتْ مَعَ هَذه الخَمْسَةِ.

واشْتَرَكَ النَّصْبُ وَالجَرّ ـ أيضاً ـ فِي كَافِ الخِطَابِ، وَهَاءِ الغَيْبَةِ عَلَى حَسبِ مَدْلُوْلِهِمَا.

وَانْفَرَدَ الرَّفْعُ: بِالتَّاءِ عَلَى حَسب أَحْوَالِهَا[7]، وَبِيَاءِ[8]

(١) ك و ع (فعلامة رفعه إيلاؤه فعلاً)
(٢) ع (الأخير)
(٣) ك و ع (اشتراك)
(٤) ع (وجب فصلها من نون الوقاية)
(٥) سقط (كان)
(٦) ع (أحد أخواتها)
(٧) ع (أحواله)
(٨) ع (وبتاء)

المُؤَنَّثَةِ، وَبِمَا لِلْخِطاب[1] وَالغَيْبَةِ مِنْ أَلِفٍ، وَوَاوٍ ، وَنُونٍ[3] نَحو: (تَفْعَلَانِ)[4] وَ(فَعَلَا) وَ(تَفْعَلُونَ)[5] و(فَعَلُوا) و (تَفْعَلْنَ)[6] و(فَعَلْنَ).

هَذِه تَسُمَّى مُتَّصِلةً، لِأَنَّهُ لَا يُنْطَقُ بِهَا إِلَّا وَهِي كَجُزْءٍ لِمَا قَبْلَهَا لَفْظاً، وَخَطاً.

وَالْمُنْفَصِلُ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ كَـ (أَنَا) وَ (أَنْتَ) وَ (هُوَ) وَفُرُوعُهُنَّ وَهَذِهِ مَرْفُوعَة المَوْضِعِ.

وَمِنَ المُنْفَصِلِ: (إِيَّايَ) و (إِيَّاكَ) و (إِيَّاهُ) وَفُرُوعُهُنَّ.

وَخُصَّ ذُو الرَّفْعِ بِالخَفَاءِ وُجُوباً فِي نَحو (افعَلْ) و (نَفْعَلُ) و (أَفْعَلُ) و(تَفْعَل يَا رَجُل).

وَجَوازاً فِي نَحْوِ (زَيْدٌ فَعَلَ).

وَالْمُرَادُ[7] بِالوَاجِبِ الخَفَاءِ مَا لَا يُغْنِي عَنْهُ ظَاهِرٌ، وَلَا يَقَعُ

(١) ك و ع (وكاف الخطاب)
(٢) ك (أو واو)
(٣) ك (أو نون)
(٤) ك (يفعلان)
(٥) ك (يفعلون)
(٦) ك (يفعلن)
(٧) ع (والمر)

مَوْقِعَهُ ضَمِيرٌ بَارِزٌ إِلَّا وَهُوَ تَوْكِيدٌ لِمنْوِيّ. وَقَدْ نُبِّهَ عَلَى تَخْصِيصِ ضَمِير الرَّفْعِ بِالخَفَاءِ إِذْ قيلَ:

. . . . . لِأَنَّ مَعْنَى مَا نَوَوْا لَمْ يَلْتَبس

(ص) وَمَـا مَـضَى وَشِـبْهُـهُ مُـتَّـصِـلُ
وَ (هُوَ) وَ (أَنْتَ) وَ (أَنَا) مُنْفَصِلُ
كَـذَاكَ (إِيَّـايَ) وَ (إِيَّـاكَ) وَزِدْ
(إِيَّـاهُ) وَالفُـرُوعُ عَنْهَـا لاَ تَحِـد
وَالأَوَّلُ المَـرْفُـوعُ مَـوْضِعـاً وَمَـا
يَلِيـهِ مَنْصُـوبُ المَحَـلِّ فَـاعْلَمـا
وَلاَ انْفِصَـالَ إِنْ تَـأَتَّى مُتَّصِـل
وَنَحو(هَا) (سَلْنِيه) صِلْ وَقَدْ فُصِل[1]

(١) كان المصنف ـ رحمه الله ـ دائم النظر في هذا الكتاب ـ كما هي عادته في كل مصنفاته، ينظر فيما كتبه، يضيف إليه أو يصلح من عبارته. وكثيراً ما كان المصنف يفعل ذلك في الهوامش.
وكان صاحب نسخة الأصل الذي اعتمد عليه في التحقيق أميناً حين راجع نسخته مقابلة بنسخة المصنف، إذا نقل ما وجده بخط المصنف في الهامش في موضعه، ولم يحاول إدخاله في صلب الكتاب، كما فعل بعض النساخ.
لذا جاء في هامش الأصل، وهامش هـ بعد قوله «وقد فصل» أربع أبيات هي:

في كنته وخلتنية المنفصل يختاروالمختارعندي المتصل
وقدم الأخص في اتصال وقدمن ما شئت في انفصال =

في نَحـو (كُنْتُـه) انْفِصـالُ فُضِّـلاَ
وَعِنْـدِيَ الْمُخْتَـارُ أَنْ يَـتَّصِـلا
ولِاضْـطِرَارٍ سَوَّغُـوا (قَـدْ ضُمِّنَتْ
إِيـاهُمُ الأَرْضُ (فَحَقِّقْ مَـا ثَبَت

(ش) الإِشَارَةُ بِـ (مَا مَضَى) إِلَى تَاءِ المُخَاطَب، وَالنُّونِ وَالأَلِفِ مِنْ (فَعَلْنَا) وَيَاءِ المتكَلِّم، وَتَاءِ المُخَاطَبَة، وَيَائِهَا، وَكَافِ المُخَاطَبِ وَهَاءِ الغَائِبِ، وَأَلِفِ الاثْنَيْنِ، وَوَاوِ الجَمَاعَةِ وَنُونِهَا.

والإِشَارَةُ بِشِبْهِهِ إِلَى بَقِيَّةِ الفُرُوعِ نَحو: (فَعَلْتُمَا) و (فَعَلْتُم) وَ (فَعَلْتُنَّ)[1].

وَ (رَأَيْتُكُمَا) و (رَأَيتكُمْ) و (رَأَيْتُكُنَّ).

و (رَأَيْتُهمَا)[2] و (رَأَيْتُهُمْ) و (رَأَيْتُهُنَّ).

= وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا وقد يبيح الغيب فيه وصلا
مع اختلاف ما ونحو «ضمنت إياهم الأرض» الضرورة اقتضت

ولا يمكن أن تعد هذه الأبيات سقطت من الناسخ فتداركها في الهامش لأن البيتين الأخيرين في الأصل يتضمنان بعض ما جاء في الأبيات الأربعة.

وقد زادت ك و ع ثلاثة أبيات من الأبيات الأربعة وأسقطت قوله:
وفي اتحاد الرتبة ....
أما س وش و ط فذكرت الأربعة.

(١) ك (فعلن)
(٢) ك و ع (رأيتها)

وَلَمَا كَمُلَ الكلامُ عَلَى المُتَّصِلِ شُرِعَ فِي الكَلامِ عَلَى المنفَصِلِ وهُوَ ضَرْبانِ:

مَرْفُوعُ المَحَلّ، وَمَنْصُوبُه:

فَالْمَرْفُوعُ[1] المحلِّ: (أَنَا) و (أَنْتَ) و (هُوَ) وفُرُوعُهَا: (نَحْنُ) و (أَنْتِ)[2] و (أَنْتُمَا)[3] و (أَنْتُمْ) و (أَنْتُنَّ) و (هِيَ) و (هُمَا) و (هُمْ) و (هُنَّ).

وفُرُوعُ المَنْصُوبِ المُنْفَصِل: (إيَّانَا) و (إيَّاكَ) و (إيَّاكُمَا) و (إيّاكُمْ) و (إيَّاكُنّ) و (إيَّاهَا) و (إيّاهما) و (إيّاهُمْ) و (إيَّاهُنَّ).

والمُرَادُ بِالفَرْعِ[4]: مَا دَلَّ عَلَى أُنْثَى أَوْ اثْنَيْنِ، أَوْ جَمَاعَة ذُكُور أَوْ إِنَاث.

وَلَمَّا كَانَ وَضْعُ الضَّمِير لِقَصْدِ[5] الاخْتِصَارِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُؤْتَى بِمنْفَصِل. إِذَا وُجِدَ سَبِيلٌ إِلَى مُتَّصِل، لكَوْنِهِ أَخْصَر إِلاَّ فِي مَوَاضِع مَخْصُوصَة.

كَثَانِي ضَمِيرَيْن أَوَّلُهُمَا غَيْرُ مَرْفُوعٍ نَحو: (سَلْنِيه).

أَوْ مَرْفُوعٍ بِـ (كَانَ) أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتها نَحو: (الصِّدِيقُ كُنْتُه).

(١) ع (فمرفوع)
(٢) ك و ع سقط (أنت)
(٣) ع سقط (أنتما)
(٤) ك و ع (بالفروع)
(٥) ع (القصد)

وَكَانَ حَقُّ هَذَا أَنْ يَمْتَنع انفِصَالُه لِشَبَهِهِ بِهَاء (ضَرَبْتُه). وَلكِنَّهُ نُقِلَ فَقُبِل[1]. وَبَقِيَ الاتِّصَال رَاجِحاً لِوَجْهَيْنِ[2]:

أَحَدُهما: الشَّبَهُ بِمَا يَجِب اتِّصَالُه، وإذ لم يُسَاوِه في الوُجُوب فَلَا أَقَلّ مِن التَّرْجِيح.

الثَّانِي: أَنَّ الانْفِصَالَ لَمْ يَرِدْ إِلَّا فِي الشِّعْر، وَالاتِّصَالُ وَارِدٌ في أَفْصَح النَّثْر كَقَوْل النَّبِيّ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّم ـ لِعُمَر ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ابْن صَيَّاد:

(إنْ يَكُنْه فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْه، وإلَّا يَكُنْه فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْله)[3].

وقَوْلِهِ ـ عَلَيْه السَّلَام ـ لِعَائِشَة:

(إيَّاكِ أَنْ تكُونِيهَا يَا حَمْرَاء).

وَكَقَوْلِ بَعْضِ فُصَحَاءِ العَرَب: «عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِي».

وَقَدْ حَكَمُوا ـ أَيْضاً ـ لِثَانِي مَنْصُوبَي نَحو (ظَنَنْتكَهُ) بِتَرْجِيح الانْفِصَال.

---

(١) ع (ثقل فقيل)　　(٢) ع (بوجهين).

(٣) أخرجه البخاري في الجنائز ٨٠، والجهاد ١٧٨، وأبو داود في الملاحم ١٦. وأحمد ٢/١٤٨، ومسلم في باب الفتن ٩٥، والترمذي في باب الفتن ٦٣.

وَعِنْدِي أَنَّ اتِّصَالَهُ أَوْلَى، لِأَنَّهُ ثَاني مَنْصُوبَيْن بِفِعْل، فَكَانَ كَالثَّانِي فِي قَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ (أَنُلْزِمُكُمُوهَا)[1].

وَالذِي دَعَاهُمْ إِلَى تَرْجِيح الانْفِصَالِ مَعَ (كَانَ) وَ (ظَنَنتُ) كَوْنُ الضَّمِير فِي الصُّورَتَيْن خَبَراً لِمُبْتَدَأٍ فِي الأَصْل، وَلَوْ بقي عَلَى مَا كَانَ عَلَيْه لَتَعَيَّن انْفِصَالُهُ، فأُبْقِى عَلَيْه بَعْد انْتِسَاخ الابْتِدَاء تَرْجيحُ مَا كَانَ مُتَعَيِّناً قَبْلَ دُخُولِ النَّاسِخ.

وَهَذَا الاعْتِبَارُ يَسْتَلْزِم جَوَازَ الانْفِصَالِ فِي الأَوَّلِ، لِأَنَّهُ كَانَ مُبْتَدَأً. وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ بِاجْمَاع[2].

وَمَا أَفْضَى إِلَى مُمْتَنِعٍ : مُمْتَنِعٌ.

وَقَدْ يُرَجَّحُ انْفِصَالُ ثَاني مَفْعُولَيْ (ظَنّ)[3] بِأَنَّه مَعَ كَوْنِه خَبَرَ مُبْتَدأٍ فِي الأَصْل: مَنْصُوبٌ بِجَائِزِ[4] التعْليقِ وَالإِلْغَاءِ.

وَمَعَ التَّعْلِيق وَالإِلْغَاءِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُنْفَصِلاً. فَكَانَ انْفِصَالُه[5] مَعَ الإِعْمَال أَوْلَى.

(١) من الآية رقم (٢٨) من سورة (هود) وتمامها: ﴿قال يا قوم أرأيتم إن كنت على بينة من ربي وآتاني رحمة من عنده فعميت عليكم، أنلزمكموها وأنتم لها كارهون﴾.

(٢) ع (بإتباع).

(٣) ع سقط (ظن).

(٤) ك (جائز).

(٥) ك (انفصال).

وَهَذَا الاعْتِبارُ ـ أَيْضاً ـ يَسْتَلزِمُ تَرْجِيحَ انْفِصَالِ المَفْعُول الأَوَّلِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ بِإِجْمَاع، وَمَا اسْتَلْزَمَ مُمْتَنِعاً فَهُوَ حَقِيقٌ بِأَنْ يُمْنَع.

وَأَمَّا انْفِصَالُ مَا بَاشَرَهُ الفِعْل، أَوْ وَلِيَ ضَمِيراً مُرْتَفِعاً بِفِعْل لَيْسَ مِنْ بَابِ (كَانَ) فَلاَ[1] يَجُوزُ انْفِصَالُهُ إِلاَ فِي ضَرُورَة كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٢٩ ـ بِالوَارِثِ الْبَاعِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ
إِيَّاهُم الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِير

فَصْلٌ فِي ضَمِيرِ الشَّأْنِ

(ص) وَمُضْمَرُ الشَّأْنِ ضَمِيرٌ فُسِّرَا
بِجُمْلَةٍ كَـ (إِنَّهُ زَيْدٌ سَرَى)

---

٢٩ ـ من البسيط قاله الفرزدق من قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك (الديوان ص ٢٦٦) وهو من شواهد المصنف في شرح التهسيل ص ٢٦.
والباعث والوارث: من أسماء الله ـ عز وجل.
ضمنتهم: تضمنتهم واشتملت عليهم، أو تكفّلت بأبدانهم.
والجار والمجرور أول البيت متعلق بالبيت السابق وهو:
إني حلفت ولم أحلف على فند فناء بيت من الساعين معمور
قال المصنف في شرح التسهيل بعد أن ذكر البيت: فأوقع الشاعر الضمير المنفصل بغير سبب موقع المتصل فلولا ضرورة إقامة الوزن لكان خطأ.

(١) ع (ولا يجوز).

لِـلابْتِـدَا أَوْ نَـاسِخَاتِـة انْتَسَب
إِذَا أَتَـى مُـرْتَفِـعـاً أَو انْتَـصَـب

وَ إِنْ يَكُن مَـرْفُوعَ فِعْـلٍ اسْتَتَر
حَتْمـاً، وَإِلاَّ فَتَـرَاهُ قَـدْ ظَهـر

فِي بَابِ (إِنَّ) اسْماً كَثِيراً يُحْذَفُ
كَـ (إِنَّ مَنْ يَجْهَلْ يَسَلْ مَنْ يَعْرِفُ)

وَجَـائِـزٌ تَـأْنِيـثُـه مَـتْـلُوّ مَـا
أُنِّثَ أَوْ تَشْبِيـه[1] أُنْـثَى أَفْـهَمـا

وَقَـبْـلَ مَـا أُنِّثَ عُـمْـدَة فَشَـا
تَـأْنِيثُـهُ كَـ (إِنَّهَـا هِنْـدٌ رَشَـا)[2]

(ش) قَد يَقْصِدُ المُتَكَلِّم تَعظِيمَ مَضْمُونِ كَلَامِهِ قَبل النُّطْق بِهِ فَيقدمُ ضَمِيراً كَضَمِير غائِب يُسَمَّى ضَمِير الشَّأن، وَيُعْمِلُ فِيه الابْتِدَاءَ، أَوْ أَحَدَ نَوَاسِخِه، وَهِيَ (كَانَ) وَ (إِنَّ) و(ظَنَّ) أَوْ إِحْدَى أَخَواتِهِنَّ.

وَيَجْعَلُ[3] الجُمْلَة بَعْدَهُ[4] مُتَمِّمَة لِمُقْتَضَى[5] العَامِل

(١) ط، ع، ك (شبيه).
(٢) جاء هذا البيت في الأصل وفي س، وسقط من ك ع هـ س.
(٣) ك ع هـ (وتجعل).
(٤) ع (بعد).
(٥) ع (بمقتضى).

نَحو: (هُوَ اللّه أَحَد)[1] ـ فِي أَحَدِ الوَجْهَيْن ـ[2].

وَ (كَانَ اللَّهُ أَحَد).

وَ (إِنَّهُ اللَّهُ[3] أَحَد).

وَ (عَلِمْتُهُ اللَّهُ أَحَد).

فَمَوْضِعُ الضَّمير فِي المِثَالِ الأَوَّل رَفْعٌ بِالابْتِدَاء.

وَفِي الثَّانِي رَفْعٌ بِـ (كَانَ) إِلاَّ أَنَّهُ اسْتتر كَمَا يَسْتَتِرُ الفَاعِلُ إِذَا كَانَ ضَمِيرَ غَائِب.

وَمَوْضِعُهُ فِي الثَّالِث وَالرَّابِع نَصْبٌ بِـ (إِنَّ) و (عَلِمْتُ).

وَمَوْضِعُ الجُمْلَةِ فِي الأَوَّلِ، والثَّالِثِ: رَفْعٌ.

وَفِي الثَّانِي وَالرَّابِع: نَصْبٌ.

---

(١) الآية رقم (١) من سورة (الإخلاص).
قرأ (الله أحد) النبي ـ ﷺ ـ بغير قل، وقال: من قرأ (الله أحد) فإنه يعدل القرآن كله.
وقرأ (هو الله أحد) عبد الله بن مسعود وأبيّ ـ بغير قل.
وقرأ (الله الواحد) عبد الله بن مسعود والأعمش.
ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٨٢.

(٢) ينظر الوجهان في البحر المحيط لأبي حيان ٥٢٨/٨ والوجه الثاني أن يكون هو مبتدأ والله خبر وأحد: خبر ثان. وقال الزمخشري (أحد) بدل من (الله) أو على (هو أحد).

(٣) ع سقط لفظ الجلالة.

وَيَجُوزُ حَذْفُهُ مَعَ (إنَّ) وَأَخَوَاتِها، وَلَا يُخَصُّ[1] ذَلِكَ بِالضَّرُورَةِ وَعَلَيْه يُحْمَل قَوْلُه ـ عَلَيْه السَّلَام ـ

«إنَّ مِنْ أَشَدّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ القِيَامة المُصَوِّرُونَ»[2].

التَّقْدِيرُ: إنَّهُ مِنْ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْم القِيَامَة المُصَوِّرُون.

وأَنْشَدَ سيبَويْه:

٣٠- وَلكِنَّ مَنْ لَا يَلْقَ أمْـراً ينُـوبُـه
بِعُـدَّتِـهِ يَنْـزِل بِـهِ وَهْـوَ أَعْـزَل

وَإِنْ صُدِّرَتْ الجُمْلَةُ المُفَسِّرَةُ لِهَذَا الضَّمِير بِمُؤَنَّث، أَوْ بِفِعْل ذِي عَلَامَة تَأْنِيث، أَوْ بِمُذَكَّر شُبِّه[3] بِهِ مُؤَنَّث رَجَحَ تَأْنِيثُه بِاعْتِبَار القِصَّةِ، عَلَى تَذْكِيرِه بِاعْتِبَار الشَّأنِ.

---

(١) ك و هـ (تختص).

(٢) أخرجه البخاري في باب اللباس ٨٩، ٩١، ٩٢، ٩٥.
ومسلم في باب اللباس ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩.
والنسائي في باب الزينة ١١٣.
وأحمد ١/٣٧٥، ٤٢٦، ٢/٢٦، ٥٥.

(٣) ع (يشبه).

٣٠ ـ من الطويل قائلة أمية بن أبي الصلت (الديوان ص ٤٦).
وينظر سيبويه ١/٤٣٩، وابن الشجري ٢٩٥، والإنصاف ١٨١، شرح شواهد المغنى ٢٣٩.
والأعزل: الذي لا سلاح معه.
وفي ع (يعدله) موضع (بعدته).

وَلِأَنّ[1] القِصَّةَ وَالشَّأنَ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وَفِي التَّأْنِيثُ مُشَاكَلَةٌ لِمَا بَعْدُ فَكَان أَوْلَى.

فَالأَوَّل نَحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصارُ الذِينَ كَفَرُوا﴾[2].

وَالثَّانِي نَحو: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الأَبْصَارُ ولكنْ تَعْمَى القُلُوبُ التِي فِي الصُّدُورِ﴾[3].

وَنَحو قَوْل الشَّاعِر:

٣١- /عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الكُلُومُ وَإِنَّمَا ٦/أ
نُوكَّلُ بِالأَدْنَى وانْ جَلَّ مَا يَمْضِي

وَالتّذكيرُ جَائِزٌ كَما قَالَ أَبُو طَالِب:

---

(١) هكذا في ك غ هـ وفي الأصل (لأن) من غير واو.

(٢) من الآية رقم (٩٧) من سورة (الأنبياء) وتمامها:
﴿واقترب الوعد الحق فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا، بل كنا ظالمين﴾.

(٣) من الآية رقم (٤٦) من سورة (الحج) وتمامها:
﴿أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها، أو آذان يسمعون بها فإنها لا تعمىٰ الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور﴾.

٣١ ـ من الطويل قاله أبو خراش الهذلي (ديوان الهذليين ٢/١٥٨) والرواية فيه (بلى إنها) وهي رواية القالي في الأمالي، وديوان الحماسة ١/٤٥٩.
والكلوم: جمع كلم ويعني به الحزن عند ابتداء المصيبة.
وفي ع على أنها بعض الكلام... نوكل بالأوس.

٣٢ - وَانْ لم يَكُنْ لَحْمٌ غَرِيضٌ فَإِنَّهُ
تُكَبُّ عَلَى أَفْـوَاهِهِـنَّ الغَـرَائِـرُ

وَالثَّالِثُ نَحو: (إِنَّهَا قَمَرٌ جَارِيَتُكَ).

[فَإِنْ وَلِيَه ظَرْفٌ مُسْنَد إِلَى مُؤَنَّث نَحوْ: (إِنَّهُ عِنْدَكَ جَارِيَة)[1] جَازَ فِيه الوَجْهَان.

وَإِنْ تَضَمَّنَت الجُمْلَة المُفَسِّرَةُ لِهَذَا الضَّمير مُؤَنَّثاً غَيْرَ فَضْلَةٍ، وَلَا كَفَضْلَة كَانَ تَأْنِيثُهُ بِاعْتِبَارِ القِصَّةِ مُخْتَاراً لَا وَاجِباً[2].

فَإِنْ كَانَ المُؤَنَّثُ فَضْلَةً كَقَوْلِكَ: (إِنَّهُ زَيْدٌ حِبُّ هِنْد) أَوْ كَفَضْلَة كَقَوْله ـ تَعَالَى ـ: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّه مُجْرِماً فَانَّ لَهُ جَهَنَّم﴾[3] فَالْمَسْمُوع فِيهِ التَّذكِيرُ، وَيَجُوزُ التَّأْنِيثُ[4]].

---

(١) ع (جارته).

(٢) حدث اضطراب في الأصل حيث زاد الناسخ أربعة أسطر من الكلام السابق.

(٣) سورة طه الآية (٧٤).

(٤) ك ع هـ سقط ما بين القوسين.

٣٢ ـ من الطويل من قصيدة يرثي بها أبو طالب أبا أمية بن المغيرة (الديوان ص ١١).

الغريض: الطري من اللحم. الغرائر: الأعدال يكون فيها الدقيق والحنطة وغيرهما.

فَصْلٌ فِي الضَّمِيرِ الْمُسَمَّى فَصْلاً

(ص) وَسَمِّ فَصْلاً مُضْمَراً طِبْقاً تَلاَ
ذَا خَبَرٍ مُعَرَّف كَـ (الْمُجْتَلَى)
أَوْ شِبْهِهِ كَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ أَوْ
(مِثْل) مُضَافٍ فَاقْتَفِ الذي اقْتَفَوا
كَـ (كُنْتَ أَنْتَ مِثْله أَوْ أَفْضَلاَ)
و (خِلْتني أَنَا أَحَقّ بِالوِلاَ)
وَمَا لِذَا مَحَلّ إِعْرَابٍ وَإِنْ
تَجْعَلْه ذَا حَرْفِيّة فَهْوَ قَمِن
وَمُبْتَدأً يَجْعَلُهُ بَعْضُ الْعَرَب
إِذْ لِلَّذي مِنْ بَعْدِه الرَّفْع انْتَسَب[1]

(١) جاء على هامش الأصل:

وسمّ فصلاً مضمراً طبقاً تلا ذا خبرٍ معرف كـ (المجتلى)
أو ذي تنكر منافر لـ (ال) كـ (كنت أنت مثل زين أو أجل)
في سبقه حالاً، وإن يكتنفا اسمين منكورين خلف عرفا
وماله محل إعراب لدى أئمة البصرة حيث وجدا
وقد يرى مبتدأ وذا انتخب ان لمغايرة الثاني نسب

وقد اعتمدت ك وع وس وش وط هذه الأبيات مغفلة ما جاء في صلب الأصل.

ومما يثير العجب أن المصنف في نهاية شرح هذا الفصل نوه بالبيت الخامس من الأبيات التي ذكرها في الهامش حين قال: =

(ش) مِنَ الضَّمَائِرِ الذِي يُسَمَّى[1] عِنْدَ البَصْرِيِّينَ فَصْلاً، وَعِنْدَ الكُوفِيِّينَ عِمَاداً.

وَلَفْظُهُ لَفْظُ ضَمِير الرَّفْع المُنْفَصِل.

وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ مَطْلُوبَي[2] الابْتِدَاءِ، أَوْ نَاسِخ مِنْ نَوَاسِخِه بِشَرْطِ تَأَخُّر[3] الخَبَر وَكَوْنِهِ مُعَرَّفاً، أَوْ كَمُعَرَّفٍ فِي عَدَم قَبُولِ الأَلِف واللاّمِ كَـ (مِثْل) مُضَافٍ، وَأَفْعل[4] التَّفْضِيل.

وَلاَ بُدَّ مِنْ مُطَابَقَتِهِ مَا قَبْلَه فِي الإِفْرَادِ، وَالتّذكيرِ، والحضُورِ وَغَيْرَ ذَلِكَ نَحو:

(زَيْدٌ هُوَ الكَرِيم) أو (أَكْرمُ مِنْ عَمْرٍو) أَوْ (مِثْلُهُ).

وَ (كُنْتُ أَنَا الخَبِيرَ) أَوْ (أَخْبَرَ مِنْكَ) أَوْ (مِثْلَكَ).

وَ (إِنَّهُ هُوَ الرَّحِيمُ) أو (أَرْحَمُ مِنْ غَيْره) أو (مِثْلُه)[5].

وَ (ظَنَنْتُه هُوَ الظَّرِيفَ) أَو (أَظْرَفَ مِنَك) أَو (مِثْلَك)[6]

= وقولي..... وذا انتخب إن لمغايرة الثاني نسب
أشرت به إلى كل ما الثاني فيه غير الأول.... .

(١) ع (تسمى).

(٢) ع (مطلوبين).

(٣) ع (يشترط تأخير).

(٤) هـ (فعل).

(٥) ع (مثله).

(٦) سقط من الأصل (أو مثلث).

وَقَدْ أَشَرْتُ إِلَى هَذَا كُلِّه بِقَوْلِي:

. . . . . طِبْقَا[1] تَلاَ ذَاخَبَرٍ . . . . . .

أَيْ: مُطَابِقاً لِمَا يُقَدَّمُ عَلَيْه مِنْ ذِي خَبر.

فَتَنَاوَلَ ذُو[2] الخَبَر المُبْتَدَأ، واسمَ (كَانَ) و (إنَّ) وَأَخَوَاتِهِمَا.

وَأَوَّلَ مَفْعُولَيْ (ظَنَنْتُ) وَأَخَوَاتِهَا.

ثُمَّ قَيَّدْتُ الخَبَر بِكَوْنِهِ مُعَرَّفاً كَـ (المُجْتَلَى).

[أَوْ بِكَونِه كَأَفْعَل التَّفْضِيل وَ (مِثْل) مُضَافٍ فِي عَدَمِ قبُول الأَلِفِ واللاَّم.

وَمِثْله قَوله[3]] ـ تَعَالَى ـ ﴿إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً﴾[4].

فَالْيَاءُ مِنْ (تَرَنِي) مَفْعُولٌ أَوَّل، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ فِي الأَصْلِ، لأَنَّ المُرَادَ رُؤْيَةُ القَلْبِ.

---

(١) سقط من الأصل (طبقاً).

(٢) ع (ذي).

(٣) جاء ما بين القوسين في ك و ع على النحو التالي: «أو ذا تنكر منافر لـ (ال) والإشارة إلى أفعل التفضيل و (مثل) و (غير) مضافين، فالواقع قبل المعرف كقوله ـ تعالى ـ ﴿وجعلنا ذريته هم الباقين﴾ والواقع قبل أفعل التفضيل كقوله ـ تعالى. ﴿إن ترني . . . .﴾.

(٤) من الآية رقم (٣٩) من سورة (الكهف).

وَ (أَنَا): فَصْلٌ.

وَ (أَقَلَّ): أَفْعَلُ تَفْضِيلٍ وَانْتَصَبَ بِـ (تَرَ) مَفْعُولاً ثَانِياً، وَهُوَ خَبَرٌ فِي الأَصْلِ.

وَتَسْمِيَتُه فِي حَالِ المَفْعُولِيَّةِ خَبَراً جَائِزٌ، وَعَلَى ذَلِكَ اعْتَمَدْتُ إِذْ قُلْتُ فِي النَّظْمِ[1]:

. . . . . ذَاخَبرمُعَرَّف[2] . . . . . .

وَأَجَازَ قَوْمٌ وَقُوعَهُ[3] قَبْلَ الحَالِ وَجَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةَ بَعْضِهِمْ[4]: (هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ)[5] ـ بِالنَّصْبِ ـ

---

(١) زادت هـ «ذا خبر معرف أو ذي تنكير منافر لـ (ال)».

(٢) زادت ك و ع «أو شبهه كأفعل التفضيل أو (مثل) مضاف، أو ذي تنكر منافر لـ (ال)».

(٣) ك ع (تقديمه).

(٤) سعيد بن جبير، والحسن ـ بخلاف ـ ومحمد بن مروان، وعيسى الثقفي وابن أبي إسحاق (ينظر المحتسب ١/٣٢٥).

(٥) من الآية رقم (٧٨) من سورة (هود) وتمامها: ﴿وجاءه قومه يهرعون إليه ومن قبل كانوا يعملون السيئات، قال: يا قوم: هؤلاء بناتي هن أطهر لكم. . .﴾.

قال ابن جني في المحتسب ١/٣٢٥:

وأنا من بعد أرى أن لهذه القراءة وجهاً صحيحاً، وهو أن تجعل (هن) أحد جزأي الجملة، وتجعلها خبراً لبناتي، كقولك: (زيد أخوك هو) وتجعل (أطهر) حالاً من (هن) أو من (بناتي) والعامل فيه معنى الإشارة كقولك (هذا زيد هو قائماً أو جالساً).

وفي البحر المحيط قال أبو حيان ٥/٢٤٧ رويت هذه القراءة عن مروان بن الحكم.

وَقَوْلَ بَعْضِ العَرَب: (أَكْثَرُ أَكْلِي التُّفَّاحَةَ هُوَ نضِيجَةً[1]).

وَالْوَجْهُ فِي الأَوَّلِ أَنْ يُنْصَبَ (أَطْهَرَ) بِـ[2] (لَكُمْ) عَلَى أَنَّه[3] خَبَرُ (هُنَّ). فيكونُ مِنْ تَقْدِيمِ الحَالِ على العامِلِ الظَّرْفِيّ نَحوْ قَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ[4] (مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِه)[5] ـ بِنَصْبِ مَطْوِيَّاتٍ[6] ـ.

وَأَمَّا نَصْبُ [7] (نَضِيجَة) [8] فَبِجَعْل (هُوَ) مُبْتَدأً ثَانِياً.

وَ (هُوَ) وَخَبَرُهُ خَبَرُ المُبْتَدأ الأَوَّلِ.

وَالتَّقْدِيرُ: أَكْثَرُ أَكْلِي التُّفَّاحَةَ هُوَ إِذَا كَانَتْ نَضِيجَةً [9].

---

(١) ك ع (نضجة).

(٢) ع (لكم) بسقوط الباء

(٣) ع سقط (أنه).

(٤) ك ع سقط (قوله تعالى).

(٥) من الآية رقم (٦٧) من سورة (الزمر) وتمامها ﴿وما قدروا الله حق قدره، والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه، سبحانه وتعالى عما يشركون﴾.

(٦) نسب المصنف ـ رحمه الله ـ هذه القراءة في شرح عمدة الحافظ للحسن البصري، ونسبها ابن خالويه في مختصره ١٣١ إلى عيسى ابن عمر.
ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٤٢٥، الكشاف للزمخشري ٢/٢٧٠.

(٧) في الأصل (نصبه).

(٨) و (٩) ك ع هـ (نضجة) ـ ونضج التمر: أدرك فهو نضيج وناضج.

وَأَجَازَ ـ أَيضاً ـ قَوْمٌ وَقُوعَهُ بَيْنَ نَكِرَتَيْنِ كَمَعْرِفَتَيْنِ نَحوْ: (حَسِبْتُ خَيْراً مِنْ زَيْدٍ هُوَ خَيْراً مِنْ عَمْرٍو).

ذَكَر[1] ذَلِكَ سِيبَوَيْهِ عَنْ بَعْض المُتَقَدِمِينَ، وَأَنْكَرَهُ إِنْكَاراً شَدِيداً [2] وَقَدْ أَشَرْتُ إِلَى الخُلْفِ فِي ذَلِكَ.

وَاخْتُلِفَ فِي هَذَا الضَّمِير المُسَمَّى (فَصْلاً) هَلْ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ أَمْ لَا؟.

فَالأَكْثَرُونَ[3] عَلَى أَنَّهُ لَا مَوْضِعَ لَهُ، لِأَنَّ الغَرَضَ بِهِ: الإِعْلَامُ مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ بِكَوْنِ الخَبَرِ خَبَراً لَا صِفَةً، فَاشْتَدَّ شَبَهُهُ

(١) هـ (وقد ذكر).

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣٩٧/١ في (باب لا تكون (هو) وأخواتها فيه فصلاً ولكن يكنّ بمنزلة اسم مبتدأ).
وذلك قولك (ما أظن أحداً هو خير منك) و(وما أجعل رجلاً هو أكرم منك) و(ما إخال رجلاً هو أكرم منك).
لم يجعلوه فصلاً، وقبله نكرة، كما أنه لا يكون وصفاً، ولا بدلاً لنكرة.
وكما أن (كلهم) و(أجمعين) لا يكرران على نكرة فاستقبحوا أن يجعلوها فصلاً في النكرة، كما جعلوها في المعرفة لأنها معرفة، فلم تصر فصلاً إلّا لمعرفة، كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلّا لمعرفة.
وأما أهل المدينة فينزلون (هو) ههنا بمنزلة بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا وقال: (احتبى ابن مروان في ذه في اللحن) يقول: لحن وهو ورجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ (هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم) ـ فنصب ـ».

(٣) هكذا في الأصل وفي ك و ع و هـ (فالبصريون).

بِالحَرْفِ، إِذْ لَمْ يُجَأْ بِهِ إِلَّا لِمَعْنًى فِي غَيْرِهِ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى مَوْضِعٍ مِنَ الإِعرَابِ.

وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ لَكَانَ (إِيَّايَ) أَوْلَى مِنْ (أَنَا) فِي نَحوْ: (إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلَّ).

وَلَكَانَ (إِيَّاهُ)[1] أَوْلَى مِنْ (هُوَ) فِي نَحوْ: (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً)[2].

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ فالحُكْمُ عَلَيْهِ بِالحَرْفِيَّةِ أَوْلَى مِنَ الحكم[3]. بِالاسْمِيَّةِ.

كَمَا فُعِلَ بِكَافِ (ذَلِكَ) وَنَحْوِه.

وَالكُوفِيُّونَ يَرَوْنَ ـ أَنَّ لَهُ مَوْضِعاً مِنْ الإِعْرَابِ:

فَلَهُ عِنْدَ الكِسَائِي مَا لِمَا بَعْدَهُ.

وَلَهُ عِنْدَ الفَرَّاء مَا لِما قَبْلَه.

وَبَعْضُ العَرَبِ[4] يَرْفَعُ مَا بَعْدَ هَذَا الضَّمِيرِ بِمُقْتَضَى الخَبَرِيَّة، وَكَوْنِ الضَّمِيرِ مُبْتَدأً فَيَقْرَءُونَ: (إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ) و (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ) ـ بالرَّفْعِ ـ وَمِنْهُ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ بن

(١) ع (إياي).

(٢) من الآية رقم (٢٠) من سورة (المزمل) قرأ أبو السمال وأبو السميفع بالرفع.

(٣) ك ع (غير مستبعد).

(٤) هم بنو تميم (البحر المحيط ٨/٣٦٧).

مَسْعُودٍ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمُون)[1].

وَقَوْلي:

. . . . . وَذَا انتُخِب إِنْ لِمُغَايَرةِ الثَّانِي نُسِب

أَشَرْتُ بِهِ إِلَى كُلِّ مَا الثَّانِي[2] فِيهِ غَيْر الأَوَّل نَحْو: (كَانَ زَيْدٌ هُوَ القَائِمةُ جَارِيَتُه) فَإِنَّ البصْرِيِّين يَلْتَزِمُونَ[3] فِيه الرَّفْع.

فَإِنْ قُلْتَ: (كَانَ زَيْدٌ هُوَ القَائِمُ الجَارِية) أَجَازُوا النَّصْبَ.

فَصْلُ العَلَمْ

(ص) مـا عَيَّن المَعْنَى بِلَا قِيْـدٍ عَلَم

نَحْو: (سَعِيدٍ) وَ (عِمَادٍ) وَ (حَكَم)

(ش) كُل اسْمٍ مَعْرِفَةٌ فَهُوَ مُعَيِّنٌ لِمَدْلُولِه.

أَيْ: مُبَيِّنٌ لِحَقِيقَتِهِ تَبْيِيناً يَجْعَلُهُ كَالمنظُورِ / إِلَيْهِ عِيَاناً. ٦/ب

إِلَّا أَنَّ غَيْرَ العَلَم يُعَيِّن مُسَـمّاهُ بِقَيْدٍ، وَالعَلَمُ يَعيِّنُ مُسَمَّاهُ دُونَ[4] قَيْدٍ، وَلِذَلِكَ لَا يَخْتَلِف[5] التَّعْبِيرُ عَنِ الشَّخْصِ المُسَمَّى (زَيْداً)[6] بِحُضُورٍ وَلَا غَيْبَة.

---

(١) من الآية رقم (٧٦) من سورة (الزخرف) وينظر مختصر ابن خالويه ص ١٣٦.

(٢) ك و ع (ما كان الثاني).

(٣) ك و ع (يلزمون).

(٤) هـ (بدون).

(٥) هـ (تختلف).

(٦) ع (زيد).

بِخِلَافِ التَّعْبيرِ عَنْهُ بِـ (أَنْتَ) وَ (هُوَ).

(ص) فَإِنْ خَلَا مِنْ سَابِقِ اسْتِعْمَالِ
كَـ (مَذْحِجٍ) فَانْسُبْهُ لِارْتِجَالِ
وَمَا سِوَى المُرْتَجَلِ المَنْقُولُ
نحوْ (ثقيف) هكذا (سَلُول)

ش) العَلَمُ عَلَى ضَرْبين: مُرْتَجَل وَمَنْقُول[1].

فَالمُرتَجَلُ مَا لَمْ يُعْرَفْ لَهُ اسْتِعْمَالٌ فِي غَيْرِ العَلَمِيَّةِ كَـ (مَذْحِج) ـ وَهُوَ أَبُو قَبِيلَةٍ مِنَ العَرَبِ.

وَالمنْقُولُ: مَا اسْتُعْمِلَ قَبلَ العَلَمِيَّة ثُمَّ تَجَدَّدَ جَعْلُهُ عَلَماً.

فَمِنْهُ مَا كَانَ صِفَةً كَـ (ثَقِيف) ـ وَهُوَ الدَّرِبُ بِالأُمُورِ الظَّافِر بِالمَطْلُوب، وَكَـ (سَلُولُ) وَهُوَ الكَثِير السَلّ ـ.

وَمِنْهُ مَا كَانَ اسْمَ عَيْنٍ شَائعاً كَـ (أَسَد) وَ (ثَوْر).

وَمِنْهُ مَا كَانَ فِعْلاً مَاضِياً كَـ (أَبَانٍ)[2] وَ (شَمَّر)[3].

وَمِنْهُ مَا كَانَ فِعْلاً مُضَارِعاً كَـ (يَزِيدَ) وَ (يَشْكُرَ).

وَمِنْهُ مَا كَانَ جُمْلَةً كَـ (بَرَقَ نَحْرُه) و (تَأَبَّطَ شَراً).

(١) هـ(منقول ومرتجل).

(٢) اسم رجل.

(٣) فرس جد الشاعر جميل بثينة.

وَقَدْ يَكُونُ أَحَد[1] جُزْأَى الجُمْلَة المُسَمَّى بِهَا مُسْتَتِراً فَيُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الجملَةِ المُصَرَّح بِجُزْأَيْهَا، وَلَا تَتَأَثَّرُ بِالعَوَامِلِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ مِنْ رِوَايَةِ[2]. أَبِي العَبَّاسِ أَحْمَد بنِ يَحْيَى[3] ثَعْلَب[4]:

٣٣ - نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ

٣٤ - ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ[5]

---

(١) هـ (إحدى).

(٢) هـ سقط (من رواية).

(٣) أحمد بن يحيى بن زيد بن يسار الملقب بثعلب إمام كوفي نحوي لغوي بغدادي له معرفة بالقراءات ولد سنة ٢٠٠ هـ ومات سنة ٢٩١ هـ.

(٤) هـ سقط (أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب).

(٥) تنظر مجالس ثعلب ١/٢١٢.

٣٣ و ٣٤ ـ نسب هذا الرجز العيني ١/٣٨٨، ٤/٣٧٠ لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٢. واستشهد به المصنف في شرح التسهيل ١/٢٨ ولم ينسبه.

وفديد: الصوت الشديد أي: أن أصواتهم تعلو علينا ولا يوقروننا.

قال ابن الخباز في شرح الدرة الألفية ص ٩٩:

وأما الجملة كتأبط شرا وبرق نحره افلا ترخم، لأن النداء لم يؤثر فيها البناء كالمضاف، والمضارع له، ومن لطيف مسائلها أن يزيد من قوله:

نبئت أخوالي بني يزيد

لا يجوز ترخيمه لأن معه ضميراً منوياً فهو كالظاهر المصرح به.

والخالي من الضمير يرخم كبيت الكتاب:

فقالوا تعالوا يا يزي بن محرم فقلت لهم إني حليف صداء

(ص) وَكُنْيَـةً أَيْضـاً ـ يُـرَى وَلَقَبَـا
وَمُفْـرَداً يَـأْتِيـكَ، أَوْ مُـرَكَّبَـا

(ش) الكُنْيَةُ مِنَ الأَعْلَامِ كَـ (أَبِي عَمْرو) وَ (أُمّ سَلَمة).
وَاللَّقَبُ كَـ (بَطَّة) و (أَنْفُ النَّاقَة).

وَالمُفْرَدُ: مَا لَا تَركِيبَ فِيه.

وَالمركَّبُ: إِمَّا جُمْلةٌ. وَقَدْ ذُكِرَتْ.

وَإِمَّا مُضَافٌ، وَمُضَافٌ إِلَيْه[1] كَـ (عَبْدِ اللَّه)[2].

أَو اسْمَانِ نُزِّلَ ثانِيهِمَا مَنْزِلَةَ تَاءِ التَّأْنِيثِ كَـ (بَعْلَبَكَّ) و(سَيبَوَيه).

إِلَّا أَنَّ (بَعْلَبَكَّ) مُعْرَبٌ، وَ(سِيبَوَيْه) مَبْنِيٌّ فِي أَجْوَدِ اللُّغَتَيْنِ.

(ص) والاسْمَ قَـدِّمْ إِنْ يُـلَاقِ اللَّقَبَـا
وَأَتْبِـعِ انْ بَعْضُهمَـا تَـرَكَّبَـا[3]
أَوْ رُكِّبَـا مَعـاً، وَحَيْثُ أُفْـرِدَا
أَضِفْ، وَإِنْ تُتْبِـعْ فَلَنْ تُـفَنَّـدَا

(١) ع (أو مضاف إليه).
(٢) سقط (عبد الله) من ك و ع.
(٣) ك و ع سقط البيت الأول واقتصرت النسختان على البيت الثاني.

(ش) إِذَاكَانَ لِشَخْصٍ اسمٌ وَلَقَبٌ، وَذُكِرا مَعاً، قُدِّم الاسْمُ عَلَى اللَّقَب.

ثُمَّ إِنْ كَانَا مُرَكَّبَيْن، أَوْكانَ أَحَدُهُمَا مُفْرَداً، وَالآخَر مُرَكَّباً جُعِلَ اللَّقَبُ تَابِعاً لِلاسْمِ فِي إِعْرَابِهِ إِمَّا بَدَلاً، وَ إِمَّا عَطْفَ بَيَانٍ كَقَوْلِكَ (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ عَابدُ الكَلْبِ).

و (رَأَيْتُ زَيْداً أَنْفَ النَّاقَةِ).

وَإِنْ كَانَا مُفْرَدَيْنِ [أُضِيفَ الاسْمُ إِلَى اللَّقَب بإِجْمَاع.

وَجَازَ عِنْد الكُوفِيِّينَ جَعْلُ اللقب تَابِعاً للاسْم[1]] كَقَوْلكَ: (هَذَا سَعِيدٌ كُرْزٌ) و (رأيتُ سعيداً كرزاً).

(ص) وَلَمْ يَخُصُّوا بِالأَنَاسِيِّ العَلَم

بَلْ وَضْعُهُ لِكُلِّ مَأْلُوفٍ أَهَم

كَـ (لاَحِق) و (شَذْقَمٍ) و (هَيْلَة)

و (وَاشِق) و (وَاسِطٍ) و (أَيْلَة)

(ش) لَمّا كَانَ البَاعِثُ عَلَى التَّسْمِية بالأَعْلاَم تَعْيِينَ[2] المُسَمَّى، وَذَلِكَ مَطْلوبٌ فِي المأْلُوفات[3] كُلِّهَا لَمْ يَخْتَصّ بالانْسَان، بَل لِكُلِّ مَا يُؤْلَفُ مِنْهَا قِسْطٌ كَالخَيْل، وَالإِبلِ، وَالغَنَم، وَالكِلاَبِ، والبِلاَد[4].

(١) ع سقط ما بين القوسين.
(٢) هـ (تعين).
(٣) ك و ع (الملوفات).
(٤) ع (في البلاد).

فـ (لاَحِق): فَرَسٌ وَ (شَذْقَم): جَمَلٌ وَ (هَيْلَة): شَاةٌ وَ (وَاشِق): كَلْبٌ وَ (وَاسِطُ): مَدِينَة وَ (أَيْلَة): مَوْضِعٌ مَعْرُوف.

(ص) وَمِنْ ضُرُوبِ العَلَم اسْمُ الجِنْس
أَجْـرَوْهُ كَـالشَّخْصِيِّ دُونَ لَـبْس
فَـالثَّعْلَبُ اسْمُ جِنْسِـهِ (ثُعَـالَـة)
وَالـذِّئْبُ ـ أَيْضـاً ـ اسْمُـه (ذُؤَالَـة)
كَذَا (أُسَامَةُ) اسْم جِنْسٍ للأَسَـد
وَ (شَبْوَةُ) العَقْرَبُ فَاحْفَظَ مَا وَرَد
وكُـلُّ حُكْمٍ نَـالَـهُ الشَّـخْصِيُّ
فِـي لَفْـظِه يَـنَـالُـهُ الـجِنْـسِـيُّ

(ش) ذِكْرُ العَلَم الشَخْصِيّ يُحَصِّل مِنَ المُسَمَّى بِهِ اسْتِحْضَارَ حُلاَهُ التِي تُلْحِقُهُ بِالحَاضِر المُشَارِ إِلَيْهِ.

فَقَوْلُ القَائِل: (رَأَيْتُ زَيْداً) يَقُومُ مَقَامَ: رَأَيْتُ الشَّخْصَ المُتَحلِّي بِكَذَا، وَكَذَا.

فَأَرَادَت العَرَبُ أَنْ تَجْعَلَ لِجِنْس مَا لاَ يُؤْلَفُ[1] شَخْصُهُ عَلَماً يَقُومُ ذِكْرُهُ مَقَامَ قُيُود يَتَمَيَّزُ بِذِكْرِهَا مِنْ بَيْنِ الأَجْنَاسِ وَيَجْرِي[2] فِي

(١) ك و ع (الجنس ما يؤلف).
(٢) في الأصل (تجري).

اللَّفْظِ مَجْرَى العَلَم المُسَمَّى بِهِ شَخْص فَتَوَافَقَا فِي الاسْتِغْنَاء عَنْ حَرْفِ التَّعْرِيف، وَعَنِ الإِضَافَة.

وَمَنَعُوه مِنَ الصَّرْفِ إِنْ كَانَ فِيه مَا يُؤَثِّرُ مَعَ العَلَمِيَّة الشَّخْصِيّةِ كَـ (ثُعَالَة) و (ذُؤَالَة) فَإِنَّ فِيهِمَا مَا فِي (طَلْحَة) و (فُضَالَة)[1] مِنَ التَّأْنِيث وَالعَلَمِيَّة. وَإِنْ افْتَرَقا فِي المَعْنى.

لِأَنَّ العَلَمَ الشَّخْصِيّ يَخْتَصّ بِشَخْصٍ مِنْ جِنْسِه، وَإِنْ عَرَضَ فِيه اشْتِرَاكٌ فَبِتَسْمِيةٍ أُخْرى.

وَالعَلَمُ الجِنْسِيّ لَا يَخْتَصّ بِشَخْصٍ مِنْ جِنْسِهِ. بَلْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَشْخَاصِ[2] جِنْسِهِ فِيهِ نَصِيبٌ؛ إِذْ لَا وَاحِدَ أَوْلَى بِهِ مِنْ غَيْرِهِ.

فَصْلُ المَوْصُولِ

(ص) مَـلْزُوم عَـائِـدٍ، وَجُمْـلَةٍ، وَمَـا
أَشْبَهَهَـا مَوْصُـول الاسْمَا فَـاعْلَمَا
كَـ (الَّذِ) و (الَّذْ) وَ (الَّذِيِّ) وَ(الَّذِي)
وَمِثْلُ ذِي اللُّغَاتِ فِي (الَّتِي) احْتُذِي

(ش) الْمَوْصُولُ مِنَ الأَسْمَاءِ: مَا لَزِمَهُ عَائِدٌ، وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا.

---

(١) ع (فضال).

(٢) ع (من استغنى).

فَذُكِرَت الأسْمَاءُ تَنْبيهاً عَلَى أَنَّ بَعْضَ مَا يُسَمَّى مَوْصُولاً غَير اسْمٍ، وَسَيَأْتِي ذكره.

وَذُكِرَ العَائِدُ لِيَخْرُجَ مَا يُشَارِكُ الاسْمَ الموصُولَ فِي الافْتِقَارِ إِلَى جُمْلَةٍ دُونَ عَائِدٍ. كَـ (إِذَا) و (حَيْثُ).

وَذُكِرَ اللُّزومُ[1] لِيَخْرُجَ المَوْصُوفُ بِجُمْلَةِ نَحو: (رَجُلٌ يَقُولُ الحَقَّ مَحْمُودٌ).

وَذُكِرَ شِبْهُ الجُملةِ تَنْبيهاً عَلَى أَنَّ الصِّلَةَ قَدْ تكُونُ غَيرَ جُمْلَةٍ صَرِيحَةٍ نَحو (الذِي عِنْدَكَ غَيرُ الذِي فِي نَفْسِ المُنْطَلِقِ أَبُوهُ).

وَبُدِيءَ بِـ (الذِي) وَ (التِي) لِأَنَّهُمَا مُسْتَعمَلانِ[2] فِي كُلِّ لُغَةٍ، وَفِي كُلِّ مُسَمىً.

وَلأَنَّهُمَا كَالأَصْلِ لِغَيْرِهِما، إِذْ مَا وَقَعَ أَحَدُهُمَا مَوْقِعَه عُلِمَ أَنَّه مَوْصُولٌ، وإِلاَّ فَلاَ.

وَلِأَنَّ مَوْصُولِيَّتَهُمَا لاَزِمَةٌ فِي الغَالِبِ.

بِخَلافِ مَوْصُولِيَّةِ غَيْرِهِمَا.

وَفِيهِمَا أَرْبَعُ لُغَاتٍ:

تَخْفِيفُ اليَاءِ. وَتَشْدِيدُهَا. وَحَذْفُهَا مَعَ كسرِ ما قبلَها، وحذْفُها مع سُكُونِ مَا قَبْلَهَا.

---

(١) ع (الملزوم).

(٢) ك (يستعملان).

قَالَ الشَّاعِرُ فِي التَّشْدِيد:

٣٥ - وَلَيْسَ المَـالُ فَـاعْـلَمْـهُ بِمَـالٍ
وَإِنْ أَرْضَـاكَ إِلَّا لِـلَّذِيِّ

٣٦ - يَنَـالُ بِـهِ العَـلَاءَ وَيَصْـطَفِيـهِ
لِأَقْـرَبِ أَقْـرَبِيـهِ وَلِـلقَـصِيِّ

[وَقَالَ آخَرُ فِي حَذْفِ الياءَ وَبَقَاءِ الكَسْرَةِ:

٣٧ - وَالَّذِ لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْرا

٣٨ - أَوْ جَبَلًا أَصَمَّ مُشْمَخِرا

---

٣٥ و٣٦ - من الوافر استشهد بهما المصنف في شرح التسهيل ١/٣٢.
وابن الشجري في أماليه ٢/٣٠٥، وابن الأنباري في الإنصاف ٦٧٥ ولم ينسبهما أحد ممن استشهد بهما.
ورواية الإنصاف:

وليس المال فاعلمه بمال من الأقوام إلّا للذي
ينال به العلاء ويمتهنه لأقرب أقربيه وللقصي

وعلى هذه الرواية يكون جزم يمتهنه ضرورة. وهو من امتهنت الشيء: أهنته واحتقرته ورواية المصنف في شرح التسهيل هي رواية الإنصاف.
وفي ع (وليس الحال).
في هـ (تنال).

٣٧ و٣٨ - جبل أصم: صلب. مشمخر: عال.

وَقَالَ آخَرُ فِي حَذْفِ اليَاءِ وَتَسْكِينِ مَا قَبْلَهَا:

٣٩- كَالَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدا](١)

وَاللُّغَاتُ الأَرْبَع مَقُولَةٌ أَيْضاً فِي (الَّتِي)(٢).

---

(١) هكذا ورد في الأصل وزادت ك و ع و هـ عن ذلك كما يلي:
وقال رجل من طيىء في الحذف وبقاء الكسرة [هـ: أنشده ابن الأنباري في أماليه عن الأصمعي].

لا تعذل الذ لا ينفك مكتسباً
حمدا ولو كان لا يبقي ولا يذر

وقال آخر:

والذ لو شاء لكنت صخرا
أو جبلاً أصم مشمخرا

ومثله:

شغفت بك الَّتِ تيمتك فمثل ما
بك ما بها من لوعة وغرام

وقال هيمان بن قحافة في تسكين الذال:

أحمد رب النعمة الذ تمت
نعماؤه عليّ واستتبت

وقال آخر في تسكين التاء:

أرضنا الت آوت ذوي الفقر والذلـ فآضوا ذوي غنى واعتزاز

(٢) هـ سقط (واللغات الأربع مقولة أيضاً في التي).

٣٩ ـ تزبى اللحم: نشره في الزبية، وهي الرابية لا يعلوها ماء. وهذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة تنسب إلى رجل من هذيل وأولها: (أريت إن جاءت به أملودا) رواها السكري في شرح أشعار هذيل (الإنصاف ٦٧٢/٢ اللسان ٣٤٣/٢٠، الخزانة ٤٩٧/٣، ابن يعيش ٤٥/٧).

(ص) وَبـ (اللَّذَيْن) وَ (اللَّتَـين) (ثُنِّيَا)[1]
وَأَلِفاً فِي الرَّفْع ـ أَيْضاً ـ[2] أُعْطِيَا
وَالنُّـونُ قَـدْ تُشَـدُّ مِنْهُمَا[3] وَمِنْ
(ذَيْـنِ) (تَيْـن) عَـوِضـاً كَـيْ لاَ يَـهِـن

(ش) يُقَالُ: (جَاءَ اللَّذَانِ ذَهَبَا، واللَّتَانِ ذَهَبَتَا).

و (مَرَرْتُ بِاللَّذَيْنِ ذَهَبَا، وباللتَين ذَهَبَتَا).

و (جَاءَ ذَانِ و تَانِ). و (مَرَرْتُ بِذَيْنِ وَتَيْنِ).

أُجْـرِيَا مُجْرَى مُثَنَّى المُعْرَبِ.

وَكَان مُقْتَضَى الأَصْل أَنْ يُقَالَ (اللذَيَان) و (اللتَيَان) و (ذَيَان) و (تَيَانِ) كَمَا يُقَالُ (شَجِيَان) و (فَتَيَان).

إِلاَّ أَنَّ يَاءَ (الذِي) و (التِي)، وأَلف (ذَا) و(تَا) لَمَّا[4] لَمْ يَكُنْ لَهُمَا حَظٌّ فِي الحَركَةِ شُبِّهَتَا عِنْد مُلاَقَاتِهِمَا[5] أَلف التَّثْنِيَةِ بِأَلَفِ المَقْصُور إِذَا لَقِيَ أَلِفَ النُّدْبَةِ. فَوَافَقَتْهَا[6] فِي الحَذْفِ.

---

(١) ع (غنيا).
(٢) ع (أيضاً في الرفع).
(٣) ش و ك (فيهما).
(٤) ك و ع سقط (لما).
(٥) في الأصل (ملاقاتها).
(٦) ك و ع (فوافقها).

فَكَمَا يُقَالُ[1] فِي النُّدْبَةِ (وَامُوسَاه) لَا (وَامُوسَيَاه)[2] قِيلَ هُنَا: (اللَّذَانِ) و(ذَانِ) لَا (اللَّذَيَان)[3] و (ذَيَانِ).

وَأَيْضاً فَحَذْفُ أَلِفِ المَقْصُورِ المُثَنَّى أَوْلَى مِنْ قَلْبِهِ، لِأَن[4] فِي حَذْفِهِ[5] تَخَلُّصاً[6] مِنْ تَصْحيح حَرْف عِلَّةٍ مُتحرِّكٍ بَعْدَ فَتْحَة.

لكِن عُدِلَ إِلَى القَلْبِ، لِئَلَّا يَلْتَبِسَ مُثَنَّىً بِمُفْرَدٍ حَالَ الإِضَافَةِ.

واسْمُ الإِشَارَة لَا يُضَافُ فَعُومِلَ بِالْحَذْفِ، وَحُمِلَ عَلَيْهِ (الذِي) و(التي) لِشَبَه[7] يَاءَيْهِمَا فِي لُزُوم المَدِّ بِالأَلِف.

وَلِأَنَّهُمَا لَا يُضَافَان.

وَلَمَّا حُذِفَت اليَاءُ، والأَلفُ مِنَ (الذِي)[8] و(التِي) و (ذَا) و (تَا) فِي التَّـثْنِيَةِ، وكَانَ لَهُمَا حَقٌّ فِي الثُّبوتِ شَدَّدُوا النُّونَ مِنَ (اللَّذَيْن) و (اللَّتَين) و(ذَيْن) و(تَيْن) لِيَكُونَ ذَلِكَ عِوَضاً[9] مِنَ اليَاءِ وَالْأَلِفِ.

---

(١) ع (بقا).
(٢) ع (واموسيتاه).
(٣) ع (سقط اللذيان).
(٤) ع (لأنه).
(٥) ع (حذفها).
(٦) هـ (مخلصاً).
(٧) ك و ع (ليشبهه).
(٨) ك (الذ).
(٩) ك و ع (ليكون عوض).

(ص) وَلِـلذّكُـورِ الـعُقَـلاَ (الَّـذِيـنَـا)
فِي كُـلِّ حَـالٍ وَأَتَى[1] (الَّـذُونَـا)
فِي الرَّفْعِ عَنْ هُذَيلَ و(اللاَّءُونَا)[2]
وجَا (الأُلَى) و (اللاء) كَـ (الَّذِينَا)

(ش) إِذَا جُمعَ (الَّذِي) وَأُرِيدَ بِهِ مَنْ يَعْقِلُ فَهُوَ مَبْنِيٌّ عِنْدَ غَيْرِ هُذَيل. وَأَمَّا هُذَيْل فَيُشَبِّهُونَهُ بِصِفَاتِ الذّكُورِ العُقَلاَءِ فَيُعْرِبُونَه، وَيَقُولُونَ: (نُصِرَ الَّذُونَ هُدُوا عَلَى الَّذِينَ ضَلوُّا).

وَكَذَا[3] يَفْعَلُونَ[4] بِـ (الَّلائِينَ) ـ وَهُوَ جَمْعُ (اللَّائِي)[5] بِمَعْنَى (الَّذِينَ) ـ فَيَقُولُونَ: (لُعِنَ اللَّاءُونَ كَفَرُوا).

وَيَقُولُ غَيْرُهُم: (لُعِنَ اللَّائِينَ) فَيَبْنِيه[6].

وَيُسْتَعْملُ (الأُلَى) بِمَعْنَى (الَّذِينَ) كَثِيراً، وَ (اللاَّءِ) قَلِيلاً وَمِنْ وُرُودِ (اللاء) بِمَعْنَى (الَّذِينَ) قَوْلُ الشَّاعِر:

---

(١) ع (والتي).
(٢) هكذا في ك وع وهـ وس وش وط أما الأصل فجاء الشطر كما يلي:
غن طيىء رفعاً كذا اللاءونا .....
وهذا لا يتفق مع ما جاء في الشرح.
(٣) ك وع سقط (وكذا).
(٤) زادت ك وع (يفعلون ذلك).
(٥) ك (اللاء).
(٦) فيبنيه هكذا في الأصل وع وك أما هـ (فيبنونه).

٤٠ - مِنَ النَّفَرِ الَّلاءِ الـذِينَ إِذَا هُمُ
تَهابُ الرجالُ حَلْقَةَ البَابِ قَعْقَعُوا

[وَمِنْ وُرُودِ (الَّلاءِ) بِمَعْنَى (الَّذِينَ) قَوْلُ الشَّاعِر][1]:

٤١ - فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ
عَلَيْنَا الَّلاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورَا

وَسَمِعَ الكِسَائِيُّ[2] (الَّلاءُو فَعَلُوا)[3].

---

٤٠ ـ من الطويل لم أعثر على قائله ولم أجد من استدل به غير المصنف في هذا الكتاب إلاّ الفراء في معاني القرآن ٨٤/٣ وصاحب الخزانة ٥٢٩/٣ وروايتهما:

. . . . . تهاب اللئام . . . . . .

ولم يعزوا البيت إلى قائل معين.

٤١ ـ من الوافر أنشده ابن الشجري في أماليه ٣٠٨/٢. والعيني في المقاصد ٤٢٩/١ وغيرهما ولم ينسبه أحد إلى قائل معين، وإنما هم رددوا مقالة الفراء:

(أنشدني رجل من سليم).

والبيت من شواهد المصنف في شرح التسهيل ٣٢/١.

(١) سقط ما بين القوسين من الأصل.

(٢) علي بن حمزة بن بهمن بن فيروز الأسدي أبو الحسن، الكوفي، إمام في النحو واللغة والقراءات توفي سنة ١٨٩ هـ تقريباً.

(٣) قال ابن الشجري في الأمالي ٣٠٨/٢:

قال الكسائي: سمعت هذيلاً تقول «هم اللاءو فعلواكذا وكذا».

ومنهم من يقول «هم اللائي فعلوا» ـ بالياء ـ في الأحوال الثلاث».

قال الفراء:

وهذه اللغة سواء في الرجال والنساء، ومنهم من يحذف الياء في الرجال والنساء فيقول «هم اللاء فعلوا» و«هن اللاء فعلن». قال =

أَرَادَ[1] الَّلاءُونَ فَحَذَف[2] النّونَ دُونَ ضَرُورَة.

(ص) وَمَـوْضِعُ (الَّـذِينَ) يَكْثُـرُ (الَّـذِي)
إِنْ كَانَ مَفْهُومُ الجَزَا بِهِ احْتُـذِي

أَوْ كَـانَ مَقْصُوداً بِـه الجِنْسُ وَمَا
خَـالَـفَ هَـذَيْنِ فَـنَـزْراً عُلِمـا

نَحْـو: (الَّذِي حَـانَتْ بِفَلْج) وَكَذَا
مَـا كَـانَ مُشْبِهـاً لِـ (عَمَّيَّ اللَّذَا)

(ش) مِثَـالُ وُقُوعِ (الَّذِي) فِي مَوْضِعِ (الَّذِينَ) لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الجَزَاءِ: قَوْلُهُ ـ تَعَالَى ـ ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْق وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمْ الْمُتَّقُون ﴾[3].

وَمِثَالُ المَقْصُودِ بِهِ الجِنْس قَوْلُهُ ـ تَعَالَى ـ ﴿ كَمَثَل الَّذِي

= وأنشدني رجل من سليم:
فـمـا آبـاؤنـا...

(١) ك (إزاء).

(٢) ك (محذوف).

(٣) الآية رقم (٣٣) من سورة (الزمر).
قرأ ابن مسعود «والذي جاء بالصدق وصدقوا به».
وقرأ أبو صالح «والذي جاء بالصدق وصدق به» ـ بفتح الصاد والدال من غير تشديد ـ.
(ينظر: مختصر ابن خالويه ص ١٣٢).

اسْتَوْقَدَ نَاراً﴾[1] وَ [قَوْلُه] ﴿كَمَا[2] يَقُومُ الذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ المَسِّ﴾[3].

فَهَذَانِ النَّوْعَانِ يُسْتَعْمَلاَن كَثِيراً.

وَمَا سِوَى ذَلِكَ قَلِيلٌ كَقَوْلِ الشَّاعِر:

٤٢ - وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ
هُمُ الْقَوْمُ كُلّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

أَرَادَ الَّذِينَ فَحَذَفَ النُّونَ.

وَكَذَا اسْتِعْمَالُ المُثَنَّى بِلاَ نُون قَلِيلٌ ـ أَيْضاً ـ[4] وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ وَهُوَ الأَخْطَل:

---

(١) من الآية رقم (١٧) من سورة (البقرة) وتمامها: ﴿مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون﴾.

(٢) هـ (أو كما يقوم).

(٣) من االآية رقم (٢٧٥) من سورة (البقرة).

(٤) ك و ع سقط (أيضاً).

٤٢ ـ من الطويل من جملة أبيات تنسب للأشهب بن رميلة، كما تنسب لحريث بن محفض يرثي بها قومه والبيت من شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/٣٢.
(ينظر: سيبويه ١/٩٦، الخزانة ٢/٥٠٧، شرح شواهد المغنى للسيوطي ١٧٥، أمالي ابن الشجري ٢/٣٠٧).

٤٣ - أَبَـنـي كُـلَيْـبٍ إِنَّ عَـمَّـيَّ الـلَّذَا
قَتَـلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّـكَـا الأَغْـلَالَا

وَأَنْشَدَ الفَرَّاءُ فِي حَذْف نُونِ (اللَّتَين):

٤٤ - هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمُ

٤٥ - لَقِيلَ: فَخْرٌ لَهُمُ صَمِيمُ

---

٤٣ ـ من الكامل من قصيدة للأخطل يفتخر فيها بقومه ويهجو جريراً وقومه (الديوان ص ٤٤).

وعنى بعميه: عمرا ومرة ابنى كلثوم.

فـإن عـمـرا قـتـل عـمـرو بـن هـنـد مـلك العرب
ومـرة قـتـل الـمـنـذر بـن الـنـعـمـان بـن المنذر

وأخطأ الزمخشري حين نسبه إلى الفرزدق.

والبيت من شواهد المصنف في شرح التسهيل ٣٢/١ ولم ينسبه المصنف هناك.

٤٤ و ٤٥ ـ نسب العيني في المقاصد النحوية هذا الشاهد للأخطل وليس في ديوانه.

قال البغدادي في الخزانة ٥٠٣/٢ وقد فتشت أنا في ديوان الأخطل فلم أجده فيه.

هما: مبتدأ.

واللتا: خبره بتقدير موصوف أي هما المرأتان اللتا.

والجملة الشرطية مع جوابها صلة الموصول، والعائد محذوف لكونه مفعولاً أي: ولدتهما.

وتميم: فاعل ولدت وهو أبو قبيلة.

والصميم: الخالص المنتقى، وهو صفة للمبتدأ، ولهم: الخبر، والجملة مقول القول.

(ص) وَصْفُ (الَّذِي) عَنْ صِلَةٍ يُغْنِي لَدَى
أَبِي عَلِيٍّ مِنْهُ قَوْلُ مَنْ شَدَا
حَتَّى إِذَا كَانَا هُمَا اللَّذَيْن
مِثْلَ الجَدِيلَيْنِ المُحَمْلَجَيْنْ
وَفِي الحُرُوفِ المَصْدَرِيَّاتِ يُعَدّ
عَنْ يُونسٍ فَاعْرِفْ وَحَقِّقْ مَا وَرَد[1]

(ش) أَجَازَ الفَرَّاء فِي قَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾[2] أَنْ تَكُونَ (الَّذِي) مَوْصُوفَةً بِـ (أَحْسَنَ) جَاعِلاً (أَحْسَنَ) أَفْعَل تَفْضِيل.

(١) هكذا وردت هذه الأبيات في الأصل وفي س وش وط وع وك جاء موضعها ثلاثة أبيات أخرى هي:
وصف (الذي) معرفاً، أو مثله قد يغن عن وصلكه بجملة
كما إذا كانا هما اللذين مثل الجديلين المحملجين
فد يجيء مصدرياً مثل ما يونس والفرا بهذا حكما

(٢) من الآية رقم (١٥٤) من سورة (الأنعام) وتمامها:
﴿ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي أحسن.....﴾.
القراءة المشهورة بنصب (أحسن)، وقرأ الحسن والأعمش برفع (أحسن) وقرأ ابن محيصن (أحسنوا)، وقرأ ابن مسعود (الذين أحسنوا).
(ينظر: المحتسب ١/٢٣٤، إتحاف فضلاء البشر ص ٢٢٠ مختصر ابن خالويه ص ١٤١).
وفي كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج: في فاعل (أحسن) قولان:
أحدهما: موسى. أي: تماماً على إحسان موسى بطاعته. عن الربيع =

قَالَ: لِأَنَّ العَرب [تقولُ: « مَرَرْتُ بِالذِّي][1] خَيْرٍ مِنْكَ».

وَلَا تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِالَّذِي قَائِمٍ».

لِأَنَّ (خَيْراً مِنْكَ) كَالْمَعْرِفَةِ إِذْ لم تَدْخُل[2] فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ.

وَكَذَا يَقُولُون: «مَرَرتُ بِالذِي أَخِيكَ» و «بِالذِي مِثْلِكَ». جَعَلُوا صِلَةَ[4] (الذِي) مَعرفةً، أَو نكرةً لا تدخُلهَا[4] الألفُ واللامُ، وجَعَلُوهَا[5] تابعةً لـ (الذِي).

قالَ: «وأنشدَنِي الكسَائي:

٤٦ - إِنَّ الزُّبَيْرِيّ الذِي مِثْلِ الجَلَمْ

٤٧ - مَشَى بِأَسْلَابِكَ فِي أَهْلِ الحَرَمْ»

= والفراء... فيكون مذهب (الذي) مذهب المصدر كقول يونس في قوله ـ تعالى ـ ﴿وخضتم كالذي خاضوا﴾.

الثاني: أن يكون الفاعل (ذكر الله) أي: تماماً على إحسان الله إلى أنبيائه؛ عن أبي زيد.

وقيل: تماماً على إحسان الله إلى موسى بالنبوة وغيرها من الكرامة. عن أبي علي. ٤٦ و ٤٧.

(١) هـ ع سقط ما بين القوسين.

(٢) ك ع: (يدخل).

(٣) هـ (إذا جعلوا).

(٤) ع ك (يدخلها).

(٥) سقطت الواو من الأصل.

٤٦ ـ ٤٧ ـ رجز استشهد به المصنف هنا وفي شرح التسهيل ١/٣٧ ولم يعزه في الموضعين وفي ع (مثنى بأسلابك).

وَأَجازَ الفَرَّاءُ ـ أيضاً ـ في (الذِي) مِنْ [قَوْله ـ تَعَالَى ـ] ﴿ تماماً عَلَى الذِي أَحْسَن ﴾ أن تكونَ مصدريةً، جاعلاً (أَحْسَن) فعلاً مسنداً إلى ضَمير مُوسَى ـ عليه السَّلام ـ

والتقديرُ: تماماً عَلَى إحْسَانه.

وَهَذَا الذِي ذَهَبَ إِلَيْه الفراءُ حَكَى مثلَه أَبُو عَلِيٍّ[1] في الشِّيرَازِيَّات عَنْ أبي الحَسَن[2]، عن[3] يُونُس[4].

وبه أقول. وَهُو اختيار ابنِ خَرُوف[5].

---

(١) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الفارسي، النحوي، ولد بـ (فسا) من أرض فارس. ثم قدم بغداد فاستوطنها. توفي سنة ٣٧٧ هـ (بغية الوعاة ٢١٦، تاريخ بغداد ٢٧٥/٧، تلخيص ابن مكتوم ٤٩، ذيل كشف الظنون ٢٨٨/١، شذرات الذهب ٨٨/٣، مسالك الأبصار جـ ٤ مجلد ٢، ص ٣٠٠).

(٢) سعيد بن مسعدة المجاشعي، كان الطريق إلى كتاب سيبويه. توفي سنة ٢١٠هـ (أخبار النحويين البصريين ٥٠، إشارة التعيين ٢٠، بغية الوعاة ٢٥٨، ابن خلكان ٢٠٨/١).

(٣) هـ سقط (عن).

(٤) يونس بن حبيب بن عبد الرحمن الضبي، أحد القراء الذين غلب النحو عليهم توفي سنة ١٨٢هـ (البلغة ٢٩٥، معجم الأدباء ٦٤/٢٠، طبقات الزبيدي ٤٨، مراتب النحويين ٢١، طبقات القراء ٤٠٦/٢).

(٥) علي بن محمد بن علي بن محمد الأندلسي، النحوي، أقام في حلب زماناً ثم اختل عقله ومات سنة ٦٠٩هـ تقريباً.
(وفيات الأعيان ٤٣٣/١، طبقات ابن قاضي شهبة ٤٤٧، نفح الطيب ١٨/٢، تاريخ أبي الفدا ١٢١/٣ مرآة الجنان ٢١/٤.

وَحُكِيَ عَنِ الفَرَّاء أَنَّه سَمِعَ بعضَ العَربِ يَقُولُ: (أَبُوكَ بِالجَارِيَة الَّذِي يَكْفُلُ) وَ (بِالجَارِيَةِ مَا يَكْفُلُ).

وَالمعْنَى: أَبُوكَ بِالجَارِيَة كَفَالَته.

قَالَ ابنُ خَرُوف: «وَهَذَا صَرِيحٌ فِي وُرُودِ (الذِي) مَصْدَرِيَّة».

قُلْتُ: وَمِنْ وُرُودِ (الذِي) مَصْدَرِية قَوْلُ عَبْدِ اللَّه بنِ رَوَاحَة ـ رَضِي اللَّهُ عَنْه ـ:

٤٨ - فَثَبَّتَ اللَّهُ مَا آتَاكَ مِنْ حَسَنٍ
فِي المُرْسَلِينَ وَنَصْراً كَالذِي نُصِرُوا

وَحَكَى[1] أَبُو عَلِيّ فِي الشِّيرَازِيَّات عَنْ يُونُس وَقُوعَ (الذِي) مَصْدَرِيَّة مُسْتَغْنِية عَنْ عَائِدٍ، وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَه ـ تَعَالَى ـ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّر اللَّهُ عِبَادَه ﴾[2].

---

(١) ع ك هـ (وذكر).

(٢) من الآية رقم (٢٣) من سورة (الشورى).

٤٨ ـ من البسيط نسبه المصنف لعبد الله بن رواحه ـ رضي الله عنه ـ وهو في الديوان ص ٩٤ من أبيات قالها بعد أن ودع النبي ـ ﷺ ـ وهو ذاهب إلى مؤته (سيرة ابن هشام ٢/٣٧٤).
والبيت من شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/٣٧.
ورواية الديوان:
فثبت الله ما آتاك من حسن تثبيت موسى ونصراً كالذي نصروا

ثُمَّ قَالَ أبو عَليٍّ:

/وَيُقَوِّي هَذَا أَنَّها جَاءَتْ مَوْصَوفَةً غَير مَوْصُولَة ٧/ب
[مَا][1] أَنْشَد الأَصْمَعيّ:

٤٩- حَتَّى إِذَا كَانَا هُمَا اللَّذَيْنِ
٥٠- مِثْلَ الجَدِيلَيْن المُحَمْلَجَين

قَالَ أَبُو عَلِيّ: وَمَجِيءُ قَوْلِهِ ـ تَعَالَى ﴿وَخُضْتُم كَالَّذِي خَاضُوا﴾[2] عَلى قِيَاسِ قَوْلِ يُونُس.

---

(١) سقطت (ما) من جميع النسخ بما فيها الأصل. لكن المقام يقتضيها.

(٢) من الآية رقم (٦٩) من سورة (التوبة) وتمامها:
﴿كالذين من قبلكم كانوا اشد منكم قوة، وأكثر أموالاً وأولاداً فاستمتعوا بخلاقهم فاستمتعتم بخلاقكم كما استمتع الذين من قبلكم بخلاقهم، وخضتم كالذي خاضوا....﴾.

٤٩ و ٥٠ ـ كثر الاستدلال بهذا الرجز في كتب النحو ولم ينسبه أحد إلى قائله وهو من شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/٣٧.
وربما كان هذا من أرجوزة خطام المجاشعي المشهورة التي أولها:

حي ديار الحي بالسهبين
وطلحة الدوم وقد تعفين

والجديل: الزمام.
المحملج: المحكم الفتل.

فيكُونُ التَّقْدِير: وَخُضْتُمْ كَخَوْضِهِم فَلَا يَعُودُ لِـ (الَّذِي) مِنْه[1] شَيْءٌ.

(ص) بِـ (اللَّاتِ) وَ (اللَّاءِ) اجْمَع (الَّتِي) وَصِلْ

يَـاءً جَوَازاً وَ (اللَّوَاتِي) قَـدْ نُقِل
وَهَـكَـذَا (اللَّوَاءِ) وَ (الَّـلاءَات)
بِـالكَسْر وَالإِعْـرَاب عَنْ ثِقَـات[2]

(ش) يُقَالُ فِي جَمْع (التِي): (اللاتِ) و(اللَّاءِ) و(اللَّاتي) و(اللَّائي).

وَإِلَى الأَخِيرَيْنِ أَشَرْتُ بِقَوْلِي:

..... وَصِلْ يَاءً جَوَازاً .....

وَ (اللَّوَاتِي) وَ (اللَّوَائي) و(اللَّاءَات)[3] ـ بِالبِنَاءِ عَلَى الكَسْر، وَبِالإِعْرَابِ جَمْعُ جَمْعٍ. قَالَ الشَّاعِر:

٥١ ـ أُولَئِـكَ إِخْـوَانِي الـذِينَ عَـرَفْتُهُمْ
وَأَخْـدَانُـكَ الَّـلاءَاتُ زُيِّنَّ بِـالْكَتَم

---

(١) ك و ع سقط (منه).

(٢) جاء هذا البيت في الأصل فقط.
وجاء موضعه في ك و ع وس وش وهـ وط.
و(اللا) (اللوا) (اللواء) و(الـلاءات) بالكسر والإعراب ـ أيضاً ـ ياتي

(٣) ع (اللاءاتي).

٥١ ـ من الطويل، وقد استشهد به المصنف في شرح التسهيل ٣٢/١، والسيوطي في الهمع ٨٣/١ ولم ينسبه هؤلاء أو =

وَقَالُوا فِي (الَّلاء) وَ (الَّلوَاء)[1]: (الَّلا) و (اللَّوَا).

وَهَذَا مِنْ قَصرْ المَمْدُودِ. قَالَ الكُمَيْت[2]:

٥٢ ـ وَكَانَتْ مِنَ الَّلا لَا يُعَيِّرُها ابْنُهَا
إِذَا مَا الْغُلَامُ الأَحْمَقُ الأُمَّ عَيَّرَا

وَقَالَ[3] الرَّاجِزُ:

٥٣ ـ جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ عُكَارِ
٥٤ ـ مِنَ اللِّوَا شُرِّفنَ بِالصِّرَار

= غيرهم إلى قائل معين.
والكتم: نبت يخلط بالحناء، ويخضب به الشعر فيبقى لونه.
يعرض الشاعر بهن وأنهن غير مصونات.
قال المصنف في شرح التسهيل بعد أن استدل بالبيت:
اللاءات ـ بضم التاء على الإعراب، وبكسرها على البناء.
وفي الأصل.. وأخدانك (اللات) وضع فوق التاء ضمة وتحتها كسرة ثم كتب عليها بين السطور (سُمِعَا).

(١) في الأصل (واللوائي).
(٢) ك و ع زادت الواو فأصبح التعبير: (وقال الكميت).
(٣) سقطت الواو من الأصل وزادت في ك و ع (وقال).

٥٢ ـ من الطويل قاله الكميت بن زيد الأسدي والرواية في الديوان ١/٢٢١ بالغين في (يعيرها) و(عيرا) وهي كذلك في هـ.
وكانت من اللا لا يغيرها ابنها إذا مالغلام الأحمق الأم غيرا
والبيت من شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/٣٣.

٥٣ و ٥٤ ـ هذا رجز نسبه أبو زيد في النوادر إلى كثير بن عطية ص ٦٠. =

كَـ(اللَّلاتِ) جَا (الأُولىَ) وطَيِّىءٌ بِـ(ذُو)

عَلَى جَميع مَا مَضَى تَسْتَحْوِذُ

وَبَعْضُهُم أَعْرَبَهَا نَحْو: (رَمَى

ذُو عَزَّ ذَا اعْتَدَى بِذِي أَجْرَى دَمَا)

وَكَـ(الَّتِي)[1] عَنْ بَعْضِهم (ذَاتُ) أَتَتْ

كَذَا (ذَوَاتُ): (اللَّات) عَنْهُمَ رَادَفَت

(ش) وُرُودُ (الأُولَى) بِمَعْنَى (الذينَ) كَثِيرٌ. وَوُرُودُهُ بِمَعْنَى (اللَّاتِي) قَلِيلٌ. وَقَد اجْتَمَعَا[2] في قَوْلِ أَبِي ذُؤَيْب[3]:

= ورواية النوادر:

منحتها من أينق غزار

من أينق شرفن بالصرار

واستشهد بهذا الرجز المصنف في شرح التسهيل ١/٣٣

وروايته التي اعتمدها:

جمعتها من أينق غزار

من اللوا شرفن بالصرار

وعكار: جمع عكره ـ محركة العين ـ وهي القطعة من الإبل، يعني أنه التقط هذه الإبل من إبل كثيرة فهي جيدة.

والصرار: ككتاب: خيط يشد فوق خلف الناقة لئلا يرضعها ابنها ـ يعني أنها مدرة للبن.

شرف الناقة: كاد يقطع أخلافها بالصر، وإنما يفعل ذلك بالناقة ليبقى بُدْنها وسمنها ليحمل عليها في السنة المقبلة (لسان).

(١) ع (الذي) موضع (التي).

(٢) هـ (اجتمعت).

(٣) في الأصل (قول الشاعر) موضع (قول أبي ذؤيب).

٥٥ ـ فَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا
قَدِيماً فَتُبْلِينَا المَنُونُ وَمَا نُبلِي[1]

٥٦ ـ وَتُفْنِي الأُولى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُولَى
تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْع كَالحِدَأِ القُبْلِ

فَالأَوَّل: بِمَعْنَى (الَّذِينَ).

وَالثَّانِي: بِمَعْنَى (اللَّاتي).

وَلِذَلِكَ ذُكِّرَ ضَمِير الأَوَّل، وَأُنِّثَ ضَمير الثَّاني.

وَقَد اسْتَعْمَلَ كُثَيِّرٌ (الأُولاء)[2] بِمَعْنَى (الَّذِينَ) مَمْدُوداً فَقَال:

٥٧ ـ أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِّ الأُولَاء كَأَنَّهُمْ
سُيُوفٌ أَجَادَ القَيْنُ يَوْماً صِقَالَهَا

---

(١) سقط هذا البيت من الأصل وجاء في ك و ع و هـ.

(٢) ك و ع (الأولى).

٥٥ و ٥٦ ـ من الطويل قالهما أبو ذؤيب الهذلي (ديوان الهذليين ١/٣٧ وهما من شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/٣٢ ولم ينسبهما.

والخطوب: جمع خطب وهو الأمر العظيم.

تملت شبابنا: استمتعت بهم طويلاً.

يستلئمُون: يلبسون اللأمة وهي الدرع.

القبل: جمع قبلاء وهي التي في عينيها حول.

٥٧ ـ من الطويل قاله كثير عزة (الديوان ٢/٥٠) والبيت من شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/٣٢. =

وَقَالَ آخَر فِي (الأُولـى) بِمَعْنَى (الَّلاتي):

٥٨ ـ وَأَمَّـا الأُولَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَـةٍ
فَكُـلُّ فَتَاةٍ تَتْـرُكُ الحِجْلَ أَقْصَمَـا

وَقَالَ كُثَيِّر:

= وأبى الله: بمعنى قضى.
والشم: جمع أشم وهو الذي في أنفه ارتفاع في القصبة مع استواء أعلاه.
القين: الحداد.
صقالها: جلاؤها.

٥٨ ـ من الطويل أنشده المصنف في شرح التسهيل ٣٢/١ ولم ينسبه، أحد ممن استشهد به من بعده قال العيني ٤٥٣/١ لم أعثر له على قائل معين.
والغوْر ـ في اللغة ـ المطمئن من الأرض بخلاف النجد.

قال الباهلي: كل ما انحدر سيله إلى الغرب عن تهامه فهو غور، وذات عرق أول تهامة إلى البحر وجدة.. واشتقاق تهامة من التهم وهو شدة الحر وركود الريح والمدينة لاتهامية ولانجديه فإنها فوق الغور، ودون نجد.
الحجل: ـ بفتح الحاء وكسرها وسكون الجيم: أصله القيد ونقل إلى الخلخال وهو المراد هنا.

أقصما ـ بالقاف أو الفاء ـ الفرق بينهما أن فصم الشيء كسره بلا إبانة، وأما القصم فهو الكسر بالإبانة، وبالقاف أظهر ـ هنا ـ لأن معناه أن سيقان الفتاة لضخامتها تكسر الخلاخيل.

٥٩ ـ إِذَا شَحَطَتْ دَارٌ بِعَزَّةَ لَمْ أَجِد
لَهَا فِي الأُولَى يَلْحَيْنَ فِي وُدِّهَا مِثْلاَ

وحَكَى الأَزْهَرِي[١] أَنَّ (ذُو)[٢] فِي لُغَةِ طَيِّىء يُسْتَعْمَل[٣] بِمَعْنَى (الذِي) وَ(الَّتِي) وَتَثْنِيَتِهِمَا وَجَمْعِهِمَا.

فَيُقَالُ: رَأَيْتُ ذُو فَعَلَ، وَذُو فَعلت، وَذُو فَعَلاَ، وَذُو فَعَلَتَا وَذُو فَعَلُوا، وَذُو فَعَلْنَ[٤].

وَمِنْ مَجِيئِهَا بِمَعْنَى (الَّذِي) قَوْلُ الشَّاعِر:

٦٠ ـ ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي
يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْم وَامْسَلِمَه

(١) محمد بن أحمد بن أزهر أبو منصور ولد سنة ٢٨٢هـ بهراة من مدن خراسان، وبرع في اللغة توفي سنة ٣٧٠هـ.

(٢) هـ (ذوا).

(٣) هـ (تستعمل).

(٤) هـ (وذوا فعلا، وذو فعلوا وذوا فعلتا، وذو فعلن).
ينظر تهذيب اللغة للأزهري ١٥/٤١ ـ ٤٥. وقد نص ص ٤٥ على أنه لغة طيى.

٥٩ ـ البيت في ديوان كثير ص ٣٨٢ والرواية هناك:
. . . . . لعزة . . . . . . يلحين في وصلها مثلاً
وفي الأصل (تلحين) ـ بالتاء المثناة الفوقية ـ ولحاه: شتمه.

٦٠ ـ من البسيط ينسب إلى بجير بن غنمة الطائي. وقد مر الحديث عنه عندما ذكر المصنف علامات الاسم.

وَمِنْ مَجِيئِهَا بِمَعْنَى (الَّتِي) قَوْلُ الْآخَر:

٦١ - فَـإِنَّ الـمَـاءَ مَـاءُ أَبِي وَجَـدِّي
وَبِئْـرِي ذُو حَفَـرْتُ وَذُو طَـوَيْت

وَذَكَر ابنُ جِنِّي[1] فِي المُحْتَسَبِ [أَنَّ بَعْضَهم يُعْرِبُهَا وَمِنْه قَوْلُ بَعْضِهِمْ:

٦٢ - وَإِمَّـا كِـرَامٌ مُـوسِـرُونَ أَتَيْتُـهُمْ
فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

---

(١) عثمان بن جني أبو الفتح الموصلي، النحوي، اللغوي، البارع، صحب أبا علي الفارسي ومات سنة ٣٩٢هـ تقريباً في بغداد.

٦١ ـ من الوافر من جملة أبيات قالها سنان بن الفحل الطائي يخاطب بها عبد الرحمن بن الضحاك في شأن بئر وقع فيها نزاع بين حيين من العرب (ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٩١، وللتبريزي ١/٢٣١، وشرح التسهيل ١/٣٤).
قال ابن هشام:
وزعم ابن عصفور أن (ذو) خاصة بالمذكر، وأن المؤنث يختص بذات وأن البئر في البيت بمعنى: القليب.
ومعنى طويت البئر: بنيتها بالحجارة.

٦٢ ـ من الطويل قاله منظور بن سحيم الفقعسي يهجو امرأته من قصيدة في ديوان الحماسة ٢/٣٥ والرواية هناك (فإما) ـ بالفاء.
فإما كرام موسرون لقيتهم .....
ورواية المصنف هنا هي روايته في شرح عمدة الحافظ ص ٨ وشرح التسهيل ١/٣٤.

وَذكرَ ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ[1] فِي الإِرْشَادِ مثْلَ مَا ذَكَر ابنُ جِنِّي فِي المُحْتَسب[2]].

وَمِنْهُم مَنْ يَقُولُ: (ذَاتُ) إِذَا أَرَادَ مَعْنَى (التِي).

وَ (ذَوَات) إِذَا أَرَادَ مَعْنَى (الَّلاتِي).

وَمِنْ ذَلِكَ رِوَايَة الفَرَّاء عَنْ بَعْضِهِمْ:

«الفَضْلُ ذُو فَضَّلكم الَّله بِهِ، والكَرَامَةُ ذَاتُ أكرمَكُم الَّلهُ بِهْ»

أي: التي أَكرمَكُم الَّلهُ بِهَا، فَحَذَفَ أَلِفَ (بِهَا).

وَحَرَّكَ البَاءَ بِحَرَكةِ الهَاءِ - وَهُوَ مِنْ لُغَةِ طَيِّىء أَيْضاً - وَمِنْ وُرُودِ (ذَوَات) بِمَعْنَى (الَّلاتي)[3] قَوْلُ الرَّاجِزِ:

٦٣ - جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ

٦٤ - ذَوَات يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ

---

(١) سبق التعريف به.

(٢) ع سقط ما بين القوسين.

(٣) ع (اللائي) و ك (الأولى) - وفي هامش الأصل: (ذوات بمعنى اللاتي فيها لغتان: الإعراب والبناء).

٦٣ و ٦٤ - بيتان من مشطور الرجز نسبهما العيني ١/٣٩ إلى رؤبة بن العجاج وهما في زيادات الديوان ص/١٨٠ واستشهد بهما المصنف في شرح التسهيل ١/٣٣.

وموارق: جمع مارقة وهي المسرعة وفي هـ و ع (سابق) موضع (سائق).

(ص) وَ (مَنْ) وَ (مَا) لِكُلِّ مَا مَضَى[1] هَمَا
كُفْؤَانِ، وَاخْصُصْ، (مَنْ) بِذِي عَقْلٍ وَ(مَا)
تَعُمُّ وَالأَوْلَى بِهَا الَّذِي خَلاَ
مِنْهُ، وَذُو الإِبْهَامِ حَيْثُ مَثَلاَ
وَعِنْدَ الاخْتِلاَطِ خَيِّرْ مَنْ نَطَق
فِي أَنْ يَجِيءَ، مِنْهُمَا بِمَا اتَّفَق
وَ (مَنْ) أَجِزْ فِي غَيْرِ مَنْ يَعْقِلُ إِنْ
شَابَهَهُ كَذَا إِذَا بِهِ قُرِن

(ش) الْمُرَادُ بِـ (كُلِّ مَا مَضَى) (الَّذِي) وَ (الَّتِي) وَتَثْنِيَتُهُمَا، وَجَمْعُهُمَا، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ (مَا) وَ (مَنْ) صَالِحٌ أَنْ يُرَادَ بِهِ ذَلِكَ كُلّه.

إِلاَّ أَنَّ (مَنْ) يَخْتَصُّ بِمَنْ يَعْقِلُ، وَ (مَا) صَالِحَةٌ لِلصِّنْفَيْن، لَكِن أولاَهُمَا بِهِ مَا لاَ يَعْقِلُ، وَالْمُبْهَمُ أَمْرُه.

وَمِنْ وُرُودِ (مَا) فِيمنْ يَعْقِلُ قَوْلُهُ ـ تَعَالَى ـ ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾[2].

وَ[قَوْلُهُ]: ﴿ إِلاَّ عَلَى أَزْوَاجِهم أَوْ ما مَلكَتْ إِيْمَانُهُمْ ﴾[3].

---

(١) س، ش، هـ وع (لكل ما مر).

(٢) من الآية رقم (٣) من سورة (النساء) وتمامها: (وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع...).

(٣) من الآية رقم (٦) من سورة (المؤمنون) وتمامها: ﴿والذين هم لفروجهم حافظون، إلاّ على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين﴾.

وَمِنَ المبهَم أَمْرُهُ: المشكُوكُ فِيهِ لبُعْدِهِ: هَلْ هُوَ إِنْسَانٌ أَوْ غَيْرُهُ[1]، فَيُقَالُ: (أُنْظُر إِلَى مَا ظَهر: أَيُّ شَيْءٍ هُوَ)؟.

وَإِذَا اخْتَلَطَ صِنْفُ مَنْ يَعْقِلُ بِصِنْفِ مَا لَا يَعْقِلُ جَازَ أَنْ يُعبَّرَ عَن الجَميع بِـ (مَنْ) تَغْلِيباً للأَفْضَل كَقَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَواتِ وَالأَرْض﴾[2].

[وَأَنْ يُعَبَّرَ عَنْهُ بِـ (مَا) لِإِنَّهَا عَامَّةٌ فِي الأَصْلِ نَحْو: (سَبَّح لِلَّهِ مَا فِي السَّمَواتِ وَالأَرْضِ[3])][4].

واسْتُحْسِنَ التَّعْبِيرُ بِـ (مَنْ) عَمَّا لَا يَعْقِلُ إِذَا أُجْرِيَ مُجْرَى مَنْ يَعقِلُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٦٥ ـ بَكَيْتُ إِلَى سِرْبِ القَطَا إِذْ مَرَرْنَ بِي
فَقُلْتُ وَمِثْلِي بَالْبُكَاءِ جَدِيرُ

٦٦ ـ أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ؟
لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

---

(١) ع (غيرها).

(٢) من الآية رقم (٤١) من سورة (النور) وتمامها: ﴿ألم تر أن الله يسبح له من في السموات والأرض، والطير صافات كل قد علم صلاته وتسبيحه...﴾.

(٣) من الآية رقم (١) من سورة (الحديد).

(٤) ع سقط ما بين القوسين.

٦٥ و٦٦ ـ هذان بيتان من الطويل ينسبان إلى غير واحد من الشعراء، فهما في ديوان مجنون ليلى ص ١٣٧، ونسبهما العيني=

أَجْرَاهُ مُجْرَى مَنْ يَعْقِل بِأَنْ كَلَّمَهُ فَعَبَّر عَنْهُ بِـ (مَنْ)[1].

كَمَا سَاغَ لِوَصْفِ[2] الكَوَاكِب أَنْ يُجْمَعَ جَمْعَ مَنْ يَعْقِلُ لِكَوْنِهِ فِي الأَصْلِ لِمَنْ يَعْقِلُ أَعْنِي السُّجُود[3]. وَإِلَى هَذَا أَشَرْتُ بِقَوْلِي:

. . . . . إن شابَهَهُ . . . . . .

ثم قلت:

. . . . . كَذَا إِذَا بِهِ قُرِن

فَأَشَرْتُ بِهِ[4] إِلَى قَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ: ﴿ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾[5].

= في المقاصد ١/٤٣١ إلى العباس بن الأحنف وهما في ديوانه ص ٨٣.

والرواية في هـ:

بكيت إذا سرب القطا قد مررن بي . . . . . .

والرواية في ديوان المجنون:

شكوت إلى . . . . . .

(١) سقط من الأصل (بمن).

(٢) في الأصل (لـوصف) وفي ع و ك و هـ (لواصف).

(٣) يشير بذلك إلى قوله تعالى ﴿إذ قال يوسف لأبيه يا أبت إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين﴾.

(٤) ع ك سقط (به).

(٥) من الآية رقم (٤٥) من سورة (النور) وتمامها ﴿والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه، ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع. . .﴾.

وَإِلَى قَوْلِهِ ـ تعالَى ـ: ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ)[1] ﴾؟

وَإِلَى مَا حَكَاهُ الفراء[2] مِنْ قَوْلِ بَعْضِ العَرَب:

(اشْتَبَه[3] عَلَيَّ الرَّاكِبُ وَحِمْلُه، فَمَا أَدْرِي مَنْ ذَا[4] وَمَنْ ذَا).

(ص) وَ (مَنْ) فِي الاسْتِفْهَام وَارِدٌ وَ (مَا)

وَفِي الجَزَا وَالوَصْفِ ـ أَيْضاً ـ أَلْزَمَا[5]

مُنكَّرَيْنِ، وَخَلَتْ مِنْ وَصْفِ

(مَا) ـ وَحْدَهَا ـ كَـ (مَا أَعَزَّ المكْفِي)

(ش) (مَنْ) عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

---

(١) من الآية رقم (١٧) من سورة (النحل).

(٢) قال الفراء في معاني القرآن ٢/٩٨:

وقوله: «أفمن يخلق كمن لا يخلق» جعل (من) لغير الناس لما ميزه فجعله مع الخالق...

ثم قال:

والعرب تقول: (اشتبه عليّ الراكب وحمله، فما أدرى مَنْ ذا مِن ذا) حيث جمعهما وأحدهما إنسان، صلحت (من) فيهما جميعاً.

(٣) ك ع (أشبه).

(٤) هكذا في ك وهـ وسقطت الواو من الأصل ومن ع وضبط في الأصل (مَنْ ذا مِنْ ذا).

(٥) في س وضع الناسخ عنواناً لهذا الفصل هو (أقسام من وما) وخلا الأصل وباقي النسخ من هذا العنوان لأن المصنف ـ رحمه الله ـ اكتفى بوضع عناوين رئيسية للأبواب في الكتاب.

مَوْصُولَةٍ، وَقَدْ ذُكِرَت.

وَاسْتِفْهَامِيَّةٍ نَحو: (مَنْ عِنْدَكَ)؟

وشَرْطِيَّةٍ نَحو: (مَنْ يَهْدِ اللَّه فَهُوَ المُهْتَدِ)[1].

ونكرةٍ مَوْصُوفَةٍ / كَقَوْلِ الشَّاعِر:

٦٧ - أَلاَ رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ
وَمُؤْتَمَنٍ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينِ

وَ (مَا) الاسْمِيَّة عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ:

الأَرْبَعَةُ كَالْأَرْبَعَةِ.

وَالخَامِسُ الَّذِي تَنْفَرِدُ بِهِ دُونَ (مَنْ): وُقُوعُهَا نكرةً خَالِيَةً مِنْ وصْفٍ.

وَذَلِكَ فِي ثَلاَثَةِ مَوَاضِع:

أَحَدُهَا: في التَّعَجُّب نَحو: (مَا أَعَزَّ المَكْفِي) أَيْ: شَيْءٌ جَعَلَ المكفِيَّ عَزِيزاً جِداً.

---

(١) من الآية رقم (١٧) من سورة (الكهف).

٦٧ ـ من الطويل من أبيات سيبويه الخمسين ١/٢٧١ ومن شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/٣٦، والسيوطي في الهمع ١/٩٢، ٢/٢٨.

ومعنى تغتشه: تظن به الغش.

وَالثَّانِي بَعْدَ (نِعْمَ) وَ (بِئْسَ) نَحو: (نِعِمَّا أَنْتَ) أَيْ: نِعْمَ شَيْئاً أَنْتَ، وَفِي هَذَا خِلَاف[1].

وَالثَّالِثُ: فِي نَحْو قَوْلِهِمْ: (إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ) أَيْ: إِنِّي مِنْ أَمْرِ أَنْ أَفْعَلَ أَيْ: مِنْ أَمْرِ فَعْلِي. قَالَ الشَّاعِرُ:

٦٨ - أَلَا غَنِّيَا بِالزَّاهِرِيَّةِ إِنَّنِي
عَلَى النَّأْيِ مِمَّا أَنْ أُلِمَّ بِهَا ذِكْرَا

أَيْ: مِنْ أَمْرِ إِلْمَامِي.

وَحَيْثُمَا جَاءَ (مِنْ مَا) وَبَعْدَهَا (أَنْ يَفْعَل) فَهَذَا تَأْوِيلُهَا عِنْدَ قَوْم.

وَالصَّحِيحُ غَيْرُ ذَلِكَ، وَبَيَانُهُ[2] فِي بَابِ (نِعْمَ) و (بِئْسَ) يُسْتَوْفى[3].

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا (أَنْ) فَهِي بِمَعْنَى (ربما).

(ص) **وَاجْعَلْ كَـ(ذُو): (ذَا) بَعْدَ (مَنْ) أَوْ بَعْدَ[4] (مَا)**
إِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِـ (ذَا) مُسْتَفْهِمَا

---

(١) سيبين المصنف هذا الخلاف في باب (نعم وبئس).

(٢) ك و ع (وبأنه).

(٣) هـ (مستوفي).

(٤) هـ (وبعد).

٦٨ ـ من الطويل.

الزاهرية: التبختر.

(ش) قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ (ذُو) فِي لُغَةِ طَيِّىء يُسْتَعْمل بِمَعْنَى (الَّذِي) و(الَّتِي) وَفُرُوعِهِمَا، فَلِذَلِكَ قُلْتُ:

واجعلْ كَـ(ذُو): (ذَا) . . . . . .

وَنَبَّهْتُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ الاعْتِدَادِ بِـ (ذَا) وَعَدمِ إِلْغَائِهَا.

وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ ـ أَيْضاً ـ[1] إِلَّا بَعْدَ (مَا) أَوْ (مَنْ) المُسْتَفْهَمِ بِهِمَا.

فَيُقَالُ: مَاذَا صَنَعْتَ؟ وَمَنْ ذَا لَقِيتَ؟

فَتكونُ (مَا)[2] و (مَنْ) اسْتِفْهَامِيَّتَيْن.

وَ (ذَا) إِمَّا بِمَعْنَى (الَّذِي) وَإِمَّا مُلْغىً.

فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى (الَّذِي) كَانَتْ (مَا) وَ (مَنْ)[3] فِي مَوْضع رَفْع.

وَرُفِعَ الجَوَابُ، وَالبَدَلُ مِنْ (مَا) وَ (مَنْ).

فَالجَوَابُ: كَقَوْلِكَ بَعْدَ (مَاذَا صَنَعْتَ)؟ خَيْرٌ.

وَبَعْدَ (مَنْ ذَا لَقِيتَ)؟ زَيْدٌ.

---

(١) ع (أيضاً لا يكون).

(٢) فيكون (من) و (ما).

(٣) سقط (من) وفي ك كانت (من) و (ما).

وَمِنَ الجَوَابِ المَرْفُوعِ قِرَاءَةُ أَبي عَمْرو[1]: (مَاذَا يُنْفِقُونَ؟ قُلِ: العَفْوُ)[2]

وَالإِبْدَالُ بالرَّفْعِ مِنْ (مَا) وَ (مَنْ) كَقَوْلِكَ بَعْدَ السُّؤَالَيْن[3]: (أَخَيْرٌ أَمْ شَرٌّ) وَ (أَزَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو).

وَمِنْهُ قَوْلُ لَبيدٍ:

٦٩ ـ أَلَا تَسْأَلَانِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ
أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ

---

(١) زبان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين، التميمي، المازني، بصري أخذ عن ابن أبي اسحاق. وكان أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها، أحد القراء السبعة، ولد بمكة، ومات بالكوفة سنة ١٥٤هـ تقريباً.

(٢) من الآية رقم ٢١٩ من سورة (البقرة) وتمامها: ﴿يسألونك عن الخمر والميسر قل فِيهما إثم كبير ومنافع للناس، وإثمهما أكبر من نفعهما ويسألونك ماذا ينفقون قل: العفوَ، كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون﴾.
قرأ أبو عمرو برفع (العفو) على أن (ما) استفهامية، و(ذا) موصولة. على تقدير: الذي ينفقونه العفو. ووافقه اليزيدي.
وقرأ الباقون بنصب (العفو) على أن (ماذا) اسم واحد، فيكون مفعولاً به مقدماً. والتقدير: أي شيء ينفقون؟.. أنفقوا العفو.

(٣) يقصد السؤالين الماضيين.

٦٩ ـ مطلع قصيدة من الطويل قالها لبيد بن ربيعة يرثي النعمان، بن المنذر (الديوان ١٣١).
يحاول: يستعمل الحيلة أي: الحذق في تدبير الأمور.
والنحب: من معانيه النذر وهو المقصود هنا.
والبيت من شواهد سيبويه ١/ ٤٠٥، الفراء في معاني القرآن ١/ ١٣٩.

وَإِنْ كَان[1] (ذَا) مُلْغىً كَانَتْ (مَنْ) وَ (مَا)[2] فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِـ (صَنَعْتُ) وَ (لَقِيتُ).

وَنَصْبُ الجَوَاب وَالمُبْدَلِ مِنْ (مَا) وَ (مَنْ) كَقَوْلِهَ تَعَالَى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا: خَيْراً﴾[3].

وَكِقَرَاءَةِ غَيْر أَبِي عَمْرٍو[4] بِنَصْبِ (العَفْو).

(ص) وَكَالْمَوَاضِي مُعْرَباً (أَيّ) وَفِي
تَأْنِيثِ التَّا صِلْ بِهَا أَو اكْتَفِ
وَحَيْثُ صَدْرُ وَصْلِهِ يُسْتَلَبُ
يُبْنَى، وَفِي بَعْضِ الكَلَامِ يُعْرَبِ
وَعِنْدَ حَذْفِ مَا لَهُ يُضَافُ
فَلَيْسَ فِي إِعْرَابِهِ خِلَافُ
وَتَقْتَضِي[5] شَرْطاً أَو اسْتِفْهَامَا
مُلْتَزَماً إِعْرَابُهُ الْتِزَامَا
وَنَعْتُ مَنْكُورٍ وَحَالاً قَدْ[6] أَتَى
كَـ (حَبْتَرٍ)[7] يَتْلُوهُ: (أَيَّمَا فَتَى)

---

(١) سقط (كان).

(٢) و ع (ما ومن).

(٣) من الآية رقم (٣٠) من سورة (النحل) وتمامها: ﴿وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا: خيراً، للذين أحسنوا في هذه الدنيا حسنة، ولدار الآخرة خير، ولنعم دار المتقين﴾.

(٤) ع سقط (عمرو). (٥) ك و ط (يقتضي).

(٦) ط (وْحالاً ذا أتى). (٧) ع (كجزء).

(ش) الْمُرَادُ بِالمَوَاضِي (الَّذِي) وَ (الَّتِي) وَتَثْنِيتُهُمَا، وَجَمْعُهُمَا.

وَ (أَيّ) تَقَعُ مَوَاقِعَهَا كُلَّهَا نَحْو: (أَوْصِ مِنْ بَنِيكَ وَبَنَاتِكَ أَيُّهُم هُوَ أَعْقَلُ، وَأَيُّهُنَّ أَوْ أَيَّتُهنَّ هِيَ أَعْقل).

وَلَا بُدَّ من إِعْرَابِهَا إِذَا كَمُلَتْ صِلَتُهَا أَوْ حُذِفَ مَا تُضَاف[1] إِلَيْه نَحو قَولكَ: (أَوْصِ مِنْ بَنِيكَ أَيًّا هُوَ أَفْضَل، أَوْ أَيًّا أَفْضَل).

فَإِنْ صُرِّحَ بِمَا تُضَافُ[2] إِلَيْهِ، وَحُذِفَ صَدْرُ الصِّلَةِ بُنِيَتْ عَلَى الضَّمِّ كَقَوْلِهَ ـ تَعَالَى ـ ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[3]. وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِر:

٧٠ـ إِذَا مَا لِقَيتَ بَنِي مَالِكٍ
فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

---

(١) هـ (يضاف).

(٢) هـ (يضاف).

(٣) الآية رقم (٦٩) من سورة (مريم).
القراءة المشهورة بضم الياء من (أيُّهم).
وقرأها بالفتح معاذ بن مسلم الهراء، وطلحة بن مصرف.
(ينظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٨٦).

٧٠ ـ من المتقارب ينسب إلى غسان بن وعلة كما في العيني ١/٤٣٦، والخزانة ٢/٥٢٢ والبيت من شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/٣٥، وابن الأنباري في الإنصاف ص ٧١٥.

وَقَدْ تُعْرَبُ[1] ـ أَيْضاً ـ عِنْدَ حَذْفِ صَدْرِ صِلَتِهَا مَعَ التَّصْرِيحِ بِمَا تُضَافُ[2] إِلَيه[3].

وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ (أَيَّهم أَشَدَّ) ـ بفتح الياء ـ[4].

وَمِثَالُ اقْتِضَائِهَا شَرْطاً قَوْلُهُ ـ تَعَالَى ـ ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى ﴾[5].

وَمِثَالُ اقْتِضَائِهَا اسْتِفْهَاماً قَوْلُه ـ تَعَالَى ـ ﴿ فَأَيُّ الفَرِيقَيْنِ أَحقُّ بِالأَمْن ﴾[6].

وَتَجِيء نَعْتاً لِنكِرةٍ[7] دَالَّاً عَلَى الكَمَالِ كَقَوْلِكَ[8]: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ). أَيْ: رَجلٍ كَامِلٍ فِي الرُّجُولِيَّةِ.

وَعِنْدَ دَلَالَتِهَا عَلَى الكَمَالِ تَقَعُ حَالاً بعد المَعْرفة كَقَوْلِكَ: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ أَيَّ رَجُلٍ) وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِر:

---

(١) ك و ع (يعرب).
(٢) هـ (يضاف).
(٣) ك و ع (أي) موضع (إليه)
(٤) قرأ بالفتح طلحة بن مصرف، ومعاذ بن مسلم الهراء (مختصر ابن خالويه ٨٦).
(٥) من الآية رقم (١١٠) من سورة (الإسراء).
(٦) من الآية رقم (٨١) من سورة (الأنعام).
(٧) ع (نعتا لنكة).
(٨) ع (كقوله).

٧١ - فَـأَوْمَـأْتُ إِيمَـاءً خَفِيًّـا لِحَبْتَـرٍ
فَـلِلَّه عَيْنَـا حَبْتَـرٍ أَيَّمَـا فَـتىً

(ص) وَلاَ تَصِـلْ[1] بِجُمْلَةٍ إِنْ لَـمْ يُفِـدْ
وَصْـلٌ بِهَـا تَعْيِينَ مَفْهُـومٍ قُصِـد
وَلَيْسَ شَـرْطـاً كَـوْنُ مَـا تَضَمَّنُ
يُعْلَمُ بَـل إِبْهَـامُـهُ قَـدْ يَحْسُنُ

(ش) أَيْ: لاَ تَصِلْ[2] بِجُمْلةٍ لاَ يَجْهَل مَعْنَاهَا أحدٌ نحو: (الذِي حَاجِبَاهُ فَوْقَ عَيْنَيْه).

وَلاَ بِجُمْلَةٍ إِنْشَائِيَّةٍ نَحو: (جَاءَ الذِي بِعْتكَهُ) قَاصِداً لإِنْشَاءِ البَيْع.

[وَأَمَّا القَسَمُ فَقَدْ جَوَّزَ بَعْضُهُم الوَصْلَ بِهِ.

وَمَنَعَهُ ابنُ السَّرَاجِ.

---

(١) ع (تضف).

(٢) هـ (يصل).

٧١ - من الطويل من جملة أبيات للراعي النميري قالها وقد نزل به أضياف ولم يجد قرى فأشار إلى غلامه فنحر ناقة من رواحلها، فلما جاءته إبله عوض صاحب الناقة.

والبيت في الديوان ص ١٧٧، وفي ديوان الحماسة شرح المرزوقي ١٥٠٢.

أومأت: أشرت إشارة خفية.

حبتر: اسم غلام الشاعر، وهو ابن اخته كما قال الأعلم ٣٠٢/١ هامش كتاب سيبويه.

وَمِنْ وُرُودِه قَـوْلُهُ ـ تَعَـالَى ـ[1] ﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ ﴾[2].

وَلَا بِجُمْلَةٍ طَلَبِيّة نَحو: (جَاءَ الذِي هَلْ قَامَ)؟.

لأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ لَا يُفِيدُ تَعْيِينَ مَا قُصِدَ.

وَلَا يُشْتَرطُ كَوْنُ مَا تَضَمَّنت الصِّلَةُ مَعْلُوماً [لِلسَّامِع، بَل الأكْثَر أَنْ يَكُونَ مَعْلُوماً[3]].

وَقَد يَعنّ[4] لِلْمتكلِّم قَصْد[5] فِي إِبْهَام الصِّلَةِ فيكُونُ ذَلِكَ مُسْتَحْسَناً[6] كَقَولِكَ (أَعْطَيْتُ زَيْداً الَّذِي أَرَادَ).

وَيُمكِنُ أَنْ يَكُونَ مَنْهُ قَوْلُه ـ تَعَالَى ـ ﴿ فَغَشِيَهُمْ مَنِ اليَمّ مَا غَشِيَهُم ﴾[7].

(ض) **وَصِـلْ بِظَرفٍ، أَوْ بِحَـرْفٍ جَـرّ**
إِنْ شِئْتَ وَانْـوِ فِعْـلَ مُـسْتَقِـرٍّ
نَحْـو (الَّـذِي عِنْـدَكَ دُونَ مَـالِي)
وَالـعَـائِـدُ انْـوِهِ بِكُـلِّ حَـالِ

---

(١) من الآية رقم (٧٢) من سورة (النساء).

(٢) هكذا في الأصل وسقط ما بين القوسين من ك وع وهـ.

(٣) سقط ما بين القوسين من ع.

(٤) ع (يعز).

(٥) ع (قصداً).

(٦) ع (مستحسن).

(٧) من الآية (٧٨) من سورة (طه) وتمامها: ﴿فأتبعهم فرعون بجنوده فغشيهم من اليم ما غشيهم﴾.

وَتكُونُ الصِّلَة ـ أَيْضاً ـ ظَرْفاً قَائِمًا مَقَامَ جُملةٍ فِعليَّةٍ نَحو (عَرَفْتُ الذِي عِنْدَك).

أَيْ: الَّذِي اسْتَقَرّ عَنْدَكَ، أَوْ ثَبَتَ أَوْ حَصَل.

وتَكُونُ[1] الصِّلةُ ـ أَيْضاً ـ حَرْفَ جَرّ وَمْجرُوراً بِهِ، وَيَكونُ ـ أَيْضاً ـ قَائِماً مَقَام جملَةٍ فِعْلِيةٍ نَحو: (عَرَفْتُ الذِي لَكَ).

أيّ: الَّذِي استَقَرّ لَكَ أَوْ ثَبَتَ، أَوْ حَصَل.

وَقَوْلي:

(نَحْوُ الَّذِي عِنْدَك دُونَ مَالِي) . . . . . .

جامِعٌ لِلْمِثَالَيْنْ؛ لِأَنَّ (ما) / مِنَ (الَّذِي عِنْدَك دُونَ مَا لِي)[2] ٨/ب بِمَعْنَى (الَّذِي).

وَفِي (عِنْدَكَ) عَائِدٌ عَلَى (الذِي).

وَفِي (لي) عَائِدٌ عَلَى (مَا).

(ص) **وَحَذْفَ عَائِدٍ أَجِزْ إِن اتَّصَل**
نَصْباً بِفِعْلٍ أَوْ بِوَصْفٍ ذِي عَمَل

(ش) الضَّمِيرُ العَائِدُ عَلَى المَوْصُولِ إِنْ كَانَ مَنْصُوباً بِـ (إِنَّ) أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِها لَمْ يُجَزْ حَذْفُهُ [نَحو (عَرَفْتُ الَّذِي كَأَنَّهُ أَسَد).

(١) ع (ويكون).

(٢) ع و ك سقط (مالي).

وَإِنْ كَانَ مَنْصُوباً بِفِعْلٍ أَوْ صِفَةٍ، وَكَانَ مُنْفَصِلاً لَمْ يُجَزْ حَذْفُه](1) نَحْو: (عَرَفْتُ الذِي إِيَّاهُ أَكْرَمْتَ، والذِي أَنْتَ إِيَّاهُ مُكرِم).

وَإِنْ كَانَ مَنْصُوباً بِفِعْل أَوْ صِفَةٍ وَكَانَ مُتَّصِلاً جَازَ حَذْفُهُ وَإِبقَاؤُهُ كَقَولِهِ ـ تَعَالَىَ ـ ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهم ﴾(2).

وَقَرَأَ شُعْبة(3): (عَمِلَتْ أَيْدِيهم)(4).

وَكَقَوْلِ الشَّاعِر:

٧٢ ـ مَا اللَّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ
فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ

أَرَادَ: الذِي اللَّهُ مُولِيكَهُ فَضْلٌ، فَحذَفَ العَائِدَ لِأَنَّهُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَنْصُوبٌ بِصِفَةٍ عَامِلَةٍ عَمَلَ الفِعْل.

---

(1) ع سقط ما بين القوسين.

(2) من الآية رقم (٣٥) من سورة (يس).

(3) شعبة بن عياش بن سالم أبو بكر ـ الحناط ـ بالنون ـ الأسدي، النهشلي، الكوفي راوي حفص، اختلف في اسمه على ثلاثة عشر قولاً أصحها شعبة توفي في جمادى الأولى سنة ١٩٣هـ.

(4) قرأ أبو بكر شعبة وحمزة والكسائي وخلف (عملت) والباقون بالهاء (ص ١٥٧ إتحاف).

٧٢ ـ من البسيط استشهد به المصنف في شرح التسهيل ١/٣٥ ولم ينسبه أيضاً ولم ينسبه أحد ممن استشهدوا به كالعيني ١/٤٤٧، همع الهوامع ١/٨٩ التصريح ١/١٤٥ الأشموني ١/١٧٠.

[وَمِثَالُ الإِبْقَاءِ [قَوْلُهُ ـ تَعَالَىٰ ـ][1] (وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ)[2]].

(ص) أَوْ جَرَّه ـ مُضَافاً ـ اوْ حرفُ كَمَا
جُرَّ بِهِ الْمَوصُولُ أَوْ كُفْؤُهما[3]

(ش) فِي[4] قَوْلِي:

أَوْجَرَّهُ . . . . . .

فَاعِلٌ مُسْتَتِرٌ عَائِدٌ عَلَىٰ (وَصْفٍ ذِي عَمَل).

والهَاءُ عائِدَةٌ عَلَىٰ (عَائد)[5] من قولي:

وَحَذْفَ عَائِدٍ أَجِزْ . . . . . .

وَحَرْفٌ مِنْ قَوْلِي:

. . . . . أَوْحَرْفٌ كَمَا جُرَّبِهِ الْمَوْصُول . . . . .

---

(١) من الآية رقم (٣٧) من سورة (الأحزاب).

(٢) ك و ع و هـ سقط ما بين القوسين.

(٣) ع ك هـ جمعت هذا البيت مع البيت السابق معاً، ومزجت شرحهما، واضطربت ك و ع فذكرت بيتاً ثالثاً مكرراً مع الثاني فأصبحت الأبيات كما يلي:

وحذف عائد أجز إن اتصل نصباً بفعل، أو بوصف ذي عمل
أو جره مضاف أو حرف كما جر به الموصول أو كفؤهما
كذا إذا جر بحرف مثل ما جر به الموصول أو كفؤهما

(٤) ك ع هـ (وفي).

(٥) هكذا في ك ع هـ وزاد الأصل (عائد أجز).

مَعْطُوفٌ عَلىَ فَاعلِ (جَرَّهُ).

وَالحَاصِلُ: أَنَّ العَائِدَ إِذَا كَانَ مجرُوراً بِاسْمٍ مُضَافٍ إِلَيْه[1] لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ نَحْو: (رَأَيْتُ الذِي غُلاَمُهُ زَيْدٌ).

وَكَذَا إِنْ جُرَّ بِحَرْفٍ لَمْ يُجَرّ الْمَوْصُولُ، وَلاَ مَا هُوَ: هُوَ[2] فِيَ الْمَعْنىَ بِمِثْلِهِ نحو: (رَأَيْتُ الذِي مَرَرْتَ بِهِ، وَأَعْرَضْتُ عَنِ الذِي رَغِبْتَ فِيهِ).

فَإِنْ جُرَّ بِصِفَةٍ تَعْملُ عَمَل الفِعْلِ جَازَ حَذْفُهُ كَقَوْلِهِ ـ تَعَالىَ ـ ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾[3].

وَكَذَا إِنْ جُرَّ العَائِدُ بِحَرْفٍ، وَجُرَّ الْمَوْصُولُ بِمِثْلِهِ لَفْظاً، وَمَعْنىً جَازَ حَذْفُ العَائِدِ نَحْو: (مَرَرْتُ بِالذِي مَرَرْتَ)[4].

وَمِنْهُ قَوْلُهُ ـ تَعَالىَ ـ ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[5].

[أَيْ: مِمَّا تَشْرَبُونَ][6] مِنْه.

---

(١) ك ع هـ (مجروراً بإضافة غير صفة لم يجز حذفه).

(٢) ك ع هـ سقط (هو) الثانية.

(٣) من الآية رقم (٧٢) من سورة (طه) وتمامها:
﴿قالوا لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا فاقض ما أنت قاض إنما تقضي هذه الحياة الدنيا﴾.

(٤) ك ع (مررت به).

(٥) من الآية رقم (٣٣) من سورة (المؤمنون).

(٦) ع سقط (أي مما تشربون).

وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِر:

٧٣ - نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قُرَيْشٌ
وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ العُمُومُ

وَكَذَلِكَ يُجَوزُ حَذْفُ العَائِدِ المَجْرُورِ بِحَرْفٍ جُرَّ بِمِثْلِهِ مَوْصُوفٌ بِالمَوْصُولِ أَوْ عَائِدٌ عَلَيْهِ بَعْدَ الصِّلَة.

فَالأَوَّل كَقَوْل بَعْضِ الطَّائِيِّين:

٧٤ - إِنْ تُعْنَ نَفْسُكَ بِالأَمْرِ الَّذِي عُنِيَتْ
نُفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرْ بِمَا ظَفِرُوا[1]

وَمِثْلُهُ:[2]

٧٥ - لَا تَرْكَنَنَّ إِلَى الأَمْرِ الذِي رَكَنَتْ
أَبْنَاءُ يَعْصُرُ حِين اضْطَرَّها القَدَرُ

(١) سقط هذا البيت من الأصل وجاء في ك ع هـ.
(٢) سقط (ومثله) من الأصل.
٧٣ ـ من الوافر استشهد به المصنف في شرح التسهيل ١/٣٥ ولم ينسبه أيضاً كذلك لم ينسبه ابن عصفور في المقرب ص ٧، ولا ابن هشام في قطر الندى ص ١١٣.
٧٤ ـ من البسيط استشهد به المصنف أيضاً في شرح التسهيل ١/٣٥ ولم ينسبه ولم ينسبه أحد ممن استشهد به من بعده. وقد نسبه العيني في المقاصد النحوية ١/٤٤٩ إلى كعب بن زهير بن أبي سلمى، وليس في ديوانه.
٧٥ ـ من البسيط نسبه العيني ١/٤٤٩ إلى كعب بن زهير بن أبي =

وَالثَّانِي كَقَوْلِ الآخَر:

٧٦- وَلَـو انَّ مَا عَالَجْتُ لِـيَن فُؤَادِهَـا
فَقَسَـا اسْتُلِيَن بِـهِ لَـلاَنَ الجَنْـدَلُ

وَإِلَى هَذَيْنِ أَشَرْتُ بِقَوْلِي:

. . . . . حَرْفٌ(١) كَمَا(٢) جُرَّ بِهِ المَوْصُولُ أَوْ كُفْؤُهُمَا

(ش) لِأَنَّ المَوْصُوفَ بِالموصُولِ كُفْؤٌ لَهُ.

وَالعَائِدُ عَلَيْه بَعْدَ الصِّلَةِ كُفْؤٌ لِلْعَائِد عَلَيْهِ مِنَ الصِّلة.

وَالتَّقْدِيرُ: وَلَوْ أَنَّ مَا عَالَجْتُ بِهِ لِيَن فُؤَادِهَا.

= سلمى وليس في ديوانه. والرواية في ع (للأمر) وهي خطأ فإن بها ينكسر الوزن.
ومعنى لا تركنن: لا تمل.
ويعصر: اسم رجل أبو قبيلة منها باهلة.

(١) في الأصل (بحرف).
(٢) سقط (كما) من الأصل.

٧٦ ـ من الكامل قاله الأحوص الأنصاري من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز (الخزانة ١/٢٤٨، الأغاني ١٨/١٩٦).
ورواية البغدادي في الخزانة.

. . . . . لين فؤاده . . . . . .

والبيت من شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/٣٥.
الجندل: ما يقله الرجل من الحجارة.

(ص) وَإِنْ لِـ[1] (أَيٍّ كَانَ وَهْوَ مُبْتَدا
فَحَذْفُهُ يَسْتَحْسِنُونَ · أَبَدا
إِنْ عُلِمَ الحَذْفُ، وَأَمَّا إِنْ جُهِلْ
فَإِنَّهُ بِكُلِّ حَالٍ قَدْ حُضِلْ[2]
وَحَذْفُهُ مَعْ غَيْرِ (أَيٍّ) مَا قَوِي
دُونَ اسْتِطَالَةٍ فَحَقِّقْ مَا رُوِي

(ش) إِذَا كَانَ العَائِدُ على المَوْصُولِ مُبْتَدأ اسْتُحْسِنَ حَذْفُه مَعَ (أَيّ) وَإِنْ لَمْ تَكُنْ[3] صِلَتُهَا مُسْتَطَالة.

وَإِنْ كَانَ مُبْتَدَأً؛والموْصُولُ غَيْرُ(أَيٍّ)لَمْ يَحْسُنْحَذْفُهُ إِلَّا عِنْدَ اسْتِطَالَةِ الصِّلَةِ نَحو قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ: (مَا أَنَا بِالذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئاً)[4].

أَيْ: مَا أَنَا بِالَّذِي هُوَ قَائِلٌ لَكَ شَيْئاً[5].

وَانْ زَادَت الاسْتِطَالَةُ ازْدَادَ الحذفُ حُسْناً كَقَوْله ـ تَعَالىَ ـ ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَه، وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ﴾[6].

---

(١) ع و (إلّا لأي).
(٢) هـكـذا فـي الأصـل. وفـي هـوك وع وس وش وط (حظل) ـ بالظاء ـ .
(٣) هـ (يكن).
(٤) (٥) ك و ع (سوءاً).
(٦) من الآية رقم (٨٤) من سورة (الزخرف).

التَّقْدِيرُ ـ وَاللَّهُ أَعْلَم ـ : وَهُوَ الَّذِي هُوَ فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ، وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ.

فَإِنْ عُدِمَتْ الاسْتِطَالَةُ ضَعُفَ الحَذْفُ وَلَمْ يمتنع كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ:

٧٧ ـ مَنْ يُعْنَ بِالحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ
وَلَا يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الحِلْمِ وَالكَرَمِ

وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ بَعْضِ السَّلَفِ[1]:

(تَمَاماً عَلَىَ الذي أَحْسَنُ)[2] ـ بِالرَّفْعِ ـ

أَيْ: عَلَىَ الذِي هُوَ أَحْسَنُ.

وَأَشَرْتُ بِقَوْلِي:

---

(١) نسب ابن جني هذه القراءة في المحتسب ٢٤٣/١ إلى ابن يعمر، ونسبها صاحب إتحاف فضلاء البشر للحسن والأعمش ص ٢٢٠.

(٢) من الآية رقم (١٥٤) من سورة (الأنعام).

٧٧ ـ من البسيط استشهد به المصنف في شرح التسهيل ٣٥/١ ولم ينسبه أيضاً ـ وقال العيني في المقاصد ٤٤٦/١ لم أقف على اسم قائله.

والسفه: ضد الحلم، وأراد به هنا الكلام الفاحش.

لا يحد: لا يمل.

ورواية المصنف في شرح التسهيل.

.... لا ينطق ....

وهي رواية ع وهـ وك.

. . . . . وَأَمَّا إِنْ جُهل فَإِنَّه [1] بِكُلِّ حَالٍ قَدْ حُضِل

إِلَىَ صِلَةٍ يَكُونُ العَائِدُ مِنْهَا مُبْتَدأ خَبَرُهُ ظَرْفٌ أَوْ جُمْلَةٌ نَحْو: (رَأَيْتُ الذِي هُوَ عِنْدَكَ) أَو (الَّذِي هُوَ يَنْطَلِقُ).

فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا العَائِد لَا يُحْذَفُ، إِذْ لَوْ حُذِفَ جُهِلَ حَذْفُه، لِكَوْنِ خَبرِهِ عَلَىَ صُورَةِ الصِّلَةِ التَّامَّة.

وَمَعْنَىَ حُضِل [2]: مُنِع.

(ص) وَكَـ (الَّـذِي): (أَلْ) وَفُـرُوعُـهُ وَلَا
تُوصَل [3] بِغَيْر الوَصْف كـ (الكَافِي البَلَا)

وشَذَّ نحوُ (الحَكَمُ التُرْضى) ومَنْ
رَأى اضْطِرادَ مِثْلِ ذَا فَمـا وَهَنْ

لكِنْ (مِنَ الْقَوْمِ الـرَّسُـولُ اللَّهِ
مِـنْهُـم وَنَـحْـوه قَـلِيـلٌ وَاهِ

(ش) التَّعْبير بـ (أَلْ) أَوْلَى من التعبيرِ بالألفِ واللامِ، لِيُسْلَكَ في ذلكَ سبيلُ التعبيرِ عَنْ سَائِرِ الأَدَوَاتِ كَـ (هَلْ) وَ (بَلْ).

---

(١) هكذا في هـ وع وك أما عبارة الأصل (فحذفه) وهذا لا يوافق ما جاء في النظم أول الفصل.

(٢) هـ ع ك (حظل) ـ بالظاء ـ.

(٣) هـ ك (يوصل).

فَكَمَا لَا يُعَبَّر عَنْ (هَلْ) وَ (بَلْ) بالهاء وَالَّلام ، وَالبَاءِ، وَالَّلام . بَلْ يُحْكَى لَفْظُهُمَا، كَذَا يَنْبَغي أَنْ يُفْعَلَ بِالكَلِمَةِ المُشَارِ إِلَيْهَا.

وَقَد اسْتَعْمَلَ التَّعْبِيَر بِـ (اَلْ) الخَليلُ وسِيبَوَيْهِ ـ رَحِمَهُمَا الَّله ـ[1].

وَأَشَرْتُ بِقَوْلي:

وَكَـ(الذِي): (اَلْ)وَفُرُوعُهُ . . . . . .

إِلىَ وُقُوعِهَا بِمَعْنىَ (الذِي) و (التي) وَتَثْنِيتهاَ وَجْمَعِها.

وَيَظْهَر الفَرْقُ بِالعَائِدِ نَحو: (رَأَيْتُ الكريمَ أَبُوهُ، والحَسَنَ وَجْهُهَا، وَالمَرْضِيَّ عَنهمَا، والمَغْضُوبَ عَلَيهم، والمَنْظُورَ إِلَيْهم، والفَاتِنَ حُسْنُهُنَّ).

وَلَمّا كَانتْ (اَلْ) المَوْصُولةُ بِلفْظِ المَعرِّفَةِ كُرِهَ وَصْلُهَا بِجُمْلَةٍ صَرِيحَةٍ.

وَالتُزِمَ كَونُ صِلَتِهَا صِفَةً فِي الَّلفْظِ مُؤَوَّلَةً بِجُمْلَةٍ فِعْليَّة.

وَلتَأَوُّلِها بِجُمْلَةٍ فِعْلية [2] حسنَ عَطْفُ الفِعْل عَلَيْهَا كَقَوْلِهِ

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢/٦٤:

«وقال الخليل: ومما يدل على أن (ال) مفصُولة من (الرجل) ولم يبن عليها وأن الألف واللام فيها بمنزلة (قد) قول الشاعر:

دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذل

بالشحم إنا قد مللناه بجل»

(٢) ع سقط (ولتأولها بجملة فعلية).

ـ تَعَالَىٰ ـ ﴿فَٱلْمُغِيرَاتِ صُبْحاً فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً﴾[1].

وَقَدْ وُصِلَتْ بِالفِعْلِ المُضَارِعِ، وَلَمْ يَقَعْ ذَلِكَ إِلَّا فِي الشِّعْرِ كَقَوْلِهِ:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ
وَلَا الأَصِيْلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ[2]

وَأَنْشَدَ[3] أَبُو زَيْد:

٧٨ـ أَتَانِي كَلَامُ الثَّعْلَبِيِّ بنِ دَيْسُقٍ
فَفِي أَيِّ هَذَا وَيْلَهُ يَتَسَرَّعُ

٧٩ـ يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً
إِلَىٰ رَبِّهِ صَوْتُ الحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

---

(١) الآيتان (٣ ، ٤) من سورة (العاديات).

(٢) ع مر هذا الشاهد في باب الكلام وما يتألف منه.

(٣) ع (وأنسد).

٧٨ـ٧٩ـ هذان بيتان من الطويل من أبيات سبعة أوردها أبو زيد الأنصاري في نوادره ص ٦٦ ونسبها إلى ذي الخرق الطهوي، وهو شاعر جاهلي.

الثعلبي: نسبة إلى ثعلبة بن يربوع فهو بالثاء المثلثة لا بالتاء المثناة نسبة إلى تغلب كما ضبط في بعض النسخ وابن ديسق: هو طارق بن ديسق، الخنا: الفحش وأصل ألفه ياء.

والرواية في هـ وك وع. (إلى ربها) الحمار اليجدع: الذي تقطع أذناه. يقال حمار مجدع: مقطوع الأذنين (قاموس).

وَلَيْسَ هَذَا بِفِعْل مُضْطَرٍّ بَلْ فِعْل مُخْتَارٍ لِتَمَكُّنِهِمَا مِنْ أَنْ يَقُولاَ[1]:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ المَرْضى حُكُومَته . . . . . .

وَ: . . . . . صَوْت الحِمَار يُجَدَّع[2]

وَإِلى هَذَا[3] أَشَرْتُ بِقَوْلِي:

. . . . . وَمَنْ رَأَى اطِّرَادَ مِثْلِ ذَا فَمَا وَهن

أَيْ: فَمَا ضَعُفَ رَأْيُهُ.

وَقَدْ نَبَّه سِيبويهِ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ عَلَىَ أَنَّ مَا وَرَد فِي الشِّعْرِ مِنَ الْمُسْتَنْدَرَاتِ لاَ يُعَدُّ اضْطِرَاراً، إِلاَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلشَّاعِرِ فِي إِقَامَةِ الوَزْنِ، وَإِصْلاَح[4] القَافِيةِ عَنْهُ مَنْدُوحَة[5].

(١) سقطت من الأصل هذه العبارة وجاء موضعها (لتمكن قائله من أن يقول).

(٢) سقط من الأصل (وصوت الحمار يجدع).

(٣) هـ (وإلى ذا).

(٤) ع (واصطلاح).

(٥) من المواضع التي نبه فيها سيبويه على رأيه في أن الضرورة هي التي لا يكون للشاعر عنها مندوحة قوله ١/٤٤.
«ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم، ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول. ومن حال بناء الاسم عليه، ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه. ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام.
قال الشاعر وهو أبو النجم العجلي: =

وَمِمَّا يُشْعِرُ بِأَنَّهُم فَعَلُوهُ اخْتِيَاراً أَنَّهُم لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ إِلَّا بِالفِعْلِ الْمُضَارِع، لِكَوْنِه شَبِيهاً باسمِ الفَاعِلِ.

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

٨٠- مِنَ القَوْمِ الرسُولُ اللَّهِ مِنْهُم
لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

فَنَادِرٌ مَعْدُودٌ مِنَ الضَّرُورَاتِ، لِأَنَّ الأَلِف وَاللَّام فِيه[1] بِمَعْنَى (الذِين)[2] وَلَا يَتَأَتَّى لَهُ الوَزْنُ إِلَّا بِمَا فَعَل.

(ص) **وَسَمِّ مَوْصُولاً مِنَ الحُرُوفِ مَا**
يُغْنِي عَنِ المَصْدَرِ حَيْثُ تُمِّمَا
وَهُنَّ (أَنْ) وَ (مَا) وَ (كَيْ) و (أَنَّ) مَع
(لَوْ) نَحو، (وَدَّ ذُو مُرَادٍ لَوْ يَقَع)

= قد أصبحت أم الخيار تدعى
على ذنبا كله لم أصنع

فهذا ضعيف، وهو بمنزلته في غير الشعر، لأن النصب لا يكسر البيت، ولا يخل به ترك إظهار الهاء، وكأنه قال «كله غير مصنوع».

٨٠ ـ من الوافر استشهد به كثير من النحاة ولم ينسبه أحد إلى قائله وهو من شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/٣٤ ولم ينسبه هناك كما لم ينسبه ابن هشام في المغنى ش ٦٣ ولا السيوطي في شرح شواهد المغنى ١/١٦١.

دانت: خضعت، وذلت، معد: ابن عدنان.

(١) ك ع سقط (فيه).

(٢) ع (الذي).

فَوَصَلُوا (كَيْ) بِمُضَارِعٍ ، وَ (أَنْ)
بِذِي تَصَرُّفٍ مِنَ الفِعْلِ كَـ (ظَنّ)
وَ (مَـا) بِـذِي تَصَـرُّفٍ لاَ أَمْـرِ
وَوَحْدَهَا مَجْرَى اسْم وَقْتٍ تَجْرِي[1]
وصَحَّ وَصْـلُهَا بِـجُـمْـلَةِ ابْـتِـدَا
إِنْ كَانَ تَوْقِيتٌ بِهَـا قَدْ قُصِـدَا[2]
كَمِثْل: (جُدْ مَا الجُودُ مُمْكِنٌ) وَقَدْ
تَـأْتِي كَـذَا وَالـوَقْتُ غَـيْرُ مُعْتَمَدْ
وَصِـلْ بِمَعْمُـولَيْـه (أَنَّ) وَلِـ (لَـوْ)
مِنْ جُمْلَةِ الأَفْعَالِ مَا لِـ (مَا) ارْتَضَوْا
وَأَكْـثَرُ اسْتِعمَـالِ (لَـوْ) بِـإِثْـرِ مَـا
يُجْـدِي تَمَنِّيـاً كَـ ((وَدُّوا لَـوْ نَمَـا)

(ش) اَلمَوْصُولاَتُ الحَرْفِيَّةُ (أَنْ) وَ (أَنَّ) وَ (مَا) وَ[3] (كَيْ) وَ (لَوْ) إِذَا حَسُنَ فِي مَوْضِعِهَا (أَنْ).

وَلَمْ يَذكُر (لَوْ) فِي الحُرُوفِ المَصْدرِيَّة ـ فِيمَا أَعْلَم ـ إِلاَّ الفَرَّاءُ وَأَبُو علي فِي التَّذْكِرَةِ، وَذَكَرهَا أَبُو البَقَاء[4].

(١) هـ ع (يجري).
(٢) ع (قصد).
(٣) سقطت الواو من الأصل (وما كي).
(٤) محب الدين أبو البقاء، العكبري، البغدادي، الضرير، النحوي، الحنبلي توفي ببغداد سنة ٦١٦هـ قال أبو البقاء في (إملاء ما مَنَّ به =

وأَجَازَ أَبُو عِلِّي أَنْ يُنْصَبَ الفِعلُ المعطوفُ عَلىَ صِلتِهَا، وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قِراءَةَ بَعْضِ القُــراء: [1](ودَوُّا لَــوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا)[2].

قَالَ أَبُو عَلِّي:

كَأَنَّهُ قَالَ: «وَدُّوا[3] أَنْ تُدْهِنَ فَيُدْهِنُوا».

فَحُمِلَ عَلىَ المعْنىَ كَمَاحُمِلَ:﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الذِي خَلَقَ السَّمَواتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ﴾[4]فِي زِيَادَةِ البَاءِ عَلى:﴿أَوَ لَيْسَ الذِي خَلَقَ السَّمَواتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ﴾[5]لَمَّا[6]كَانَ مَعْنَاهُمَا وَاحِداً.

= الرحمن ص ٢٢٧) في بيان قوله تعالى: (يود أحدهم لو يعمر):
(لو) هنا بمعنى (أنْ) الناصبة للفعل ولكن لا تنصب. وليست التي يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، ويدلك على ذلك شيئان:
أحدهما: أن هذه يلزمها المستقبل، والأخرى معناها في الماضي.
والثاني: أن (يود) يتعدى إلى مفعول واحد، وليس مما يعلق عن العمل.

(١) الآية رقم (٩) من سورة (القلم).
(٢) ع (فيدهنون). في البحر المحيط ٣٠٩/٨ (جمهور المصاحف على إثبات النون. وقال هارون إنه في بعض المصاحف «فيدهنوا» وقد ذكر أبو حيان وجهين للنصب).

(٣) ك و ع سقط (ودوا).
(٤) من الآية رقم (٩٩) من سورة (الإسراء).
(٥) من الآية رقم (٨١) من سورة (يس).
(٦) ع (كما كان).

وَأَكْثَرُ وُقُوعِ (لَوْ) هَذِهِ بَعْدَ (وَدَّ) أَوْ (يَوَدّ) أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُمَا[1].

وَبِهَذَا يُعْلَمُ غَلَطُ مَنْ عَدَّها حَرْفَ تَمَنٍّ إِذْ لَوْ صَحَّ ذلك لَمْ يُجْمَعْ بَيْنَها[2] وبينَ فِعْلِ تَمَنٍّ، كَمَا لَا يُجْمَعُ بَيْنَ (لَيْتَ) وَفِعْلِ تَمَنٍّ.

وَمِن وُرُودِ (لَوْ) مَصْدَرِيَّة دُونَ فِعْلِ تَمَنٍّ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

٨١- لَقَدْ طَوَّفْتُ فِي الآفَاقِ حَتَّى
بَلِيتُ وَقَدْ أَنى لِي لَوْ أَبِيدُ

وَمِثْلُهُ قَوْلُ قَتِيلَةَ بِنْتِ النَّضْرِ[2] بنِ الحَارِث:

٨٢- مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا
مَنَّ الفَتَى وَهُوَ المَغِيظُ المُحْنَق

---

(١) ع (بعد (ود) أو ما في معناها.
(٢) ع (بينهما).
(٣) هـ (النظر).

٨١ ـ من الوافر قائله المسجاح بن سباع الضبي وهو من شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/٣٨.
ومعنى: أنى: قرب أبيد: أهلك.

٨٢ ـ من الكامل من جملة أبيات قالتها قتيلة بنت النضر، وكان رسول الله ـ ﷺ ـ قتل النضر يوم بدر فعاتبته بهذه الأبيات.
والبيت من شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/٣٨ وهي بتمامها في المقاصد النحوية للعيني ٤/٤٧١ وفي الدرر اللوامع للشنقيطي ١/٥٤.

وَلَا يَتَعَيَّنُ كَوْنُ (كَيْ) مَصْدَرِيّة إِلَّا إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا اللَّامُ نَحو ؛ (لِكَي تحُسن)، فَإِنَّه بِمَنْزِلَة لِأَنْ تُحْسِن.

وَلأنَّ (كَيْ) إِمَّا بِمَنْزِلَةِ (أَنْ) وَهِيَ المَصْدَرِيّة.

وَإِمَّا بِمَنْزِلَة لَامِ الجَرِّ الدَّالَّةِ عَلَى التَّعْلِيلِ.

فَاجْتِمَاعُهُمَا يَنْفِي[1] أَنْ يكونَ بِمنزلةِ اللَّام ؛ إِذْ لَا يَدْخُلُ حَرْفُ جَرٍّ عَلى حَرْفِ جَرٍّ.

فَإِذَا خَلَتْ مِنَ اللَّامِ احْتُمِل أَنْ تكُونَ مَصْدَرِيَّة فيكون الفِعْلُ صِلَتَهَا وَمَنْصُوباً بِهَا.

وَإِذَا اقْتَرَنَتْ بِهَا لمَ تكن[2] إِلَّا مَصْدَرِيّةً.

وَأَمَّا (أَن) المَصْدَرِيَّة فَتُوصَل بِفِعْل[3] مُتَصَرِّف مَاضٍ أَوْ مُضَارعٍ أَوْ أَمْرٍ نَحو قَوْلِهِم: أَوْعَـزْتُ إِلَيْه بِأَن افْعَل).

وَلَوْ قِيلَ: (أَن افْعَل) بِلَا بَاء احْتُمِلَ أَنْ تكونَ[4] (أَنْ)[5] مَصْدَرِيّةً، وَأَنْ تكونَ[6] بِمَعْنَى (أَيّ) فِي الدّلَالَة عَلَى التِّفْسِير[7].

---

(١) ع (ينبغي).

(٢) هـ ع (لم يكن).

(٣) هـ (بحرف).

(٤) هـ (يكون).

(٥) هـ سقط (أن).

(٦) هـ (يكون).

(٧) جاء في هامش الأصل «حاشية».

وَأَمَّا (مَا) المَصْدريّة فَتُوصَل بِفِعْل مُتَصرفٍ غير أمْرٍ، ومِثلها (لَوْ).

إلاَّ أَنَّ (مَا) تَنْفَرِدُ بِنِيَابَتِهَا عَنْ ظَرْفِ زَمَانٍ، وَصِلَتها حِينَئِذٍ فِعْلٌ مَاضِي اللَّفْظِ، مُثْبَتٌ، أَوْ مُضَارِعٌ مَنْفِيٌّ بِـ (لَمْ) نَحو: (أَصِلُكَ مَا وَصَلْتَنِي[1] وَمَا لَمْ تَصِلْ عَمْراً).

وَتُوصَلُ ـ أَيْضاً ـ إِذَا نَابَتْ عَنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ بِجُمْلَةٍ ابْتِدَائِيّةٍ كَقَوْل الشَّاعِر:

٨٣ ـ وَاصِلْ خَلِيلَكَ مَا التَّوَاصُلُ مُمْكِنٌ
فَلأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَرِيبٍ ذَاهِبُ

وقَدْ تُوصَلُ بِهَا فِي غَيْرِ تَوْقِيتٍ كَقَول الكُمَيْتِ:

٨٤ ـ أَحْلاَمُكُم لِسَقَامِ الجَهْلِ شَافِيَةٌ
كَمَا دِمَاؤُكُمُ تَشْفِي مِنَ الْكَلَبِ

= «ذكر الزمخشري في الكشاف أن (أَنْ) في قراءة أبيّ (وأن ليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه) على زيادة (أن) مع الأمر، على أن (أن) موصولة بفعل الأمر كما تقول أمرته (أن افعل)» تمت.

(١) ع (ما واصلتني).

٨٣ ـ من الكامل استشهد به المصنف ـ أيضاً ـ في شرح التسهيل ٣٨/١ ولم ينسبه ولم أعثر على من نسبه ممن استشهد به من بعده.

٨٤ ـ من البسيط نسبه المصنف للكميت بن زيد الأسدي وهو في ديوانه ٨١/١ والكَلَب ـ بالتحريك ـ : داء يصيب الكلب شبه الجنون =

وَأَمَّا (أنّ) فَتُوصَلُ بِاسْمِهَا وَبِخَبَرِهَا، وَسَتُذْكِرُ فِي بَابِهَا ـ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ـ.

(ص) وَصِلَةُ المَوْصُولِ مِنْهُ كَالْعَجزُ
فَوَصْلُهَا حَتْمٌ، وَسَبْقٌ لَمْ يَجُز

وَانْهَ عَنِ الفَصْلِ بِأَجْنَبِيّ
وَمَا يَشُذُّ اقْصر عَلَى المَرْوِيّ

وَالفَصْلُ بِالنِّدَاءِ قَبْلَ مَنْ قُصِد
بِهِ أَجِزْ، وَغَيْره نَذْراً وُجِد

وَبِاعْتِرَاضٍ فَصَلُوا كَـ (سَاءَ مَنْ
وَمَا التَّشَكِّي نَافِعٌ ـ يَشكُو الزَّمَن)

وَحَذْفَهَا فِي قَصْدِ الابْهَامِ اسْتَبِح
وَحَيْثُ دُونَهَا المُرَادُ مُتَّضِح

فَإِنْ[1] يَكُ المَوْصُولُ حَرْفِيًّا أَوَ (الْ)
فَالعَامِلُ الذِي يَلِيه لاَ العَمَل

= فإذا عض إنساناً صار مثله، فإذا أخذ قطرة من دم شريف زال عنه ما به.
وقيل: إن المقصود أن دماء هؤلاء تشفى من الثأر، فإذا قتلهم صاحب وتر شفى غيظه. السقام ـ بفتح السين: المرض.
والبيت من شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/٣٨.

(١) ط و ع والأصل (فإن) و ك و س و ش (وإن).

وَرُبَّمَـا أسقط مَـوْصُـول عُـرف
بِـسَـابِقٍ عَـلَيْـهِ سَـاقِط عُـطِف

(ش) الْمَوْصُولُ وَالصِّلَةُ فِي حُكْمِ كَلِمَةٍ وَاحِدةٍ لاَ مِنْ كُلِّ وَجْه.

فَالموصُولُ كَصَدْرِ الكَلِمَةِ، وَالصِّلَةُ كَعَجُزِهَا فَحَقُّهُمَا[1] أَنْ يَتَّصِلاَ.

وَلاَ تَتَقَدَّمُ[2] الصِّلَةُ[3]، وَلاَ شَيْءٌ يَتعلَّقُ بها. ولا تُفصَلُ[4] هيَ ولا شيءٌ منها بِأَجْنَبِيّ، وَأَعْنِي[5] بِهِ مَا لاَ يَتَعَلَّقُ بِهَا، وَلاَ يُغْنِي[6] تَعَلُّقُه بِالمَوْصُول..

بَلْ لاَ يُخْبرَ[7] عَنِ الموصُولِ إِلاَّ بَعْدَ تَمَامِهَا، أَوْ تَقْدِيرِ تَمَامِهَا[8].

٩/ب وَقَدْ فُصِلَ بَيْنَهُمَا بِالنِّدَاءِ / فَصْلاً مُسْتَحْسَناً إِنْ كَانَ الذِي يَلِي المُنَادَى

هُوَ المُنَادَى فِي المَعْنَى كَقَوْل الشَّاعِر·

---

(١) ك و ع (فحقها).
(٢) ك (يتقدم).
(٣) ع (تتصل أولاً بتقديم الصلة).
(٤) ك (يفصل).
(٥) ع (ذو غنى).
(٦) ع (تغني).
(٧) ك ع (يخبر) وفي الأصل و هـ (تخبر).
(٨) ك ع سقط (أو تقدير تمامها).

٨٥ - وَأَنْتَ الذِي - يَا سَعْدُ - بُؤْتَ بِمَشْهَدٍ
كَرِيمٍ وَأَثْوَاب المَكَارِمِ وَالحَمْدِ

فَإِنْ لَمْ يَكُن كَذَلِكَ عُدَّ شَاذًّا كَقَوْلِ الفَرَزْدَق[1]:

٨٦ - تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي
نَكُنْ مِثْلَ مَنْ - يَا ذِئْبُ - يَصْطَحِبَان

وَالقَسَمُ لَيْسَ بِأَجْنَبِيّ، لأَنَّه مُؤَكِّدٌ لِلصِّلَةِ كَقَوْلِ النَّبِيّ - عَلَيْه السَّلام -[2].

«وَأَبَنُوهُم بِمَنْ - وَاللَّهِ - مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَط»[3].

فَالفَصْلُ بِهَذَا لَا يَخْتَصُّ بِضَرُورَةٍ.

بِخِلَافِ الفَصْلِ بِغَيْرِهِ فَإِنَّهُ لَا يُسْتَبَاحُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ كَقَوله:

---

(١) ك (كقوله أي الفرزدق) ع (كقول أبي الفرزدق).
(٢) هكذا في الأصل، أما في هـ وع وك (ﷺ).
(٣) أخرجه مسلم ٥٨ توبة.
أبن الرجل: اتهمه وعابه.
٨٥ - من الطويل قاله حسان بن ثابت من قصيدة يرثي بها سعد بن معاذ - رضي الله عنهما - (سيرة ابن هشام ٧١١) ورواية السيوطي في همع الهوامع ١/٨٨ (وأثواب السيادة) والرواية في الأصل (وأثواب المكاره) وهو بعيد.
٨٦ - من الطويل من قصيدة للفرزدق يذكر قصته مع ذئب استضافه في بعض أسفاره (الديوان ص ٨٧٠).

٨٧ - كَـذلِـكَ تِـلْكَ وَكَالنَّـاظِـراتِ
صَوَاحِبُهَا - مَا يَرَى - المسْحَلُ

التَّقْدِيرُ: كذلكَ الحمَارِ الوَحْشِيِّ تِلْكَ النَّاقَةُ وَصَوَاحِبُهَا كَالنَّاظِرَاتِ مَا يَرَى المِسْحَلُ.

فَفُصِلَ[1] بِـ (صَوَاحِبُهَا) - وهو مُبْتَدأٌ - بَيْنَ (مَا يَرَى المِسْحَلُ) و(النَّاظِرَات).

والأَلِفُ وَاللَّامُ بِمَعْنَى (الَّلاتي)، وَصِلَتُهَا (نَاظِرَات) و (مَا يَرَى المِسْحَل).

وَيَنْبَغي فِي مِثْل هَذَا أَنْ يُقَدَّرَ تَمامُ الصِّلَةِ قَبْلَ مَا يَظْهر أَنَّهُ مِنْهَا. وَيُقَدَّر لَهُ عامِلٌ مَدْلَولٌ عَلَيْه بِالصِّلَة.

فَهَذَا أَسْهَلُ مِنَ الفَصْلِ بَيْنَ جُزْأَيِ الصِّلَة.

وَمِنَ الفَصْلِ المُسْتَحْسَن: الفَصْلُ بِجُمْلَة الاعْتِرَاضِ كَقَوْلي:[2]

. . . . . سَاءَمَنْ وَمَا التشَكِّي نَافِعُ-يَشكُو الزَّمَن

أَيْ: سَاءَ مَنْ يَشكُو الزَّمَن، وَمَا التَّشكِّي نَافِعُ.

---

٨٧ - من المتقارب قائله الكميت بن زيد الأسدي (الديوان ٢/٣٥).

(١) ع (فصل).

(٢) هـ (كقول).

فَفُصِلَ بِهَذِه الجملةِ، لِأَنَّ ذكرَهَا مُقَوٍّ لِمَعْنَى الكَلامِ [1]، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

٨٨ - مَاذَا وَلَا عَتْبَ فِي المَقْدُورِ رُمْتَ أَمَا
يُحْظِيْكَ بالنُّجْحِ، أَمْ خُسْرٌ وَتَضْلِيلُ

[ثُمَّ قُلْتُ[2]]

وَحَذْفُهَا في قَصْدِ الابْهام اسْتَبِح . . . . . .

أَيْ اسْتَبح حَذْفَ الصِّلَةِ عِنْدَ قَصْدِ الإِبْهَامِ كَقَوْلِه:

٨٩ - وَلَقَدْ رَأَبْتُ ثَأَى العَشِيرَةِ بَيْنَهَا
وَكَفَيْتُ جَانِيَهَا الَّلتَيَّا وَالَّتِي

---

(١) زادت هـ و ك (مقو لمعنى الكلام ليس بأجنبي لأنه مؤكد للصلة). وعبارة ع (مقو لمعنى الكلام ليس بأجنبي لأنه مقو لمعنى الكلام).

(٢) «ثم قلت» زيادة لم ترد في جميع النسخ والمقام يقتضيها.

٨٨ - من البسيط من الشواهد التي لم يعلم قائلها.
ورواية السيوطي في همع الهوامع ١/٨٨.
. . . . . أما يكفيك . . . . . .
والشاهد في هذا البيت فصل الشاعر بين (ماذا) و(رمت) بقوله (ولا عتب في المقدور).

٨٩ - من الكامل من قصيدة قالها سلمى بن ربيعة يتلهف على أمرأته وكانت فارقته (شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٥١، أمالي ابن الشجري ١/٢٥، نوادر أبي زيد ص ١٢٠ شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/٢١٤، الأصمعيات ١٦٢).

[(١)وَكقوله:

٩٠- وَاللَّهُ أَنْجاكَ بِكَفَّيْ مسْلمتْ

٩١- مِنْ بَعْدِ مَا، وَبَعْدِمَا(٢) وَبعْدِمَتْ(٣)]

وَعِنْدَ حُصُولِ البَيَانِ بِدُونِهَا كَقَوْلِهِ:

٩٢- نَحْنُ الأُولَى فَاجْمَعْ جُمُو
عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُم إِلَيْنَا

أَيْ: نَحْنُ(٤) الأُولَى عُرِفُوا.

وَمِثْلُه قَوْلُ الْآخَر:

= الرأب: الإصلاح. الثأى: الفساد. اللتيا والتي: اسمان للكبيرة والصغيرة من الدواهي.

(١) سقط ما بين القوسين من الأصل.

(٢) هـ سقط (وبعد ما).

(٣) زادت هـ (أبدل الألف هاء) ـ يقصد من ما ـ.

(٤) ع (ونحن) موضع (أي نحن).

٩٠ و ٩١ ـ هذان بيتان من مشطور الرجز ينسبان إلى أبي النجم العجلي وهما في المقاصد النحوية للعيني ٥٥٩/٤، والخزانة ١٤٨/٢، وابن يعيش ٨٩/٥ ونسبهما في اللسان (ما).

٩٢ ـ من مجزوء الكامل قاله عبيد بن الأبرص من قصيدة يخاطب بها امرأ القيس بن حجر الكندي وكان بنو أسد قد قتلوا والد امرىء القيس (ديوان عبيد ١٣٧) ورواية الديوان:

نحن الأولى جمع جمو عاً ثم وجههم إلينا

٩٣- أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا
فَهَلَّا الذِي عَنْ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

أَي: فَهَلَّا الذِي تَجْزَعُ[١] منْهُ تَدْفَعُ[٢] عَنْ بَيْنَ جَنْبَيْك.

وَجَائِزٌ تَقْدِيمُ المَعْمُولِ عَلَى عَامِلِ الصِّلَةِ نَحو قَوْلِكَ فِي[٣] (جَاءَ الذِي ضَرَبَ زَيْداً): (جَاءَ الذِي زَيْداً ضَرَبَ).

فَإِنْ كَانَ الموصُولُ: الأَلفَ واللَّامَ، أَوْ حَرْفاً مَصْدَرِياً لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُ المَعْمُولِ؛ لأَنَّ[٤] امْتِزَاجَ الأَلِفِ وَاللَّامِ وَالْحَرْفِ المَصْدَرِيِّ بِالعَامِلِ آكَدُ مِن امْتِزَاجِ غَيْرِهِمَا به.

وَقَدْ يَسْقُطُ الموصُولُ المَعْطُوفُ عَلَى مَوْصُولٍ قَبْلَه لِلْعِلْمِ بِه[٥] كَقَولِ حَسَّان بن ثَابِت[٦]. ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ.

٩٤- أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ منكُم
وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُه سَوَاء؟

---

(١) هـ (يجزع).
(٢) هـ(يدفع).
(٣) هـ (في نحو).
(٤) ع (لأن لأن).
(٥) هـ سقط (للعلم به).
(٦) هكذا في ع و ك وهـ وسقط من الأصل (ابن ثابت).

٩٣ ـ من الطويل نسبه الآمدي في المؤتلف ٢٩١ إلى زيد بن رزين وترجم له وينظر هذا البيت في (المحتسب ١/٢٨١، شرح التبريزي ١/٣٧٨، ذيل الأمالي ١٠٥، ذيل اللآلي ٤٩، ديوان الحماسة ٢/١٨١ شرح الشواهد للسيوطي ١/٤٣٦).

٩٤ ـ من الوافر قاله حسان بن ثابت يمدح الرسول ـ ﷺ ـ ويتوعد

[أَيْ: أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ منكم أَيُّها المشركُونَ،[1] وَمَنْ يَمْدَحُهُ مِنَّا وَيَنْصُرُه سَوَاء[2]]. وَقَالَ آخر[3]:

٩٥- مَا الَّذِي دَأْبُهُ احْتِيَاطٌ وَحَزْمٌ
وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ

أَرَادَ: وَالذِي هَوَاهُ أَطَاعَ فَحذف.

فَصْلٌ فِي أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ

(ص) بِـ (ذَا) إِلَى فَرْدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ
(ذِي) (ذَات) (تي) (تَا) (ذِهْ)[4] عَلَى الأُنْثَى قُصِر

وَ (تِهْ) كَـ (ذِهْ) وَ (هَا) هُنَا[5] قَدْ كُسِرَا
وَمُدَّ عِنْدَ كَسْرِهِ أَوْ قُصِرَا[6]

= قريشاً (الديوان ص ٩).

(١) ك و ع (ومن يمدحه وينصره منا).

(٢) هـ سقط ما بين القوسين.

(٣) ك و ع (الآخر).

(٤) ع (ده) ـ الدال ـ .

(٥) هكذا في الأصل (هنا) وفي هـ ك ع س ش ط (هما).

(٦) هكذا في الأصل (قصرا) وفي هـ، ل، ع، س، ش، (اقصرا) ـ بهمزة الوصل ـ.

٩٥ ـ من الخفيف استشهد به المصنف هنا وفي شرح التسهيل ١/٣٩ ولم ينسبه في الموضعين.

وَ (ذَانِ) (تَـانِ) رَافِـعـاً مُثَـنِّيَـا
قُلْ وَائْتِ[1] خَافِضاً وَنَاصِباً بِـ (يَا)
(أُولَى) (أولاَء) اجْمَعْ وَفُهْ مُنَبِّهَـا
قَبْـل جَمِيـع مَـا ذَكَـرْتُـهُ بِهَـا

(ش) اسْمُ الإِشَارَةِ: مَا دَلَّ عَلَى مُسَمىً وإِشَارَةٍ إِلَيْه.

فَإِنْ كَانَ مُفْرَداً قَرِيباً فَلَهُ (ذَا) فِي التَّذْكِير [وَالعَشْر التِي ذُكِرَتْ بَعْدَهُ فِي التَّأْنِيث.

وَإِنْ كَانَ مُثَنىً قَرِيباً فَلَهُ فِي التَّذْكِير][2] (ذَانِ) ـ رَفْعاً ـ وَ (ذَيْنِ) جَراً وَنَصْباً.

وَفِي التَّأْنِيثِ (تَانِ) ـ رَفْعاً ـ وَ (تَيْن) جَرًّا وَنَصْباً.

وَإِنْ[3] كَانَ جَمْعاً قَرِيباً فَلَهُ فِي التَّذْكِير، وَالتَّأْنِيث (أُولاَءِ) ـ بِالمَدِّ عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ، وَبِالْقَصْرِ عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيم ـ.

وَلَكَ أَنْ تَذْكُرَ قَبْل كُلِّ مِثَالٍ مِنْهَا (هَا) التَّنْبِيه نَحْو: (هَذَا) وَ (هَذِي)[4] وَ(هَذَانِ) وَ(هَاتَانِ) و(هَؤُلاَءِ).

---

(١) هكذا في س، ش، ط و هـ (وائت) وفي الأصل وك وع (وايت).
(٢) هـ سقط ما بين القوسين.
(٣) هـ (فان).
(٤) ع (هذين) موضع (هذي)

(ص) كَافَ الخِطَابِ كُلًّا ارْدِفْ[1] حَرْفَا
فِي البُعْـدِ مِثلَهُ إِذَا اسْمـاً يُلْفى
وَالَّـلامُ قَبْـلُ لِلحِجَـازِيِّينَ زِدْ
وَتَـرَكُ ذَاكَ عَـنْ تَمِيم اعْتُمِـد
وَ (هَا) وَهَذِي الَّـلامُ لَنْ يَجْتَمِعَا
وَقَدْ تَجِيءُ[2] (هَا) وَذِي الكَافُ معَا

(ش) إِذَا كَانَ المُشَارُ إِلَيْهِ بَعيداً حَقِيقةً، أَوْحُكْماً جيءَ بَعْدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِن الأَمْثِلَةِ التِي ذُكِرَتْ بِكَافٍ ثَابِتِ الحَرْفِيَّةَ، مَسْبُوقٍ بِلَامٍ فِي لُغَةِ الحِجَازِيِّينَ، وَمُجَرَّدٍ مِنْهُ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيم، يَدُلُّ عَلَى حَالِ المُخَاطَبِ بِمَا يَدُلُّ عَلَيهِ إِذَا كَانَ اسْماً نَحو:

(ذَلِـكَ) وَ (تِلْكَ) و (ذَلِكُمَـا) و (ذَلِكُمْ)[3] و (ذَلِكُنَّ) و (ذَاكَ) و (ذَاكُمَا) و (ذَاكُمْ) و (وتِيكِ) و (تَيْكُمَا) و (تَيْكُنّ).

وَلَا تَفَاوُتَ بَيْنَهُمَا فِي البُعْدِ، وَإِنَّمَا هُما لُغَتَانِ، وَلِذَلِكَ يَتَواردَانِ فِي رُتْبَةٍ وَاحِدَةٍ نَحو[4] أَنْ يُخْبِرَ إِنْسَانٌ، بِخَبرٍ فَيُقَالُ:

(١) جاء على هامش الأصل:
حاشية على قولي:
كاف الخطاب كلا اردف . . . . . .
تقدير البيت: أردف كل واحد من أسماء الإشارة كـاف الخطاب محكوماً بحرفيته، وله في حرفيته من الهيئات ماله في اسميته. تمت

(٢) ك، ع (يجيء).

(٣) سقط من الأصل (ذلكما و ذلكم).

(٤) ك، ع (مثل) موضع (نحو).

أَعَرَفْتَ ذلكَ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ عَرَفْتُ ذَاكَ.

وَ(هَا): حَرفُ تَنْبِيهٍ يُجَاءُ بِهَا مُتَقَدِّمَةً عَلَى (ذَا)وَ(ذَاكَ) وَ(تِي) وَأَخَواتها مجردةً مِنَ الكَافِ، ومُصَاحِبَةً لهَا دونَ اللَّامِ.

فيقالُ: (هَذَا) و (هَاتِي)، وَ(هَذَاكَ) و (هَاتِيكَ).

ومنهُ قولُ طَرَفَة:

٩٦- رأيتُ بني غَبْـراءَ لَا يُنكِـرُونَـني
وَلَا أَهْل هاتِيـكَ الطِّرَافِ المُمَـدَّدِ

وفي الحديث:

«أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَشَدَّ مِنْهُ حَراً[1] يَوْمَ القِيَـامَةِ هَـذَيْنِكَ الرَّجُلَيْنِ»[2].

---

(١) ع و ك (خيراً) وفي الأصل (جزاء).

(٢) أخرجه مسلم ج ١٧ ص ١٢٧ ـ ١٢٨ بشرح النووي عن عباس بن عبد العظيم العنبري... عن إياس قال: حدثنا أبي قال:
عدنا مع رسول الله ـ ﷺ ـ رجلاً موعوكاً قال: فوضعت يدي عليه فقلت:
والله ما رأيت كاليوم رجلاً أشد منه حراً.
فقال رسول الله ـ ﷺ ـ :
ألا أخبركم....».

٩٦ ـ من الطويل (ديوان طرفة ص ٣١).
غبراء: الأرض، وبنو غبراء: الفقراء، ويدخل فيهم الضيفان.
الطراف: بناء من أدم يكون للأغنياء.
الممدد: المنصوب.

وَلَا يُقَالُ: (هَذَلِكَ) وَلَا (هَاتَالِكَ) كَرَاهِيَةَ الاسْتِطَالَة.

(ص) وَبِالْمَكَانِ اخْصُصْ (هُنَا) وَيَتَّصِل[1]
بُعْداً وَتَنْبِيهاً بِمَا (ذَا) قَدْ وُصِل[2]
وَ (ثَمَّ) فِي ذَا الْبُعْد ـ أَيْضاً ـ وَرَدَا
وَهَكَـذَا (هَنَّـا) و (هِنَّـا) عُهِـدَا

(ش) ١٠/أ / مِنْ أَسْمَاء الإِشَارَةِ ـ أَيْضاً ـ (هُنَا) إِلَّا أَنَّه مَخْصُوصٌ بِالمَكَانِ.

فَإِنْ كَانَ قَرِيباً جِيءَ بِـ (هُنَا) دُونَ كَافٍ مُجَرَّداً، أَوْ مَسْبُوقاً بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ فَيُقَالُ: أَقِمْ هُنَا أَوْ هَهُنَا.

وَإِنْ كَانَ المكانُ بَعِيداً جِيءَ بِكَافِ الخِطَابِ بَعْدَهَا عَلَى نَحْوِ مَا جِيءَ بَعْدَ (ذَا).

وَمَنْ قَالَ: (ذَلِكَ)[3] قَالَ: (هُنَالِكَ). وَمَنْ قَالَ (هَذَاكَ) قَالَ: (هَهُنَاكَ).

وَيُشَارُ ـ أَيْضاً ـ إِلَى المَكَانِ البَعِيدِ بِـ (ثَمَّ) وبـ (هَنَّا) و(هِنَّا)[4].

(١) هـ (تتصل).
(٢) هكذا في س وش وط وع وك أما في الأصل (بماذا اتصل).
(٣) هـ (ذاك).
(٤) زادت ك و(هنا ـ بالقصر ـ).

فَصْلٌ[1] فِي المعَرَّفِ بِالأَدَاةِ

(ص) اللاَّمُ أَوْ (اَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ فَقُل
فِي (رَجُلٍ) ـ تَعْرِيفُهُ شِئْتَ ـ (الرَّجُل)
والقَصْدُ عَهْدٌ، أَوْ عُمُومُ الجِنْسِ أَو
حُضُورٌ اوْ كَمَالُ مَا بِهِ نَوَوْا
وَزَائِداً يَأْتِي كَـ (طِبْتَ النَّفْسَا
يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو) أَرَادَ[2]: نَفْسَا

(ش) اللاَّم ـ وَحْدَهَا ـ هِيَ المُعَرِّفَة عِنْدَ سِيبَوَيْه، وَالهَمْزَةُ قَبْلَهَا هَمْزَةُ وَصْلٍ زَائِدةٍ.

وَهِيَ عِنْدَ الخَلِيلِ هَمْزَةُ قَطْعٍ عُومِلَتْ ـ غَالِباً ـ مُعَامَلَةَ هَمْزَةِ الوَصْلِ لِكَثْرةِ الاسْتِعْمَالِ. وَهِيَ أَحَدُ جُزْأَى الأَداةِ المُعَرِّفَة.

وَقَوْلُ الخَلِيلِ هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدِي، وَبَسْطُ الاحْتِجَاجِ لِذَلِكَ مُسْتَوْفىً فِي (شَرْح تَسْهِيل الفَوَائِدِ، وَتَكْمِيل المَقَاصِد) فَلْيُنْظَر فِيهِ هُنَاكَ[3].

(١) ك و ع سقط (في).
(٢) ع (أرادوا).
(٣) قال المصنف ـ رحمه الله في كتابه تسهيل الفوائد:
«باب المعرف بالأداة، وهي اللام وحدها وفاقاً للخليل وسيبويه، وقد تخلفها (أم) وليست الهمزة زائدة خلافاً لسيبويه».
وقال يشرح هذه العبارة في كتابة (شرح تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد) ١/ ٤١ وما بعدها. =

والقَصْدُ بِهَذِهِ الأَدَاة:

إمَّا تَعْرِيفُ مَعْهُودٍ بِذِكْرٍ كَقَوْلِكَ، (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فأَكْرَمْتُ الرَّجُل).

= « قد اشتهر عند المتأخرين أن أداة التعريف هي اللام وحدها، وأن المعبر عنها بالألف واللام تارك لما هو أولى، وكذا المعبر عنها بـ (ال) حتى قال ابن جني:

«ذكر عن الخليل أنه كان يسميها (ال) ولم يكن يسميها (الألف واللام) كما لا يقال في (قد) القاف والدال».

وأقول:

وقد عبر سيبويه عن أداة التعريف بـ (ال) كما فعل الخليل فإنه قال في باب عدة ما تكون عليه الكلم:

«وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل».

فـذكر (أم) و(هـل) و(لم) و(لن) و(من) و(مـا) و(لا) و(أن) و(كي) و(بل) و(قد) و(أو) و(يا) و(من) ثم قال:

«و(ال) تعرف الاسم كقولك: القوم والرجل» معبر عنهما بـ (ال) وجعلها من الحروف الجائية على حرفين كـ (أم) وأخواتها.

وقال ـ يقصد المصنف سيبويه ـ في مكان آخر:

«وإنما هي حرف بمنزلة قولك (قد)».

ثم قال:

«ألا ترى أن الرجل يقول إذا نسي فتذكر ولم يرد أن يقطع كلامه (إلى) كما يقول (قدى) ثم يقول كان وكان».

هذا نصه، وهو موافق لما روى عن الخليل.

ثم قال المصنف ـ رحمه الله ـ :

فلولا أنـه نسبها إلى الـزيادة في مـوضع آخـر لحكمت بموافقتـه الخليل ـ مطلقاً ـ .

إلّا أن الخليل يحكم بأصالة الهمزة فإنها مقطوعة في الأصل كهمزة =

. . . . . .

= (أم) و (أن) و (أو) وسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها . . . . . .

ثم قال:

على أن الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظائر:

أحدها: تصدير الزيادة فيما لا إمكانية فيه للزيادة.

الثاني: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا نظير لذلك.

الثالث: افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك.

الرابع: لزوم فتح همزة وصل بلا سبب ولا نظير لذلك ـ أيضاً ـ . . . . .

الخامس: أن المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن نحو «رَ زيداً» والأصل: ارْأَ زيداً فنقلت حركة الهمزة إلى الراء، واستغنى عن همزة الوصل، ولم يفعل ذلك بلام التعريف المنقول إليه حركة إلّا على شذوذ، بل يبتدأ بالهمزة على المشهور من قرءاة ورش في مثل (الآخرة).

وذلك في مثل (رَ زَيداً) لا يجوز أصلاً، فلو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل زائدة لم يبدأ بها مع النقل كما لا يبدأ بها الفعل المذكور.

السادس: أنه لو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل لم تقطع في (يا الله) ولا في قولهم «فألله لأفعلن» ـ بالقطع تعويضاً من حرف الجر، لأن همزة الوصل لا تقطع إلّا في اضطرار، وهذا الذي ذكرته قطع في الاختيار روجع به أصل متروك. . . .

فصح أن الهمزة المذكورة كهمزة (أم) و (إن) و (أو) لكن التزم حذفها تخفيفاً إذا لم يبدأ بها ولم تل همزة استفهام كما التزم بعض العرب حذف عين المضارع من (رأى) وفاء الأمر من (أخذ) و (أكل).

وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾[1].

أَوْ مَعْهُودٍ بِحُضُورٍ كَقَوْلِكَ لِشَاتِمِ رَجُلٍ حاضرٍ: (لَا تَشْتِمِ الرَّجُلَ).

وَمِنْ هَذَا القَبِيلِ: صِفَةُ المُشَارِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الإِشَارَةَ إِلَى الشَّيْءِ تُوجِبُ اسْتِحْضَارَه بِوَجهٍ مَا فَيكُون لَهُ قِسْطٌ مِنَ الْعَهْد.

وَيُلْحَقُ بِهِ ـ أَيْضاً ـ مَا يُسَمِّيهِ المتكَلِّمُونَ: تَعْرِيفَ المَاهِيَّة كَقَولِ القَائِل: (اشْتَرِ اللَّحْم)، لِأَنَّ قَائِلَ هَذَا إِنَّمَا يُخَاطِبُ مَنْ هُوَ مُعْتَادٌ لِقَضَاءِ[2] حَاجَتِهِ، فَقَدْ صَارَ مَا يَبْعَثُهُ لِأَجْلِهِ[3] مَعْهُوداً بِالعِلْم فَهُوَ فِي حُكْمِ المذكُورِ أَو المُشَاهد.

وَأَمَّا الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ عُمُومُ الجِنْسِ فَنَحو قَوْلِكَ: (الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المرأَةِ).

وَمِنْ عَلَامَاتِ هَذَا: قِيَامُ الأَلِفِ واللَّامِ فِيه مَقَامَ (كُلٍّ)، وَجَوَاز الاسْتِثْنَاء مِنْه مَعَ كَوْنِه بِلَفْظِ المُفْرَدِ كَقَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾[4].

وَجَوَازُ وَصْفِهِ بِجَمْعٍ كَقَوْلِكَ: (أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ

(١) من الآية رقم (١٦) من سورة (المزمل).
(٢) ع ك (بقضاء).
(٣) ع ك هـ (يبعثه إليه).
(٤) الآيتان رقم (٢، ٣) من سورة (العصر).

الحُمْر) وَكَقَولِهِ ـ تَعَالَى ـ ﴿أَو الطِّفْل الذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾[1].

فَلِمَصْحُوبِ هَذِهِ الأَلِفِ وَاللَّامِ جَمْعِيَّةٌ وتنكِيرٌ مِنْ جِهَة الْمَعْنَى.

وَإِفْرَادٌ وَتَعْرِيفٌ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ.

فَلِوَاصِفِهِ مُرَاعَاةُ اللَّفْظِ، وَمُرَاعَاةُ الْمَعْنَى. إِلَّا أَنَّ مُرَاعَاةَ اللَّفْظِ أَكْثَر.

وَمِنْ مُرَاعَاةِ التّنكِيرِ بِاعْتِبَارِ المَعْنَى وَصْفُ اللَّيْلِ بِالجُمْلَةِ فِي قَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ (وَآية لَهُم اللَّيْل نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهار﴾[2]. لأَنَّهُ في المَعْنَى بِمَنْزِلَةِ: وَآيَة لَهُم لَيْلٌ نَسلخُ مِنْهُ نَهاراً.

وَقَد اسْتَعْمَلُوا الجِنْسِيَّة مَجَازاً فِي الدّلَالَةِ عَلَى الكَمَالِ مَدْحاً، وَذَماً نَحْو: (نِعْم الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْروٌ).

---

(١) من الآية رقم (٣١) من سورة (النور) وتمامها:
﴿وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن، ويحفظن فروجهن، ولا يبدين زينتهن إلّا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن. ولا يبدين زينتهن إلّا لبعولتهن، أو آبائهن، أوآباء بعولتهن، أو أبنائهن، أو أبناء بعولتهن أو إخوانهن، أو بني إخوانهن، أو بني أخواتهن أو نسائهن أو ما ملكت أيمانهن، أو التابعين غير أولى الإربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء .....﴾.

(٢) من الآية رقم (٣٥) من سورة (يسّ).

كَأَنَّهُ قَالَ: نِعْمَ الجَامِعُ لِخِصَالِ المَدْحِ زَيْدٌ، وَبِئْسَ الجَامِعُ لِخِصَالِ الذَّمِّ عَمْرٌو.

أَوْ يَكُونُ العُمُومُ قَد قُصِدَ هُنَا عَلَى سَبِيلِ المُبَالَغَةِ المَجَازِيَّةِ كَما فَعَلَ مَنْ قَالَ: (أَطْعَمْنَا شَاةً كُلَّ شَاةٍ) و (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كُلِّ رَجُل)[1] أَي: جَامِع لِكُلِّ خَصْلَةٍ يُمْدَحُ بِهَا[2] الرِّجَالُ.

وَأَشَرْتُ بِقَوْلِي:

وَزَائِداً أَيَأْتِي . . . . . .

إِلَى مِثْلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

٩٧ـ رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا
صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

أَرَادَ: وَطِبْتَ[3] نَفْساً ـ و (نَفْساً): مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وتَنكيرُهُ لَازِمٌ فَأُدْخِلَ عَلَيْه الأَلِفُ واللَّامُ زَائِدةً غَيْر مُعَرِّفة.

---

٩٧ ـ من الطويل من قصيدة لراشد بن شهاب اليشكري ذكرها العيني في المقاصد النحوية ١/٥٠٢، ٥٠٣ كما جاء في المفضليات ٣١٠. والبيت من شواهد المصنف في شرح عمدة الحافظ ص ١٤ وشرح التسهيل ٢/١٣٢. ورواية المفضل:

رأيتك لما أن عرفت جلادنا رضيت وطبت النفس يا بكر عن عمرو

(١) هـ (كان رجل).

(٢) في الأصل (تمدح).

(٣) هـ (فطبت).

وَقَدْ أَدْخَلُوا الزَّائِدَةَ عَلَى العَلَم مَعَ بَقَائِهِ عَلَى تَعْرِيفِه كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٩٨- وَلَقَـدْ جَنَيْتُـك أَكْمؤاً وَعَسَـاقِـلاً
وَلَقَـد نَهَيْتُـك عَنْ بَنَـاتِ الأَوْبَـرِ

أَرَادَ: بَنَاتِ أَوْبَر، وَهُوَ عَلَمٌ لِضَربٍ[1] مِنَ الكَمْـأَةِ ـ والله أَعْلَم ـ[2].

(ص) وَاعْتُبِـرَ التَّعْـرِيفُ والتْنكِيـرُ فِي
مَصْحُوبِ ذِي العُمومِ فَاقْفُ ما قُفِي[3]
لِـذَاكَ[4] قَـدْ يُنْعَتُ نَعْتَ مَعْـرِفَـه
وَنَعتَ مَنكُـورٍ فكُنْ ذَا مَعْـرِفَـه

---

(١) هـ ع ك (على ضرب).
(٢) سقط من الأصل ومن هـ (والله أعلم) وجاء في ك و ع.
(٣) س و ش (ما قفوا) و ط (ما اقتفى).
(٤) ع (كذاك).

٩٨ ـ من الكامل استشهد به المصنف هنا وفي شرح التسهيل ولم ينسبه، وفي المقاصد قال العيني ٤٩٨/١ أنشده أبو زيد ولم يعزه. والبيت في المحتسب ٢٤٤/٢، ومجالس ثعلب ٦٢٤ والمقتضب ٤٨/٤ والانصاف ٣١٩ وشرح المفصل ٧١/٥، والخصائص ٣/ ٥٨.
الكمء: نبات ينقض الأرض فيخرج كما يخرج الفطر.
جنيتك: جنيت لك.
عساقل: جمع عسقول وهو نوع من الكمأة، بنات أوبر: كمأة صغار على لون التراب.

(ش) ذُو العُموم : هُوَ الداخلُ عَلَيْهِ[1] الأَلِفُ وَاللاَّمُ لِقَصْدِ شُمُوْلِ الجِنْس حَقِيقةً، فَإِنَّهُ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ مَعْرِفَة، وَشِيَاعُهُ بِاقٍ، فَهُوَ بِذَلِكَ في حُكْم النكرة.

فَمنْ أَجْلِ ذَلِكَ جَازَ أَنْ يُوصَفَ بِمَعْرِفَةٍ مُرَاعَاةً لِلَفْظِهِ.

وَبِنكَرة أَوْ جُمْلَةٍ مُرَاعَاةً لِمَعْنَاه.

وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى هَذَا.

(ص) وَيَبْلُغُ المَعْهُودُ رُتْبَةَ الْعَلَم
كَـ (النَّجْم) والأَدَاةُ فِيه تُلْتَزَم
وَإِنْ يُنَادَ[2] أَوْ يُضَف[3] تَجَرَّدَا
وَدُونَ ذَيْن قَدْ يُرَى مُجَرَّدَا[4]
وَذُو إِضَافَةٍ يَصِيرُ عَلَمَا
غَلَبَة كـ (ابْن الزُّبَيْر) فَاعْلَمَا
وَذِي الإِضَافَةِ التِزَامُهَا أَشَدّ
مِن التِزَامِ (اَلْ) عَلَى القَوْلِ الأَسَدّ[5]

---

(١) ع سقط عليه.

(٢) ع (تناد) و ط (ينادى).

(٣) ع (تضف).

(٤) ذكر المصنف في الحاشية عوضاً من هذا الشطر كما يلي:
..... ودون ذا التجريد قل مورداً

(٥) ذكر المصنف في الحاشية عوضاً من هذا الشطر هو:
..... من التزام اللام في القول الأسد

قَدْ يَكُونُ الاسمُ مَعْرفَة بالأَلِفِ واللاَّم العَهْدِيَّتَيْن، أَوْ بالإِضَافَةِ فَيَغْلِبُ اسْتِعْمَالُه كَذَلِكَ حَتَّى يَرْتَقِي فِي التَّعْيين، وَالاخْتِصَاصِ إِلَى دَرَجة العَلَم، بَلْ رُبَّما زَادَ وُضُوحاً.

فَمِنْ ذَلِكَ (الْمدينَةُ) غَلَبَ اسْتِعْمَالُهَا عَلَى دَارِ الهِجْرَةِ. وَمِنْ ذَلِكَ (الكِتَابُ) غَلَبَ اسْتِعمَاله عَلَى كِتَاب سيبَوَيْه. وَمِنْ ذَلِكَ (الشَّافِعِيّ) ـ رَحِمَهُ الله ـ[1] غَلَبَ عَلَى الإِمَام مُحَمّد بن إِدْرِيس ـ رَحِمَهُ الله ـ[2]. وَمِنْ ذَلِكَ (النَّجْم) غَلَبَ عَلَى الثُّرَيَّا.

وَكَذَا (ابنُ عُمرَ) و (ابنُ عَبَّاس) و (ابنُ مَسْعُود) و (ابنُ الزُّبَيْر)[3] غَلَبَتْ عَلَى العَبَادِلَة ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم ـ.

إِلَّا أَنَّ ذَا الأَلِفِ وَاللاَّمِ قَدْ يُفَارِقَانِه[4].

فَإِنَّهُ إِنْ نُودِيَ، أَوْ أُضِيفَ كَقَوْلِكَ: يَا صَعِقُ وَكَقَوْلِكَ فِي المَدِينَةِ: مَدِينَةُ الرَّسُول[5] ـ صَلَّى الله عَلَيْه وسَلَّم ـ[6].

(١) هكذا في الأصل وفي ك و هـ (رضي الله عنه) وفي ع سقط (رحمه الله).

(٢) هكذا في الأصل أما في هـ وك و ع سقط (رحمه الله).

(٣) هكذا في الأصل وفي هـ ـ وزادت ك (وابن عمرو بن العاصي) و ع (وابن عمرو بن العاص).

(٤) ع (تفارقانه).

(٥) ك و ع (مدينة رسول الله).

(٦) هكذا في ك و ع ـ وسقط من الأصل ومن هـ (ﷺ).

وَكَقَوْلِهم[1] لـ (الجَبْهَة) وَهِيَ إِحْدَى مَنَازِلِ القَمـر: (جَبْهَة[2] الأَسَد) قَالَ الشَّاعِر:

٩٩- يَـا مَنْ رَأَى عَـارِضـاً أُكفكِفُـه
بَـيْـنَ ذِرَاعَـيْ وَجَـبْـهَـةِ الأَسَـد

وَرُبَّمَا حُذِفَت الأَلِفُ واللَّامُ دُونَ نِدَاءٍ وَلَا إِضَافَةٍ كَقَوْلِ الشَّاعِر:

١٠٠- / تَنَـظَّرْتُ نَسْـراً والسِّمَـاكَيْن أَيْهُمَـا ١٠/ب
عَلَيَّ مِنَ الغَيْثِ اسْتَقَلَّتْ مَـوَاطِرُه

---

(١) ك (وكقولك).

(٢) ع (وجبهة الأسد) بزيادة الواو.

٩٩ ـ من المنسرح استشهد به المصنف في شرح عمدة الحافظ ص ٨٧ وفي شرح التسهيل ١٧٨/٢ ولم ينسبه وقد نسبه بعض العلماء للفرزدق وقد راجعت ديوانه المخطوط فلم أجده، ورأيت شارح ديوانه أثبته ص ٢١٥ نقلاً عن النحويين، والبيت من شواهد سيبويه ١٨٠/١، والخزانة ٣٦٩/١، والعيني ٤٥١/٣.

ومعنى العارض: السحاب المعترض في الأفق. وأكفكفه: أمسحه مرة بعد أخرى.

ذراعا الأسد: كوكبان يدلان على المطر عند طلوعهما.

١٠٠ ـ من الطويل قاله الفرزدق في نصر بن سيار ملك العراقين (الديوان ص ٣٤٧) وهو في شرح التسهيل ٣٠/١.

والسماكان: نجمان: الأعزل، والرامح، وهما من منازل القمر. =

وَأَمَّا المُضَافُ الغَالِبُ كَـ (ابنِ الزُّبَيْر) فَلَا يُنْتَزَعُ عَنِ الإِضَافَةِ بِنِدَاءٍ. وَلَا غَيْرِه، إِذْ لَا يَعْرِضُ فِي[1] اسْتِعْمَالِه دَاعٍ إِلَى ذَلِكَ.

(ص) وَقَدْ تُقَارِنُ الأَدَاةُ التَّسْمِيَه
فَتُسْتَدَام[2] كَأُصُولِ الأَبْنِيَه

(ش) قَدْ يُسمَّى بِاسمٍ فِيه الألفُ وَاللَّامُ فَلَا تُفَارِقَانِه، لِأَنَّهمَا مِنْه بِمَنْزِلَةِ سَائِر حُرُوفِه.

وَمِنْ ذَلِكَ الأَلفُ واللَّامُ المُفْتَتَحُ بِهِمَا (الله) فِي أَصَحّ القَوْلَيْن.

وَمِنْ ذَلِكَ: الأَلِفُ واللَّامُ فِي (اليَسَع).

وَمِنْ ذَلِكَ: الأَلِفُ وَاللَّامُ فِي (ذِي الكَلَاع) ـ وَهُوَ عَلَمٌ لِأَحَد أَقْيَالِ حِمْيَر ـ.

وَمِنْ ذَلِكَ: الأَلفُ واللَّامُ فِي (اللَّات).

= ورواية المصنف في شرح عمدة الحافظ ٦٣ وابن هشام في المغنى ١/٧٢ (تنظرت نصراً).
ورواية اللسان (تأملت نسراً) ٥/٣٠٦ وفي ١٨/٥٩ كرواية المصنف هنا وفي شرح التسهيل.
ورواية ابن جني في المحتسب ص ٤ تنطوت نسراً رواها عن أبي علي.

(١) ع (لي) موضع (في).
(٢) هـ (فسدام).

وَقَد زِيدتْ الأَلفُ واللاَّمُ عَلَى سَبيل اللُّزُوم فِي (الآن) وَ (الَّذِي) وَ (الَّتِي) وَفُروعِهمَا مَعَ انْتِفَاءِ العَلَمِيَّةَ، فَلأَنْ يكُون ذَلِكَ فِي بَعْض الأَعْلاَم أَحَقّ، لأَنَّ الأَعْلام قَدْ تَنْفَرِدُ فِي لَفْظِهَا بِمَا لاَ يُوجَد فِي غَيْرِها.

بَابُ الابْتِدَاءِ

(ص) **المُبْتَدَا مَرْفُوعُ مَعْنىً ذُو خَبَر**
أَوْ وَصْفٌ اسْتَغْنَى بِفَاعِلٍ ظَهَر
كـ (ابْني مُقِيمٌ) وَ (أَسَارٍ أَنْتُمَا)
وَ (مَا شَجٍ هُمَا)[1] فَقِسْ عَلَيْهِمَا
وَإِنْ خَلاَ الوَصْفُ مِن اسْتِفْهَامٍ اوْ
نَفْيٍ فَإِخْبَاراً[2] بِهِ لَهُ عَزَوْا
وَكَوْنُه مُبْتَدأً وَاهٍ لَدَى
عَمْرٍو، وَعَدَّهُ سَعِيدٌ جَيِّدا[3]

(ش) المبتَدأُ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

(١) ع (وما شج علماً).
(٢) ط (فأخبار).
(٣) هكذا جاء في صلب الأصل وهو ما جاء في هـ وك وع وش وجاء في الهامش عوضاً من ذلك بيت آخر وهو ما جاء في ط و س بدلاً من البيت الذي في الأصل:
وكونه مبتدأ لا يمتنع في مذهب الأخفش فاسمع وأطع

أَحَدُهُمَا: مُبْتَدَأٌ ذُو خبر فِي اللَّفْظِ، أَوْ فِي التَّقْدِيرِ كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، و (لَوْلَا عَمْروٌ لَقَعَد زَيْدٌ)[1].

وَالثَّانِي: مُبْتَدأٌ لَا خَبَرَ لَهُ فِي اللَّفْظِ، وَلَا فِي التَّقْدِير، بَلْ لَهُ فَاعِلٌ يَحْصُلُ بِذِكره مِنَ الفَائِدةِ مثْل مَا يَحْصُل بِذِكر الخِبرِ لِذِي الخَبرِ[2]، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ: (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ)؟.

فَـ (قَائِمٌ): مُبْتَدأٌ لَا خَبَرَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ قُصِدَ بِهِ مَا يُقْصَدُ بِالفِعْلِ إِذَا قِيلَ: (أَيَقُومُ الزَّيْدَانِ)؟

فَاسْتُغْنِيَ بِمَا ارْتَفَع بِهِ عَنْ شَيْءٍ آخَر، كَمَا يَسْتَغْنِي الفِعْلُ.

وَنَبَّهْتُ بِالاسْتِغْنَاء عَلَى أَنَّ نَحْو: (أَقَائِمٌ أَبَواهُ[3] زَيْدٌ) لَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّه[4] وَصْف لَمْ يَسْتَغْنِ بِفَاعِلِه عَمَّا بَعْدَه.

فَهُوَ إِذاً: خَبَرٌ مُقَدَّم وَزَيْدٌ: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ.

وَلَيْسَ المُرَادُ بِظُهُورِ الفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الأَسْمَاءِ المُظْهَرة دُونَ المُضْمرة بَل المُرَاد أَنْ يكونَ غَيْر مُسْتَتِر.

احْتِرَازاً مِنْ نَحْو: (أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ)؟ فَإِنَّهُمَا: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ وَمُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ.

وَقَائِمَانِ: وَصْفٌ ذُو فَاعِلٍ مُسْتَتِر.

---

(١) ك و ع (ولولا عمرو لقعدت).

(٢) ع سقط (لذى الخبر).

(٣) هـ (أقائم أبوه زيد).

(٤) ع (لأن).

فَلَوْ رَفَعَ فَاعِلاً غير مُسْتَتِر لَصَلُحَ لِلابْتِدَاءِ سَوَاء كَانَ الفَاعِلُ الظَّاهِر مِنَ المُضْمَراتِ نَحْو: (أَسَارٍ أَنْتُمَا)؟

أَوْ مِنْ غَيْر المُضْمَراتِ نَحْو: (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ)؟

وَإِذَا كَانَ الوَصْفُ المذكُـورُ مَسْبُوقاً بِاسْتِفْهامٍ ، أَوْ نَفْيٍ فَلاَ خِلاَفَ فِي جَعْلِه مُبْتَدأً عِنْدَ عَدَمِ مُطَابَقَتِهِ لِمَا بَعْدَهُ.

فَإِنْ تَطَابَقَا بِإِفْرَادٍ نَحْو: (أَقَائِمٌ زَيْدٌ)؟ جَازَ أَنْ يَكُونَا خَبَراً مُقَدَّماً، وَمُبْتَدَأً مُؤَخَّراً، وَأَنْ يَكُونَا: مُبْتَدَأً مُقَدَّماً، وَفَاعِلاً مُغْنِياً عَنِ الخَبرِ.

فَإِنْ لَمْ يَكُن الوَصْفُ مَسْبُوقاً بـاسْتِفْهَامٍ وَلاَ نَفْيٍ[1] ضَعُفَ عِنْدَ سِيبَوَيْه إِجْرَاؤُه مُجْرَى المَسْبُوقِ بِأَحَدِهِمَا وَلَمْ يَمْتَنِع[2].

---

(١) جاء في هذا الموضع في الهامش حاشية يكمل بها المصنف ما سبق ويشرح ما يأتي:

«فإن لم يكن الوصف مسبوقاً باستفهام ولا نفي لـزمت المطابقـة وجعل الوصف خبراً مقدماً.

وأجاز الأخفش أن يعامل معاملته مع الاستفهام والنفي.

فتقول: (قائم الزيدان والزيدون).

كما تقول: (أقائم الزيدان، والزيدون)؟»

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١/٢٧٨:

«وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنه يستقبح أن تقول: (قائم زيد). وذاك إذا لم تجعل (قائماً) مقدماً مبنياً على المبتدأ...

ثم قال:

فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله «يقوم زيد» =

وَأَجَازَ الأَخْفَشُ[1] ذَلِكَ دُونَ ضَعْفٍ.

وَمِنْ شَوَاهِدِ اسْتِعمَالِ ذَلِكَ قَولُ بَعْضِ الطَّائِيِّين:

١٠١ـ خَبِيرٌ بِنُورُ لَهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِياً
مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

(ص) وَمُفْرَداً أَوْ جُمْلَةً يَأْتِي الخَبَر
أَوْ ظَرْفاً اوْ حَرْفاً وَمَا بِهِ يُجَرّ[2]

= و«قام زيد» قبح، لأنه اسم.
وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعْل: إذا كان صفة جرى على موصوف، أو جرى على اسم قد عمل فيه، كما أنه لا يكون مفعولاً في (ضارب) حتى يكون محمولاً على غيره، فتقول: «هذا ضارب زيداً» و«أنا ضارب زيداً».

(١) سعيد بن مسعدة المجاشعي أبو الحسن، كان الطريق إلى كتاب سيبويه توفي سنة ٢١٠هـ وقد سبق التعريف به.

(٢) في ط (أو حرفا به الاسما تجر).

١٠١ ـ من الطويل من شواهد المصنف في شرح عمدة الحافظ ص ١٥ وشرح التسهيل ١/٤٥ والسيوطي في همع الهوامع ١/٩٤ ولم ينسبه المصنف ولا السيوطي ولا غيرهما ممن استدلوا بالبيت.
وبنو لهب: حي من الأزد يقال: إنهم أزجر الناس للطير.
واللهبي الذي عناه الشاعر هو الذي زجر حين وقعت حصاة في صلعة عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ في الحج فأدمته، فقال الرجل: أمير المؤمنين والله لا تحج بعدها. فكان كما قال.

وَخَبَـراً بِمُبْتَـدَاً،[1] أَوْ بِـابْتِـدَا
أَوْ بِهِمَـا ارْفَعْ، وَالمُقَـدَّمَ اعْضُدَا
وَقَـالَ أَهْلُ الكُـوفَةِ: الجـزآن قَدْ
تَـرَافَعَـا، وَذَا ضَعِيفُ المُسْتَنَـد

(شـ) إِفْرَادُ الخَبَرِ هُوَ الأَصْلُ نَحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ). وَيَكُونُ جُمْلَةً، وَظَرْفاً، وَجَاراً وَمَجْرُوراً. نَحو: (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ) و(عَمْرٌ وغُلَامُه مُنْطَلِقٌ)، وَ (خَالِدٌ خَلْفَكَ) و (السَّفَرُ غَداً)، وَ (الحَمْدُ لِلَّه).

وَقَدْ تَقَدَّم تَنْبِيهٌ عَلَى أَنَّ المُبْتَدأ مَرْفُوعٌ بِالابْتِدَاءِ إِذْ قُلتُ[2]:

المُبْتَدَا مَرْفُوعُ مَعْنَى . . . . . .

إِذْ لَيْسَ مَعَ المُبْتَدأ مَعْنىً إِلَّا الابْتِدَاء. وَأَمَّا الخَبَرُ: فَرَافِعُهُ المُبْتَدأُ ـ وَحْدَه ـ أَوْ الابْتِدَاءُ ـ وَحْدَهُ ـ. أَوْ المُبْتَدَأُ وَالابْتِدَاءُ[3] ـ مَعاً ـ. هَذِهِ الثَّلَاثَةُ أَقْوَالُ البَصْرِيِّين. وَالأَوَّلُ قَوْلُ سِيبَوَيْه، وَهُوَ الصَّحيح، وَالاسْتِدْلَالُ[4] عَلَى صِحَّتِهِ وَضَعفِ مَا سِواهُ يَفْتَقِرُ إِلَى بَسْطٍ، وَهُوَ أَلْيَقُ بِشَرْحِ كِتَابِي الكَبِير. فَمَنْ أَحَبَّ الوُقُوفَ عَلَيْه فَلْيُسَارِع إِلَيْه[5].

---

(١) ع (وخبرا المبتدا).
(٢) هـ (إذا قلت).
(٣) ع (أو الابتداء).
(٤) ع (الاستدلا).
(٥) قال المصنف ـ رحمه الله ـ في كتابه (شرح تسهيل الفوائد وتكميل =

. . . . . .

= المقاصد) ١ / ٤٤ وما بعدها:

«مذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، صرح بذلك في مواضع كثيرة منها:

قوله: المبتدأ كل اسم ابتدىء به ليبنى عليه كلام.

ثم قال: فالمبتدأ الأول، والمبنى عليه ما بعده، فهو مسند ومسند إليه.

ثم قال: واعلم أن المبتدأ لا بد أن يكون المبنى عليه شيء هو هو، أو يكون في مكان أو زمان.

وهذه الثلاثة يُذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ به.

فأما الذي بني عليه شيء هو هو فإن المبنى يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء. وذلك قولك (عبد الله منطلق).

ارتفع (عبد الله) لأنه ذكر ليبنى عليه (المنطلق.)

وارتفع (المنطلق) لأن المبني على المبتدأ بمنزلته» هذا نصه [ينظر كتاب سيبويه ١ /٢٧٨).

وقوله هو الصحيح لسلامته مما يرد على غيره من موانع الصحة.

فأشهر الأقوال المخالفة لقوله: ان الابتداء رافع المبتدأ والخبر معاً وهذا لا يصح لأربعة أوجه:

أحدها: أن الأفعال أقوى العوامل، وليس فيها ما يعمل رفعين دون اتباع، فالمعنى إذا جعل عاملاً كان أضعف العوامل، وكان أحق ألا يعمل رفعين دون اتباع. الثاني: إن المعنى الذي ينسب إليه عمل ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه كالتمني والتشبيه أقوى من الابتداء لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه، والأقوى لا يعمل إلا في شيء واحد وهو الحال، فالابتداء الذي هو أضعف أحق بألا يعمل إلا في شيء واحد.

الثالث: أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ لأن المبتدأ مشتق منه، والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه، وتقديم الخبر على المبتدأ ما=

= لم يعرض مانع جائز بإجماع من أصحابنا، فلو كان الابتداء عامل في الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف.

الرابع: أن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الشرط والاسم الذي تضمنه فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط بل للاسم الذي تضمنه كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ.

وأمثل من قول من قال الابتداء رفع المبتدأ والخبر معاً قول أبي العباس: الابتداء رفع المبتدأ بنفسه ورفع الخبر بوساطة المبتدأ.

وهو أيضاً مردود لأنه قول يقتضي كون العامل معنى متقوياً بلفظ.

والمعروف كون العامل لفظاً متقوياً بلفظ كتقوي الفعل بواو المصاحبة، أو كون العامل لفظاً متقوياً بمعنى كتقوي المضاف بمعنى اللام أو بمعنى (من).

فالقول بأن الابتداء عامل مقوى بالمبتدأ لا نظير له فوجب رده...

وقول من يقول إنهما مرفوعان بالتجرد للإسناد مردود ـ أيضاً ـ بما رد به قول من قال هما مرفوعان بالابتداء.

وفيه رداءة من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه جعل التجرد عاملاً، وإنما هو شرط في صحة عمل الابتداء، والابتداء هو العامل عند سيبويه وغيره من المحققين.

الثاني: أنه جعل تجردهما واحداً، وليس كذلك فإن تجرد المبتدأ تجرد الاسناد إلى ما يسد مسد مسند إليه، وتجرد الخبر إنما هو ليسند إلى المبتدأ، فبين التجريدين بون، فكيف يتحدان؟؟

الثالث: أنه أطلق التجرد، ولم يقيده فلزم من ذلك ألا يكون مبتدأ ولا خبرا ما جر منهما بحرف نحو (ما فيها من أحد) و (هل أخو عيش لذيذ بدائم).

وأما كون المبتدأ والخبر مرفوعاً أحدهما بالآخر فهو قول الكوفيين وهو مردود ـ أيضاً ـ إذ لو كان الخبر رافعاً للمبتدأ كما كان المبتدأ =

(ص) وَقَـدْ يَجُـرُّ زَائِـداً (مِنْ) مَبْتَـدا
مُـنَكَّـراً إِنْ دُونَ إِيـجَـابٍ بَـدا
وَرُبَّـمَـا جَـرَّتْـهُ بَـاءٌ زَائِـده
نَحْو: (بِحَسْب الأَذكِيَاءِ فَائِده)[1]

(ش) لَمَّا بَيَّنْت[2] أَنَّ المُبْتَدَأَ مُسْتَحِقٌّ لِلرَّفْع، وَكَانَ لَفْظُهُ قَابِلاً لِلْجرِّ بِـ (مِنْ) وَالبَاءِ الزَّائِدَتَين نَبَّهْتُ عَلَى ذَلِكَ فِي هَذَيْنِ البَيْتَيْنِ.

فَأَمَّا جَرُّهُ بِـ (مِنْ) فَمُطَّرِد لكِنْ بِشَرْطِ كَوْنِهِ نكِرةً بَعْدَ نَفْي، أَو اسْتِفهام يُشْبِهُهُ[3] نَحو: ﴿مَا لكُمْ مِنْ إِلَه غَيْرُهُ﴾[4]، وَ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيرُ الله﴾[5]؟.

وَأَمَّا جَرُّهُ بِالبَاءِ فَنَحو: [(بِحَسْب الذَّكيّ فَـائِدة)، و (بِحَسْبِكَ حَديث) هَذَا إِذَا كَانَ المُتَأَخِّر نكرةً.

فَلَوْ كَانَ مَعْرِفَةً فَالأَجْوَد أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، و (بِحَسْبِكَ) خَبَراً

= رافعاً للخبر لكان لكل منهما في التقدم رتبة أصلية، لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، فكان لا يمتنع (صاحبها في الدار) كما لا يمتنع (في داره زيد)، وامتناع الأول وجواز الثاني دليل على أن التقدم لا أصلية فيه للخبر.

(١) س (الفائدة).
(٢) هـ (ثبت).
(٣) ع (شبهه).
(٤) من الآية رقم (٥٩) من سورة (الأعراف).
(٥) من الآية رقم (٣) من سورة (فاطر).

مُقَدَّماً[1] لأَنَّ (حَسْباً) مِنَ الأَسْمَاءِ التِي لاَ تُعَرِّفُهَا الإِضَافَة][2].

(ص) والخَبَرُ المُفْرَدُ إِنْ يَجْمُـد فَـلاَ
ضَمِيرَ فِيهِ في الأَصَحِّ فَـاقْبَـلاَ
وَفِيه ذَا[3] اشْتِقاق انـو مُضْمـرا
إِنْ يَحْـل مِنْ رَفْـع لِتَـالٍ ظَهَـرَا
وانْ تَـلاَ غَـيْـر الـذِي تَعَـلَّقَـا
بِـه فَـأَبْـرِز الضَّمِيـر ـ مُـطْلَقـا ـ
فِي المَذهَبِ الكَوفي شَرْطُ ذَاكَ أَنْ
لاَ يُؤْمَن اللَّبْس، وَرَأيُهـم حَسَـن

(ش) الخَبرُ المَفْرُدُ:

إِمَّا جَامِدٌ، وَالمرادُ بِهِ ـ هُنَا ـ: مَا لَيْسَ صِفَةً تَتَضَمَّنُ مَعْنَى فِعْل وَحُرُوفِه

وَإِمَّا مُشْتَقٌّ، وَالمَرادُ بِهِ ـ هُنَا ـ: مَا تَضَمَّنَ مَعْنَى فِعْلٍ وَحُرُوفِهِ مِنَ الصِّفات.

فَإِذَا كَانَ الجَامِدُ خَبَراً فَلاَ ضَمِير فِيه، لأَنَّ تَحمُّلَ الضَّمير

(١) هـ (خبر مقدم).
(٢) سقط ما بين القوسين من الأصل، وجاء في ع ك هـ.
(٣) ط (ذوا)

فَرْعٌ عَلَى [1]. كَونِ المُتَحمِّلِ صَالِحاً لِرَفْعِ ظَاهِرٍ عَلَى الفَاعِليَّة، وَذَلِكَ مَقْصُورٌ عَلَى الفِعْل، أَوْ مَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ، فَلَاحَظَّ لِلْجامِدِ فِي ذَلِكَ. خِلَافاً لِلْكُوفيّين.

وَإِلَى مَذْهبِهِم أَشَرْتُ بِقَوْلي:

. . . . . في الأَصَحِّ . . . . . .

وَإِذَا كَانَ المُشْتَق[2] خَبراً اسْتَحَقَّ لِقِيَامِه مَقَامَ الفِعْلِ فَاعِلاً مُسْتَتِراً، أو بَارِزاً مِنَ الأَسْمَاءِ الظَّاهِرَة، أَوْ بَارِزاً مِنَ الضَّمائِر المُنْفَصِلَة. فَالأَوَّلُ نَحْو: (زَيْدٌ قَائِمٌ). وَالثَّانِي نَحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ / أَبُوهُ). وَالثَّالِثُ نَحْو: (زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ). فَـ (زَيْدٌ): مُبْتَدأ. وَ (هِنْدٌ): مُبْتَدَأٌ ثَانٍ. ١١/أ

وَ (ضَارِبُهَا) خَبرُ (هِنْد) فِي اللَّفْظِ وَهُوَ فِي الْمَعْنَى لِـ (زَيْد) وَهُوَ: فَاعِلٌ بِـ (ضَارِبُها).

وَلَوْ قِيلَ: (زَيْدٌ هِنْدُ ضَارِبُها) ـ دُونَ إِبْرَاز الضَّمِير لَمْ يَجُزْ عِنْدَ البصْرِيِّين.

وَجَازَ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ فِي مِثْل هَذَا، لِأَنَّ المَعْنَى مَفْهوم. فَلَوْ خِيفَ اللَّبْسُ وَجَبَ الإِبْرَازُ عِنْدَ الجَمِيع. وَمِثَالُ مَا يُخَافُ فِيهِ اللَّبْس قَوْلُك: (زَيْدٌ عَمْروٌ ضَارِبُهُ). وَالهَاءُ لِـ (عَمْرٍو) وَالضَّارِبُ

(١) ع (فرع عن).
(٢) هـ (وإذا كان المسبوق).

(زَيْدٌ) فَإِنَّ ذَلِكَ لاَ يُعْرَفُ إِلاَّ بِإِبرَازِ ضَمير الفَاعِلِ.

فَإِذَا قُصِدَ كَوْنُ (زَيْد) مَضْرُوباً. وَ (عَمْرٌو): ضَارِباً اسْتَتَر ضَمِيرُ الرَّفْع.

فَفَرَّقَ الكُوفِيُّونَ بَيْنَ مَا يُؤْمَنُ فِيه اللَّبْس، وَبَيْنَ مَا لاَ يُؤْمَنُ فِيهِ.

وَلَم يُفَرِّق البَصْرِيُّونَ بَيْنَهُمَا لِيَجْرِيَ البَابُ عَلَى سَنَنٍ وَاحِدٍ.

(ص) وَقَـدْ يُسَاوِي الجَـامِدُ المُشْتَقَّ إِنْ

يَكُنْ كَـ (خَـالِـدٌ هِــزَبْـرٌ لاَبَهِن)

(ش) حَقُّ الخَبرِ المُفْرَدِ أَنْ يَكُونَ مَدْلُولُه، وَمَدْلُولُ المبتدأ وَاحِداً بِوَجْهٍ مَا كَقَوْلِكَ ـ وَأَنْتَ تُشِيرُ إِلَى السَّبُعِ المُسَمَّى أَسَداً ـ[1]: (هَذَا أَسَدٌ). فَلاَ ضَمير حِينَئِذٍ[2] في (أَسَد) لِجُمُودِه وَعَدم تَأَوُّله[3] بِمُشْتَقّ. فَلَوْ أَشَرْتَ إِلَى رَجُلٍ وَقُلْتَ: (هَذَا أَسَد) لَكَان لَكَ[4] فِيه ثَلاَثَةُ أَوْجُهٍ:

أَحَدُها: تَنْزِيلُهُ مَنْزِلَةَ الأَسَد مُبَالَغَة دُونَ التِفَاتٍ إِلَى تَشْبِيه كَقَوْلِ الشَّاعِر:

(١) هـ (ابتداء) موضع (أسدا).
(٢) ك و ع (في أسد حينئذ).
(٣) ك (تأويله).
(٤) ك ع (ذلك).

١٠٢ - لِسَانُ الفَتَى سَبْعٌ عَلَيْهِ شَذَاتُهُ
فَإِنْ لَمْ يَزَعْ مِنْ غَرْبِهِ فَهوَ آكِلُهُ

وَالثَّاني: أَنْ تَقْصِدَ التَّشْبِيه فَتُقَدِّر (مثلا) مُضَافاً إِلَيْه.

فَفِي هَذَيْن الوَجْهَين لَا ضَمير في (أَسَد).

والوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنْ تُؤَوِّلَ لَفْظَ (أَسَد) بِصِفَةٍ وَافِيةٍ بِمَعْنَى الأَسَدِيَّة. وَتُجْرِيه مُجْرَى مَا أَوَّلْتَهُ بِهِ، فَتُحَمِّله ضَميراً وَتَرْفَعَ بِهِ ظَاهِراً إِنْ جَرَى[1] عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ[2] لَهُ كَقَوْلِكَ: (هَذَا أَسَدٌ ابْنَاهُ).

وَهَذَا - أَيْضاً - سَائِغٌ فِي النَّعْتِ وَالحَالِ. فَمِنَ النَّعْتِ قَوْلُ العَرَبِ: (مَرَرْتُ بِقَاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّهُ)[3].

[فَـ (كُلُّهُ) تَوْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ المُرْتَفِعِ بِـ (عَرْفَج)، لِأَنَّ (عَرْفَجاً) ضُمِّنَ مَعْنَى: خَشِن. ومِثْلُهُ: (مَرَرْتُ بِقَوْمٍ عَرَبٍ أَجْمَعُونَ). فَضَمَّنَ (عَرَباً) مَعْنَى: فُصَحَاء وَرَفَع بِهِ ضَمِيراً.

(١) هـ (جر).
(٢) ك ع (من هوله).
(٣) القاع: أرض سهلة مطمئنة قد انفرجت عنها الجبال.

١٠٢ - من الطويل، والشذاة: بقية القوة، أو المقصود بها الإيذاء من شذا: بمعنى: آذى، ويزع: يكف والغرب: كثرة الريق وبلله ومنقعه.
والمعنى: إذا لم يكف الإنسان لسانه من الخوض فيما لا يعنيه فسوف يقضى عليه.

وَ[1] (أَجْمَعُونَ) توكيدٌ لَهُ][2].

وَمِنْ أَمْثِلَة الكِتَابِ: (مَرَرْتُ [3][بِزَيْدٍ أَسَداً شِدَّةً) ـ فَنَصبَ أَسَداً عَلَى الحَالِ ـ

وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّاجِزِ:

١٠٣ ـ وَصَاحِبٍ لَا خَيْرَ فِي شَبَابِهِ
١٠٤ ـ أَصْبَحَ سَوْمُ العَيْشِ قَدْ رَمَى بِهِ
١٠٥ ـ حُوتاً إِذَا مَـا زَادُنَا جِئْنَـا بِهِ
١٠٦ ـ وَقَمْلَةً إِنْ نَحْنُ بَـاطَشْنَا بِـهِ

ضَمَّنَ (حُوتاً) مُلْتَقِم، وَ (قَمْلَة) مَعْنَى: حَقِير فَنَصَبَهُمَا حَالَيْن.

(ص) وَضَـمِّن الـجُمْـلَةَ ذِكْـر مُخْبَـرِ
عَنْهُ بِهَا كَـ (هِندُ بَعْلُهَا جَرِي)[4]

(١) سقطت الواو من الأصل.
(٢) هـ سقط ما بين القوسين.
(٣) بداية سقط طويل من هـ ينتهي عنـد الحديث عن حـذف الخبر والمبتدأ.
(٤) هكذا في صلب الأصل، وفي الهامش ذكر المصنف تصحيحاً لهذا البيت يتفق مع الموجود في باقي النسخ هو:
. . . . . عنه كـ (هند بعلها غير جرى)

١٠٣ ـ ١٠٦ ـ لم ينسب المصنف هذه الأبيات كما لم ينسبها صاحب =

وَرُبَّمَا خَلَت مِنَ الذِّكْرِ الجُمَلِ
إِنْ فُهِمَ المَعْنَى، وَلَمْ يُخَفْ خَلَل
كَقَوْلِكَ: (البُرُّ قَفِيزٌ بِكَذَا)
بِحَذْفِ[1] (مِنْهُ) فَاعْتَبِرْ كُلًّا بِذَا
وَحَيْثُ كَانَ الذكرُ مَفْعُولاً وَ (كُلّ)
أَوْ شِبْهِه مُبْتَدأ فَاحْذِف وَدُلّ[2]
بِـ (أَصْبَحَت أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي
عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّه لَمْ أَصْنَعِ)
وَالزَمْ لِكُوفِيِّهِمُ[3] النَّصْبَ لَدَى
حَذْفٍ إِذَا مَا لَمْ يَعُمّ المُبْتَدَا[4]
وَجُمْلَة تَكُون نَفْس المُبْتَدا
تُغْنِي كَـ (دَعْوَى المُهْتَدِي[5]: زِدْنِي هُدَى)

(ش) الجملةُ المُخْبَرُ بِهَا إِنْ كَانَتْ نَفْسَ المُبْتَدأ فِي المَعْنَى

= اللسان عندما أوردها في مادة (حوت).
وقال المصنف في حاشية على الهامش «سوم: من السائمة».
(١) ط (يحذف).
(٢) صحح المصنف هذا البيت في الهامش كما يلي:
. . . . . مبتدأ فاحذف بإجماع ودل
(٣) ك و ع (لكوفيهم).
(٤) صحح المصنف هذا البيت في الهامش كما يلي:
. . . . . حذف إذا لم يك (كل) مبتدأ
(٥) ك (للمهتدى).

فَحُكْمُهَا فِي الاسْتِغْنَاء عَنْ ذِكر يَرْجِعُ إِلَى المُبْتَدَأ: حُكْمُ المُفْرد الجَامِد.

وَلأَجْل ذَلِكَ لَمْ يَفْتَقِر ضَميرُ الشَّأْنِ إِلَى مَا يَرجِع إِلَيْه مِنَ الجُمْلَة المُخْبر عَنْه بِها.

وَمِثْلُ ضَمير الشَّأْنِ فِي الاسْتِغْنَاء عَنْ عَائِد قَوْلُهُ ـ تَعَالَى ـ: ﴿دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ، وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَام وآخِرُ دَعْوَاهُم أَن الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين﴾[1]. وَمِنْهُ قَوْلُهُ ـ صَلَّى اللَّهِ عَلَيْه وَسَلَّم ـ:

(أَفْضَلُ مَا قُلتُهُ أَنَا والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه)[2].

فَإِنْ لَم تكُن الجُملةُ نَفْس المُبْتَدأ فِي المَعْنَى وَجَبَ اشْتِمَالُهَا عَلَى ضَمِير يَعُودُ إِلَى المُبْتَدأ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامه. فَالضَّمير نَحو: زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوه.

وَالقَائِمُ مَقَامَه كَقَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْر﴾[3].

وَقَدْ يُحْذَفُ العَائِدُ إِذَا كَانَ عِنْدَ حَذْفِه لَا يُجْهَلُ كَقَوْلِكَ: (البُرُّ: القَفِيزُ بِدِرْهَمين).

---

(١) الآية رقم (١٠) من سورة (يونس).
(٢) أخرجه مالك في الموطأ باب القرآن، ٣٢، والحج ٢٤٦.
(٣) من الآية رقم (٢٦) من سورة (الأعراف).

وَكَقَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾[1].

التَّقْديرُ ـ عَلَى أَحَد الوُجُوه ـ[2]:

إِنَّ ذَلِكَ الصَّبْر، وَالغُفْرَان مِنْهُ لَمِنْ عَزْم الأُمُور.

فَإِنْ كَانَ العَائِدُ مَفْعُولاً، وَكَانَ المُبْتَدأ (كُلًّا)[3] جَازَ الحَذْفُ وَبَقَاءُ المُبْتَدَأ مُبْتَدَأ بِلَا خِلَاف.

وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ ابن عَامِر[4]: (وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الحُسْنَى)[5].

وَمِثْلُهُ قَولُ أَبِي النَّجْم[6] ـ أَنْشَدَهُ سِيبَوَيْه[7]:

(١) الآية رقم (٤٣) من سورة (الشورى).

(٢) وهو الوجه الذي يعتبر (من) بمعنى (الذي) والعائد محذوف والتقدير: إن ذلك منه.
(تنظر هذه الوجوه في إملاء ما من به الرحمن ٢٩٥، البحر المحيط ٧/ ٥٢٠).

(٣) ك و ع (وكان المبتدأ كلا أو شبهه).

(٤) عبد الله بن عامر اليحصبي، يرجع في أصله إلى حمير وهو من التابعين، إمام أهل الشام في القراءة، وأحد القراء السبعة توفي سنة ١١٨ هـ.

(٥) من الآية رقم (٩٥) من سورة (النساء).

(٦) في الأصل (ومثله قول الراجز) وفي الهامش حاشية (أبي النجم). وفي ك و ع (قول أبي النجم).

(٧) ينظر كتاب سيبويه ١/ ٤٤.

١٠٧ - قَدْ أَصْبَحت أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي

١٠٨ - عَلَيَّ ذَنْبـاً كُلُّه لَمْ أَصْنَـعِ

وَكَذَا إِذَا كَانَ المُبْتَدأ شَبِيهاً بِـ (كُلٍّ) فِي العُمُوم، أَوْ الافْتِقَار إِلَى مُتَمم لِلْمَعْنَى نحو:

(امْرُؤٌ يَدْعُو إِلَى خَيرٍ أُجِيبُ، وَآمرٌ بِخَيْرٍ وَلَوْ كَانَ[1] صَبِيًّا أُطِيعُ).

وَكَذَا المُشْبِه (كُلًّا) بالافْتِقَارِ إِلَى مُتَمِّم دُونَ عُمُوم كَقَوْلِ امْرِىء القَيْس:

١٠٩ - . . . . . فَثَوْبٌ نَسِيتُ وَثَوْبٌ أَجُرّ

وَكَقَوْلِ النَّمْر [بن تَوْلَب:

١١٠ - فَيَـوْمٌ لَنَـا وَيَـوْمٌ عَلَيْنَـا][2]

وَيَـوْمٌ نُسَـاءُ وَيَـوْمٌ نُسَـرّ

---

(١) ك و ع سقط (كان).

(٢) سقط من الأصل ما بين القوسين.

١٠٧ - ١٠٨ - مطلع أرجوزة للفضل بن قدامة أبي النجم العجلي (الخزانة ١/١٧٣، أمالي ابن الشجري ١/٨، ٩٣، ٣٢٦، شرح شواهد المغني للسيوطي ١٨٥).

وأم الخيار: كنية امرأته.

١٠٩ - عجز بيت من المتقارب وصدره.

فلمـا دنـوت تسـديتهـا . . . . . .

والرواية في ديوان امرىء القيس ١٥٩: فثوبا لبست وثوبا أجر ورواية الأصل نسيت، وفي ك و ع لبست. تسديتها: تخطيتها وعلوتها.

١١٠ - من المتقارب قاله النمر بن تولب الصحابي ورواية الديوان ص ٥٧. =

فَإِنْ كَانَ المُبْتَدأُ غَيرَ (كُلّ)[1] وَالعَائِد مَفْعَولٌ لَمْ يَجُز عِنْدَ الكُوفِيين حَذْفُه وَبَقَاءُ المُبْتَـدأ؛ بَل يُوجِبُونَ نَصْبَه بِمُقْتَضَى المَفْعُولية إلَّا فِي ضَرُورَة شِعْر.

وَخَالَفَهُم البَصْرِيُّـون بِإجَـازَة رَفْعِ غَيْـر (كُلّ)[2] فِي الاخْتِيَار[3] ـ.

وَمِنْ حُجَّتهم[4] فِي إِجَازَةِ ذَلِكَ قِراءةُ بَعْض السَّلَف[5]: (أَفحكمُ الجَاهِلِيَّة يَبْغُون)[6] ـ بِالرَّفْع ـ[7] وَقَوْلُ الشَّاعِرِ ـ أَنْشَدَه أَبُو بَكْر بنُ الأَنْبَاري:

= فيـوم علينـا ويـوم لنـا .....

(١) هكذا في صلب نسخة الأصل، وورد في هامشها قول المصنف «فإن خلا المبتدأ من ذلك» وهي عبارة ك وع.

(٢) ك و ع (رفع غير ذلك) وهـذا جاء على هامش الأصل.

(٣) ك و ع زادتا (في الاختيار على ضعف).

(٤) ع (ومن ذلك حجتهم).

(٥) قرأ (أفحكمُ) ـ برفع الميم ـ يحيى، وابراهيم، والسُّلمى «مختصر ابن خالويه ص ٣٢ والمحتسب لابن جنى ١/ ٢١٠.

(٦) من الآية رقم (٥٠) من سورة (المائدة).

(٧) قال ابن جنى في المحتسب ١/ ٢١٠ معقباً على قراءة الرفع:

قال ابن مجاهد: وهو خطأ.....

قال أبو الفتح:

«قول ابن مجاهد إنه خطأ فيه سرف، لكنه وجه غيره أقوى منه وهو جائز في الشعر قال أبو النجم:

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنباً كله لم أصنع

أي: لم أصنعه فحذف الهاء. =

١١١ - وَخَالِدٌ يَحْمَدُ أَصْحَابُهُ
بِالحَقِّ لَا يَحْمَد بِالبَاطِل

فَرَفَعَ (خَالِداً) مَعَ تَفْرِيغ الفِعْل بعدَهُ دُونَ ضَرُورَةٍ.

(ص) وَبـ (اسْتَقَرَّ) بَلْ بِـ (مُسْتَقِرّ)
يُعَلَّق الظَّرْفُ وَحَرْفُ الجَرّ
إِذَا بِشَيْءٍ مِنْهُمَا أُخْبِرَ عَنْ
مُبْتَدأٍ كَـ (عِنْدَهُ أُولي شَجَن)
وَاشْتَرَطُوا إِفَادَةً فِي كُلِّ مَا
يَعْنِي بِهِ الإِخْبَارَ مَنْ تكَلَّما
لِذَاكَ ظَرْف زَمَنٍ لَا يُسْنَد
لِعَيْنٍ الَّا نَادِراً، وَأَنْشَدُوا
«أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَه
يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتُنْتِجُونَه»

= نعم: لو كان نصب فقال: (كلَّه) لم ينكسر الوزن، فهذا يؤنسك بأنه ليس للضرورة. بل لأن له وجهاً من القياس، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة، وهو إلى الحال أقرب لأنها ضرب من الخبر... فغير بعيد أن يكون قوله: (أفحكمُ الجاهلية يبغون) يراد به يبغونه، ثم يحذف الضمير، وهذا وإن كانت فيه صنعة فإنه ليس بخطأ».

١١١ - من السريع ينسب للأسود بن يعفر، وليس في ديوانه ورواية ك وع (يحمد ساداتنا) ورواية ع (بالحق يحمد لا بالباطل).

(ش) / إِذَا كَانَ خَبَرُ المُبْتَدأ ظَرفاً، أَوْ جَاراً وَمَجْرُوراً فَلَا بُدَّ مِنْ ١١ ,ب
مُقَدَّر يَتَعَلّق بِهِ وَذَلِكَ المُقَدّر إِمَّا اسمُ فَاعِلٍ، أَوْ فِعْل.

وَكَوْنُهُ اسمَ فَاعِلٍ أَوْلَى لِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ تَقْدِيرَ اسمِ الفَاعِلِ لَا يُحْوجُ إِلَى تَقْدِير آخر، لِأَنَّه وَافٍ بمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي المَحَلّ مِنْ تَقْدِير خَبَرٍ مَرْفُوع.

وَتَقْدِيرُ الفِعْل يُحْوجُ إِلَى تَقْدِير اسمِ الفَاعِل، إِذْ لَا بُدّ مِن الحُكمِ بِالرَّفْع عَلَى مَحَلّ الفِعْل إِذَا ظَهَرَ فِي مَوْضع الخبر.

وَالرَّفْع المحكومُ بِهِ لَا يَظْهر إِلَّا فِي اسمِ الفَاعِل.

الثَّاني: أَنَّ كُلَّ مَوْضعٍ كَانَ فِيه الظَّرْفُ خَبراً، وَقُدِّرَ تَعلُّقه بِفِعْل أَمْكَن تَعَلُّقُه بِاسِم فَاعل.

وَبَعْدَ (إِمَّا) و (إِذَا) المُفَاجَأَة يَتَعَيَّن التَّعَلق باسمِ فاعِلٍ نَحو:

(أَمَّا عِنْدَكَ[1] فَزَيْدٌ). وَ (خَرَجْتُ فَإِذَا فِي البَابِ زَيْدٌ).

لِأَنَّ (أَمَّا) وَ (إِذَا) المُفَاجَأة لَا يَلِيهِمَا فِعْلٌ،[2] لَا ظَاهِرٌ، وَلَا مُقَدَّر.

وَإِذَا تَعَيَّن تَقْدِيرُ اسمِ الفَاعِلِ[3] فِي بَعْضِ المَوَاضِع، وَلَمْ

(١) ك و ع (عندكم).
(٢) ك و ع سقطت (لا).
(٣) ع سقط (الفاعل).

يَتَعَيَّن تَقْدِير الفِعْل فِي بَعْض المواضِع وَجَبَ رَدّ المُحْتَمل إِلَى مَا لَا احْتِمَالَ فيهِ، لِيَجْرِي البَابُ عَلَى سَنَنٍ وَاحِدٍ.

وَهَذَا الرَّأْي الـذِي دَلَلْتُ عَلَى أَوْلَوِيَّتـهِ هُوَ مَـذْهَبُ سِيبَوَيْه[1]. وَالْآخَرُ: مَذْهَبُ الأَخْفَش.

وَلِرُجْحَان تَقْدِير اسمِ الفَاعِل قُلْتُ:

وَبِـ(اسْتَقَرّ) بَل بِـ(مُسْتَقِرّ) . . . . . .

فَجِئْتُ بِـ (بَل) لِدَلَالَتِهَا عَلَى الإِضْرَابِ، لِأَنَّ غَيـر المُضْرَبِ عَنْهُ رَاجِح.

وَأَشَرْتُ بِقَوْلي:

(وَاشْـتَـرَطُـوا إِفَـادَةً فِي كُلِّ مَـا
يَعْنِي بِـهِ الإِخْبَـارَ مَنْ تَكَلَّمَـا)

إِلَى أَنَّ مِثْل قَوْلِكَ: (النَّارُ حَارَّةٌ) لَا يُعَدّ كَلَاماً، لِعَدَمِ

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/٢٧:
«وتقول: (ما كان فيها أحد خير منك) و(ما كان أحد مثلك فيها) و(ليس أحد فيها خير منك) إذا جعلت (فيها): (مستقراً) ولم تجعله على قولك (فيهـا زيد قائم) أجريت الصفة على الاسم».
وقال ١/٢٨٥:
«واعلم أن التقديم والتأخير، والعناية والاهتمام هنا مثله في باب (كان)، ومثل ذلك قولك (إن أسداً في الطريق رابضاً) و(إن بالطريق أسداً رابض) وإن شئت جعلت (بالطريق): (مستقراً) ثم وصفته بالرابض. فهذا يجري هنا مجرى ما ذكرته من النكرة في باب (كان)».

الفَائِدَة وَكَذَا: (السَّمَاءُ فَوْقَ الأَرْضِ) وَأَشْبَاه ذَلِكَ.

وَفِي قَوْلِي - أَيْضاً - إِشْعَارٌ بِأَنَّ نَحْو: (رَجُلٌ قَائِمٌ) لَا يَكونُ كَلَاماً، إِذْ لَا يُجْهَلُ أَنَّ فِي الدُّنْيَا رَجُلاً قَائِماً.

فَلَوْ خُصِّصَ تَخْصِيصاً تَحْصُلُ[1] بِه الفَائِدة كَانَ كَلَاماً.

ثُمَّ قُلْت:

لِذَاكَ . . . . . .

أَيْ: لاشْتِرَاطِ حُصُولِ الفَائِدةِ بِالخَبَر لَمْ يُسْنَدْ ظَرْفُ زَمَانٍ لِعَيْنٍ، إِذْ لَا فَائِدَةَ فِي قَوْلِكَ: (زَيْدٌ غَداً).

فَلَوْ عَنَيْتَ مُضَافاً مَحْذُوفاً وَفِي الكَلَامِ دَلِيلٌ عَلَيْهِ أَفَادَ، وَكَانَ كَلَاماً.

مَثَلُ أَنْ يَقْدُمَ مِنْ سَفَرٍ قَوْمٌ كَانَ مَعَهُمْ (زَيْدٌ) فَيَقُولُ بَعْضُهُم: (زَيْدٌ غَداً).

وَإِلَى مِثْلِ هَذَا أَشَرْتُ بِقَولي:

. . . . . إِلَّا نَادِراً . . . .

وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ العَرَبِ: (اليَوْمَ خَمْرٌ، وَغَداً أَمْرٌ) و (اللَّيْلَةَ الهِلَالُ).

أَي: اليَوْمَ شُرْبُ خَمْرٍ، وَغَداً حُدُوثُ أَمْرٍ[2].

(١) في الأصل (يحصل).
(٢) سقط من الأصل (وغدا حدُوث أمر)

وَاللَّيْلَةَ طُلُوعُ الهِلَالِ.

وَكَذَا قَوْلُ الرَّاجِزِ:

١١٢ - أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تحوُونَهُ

١١٣ - يُلقِحُهُ قَوْمٌ وَتُنْتِجُونَهُ؟

أَي: أَكُلَّ عَامٍ إِحْرَازُ نَعَمٍ.

(ص) وَحَذْفُ مَا يُعْرَفُ حِينَ يُحْذَفُ

مِنْ جُزْأَي الإِسْنَادِ حُكْمٌ يُعْرَفُ[1]

وَقَدْ يَحُلاَّنِ مَحَلَّ مُفْرَدِ

فَيُحْذَفانِ لِدَلِيلٍ مُرْشِدِ[2]

---

(١) نهاية سقط هـ الذي أشير إليه من قبل.

(٢) هكذا في الأصل، وفي باقي النسخ:

..... فيحذفان لوضوح المقصد

١١٢ - ١١٣ - ينسب هذا الرجز إلى قيس بن حصين بن يزيد الحارثي كما في كتاب سيبويه ٦٥/١، وله قصة ذكرها صاحب الخزانة ١٩٦/١.

النعم: اسم مفرد بمعنى الجمع.

قال الراغب: النعم مختص بالابل.

ألقح الفحل الناقة: إذا أحبلها، واللقاح: ماء الفحل.

تنتجونه: يقال نتج الناقة أهلها: استولدوها.

والمعنى:

يحمل الناس الفحولة على النوق، فإذا حملت أغرتم عليها فأخذتموها وهي حوامل فتلد عندكم.

وَبَعْد (لَوْلاَ) التزَمُوا حَذْفَ الخَبَر
وَفي صَرِيح قَسَمٍ ذَاكَ اشْتَهـر[1]
وَبَعْـدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَـفْهُـومَ مَـعْ
كَمِثْـلِ (كُلُّ صَـانِعٍ وَمَـا صَنَـع)
كَـذَاكَ قَبْل الحَـالِ حَيْثُ المُبْتَـدَا
مَصْـدَرٌ اوْ أَفْعَلَ تَفْضِيـلٍ بَـدَا[2]
كَـ (حُبِّيَ المَـالَ مُعَـانـاً مُحْسِنـاً)
فَاعْلَم و (أَشْفَى مَا أَقُـولُ مُعْلِنَا)

(ش) المرادُ بُجْزأَيِ الإِسْنَاد: المُبْتَدأُ وَالخَبر.

فَأَيُّهُمَا دَلَّ عَلَيْـهِ دَلِيلٌ قَائِمٌ مَقَام ذِكْره: جَازَ حَذْفُهُ.

فَحذفُ المُبْتَدأ: وَبَقَاءُ الخَبر كَقَوْلِكَ: (صَحِيحٌ) لِمَنْ قَالَ: (كَيْفَ زَيْد)؟.

وَحَذْفُ الخَبَر، وَبَقَاءُ المُبْتَدأ كَقَوْلِكَ، (زَيْدٌ) لِمَنْ قَالَ: (مَنْ عِنْدَك)؟

وَتَقْدِيرُ الأَوَّلِ: زَيْدٌ صَحِيحٌ.

(١) هكذا في الأصل وجاء هذا البيت في باقي النسخ وفي حاشية الأصل كما يلي:
وبعد (لولا) ـ غالباً ـ حذف الخبر أوجب وبعد مقسم به اشتهر

(٢) هكذا في الأصل وهـ أمّا في باقي النسخ فجاء البيت كما يلي:
. . . . . مصدر أو ما فيه معناه بدا

وَتَقْدِيرُ الثَّانِي: زَيْدٌ عِنْدِي.

وقَد يُحْذَفَانِ معاً إِذَا حَلاَّ مَحَلَّ مُفْرِدٍ كَقَوله ـ تَعَالَى ـ: ﴿واللاَّئي يَئِسْنَ مِنَ المحِيض مِنْ نِسَائكُم إن ارْتَبْتُم فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَثَةُ أَشْهُرٍ، وَاللاَّئي لَم يَحِضْنَ﴾[1].

التَّقْدِيرُ[2]: واللاَّئي لَم يَحِضْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَثَةُ أَشْهر.

فَحذفَت[3] الجُمْلةُ: لأَنَّهَا حَلَّت مَحَلَّ مُفْرِدٍ مَعَ دلاَلَة الجملَةِ التي قَبْلَهَا عَلَيْهَا.

واعلَمْ أنَّ الحذْفَ مِنْهُ جَائزٌ، وهوَ الذِي تَقدمَ التَّنْبيهُ عَلَيْهِ.

وَمِنه وَاجِبٌ، وَيَنال[4] الخَبر والمبتَدأ:

فَنَيْلُه الخَبَر في أَرْبَعَة مَوَاضِعَ:

الأَوَّلُ[5]: بعدَ (لَوْلاَ) الامْتِنَاعِيَّةِ إِنْ كَانَ الإِخْبَارُ بِكَوْنٍ غَيْرِ مُقَيَّدٍ نَحو: (لَوْلاَ زيدٌ لأكرمتُكَ)[6].

وإِنْ كَانَ بِكَوْنٍ مُقَيَّد وَلَم يُشْعِر بِهِ المبتدأُ، وَلا الجوابُ لَم يجزْ الحذفُ كَقَول الزُّبَيْر:

(١) من الآية (٤) من سورة (الطلاق).
(٢) ع ك (تقديره).
(٣) ع (فحذف)
(٤) ع ك (ويناله).
(٥) سقط من الأصل (الأول).
(٦) ع و ك (نحو لولا زيد لفعلت).

١١٤ - فَلَوْلاَ بَنُوهَا حَوْلَها لَخَبَطْتُهَا . . . . . .

وَكَقَوْل النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وسَلَّم -:

(لَوْلا قَوْمُك حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْر لَبَنَيْتُ الكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعد إبْرَاهِيم)[1].

فَإِنْ كَانَ الإِخْبَارُ بِكَوْنٍ مُقَيَّد، وَكَانَ المُبْتَدأ[2]، الجَوَاب مُشْعِراً بِهِ جَازَ الثَّبَات[3] وَالحَذْفُ[4] كَقَوْل المَعَرّى فِي صِفَةِ سَيْف:

(١) أخرجه البخاري في العلم ٤٨، والحج ٤٢ ومسلم في الحج ٣٩٨، ٣٩٩ والنسائي في المناسك ١٢٥، ١٢٨ وابن ماجه في المناسك ٣١، والموطأ في الحج ١٠٤ وأحمد ٤/٥٧، ١٠٢ . . .

(٢) في الأصل (والجواب).

(٣) ك و ع (الإثبات).

(٤) جاء على هامش الأصل:

«قال الرماني في شرح الأصول:

تقول: (لولا زيد لكان كذا وكذا) فالخبر محذوف، كأنك قلت: لولا زيد بالمكان الذي هو به لكان كذا وكذا، ولكنك حذفته لكثرة الاستعمال في هذا المعنى على هذه الصيغة. إذ كان لا يخلو أن يكون في مكان من الأمكنة.

ولو أردت مكاناً خاصاً بعينه لم يجز حذفه كقولك (لولا عبد الله في الدار لكان كذا وكذا) فمثل هذا لا يحذف لأنه لا يعرف» - هذه عبارته -.

١١٤ - هذا صدر بيت من الطويل وعجزه

. . . . . كخبطة عصفور ولم أتلعثم

وكان الزبير رضي الله عنه - يهم بضرب زوجته أسماء،

١١ - . . . . . فَلَوْلاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

وَالثَّانِي: فِي القَسَم إِذَا كَانَ المُقْسَمُ بِهِ مَشْهُورَ القَسَمِيَّة نَحو: (لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنّ).

وَالثَّالِثُ: بَعْدَ الوَاوِ التِي بِمَعْنَى (مَعَ)[1] نَحو: (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُه) وَ (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَع).

[وَفي تَقْيِيدِ القَسَم بِكَوْنِهِ صَرِيحاً[2]، وَالوَاوِ بِكَوْنِهَا مُعَيِّنَةً لِمَفْهُومِ (مَعَ) إِشْعارٌ بِأَنَّ الحَذْفَ لاَ يُلْتَزمُ فِي قَسَم غَيْرِ صَرِيح.

وَلاَ بَعْدَ وَاوٍ لاَ تُعَيّن مَفْهُومَ (مَعَ).

فَمِثَالُ قَسمٍ غَير صَرِيح: (عَهْدُ اللَّه لأَفْعَلَنَّ).

فَحذْفُ الخَبَر فِي هَذَا وَمِثْلِهِ غَيرُ لازِمٍ بَلْ جَائِزٌ.

وَكَذَا إِذَا لَمْ تُعيّن الوَاوُ مَفْهومَ (مَعَ) نَحو: (زَيْدٌ وَعَمْروٌ كَالأَخَوَيْنِ)[3]].

الرَّابِعُ: إِذَا كَانَ المُبْتَدأُ مَصْدَراً أَوْ أَفْعَلَ تَفْضِيلٍ مُضَافاً

= ويمنعه أبناؤه (العيني ١/ ٥٧١) وفي جميع النسخ والأصل (لخطبتها) وهذا لا يتفق والمعنى المراد من بقية البيت.

(١) زادت ك وع (بمعنى مع صريحاً).

(٢) يشير إلى قوله في النظم (وفي صريح قسم).

(٣) ك و ع سقط ما بين القوسين.

١١٥ ـ هذا عجز بيت من الوافر في (سقط الزند) ص ٥٤ وصدره:

يذيب الرعب منه كل عضب . . . . . .

إِلَيْهِ[1]، [وَبَعْدَهُ حَالٌ لَا يَصْلُحُ أَنْ يُخْبَر بِهَا عَنِ المُبْتَدأ][2] نَحو: (حُبِّي المَالَ مُحْسِناً) و (أَشْفَى قَوْلي مُعْلِناً).

فَتَقْدِيرُ الأَوَّلِ: لَوْلَا زَيْدٌ مَانِعٌ لأَكْرَمْتُكَ[3].

وَتَقْدِيرُ الثَّاني: لَعَمْرُكَ قَسَمِي لأَفْعَلَنّ.

وَتَقْدِيرُ الثَّالِث: كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ مُقْتَرِنَانِ أَوْ مَعْلُومَانِ.

وَتَقْدِيرُ الرَّابع: حُبِّي المَال إِذَا كُنْتُ مُحْسِنَا، وَأَشْفَى قَولي إِذَا كُنْتُ[4] مُعْلِناً.

فَالتُزِمَ حَذْفُ هَذِهِ الأَخْبَارِ لِلْعِلم بِهَا، وَلِسَدِّ هذِه الأَشْيَاء مَسَدَّها. وَيَتَنَاوَلُ قَوْلَي:

. . . . . مَافِيهِ[5] مَعْنَاهُ . .

أَفْعَلَ التَّفْضِيل نَحو: (أَشْفَى مَا أَقُولُ).

(١) ك و ع سقط قوله (أو أفعل تفضيل مضافاً إليه) وجاء موضعه (أو ما فيه معنى المصدر).

(٢) سقط ما بين القوسين من صلب النسخة وجاء في الهامش موافقاً لنسخة ك و ع.

(٣) ك و ع (لولا زيد كائن كونا ما لفعلت) موضع (لولا زيد مانع لأكرمتك).

(٤) ك و ع (كان معلنا).

(٥) هكذا في النظم ـ وقد جاء في الأصل وفي ك و ع (ما في معناه). وقد سبق التنبيه على أن هذه عبارة ع، ك وهي تغاير ما جاء في الأصل.

وَغَيرَ أَفْعَل التَّفْضِيلِ نَحو: (كُلُّ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتاً) وَ (مُعْظَم إِتْيَاني المَسْجِدَ مُتَعَلِّماً).

فَمثل هَذِه الأَمْثِلَة يَجبُ فِيهَا حَذْفُ الخَبرِ لِسَدَّ الحالِ مَسَدَّه وَلِعَدم صَلاَحِيَّتها / لأَنْ تَكُونَ خَبَراً. ١٢/أ

فَلَوْ صَلُحَتْ لأَنْ تكونَ خَبَراً لَمْ تُجْعَلْ حَالاً إِلاَّ عَلَى شُذُوذٍ كَقَوْلِ الرَّاجِزِ:

١١٦ - مَـا لِـلْجِمَـالِ مَـشْيُـهَـا وَئِـيـداً

وَكَقَولِ بَعْضِ العَرَب: (حُكْمُكَ مُسَمَّطاً)[1].

يُرِيدُ: حُكْمُكَ لَكَ مُثْبَتاً.

فَالأَجْوَدُ[2] فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يذكرَ العَامِلُ[3]، أَوْ يُجَاءُ

---

(١) ينظر تهذيب اللغة مادة (سمط) وسيورد المصنف هذا المثل أيضاً في باب (ما ولا وان) المشبهات بليس.

(٢) ك ع (والأجود).

(٣) ع (العائد).

١١٦ ـ هذا رجز ينسب للزباء بنت عمر بن الضرب ملك الجزيرة (العيني ٢/٤٤٨ أمالي الزجاجي ١٠٧، الأساس ٤٩ معاني القرآن للفراء ١/٢٨، الأغاني ١٥/٣٢٠ الخزانة ٣/٢٧٢ اللسان ٤/٤٥٦، ١١/٩٥، ١٢/١٣، شرح التسهيل للمصنف ١/٨٢ وشرح عمدة الحافظ ٢٠، ونسبه المبرد في الكامل ٢/٨٣ إلى قصير صاحب جذيمة ـ ولهذا الشاهد قصة تروى ورواية ك وع وهامش الأصل (سيرها) موضع (مشيها).

بِالمَنْصُوبِ مَرْفُوعاً[1]. بِمُقْتَضَى الخَبَرِيَّةِ[2].

(١) ع (مربوعاً).

(٢) ما جاء من شرح في هذا الفصل هو نص ما جاء في الأصل وفي ك وع ـ وقد انفردت هـ بشرح موجز نورده فيما يلي:

المراد بجزأى الإسناد: المبتدأ والخبر فأيهما دل عليه دليل قائم مقام ذكره جاز حذفه فحذف المبتدأ وبقاء الخبر كقولك: صحيح ـ لمن قال: كيف زيد؟.

وحذف الخبر وبقاء المبتدأ كقولك: زيد ـ لمن قال: من عندك؟.

وتقدير الأول: زيد صحيح، وتقدير الثاني: زيد عندي.

وقد يحذفان معاً إذا حلا محل مفرد كقوله ـ تعالى ـ ﴿ واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن ﴾.

التقدير: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر. فحذف الجملة لأنها حلت محل مفرد ودل ما قبلها عليها واعلم أن الحذف منه جائز وهو الذي تقدم التنبيه عليه، ومنه واجب وينال الخبر والمبتدأ فنيله الخبر في أربعة مواضع: الأول بعد «لولا» الامتناعية نحو (لولا زيد لاكرمتك) وفي القسم نحو (لعمرك لأفعلن)، وبعد الواو التي بمعنى (مع) نحو (كل رجل وضيعته) و (كل صانع وما صنع). وفي تقييد القسم بكونه صريحاً والواو بكونها للمعية إشعار بأن الحذف لا يلتزم في قسم غير صريح، ولا بعد واو لا تعين مفهوم (مع) ـ فمثال قسم غير صريح (عمر الله لأفعلن) فحذف الخبر في هذا ومثله غير لازم بل جائز، وكذا إذا لم تعين الواو مفهوم (مع) نحو (زيد وعمرو كالأخوين) وإذا كان المبتدأ مصدراً أو أفعل تفضيل مضافاً إليه نحو (حبي المال محسناً) و (أشفى قولي معلناً). وتقدير الأول: لولا زيد مانع لأكرمتك وتقدير الثاني: لعمرك قسمي لأفعلن، وتقدير الثالث: كل رجل وضيعته مقترنان أو معلومان وتقدير الرابع: حبي المال إذا =

(ص) وَالتَزَمُوا فِي القَطْعِ حَذْفَ المُبْتَدا

كَـ (عُذْ[1] بِهِ اللَّهُ كَـذَا مَا وَرَدَا)

مِنْ مَصْـدَرٍ مُـرْتَفِـعٍ، وَهُـوَ بَـدَل

مِنْ فِعْله، وَغَيـر نصب فِيـه قَـل

مِثَـالُ ذَاكَ قَـوْلُ بَعْضِ مَنْ خَـلَا

(صَبْـرٌ جَمِيـلٌ فَكِـلَانَـا مُبْتَلَى)

وَمُـلْحَقٌ «فِـي ذِمَّتِـي لأَفْعَـلَنّ»

بِـذَا حَكَـاهُ الفَـارِسِيّ ذُو عَلَن

وإِنْ يكنْ مَخْصُوصُ (نِعْم) خَبَرا

فَهُـوَ لِمَـا إِظْهَـارُهُ قَـدْ حُـظِرا[2]

(ش) لَمَّا بَيَّنْتُ المَواضِعَ التِي يُحْذَفُ فِيهَا الخَبرُ وُجُوباً، وَكَانَ لِلمُبْتَدأ مِنْ وُجُوبِ الحَذْفِ نَصيبٌ، شَرَعْتُ فِي بَيَانِ ذَلِكَ..

وَمَوَاضِعهُ ـ أَيْضاً ـ أَرْبَعة:

أَحَدُهَا: النَّعتُ المقطُوعُ عَنْ مُوَافَقَةِ المَنْعُوت فِي إِعْرَابه،

= كنت محسناً، وأشفى قولي إذا كان معلناً، فالتزم حذف هذه الأخبار للعلم بها ولسد هذه الأشياء مسدها.

(١) في ع (عدّ) ـ بالدال المهملة ـ.

(٢) هكذا في صلب الأصل، وفي الهامش رواية للبيت تتفق وما جاء في باقي النسخ، هي

فهو لمضمر أبوا أن يظهرا

لِكَوْنِه لَا يَحْتَمِل غَيرَ المُرَادِ نَحو: (الْحَمْدِ لِلَّه الحَمِيد).

فَمِثْل هَذَا يَجُوزُ قَطْعُهُ بِالنَّصْبِ، وَالرَّفْع.

فَإِذَا نُصِبَ فَبِـ (أَمْدَحُ) ـ مُلْتَزَمِ الإِضْمَارِ، لِيَكُونَ ذَلِكَ أَدَلَّ عَلَى الإِنْشَاءِ كَمَا فُعِلَ بِنَاصِبِ المُنَادى.

وَإِذَا رُفِعَ فَهُوَ خَبرُ مُبْتَدأٍ مُلْتَزَمِ الإِضْمَار ـ أَيْضاً ـ.

وَكَذَا المَصْدَرُ المَجْعُولُ بَدَلاً مِنَ اللَّفْظِ بِفِعْلِهِ إِذَا نُصِبَ، وَهُوَ الأَكْثَر[1].

التُزِمَ إِضْمَارُ نَاصِبِه، لِئَلَّا يُجْمَعَ بَيْنَ البَدَلِ، وَالمُبْدَلِ مِنْه.

فَإِذَا رُفِعَ وَجُعِلَ خَبَرَ مُبْتَدأٍ[2] امْتَنَع إِظْهَارُ ذَلِكَ المُبْتَدأ، كَمَا امْتَنَعَ إِظْهَارُ النَّاصِبِ فِي حَالِ النَّصْبِ.

وَمِنْ رَفْعِ المَصْدَرِ قَوْلُ الرَّاجِز:

١١٧ - شَكَا إِليَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى

١١٨ - صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى

(١) هـ (وهو الأكبر).

(٢) هـ (خبرا لمبتدأ).

١١٧ ـ ١١٨ ـ استشهد بهذا الرجز كثير من العلماء ولم ينسبه أحد إلى قائله. وهو من شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/٤٧، وسيبويه ١/١٦٢، وأمالي المرتضى ١/١٠٧، وسر الصناعة ٤٦٣ وشروح سقط الزند ٦٢٠.
قال الأعلم الشنتمري:

أَيْ: أَمْرُنَا صَبْرٌ جَمِيلٌ.

قَالَ سِيبَوَيْه[1]:

«وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: سَمْعٌ وَطَاعَةٌ، فَيَرْفَع، أَيْ: أَمْرِي سَمْعٌ وَطَاعَةٌ».

وَقَالَ أَبُو عَلِيّ فِي قَوْلِ العَرَب: (في ذِمَّتِي لأَفْعَلَنّ): «إِنَّهُ مِنْ حَذْفِ المُبْتَدأ وُجُوباً».

وَمِنَ المَحْذُوف المُبْتَدأ وُجُوباً عِنْدَ أكثرهم المَخْصُوصُ بِالمَدْحِ وَالذَّمِّ بَعْدَ (نِعْم) وَ (بِئْسَ) إِذَا لَمْ يُجْعَل مُبْتَدَأ.

(ص) **وَلاَ تُجِزْ تَنْكِيرَ الاسْمِ المُبْتَدا[2]**

إِلاَّ إِذَا نَيْلُ اسْتِفَادَةٍ بَدَا
كَحَالِ مُخْتَصٍّ بِعَطْف، أَوْ عَمَل
أَوْ صِفَةٍ كَـ (رَجُلٌ عَدْلٌ وَصَل)
وَمِثْل إِخْبَارٍ بِمُخْتَصٍّ سَبَق
مِنْ ظَرْف[3] اوْ شَبِيهه كَـ[4] (بِي رَمَق)

= «والقول عندي إنه مبتدأ لا خبر له، لأنه اسم فعل ناب مناب الفعل والفاعل ووقع موقعه وتعرى من العوامل فوجب رفعه، واستغنى عن الخبر لما فيه من معنى الفعل والفاعل».

(١) ينظر كتاب سيبويه ١/١٧٥.

(٢) ع (مبتدأ).

(٣) ع (من طرف او سبيهه).

(٤) هـ (كي رمق).

وكَاقْتِفَا اسْتِفْهَـامٍ اوْ نَفى كَـ (هَل
عُذْرٌ لكُم فَما[1] اعْتِذَاءٌ[2] مُحْتَمَل)

(ش) حُصُولُ الفَائِدة شَرْطٌ فِي الابْتِداءِ بِالْمَعْرِفَة [وَالنّكِرَة. لكن حُصُولها فِي الابْتِداء بِالْمَعْرِفة][3] أكثَر مِنْ عَدَمِها. وَالابْتداء بِالنكرة بِالعَكْس، فَلِذَلك احتِيجَ إِلَى ذِكْر شُرُوط تُصَحّح[4] الابتِداء بالنكرة.

فَمِنْهَا: أَنْ يَتَقَدَّمَهَا اسْتِفْهَام أَوْ نفْي نَحْو: (أَرَجُلٌ فِي الدَّار)؟ و (مَا أَحَدٌ خَيرٌ مِنْك).

وَ (هَلْ عُذْرٌ لكُم فَمَا اعْتِذَاء مُحْتَمل).

وَمِنْهَا: أَنْ يَخْتَصّ بِوَصْفٍ نَحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[5].

أَوْ بِعَمَلٍ[6] بِإضَافَة أَو شِبْهِهَا نَحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْت﴾[7]، و[8] (أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَة)[9]، و(غَضَبٌ فِي اللَّه خَيرٌ مِنْ وَجَل).

(١) هـ (فمما). (٢) ط (اعتذار).
(٣) هـ سقط ما بين القوسين.
(٤) هـ (يصحح).
(٥) من الآية رقم (٢٣١) من سورة (البقرة).
(٦) هـ (يعمل) ع (تعمل).
(٧) من الآية رقم (١٨٥) من سورة (آل عمران).
(٨) في الأصل وهـ (أو امر).
(٩) أخرجه مسلم في باب الزكاة ٥٣، ٥٤ وأبو داود في الأدب ١٦٠، =

وَبِعَطْفِ نَحْو: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوف﴾[1] ـ عَلَى جَعْل (طَاعَة) مُبْتَدَأً.

أَوْ بِتَقَدّم خَبرهَا وَهُوَ ظَرْفٌ[2] مُخْتَصٌّ، أَوْ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ[3] مُخْتَصٌّ نَحْو: (أَفْلَحَ مَنْ عِنْدَهُ مَالٌ وَلَهُ بِرّ)[4].

وَلَا بُدّ مِنْ كَونِ الظَّرْفِ مُخْتَصاً، وَكَذَا المَجْرُور.

فَلَوْ عُدِمَ الاخْتِصَاصُ عُدِمَت الفَائِدةُ نَحْو: (عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ)، و (لِإِنْسَانٍ بِرٌّ).

(ص) **وَقَدْ يُفِيدُ[5] المُبْتَدَا مُنكَّرَا**
مُجَرَّداً مِنْ كُلِّ مَا قَدْ ذُكِرَا
نَحو: (امْرُؤٌ أَنْفَعُ لِي مِنَ امْرَأَه)
و (سَيْفٌ اوْقَى لِلْفَتَى مِنْ مِنْسَأَه)

(ش) مِن الابْتِداءِ بِنَكرة خَالِيَةٍ مِنَ القُيُودِ التِي مَضَى ذِكْرُهَا[6]

= والتطوع ١٢ والترمذي في البر ٣٦، وأحمد ١٦٧/٥، ١٦٨، ١٧٨.

(١) من الآية رقم (٢١) من سورة (محمد).

(٢) هـ (طريق).

(٣) زادت هـ و ع ك (أو جار ومجرور مختص) وسقط (مختص) من الأصل.

(٤) هـ (وله ولد).

(٥) هـ (تفيد).

(٦) هـ (التي ذكرت).

قَوْلُ العَرَبِ: (خُبَأَةٌ خَيْرٌ مِنْ يَفَعَةٍ[1] سَوْءٍ).

أَيْ: بِنْتٌ مُخَبَّأَة خَيرٌ مِن شَابٍّ يَضُرُّ وَلَا يَنْفَع.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ ابن عَبَّاسٍ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[2] ـ «تَمْرَةٌ خَيرٌ مِنْ جَرَادَة».

والاعْتِبَارُ فِي ذَلِكَ[3] وَمَا أَشْبَهَهُ: الإِفَادَةُ، فَإِنْ عُدِمَتْ ثَبَتَ المَنْعُ، وَإِنْ وُجِدَتْ فَلَا مَنع[4].

(ص) **والأَصْلُ فِي الكَلَامِ تَأْخِيرُ الخَبر**
وَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ، إِذْ لَا ضَرر
وَالتُزِمَ الأَصْل إِذَا لَبْسٌ حُذِر
كَـ (عَمْرٌو الجَانِي) و[5] (عَامِرٌ عُذِر)
وَلَا التِزَامَ إِنْ أُزِيلَ اللَّبْس
كَـ (اللَّيْثُ زَيْدٌ) و (أَجَادُوا الحُمْسُ)[6]

---

(١) هـ و ع (نفعة) أمثال الميداني ٢٤٢/١ الخبأة: المرأة تطلع ثم تختبىء.

(٢) هـ سقط (رضي الله عنهما) وفي الأصل (عنـد) موضع (عنهما) (الموطأ ٢٣٦ حج).

(٣) زادت ع و ك (في ذلك كله).

(٤) هـ سقط (فلا منع).

(٥) هـ سقطت الواو

(٦) في الأصل وفي هـ و ع (الحمس) بالحاء المهملة وفي ط و س وش (الخمس) بالخاء المعجمة والحمس ـ بالحاء المهملة ـ هو لقب قريش، وكنانة، وجديلة، ومن تابعهم في الجاهلية.

وَلاَزِمٌ تَـقْـديـمُ مُـفْـرَدٍ وَجَـب
تَصْـديـرُه بِنَـفْسِـه، أَوْ بِـسَبَـب
نَحو: (مَتَى السَّيْر)؟ و (أَيْنَ خَالِد)؟
وَ (مَا لِزَيْد)؟ و (فَتَى مَنْ وَافِدُ)؟
وَأَخِّـرَنَّ خَـبَـراً بِـالـفَـا قُـرِن
حَتْماً، وَمَا لِمَا بِلاَمٍ مُقْتَـرن

(ش) أَصْلُ الخَبر التَّأْخِيرُ لِشَبَهه بِالصِّفَة مِنْ حَيْثُ هُوَ مُوَافِقٌ فِي الإِعْرَابِ لِمَا هُوَ لَهُ[1]، دَالٌّ عَلَى حَقيقتِهِ، أَوْ عَلَى شيءٍ مِنْ سببِهِ.

إِلاَّ أَنَّه لَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ الصِّفَةِ فِي وُجُوبِ التَّأْخِير، بَل أُجِيزَ تَقَدُّمه[2] إِنْ لَمْ يَعْرِضْ مانِعٌ.

كَخَوْفِ التِبَاسِهِ بِالمُبْتَدأ عِنْدَ تَسَاوِيهِمَا فِي التَّعْرِيفِ، أَوْ التنكِير كَـ (زَيْدٌ صَدِيقُكَ)، و (خَيْرٌ مِنْكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْد).

وَكَخَوْفِ التِبَاسِ المُبْتَدأ بِالفَاعِل لَوْ قُدِّمَ خَبَرُه وَهُوَ فِعْل، وَفَاعِل مُسْتَتِر نَحو: (زَيْدٌ قَامَ).

فَإِنْ أُمِنَ التِبَاسُ[3] الخَبَر بِالمبتدأ عِنْدَ تَسَاوِيهِمَا لَمْ يَمْتَنع تَقْدِيمُ الخَبَرِ كَقَوْلِكَ فِي (زَيْدٌ اللَّيْثُ شِدَّةً): (اللَّيْثُ شِدَّةً زَيْدٌ).

(١) ك و ع سقط (له).
(٢) ك و ع (تقديمه).
(٣) ع (اللبس).

فَجَازَ تَقْديمُ (اللَّيْث)، لأنَّ خَبَرِيَّتَه لَا تُجْهَل.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِر:

١١٩ - بُنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا

بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

أَيْ: بَنُو أَبْنَائِنَا بِمَنْزِلَة أَبْنَائِنَا..

وَكَذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُ الخَبر إِذَا كَانَ فِعْلاً، وَفَاعِلاً بَارِزاً نَحو: (أَجَادُوا الحُمس)[1].

فَـ (الحُمس)[2]: مُبْتَدأ..و (أَجَادُوا) خَبَر مُقَدَّم.

وَعَلَى هَذَا حُمِلَ فِي أَحَدِ الوُجُوه[3] قَوْلُه - تَعَالَى - ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الذِينَ ظَلَمُوا ﴾[4].

(١) ك ع (الحمس) - بالحاء المهملة -.

(٢) ك ع (الحمس) - بالحاء المهملة - وفي الأصل (الجمس) - بالجيم -.

(٣) ك و ع (حملت في بعض الوجوه).

(٤) من الآية رقم (٢) من سورة (الأنبياء).

ومن الوجوه الأخرى في إعراب هذه الآية أن يكون (الذين ظلموا) بدلاً من واو (وأسروا) أو هو مبتدأ و (أسروا النجوى) خبره قدم عليه اهتماماً به.

(ينظر تفسير أبي السعود - طباعة الجمعية العلمية - مصر ١٣٤٧ - ١٩٢٨) جـ ٣ ص ٥٠٣.

١١٩ - من الطويل قائله الفرزدق (الديوان ص ٢١٧) وهو من شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/ ٤٩ قال المصنف:

وَإِذَا تَضَمَّن المبتدأُ [أَو الخَبر مَعْنَى اسْتِفهَامٍ أَوْ كَانَ مُضَافاً إِلَى مَا تَضَمَّن ذَلِكَ وَجَبَ تَقْدِيمُه وَذَلِكَ نَحو: (مَا لِزَيْد)؟ و (فَتَى مَنْ وَافِدٌ).

فَـ (مَا) : اسْتِفْهَامِيَّة وَمَوْضِعُهَا رَفْعٌ بِالابْتِدَاءِ، وَتَقْدِيمُ هَذا المُبْتَدَأ][1] وَاجِبٌ لِتَضَمّنِه مَعْنَى الاسْتِفْهَام، والاسْتِفْهَامُ لَهُ صَدْرُ الكَلَام. وَهَذَا مِمَّا وَجَبَ تَصْدِيرُهُ بِنَفْسِه.

وَ (فَتى مَنْ): مُبْتَدَأٌ ـ أَيْضاً ـ وَاجِبُ التَّقْدِيم، لإِضَافَتِهِ[2] إِلَى (مَنْ) الاسْتِفْهَامِيّة / وَهَذَا مَمَّا وَجَبَ تَصْدِيرُهُ بِسَبَب. ١٢/ب

وَخَبَرُه: (وَافِد).

وَلَوْ كَانَ الخَبرُ مُتَضَمِّناً لاسْتِفْهام وَهُوَ مُفْرَدٌ وَجَبَ تَقْدِيمُه نحَو (مَتَى السَّير)؟ و (أَيْنَ خَالِدٌ)؟

ولَوْ تَضَمَّنَهُ وَهُوَ جُمْلَة جَازَ تَأْخِيرُهُ نَحو: (زَيْدٌ أَيْنَ هُـوَ)؟ و(عَمْرٌو كَيْفَ حَالُه)؟

وَيَجِبُ[3] تَأْخِيرُ الخَبرِ المَقْرُونِ بِالفَاءِ، وَالمخْبَرِ بِهِ عَنْ[4] مَقْرُونٍ بِلاَمِ الابتدَاءِ.

= وسهل في البيت العكس وضوح المعنى، والعلم بأن الأعلى لا يشبه بالأدنى.

(١) هـ سقط ما بين القوسين.

(٢) هـ (لاضافة).

(٣) هـ (وجب تأخيره).

(٤) هـ زادت (والمخبر به عن مبتدأ مقرون).

فَالأَوَّلُ نَحو: (الذِيَ يأْتي فَلَهُ دِرْهَم).

والثَّاني نَحْو: (لَزَيْدٌ قَائِمٌ).

فَلَوْ قُدم (فَلَهُ دِرهَم) عَلَى (الذِي يَأْتي) لَمْ يَجُزْ.

وَلَوْ قُدِّمَ (قائِمٌ) عَلَى (لَزَيْدٌ) لَمْ يَجُزْ.

لِأَنَّ الفَاءَ تَابِعةٌ لا مَتْبُوعَة.

وَلَامُ[1] الابْتِداء مُصَدَّرَةٌ أَبَداً، وَلِذَا يَجِبُ تَعْلِيقُ[2] أَفْعَال القُلُوبِ قَبلها نَحْو: (عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ).

(ص) وَكُلُّ جُزْءٍ حَصَرَتْهُ إِنَّمَا
أَوْ لَفْظُ (إلاَّ)[3] مُنِعَ التَّقَدّمَا
وَإِنْ يَعُدْ لِخَبرٍ ضَمِيرُ
مِنْ مُبْتَدأً يُوجَب لَهُ التَّأْخِيرُ
كَـ (عِنْدَ هِنْد فِي الخِبَاء بَعْلُهَا
وَفِي النُّفُوسِ مُسْتَسِراً[4] فَضْلُهَا
كَذَا إِذَا مَا كَانَ (أَنّ) المبتَدَا
وَخَيِّرنَّ بَعْد (أَمَّا) أَبَدَا[5]

---

(١) ع (ولا).

(٢) هـ (التعليق).

(٣) هـ (اللا).

(٤) س (مستقرا).

(٥) ورد هذا البيت بروايتين: الرواية التي هنا وهي رواية الأصل وس، =

(ش) كُلُّ جُزْءٍ يَتَنَاوَلُ: المُبْتَدَأ، وَالخبَر، والفَاعِل، والمَفْعُول[1]، وَغير ذَلِكَ.

فَإِذَا قُصِدَ شَيْءٌ، مِنْ ذَلِكَ بحَصْرٍ وَجَبَ تَأْخِيرُه، سَوَاءٌ[2] كَانَ الحَصْر بِـ (إِلَّا) أَوْ بِـ (إِنَّمَا)[3].

فَالحَصْر بِـ (إِلَّا) نَحو: (مَا زَيْدٌ إلا كَاتبٌ) و (مَا زَيْدٌ إِلَّا فِي الدَّارِ).

وَالحَصْرُ بِـ (إِنَّما) نَحو: (إِنَّما زَيْدٌ كَاتِبٌ) و (إِنَّما في الدَّارِ زَيْدٌ).

وَقَوْلِي[4]:

وَإِنْ يَعُدْ[5] لِخَبرٍ ضَمِيرٌ .....

أَيْ: إِذَا كَانَ مُبْتَدَأٌ مَعَهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا هُوَ مَعَ الخبرِ[6] وَجَب[7] تَقْدِيمُ[8] الخبَر نَحو: (عِنْدَ هِنْد بَعْلُها) و (فِي النُّفُوس مُسْتَسِراً فَضْلُها).

= وش، وط وهـ والرواية الثانية وهي روايـة ك وع ـ وهي رواية هامش الأصل ـ أيضاً ـ:

..... وبعـد (أما) خيـرَنَّ أبـداً

(١) هـ (المفعل). (٢) هـ (وسواء).

(٣) هـ (باما).

(٤) هكذا في ك وسقط (وقولي) من باقي النسخ.

(٥) هـ (فإن بعد).

(٦) هـ (مع الحصر).

(٧) هـ (ويجب).

(٨) هـ (التقديم).

وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِر:

١٢٠- أَهَابُكِ إِجْلالاً وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ
عَلَيَّ وَلكن مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

[وَمِنْه قَوْلُ النَّبِيّ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّم ـ[١]:
(مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيه)[٢]].

[وَقَوْلي:][٣]

كَذَا إِذَا مَا كَانَ (أَنَّ) المُبْتَدَا[٤] . . . . . .

أَيْ: إِذَا كَانَ (أَنَّ) وَصِلَتُهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالابْتِدَاء وَجَبَ تَقْدِيمُ الخَبَرِ نَحو: قَوْلِهِ ـ تَعَالَى[٥] ـ: ﴿وَآيَةٌ لَهُم أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُم﴾[٦].

---

(١) أخرجه الترمذي في باب الزهد ١١، وابن ماجه باب الفتن ١٢، والموطأ حسن الخلق ٣، وأحمد ١/٢٠١.

(٢) سقط من الأصل ما بين القوسين، وتقدم الحديث عن البيت في هـ

(٣) سقطت هذه الكلمة من جميع النسخ. والمقام يتطلبها.

(٤) ك و ع سقط قوله (كذا إذا ما كان أن المبتدأ).

(٥) ك ع (كقوله تعالى) وسقط (قوله تعالى) من الأصل ومن هـ.

(٦) من الآية رقم (٤١) من سورة (يس).

١٢٠ ـ من الطويل نسب إلى غير واحد من الشعراء وهو في ديوان مجنون ليلى ص ٧١، وفي ديوان نصيب بن رباح ص ٦٨ ورجح البكري في سمط اللآلىء ٤٠١ والعيني ١/٥٣٧ نسبته لنصيب. والمصنف لم ينسبه هنا كما لم ينسبه في شرح عمدة الحافظ ص ١٩ ولا في شرح التسهيل ١/٤٩.

التَّقْدِيرُ: حَمْلُنَا ذُرِّيَّتَهم آيةٌ.

فَلَو ابْتُدِىءَ[1] بِـ (أَنَّ) بَعْدَ (أَمَّا) جَازَ تَقْدِيمُ الخَبَر وَتَأْخِيره

نَحو: (أَما فِي عِلْمِي فَأَنَّكَ[2] صَادِقٌ) و(أَمَّا أَنَّكَ صَادِقٌ[3] فَفِي عِلْمِي) ـ واللَّهُ أَعْلم ـ[4].

(ص) وَفِي كَلَامِهم تَعُدُّدُ الخَبَر
ـ مُطْلَقاً ـ اوْ لَفْظاً كَقَوْلِ مَنْ غَبَر[5]
(مَنْ كَانَ ذَابَتٍّ فَهَذَا بَتِّي
مُقَيِّظٌ، مُصَيِّفٌ، مُشَتِّي)

(ش) تَعَدُّدُ الخَبرِ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: تَعَدُّدٌ فِي اللَّفْظِ، وَالمَعْنَى نَحو: (زَيْدٌ كَاتِبٌ حَاسِبٌ) وَنَحو قَوْله تَعَالَى[6]: ﴿وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ، ذُو العَرْشِ المَجِيد، فَعّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[7].

---

(١) ك ع (ابتدأ).
(٢) هـ (كأنك).
(٣) سقط من الأصل ومن ع (وأما أنك صادق).
(٤) سقط من الأصل ومن هـ (الله أعلم).
(٥) سقط من هـ (من غبر) وذكر الناسخ البيتين على هيئة لا تدل على النظم فأدرجهما ضمن الشرح.
(٦) هكذا في ك و ع وسقط (قوله تعالى) من الأصل ومن هـ.
(٧) الآيات رقم (١٥، ١٦، ١٧) من سورة (البروج).

وَكَقَوْلِ الرَّاجِز:

١٢١ - ..... فَهَذَابتيٍّ

١٢٢ - مُقِّيظٌ مَصَيِّفٌ مُشَتِّي

أَنْشَدَهُ سِيبَوَيْه[١]

وَالثَّانِي: تَعدُّدٌ[٢] فِي اللَّفْظِ دُونَ المَعْنَى كَقَوْلِكَ: (هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ). بِمَعْنَى: مُزٌّ.

فَصْلٌ فِي دُخُولِ الفَاءِ عَلَى خَبَرِ المُبْتَدَأ

(ص) **وَالفَا أَجِزْ فِي خَبر اسمٍ شِبْهِ مَا**
ضُمِّن مَعْنَى الشَّرطِ كَـ (الذِي) وَ (مَا)
إِذَا بِفِعْـل، أَوْ بِـظَرْفٍ[٣] وُصِـلا
وَعُمِّمَـا، وَاقْتَضَيَـا مُسْتَقْبِـلا

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ١/٣٥٨ قال سيبويه:
(سمعنا ممن يروي هذا الشعر: من العرب من يرفعه).

(٢) ك ع سقط (تعدد).

(٣) ك ع (بظرف أو بفعل).

١٢١ - ١٢٢ - ينسب هذا الرجز إلى رؤبة بن العجاج وهو في زيادات الديوان ص ١٨٩ ورواية الديوان هي رواية سيبويه.
من يك ....
والبت: ضرب من الطيالسة غليظ.
مقيظ مصيف مشتى: أي يكفي طول العام زمن القيظ والصيف والشتاء.

كَـذَا مُنكَّـر يُضَـاهِي مَـا ذُكِـر
وَفِي مُضَـافٍ لَهُمَـا ذَاكَ اعْتُبِـر
إِنْ عَمَّ، والموصُوفُ بالموصُولِ فِي
ذَا الحُكْمِ مِثْلَه لِمَعْنى مَا خَفِي[1]

(ش) حَقُّ خبرِ المُبْتَدأ أَلاَّ يَدخُلَ عَلَيه فاءٌ، لأَنَّ نِسبتَهُ مِنَ المبتدأ نِسْبَةَ الفِعل مِنَ الفَاعِل، ونِسْبةَ الصِّفة مِنَ المَوْصُوف.

إِلاَّ أَنَّ المُبتَدَآتِ يُشبه[2] أَدَوَات الشَّرطِ، فَيقْتَرنُ[3] بِالفَاءِ جَوَازاً وَذَلِكَ:

إِمَّا مَوْصُولٌ بِفِعل لاَ حرف[4] شَرْطٍ مَعَه، أَوْ بِظَرف.

وَإِمَّا مَوْصُوفٌ بِهِما.

وَإِمَّا مُضَافٌ إِلَى أَحَدِهِمَا.

وَإِمَّا مَوْصُوفٌ بِالموصُول المذكورِ بِشَرْط قَصْدِ العُمُومِ، واسْتقبالِ مَعْنى الصِّلة، أَو الصِّفة.

نَحْو: (الذِي يَأْتِي، أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرهَم).

---

(١) هكذا في الأصل وفي س و ط و هـ أما في ش و ع وك فجاء البيت كما يلي:

. . . . . ذا مثله لسبب غير خفي

(٢) هـ (تشبه).

(٣) ك و ع (فتقترن).

(٤) ك و ع سقط (حرف).

وَ (رَجُلٌ يَسْأَلني[1]، أَو فِي المَسْجِد فَلَه بِرٌّ).

و (كُلُّ الذِي تَفْعَل فَلَكَ أَوْ عَلَيْك).

وَ (كُلُّ رَجُلٍ يَتَّقي اللَّهَ فَسَعِيدٌ).

و (السَّعْيُ الذِي تَسْعَاهُ فَسَتَلْقَاهُ).

فَلَوْ عُدِمَ العمومُ لَمْ تَدخُل[2] الفَاءُ، لانْتفَاءِ شِبه الشَّرْطِ.

وَكَذَا لَوْ عُدِمَ الاسْتِقبَال.

أَوْ وُجِدَ مَعَ الصِّلَة، أَوْ الصِّفَة حَرفُ شَرطٍ.

[وَرُبَّما دَخَلَتْ فِي خَبر مَوْصُولٍ مَعَ عَدَمِ العُمُومِ، وَالاسْتِقْبَال كَقَولِهِ ـ تَعَالَى ـ[3]: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَقَى الجَمْعَانِ فَبِإِذْن اللَّه﴾[4]].

(ص) **وَذَا الجَوَاز بَعْدَ (لَكنَّ) و (إنّ)**

و(أنَّ) بَاقٍ وَأَبَى أَبُو الحَسَن[5]

---

(١) ك و ع (يسأل).

(٢) هـ (يدخل).

(٣) من الآية رقم (١٦٦) من سورة (آل عمران).

(٤) هـ سقط ما بين القوسين.

(٥) هكذا ورد هذا البيت في صلب نسخة الأصل وفي هـ و ك و ع ـ وجاء على هامش الأصل وفي ط و س و ش على هيئة أخرى هي:

وأبق ذا الفا بعد (لكن) و(أن) و(إنَّ) والخلاف عن أبي الحسن

وَغَيْرُ بَاقٍ هُوَ بَعْدَ مَا بَقِي
بِغَيْرِ خُلْفٍ فَانْتَقِ الذِي انْتُقِي

(ش) إِذَا دَخَلَ شَيْءٌ مِنْ نَواسِخِ الابْتِدَاءِ عَلَى المُبْتَدأ الذِي اقْتَرَن خَبَرُه بِالفَاءِ أَزَالَ الفَاءَ[1]، إِنْ لَمْ يكن (إنَّ) أو (أَنَّ) أَوْ (لكِنَّ) بِإِجْمَاعٍ مِنَ المُحَقِّقِين[2].

فَإِن كَانَ النَّاسِخُ (إنَّ) أَوْ (أَنَّ) أَوْ (لكن)[3] جَازَ بَقَاءُ الفَاء.

نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي (إنَّ) و (أَنَّ) سيبَوَيْه[4] وَهُوَ الصَّحِيح الذِي وَرَدَ نَصُّ القُرآنِ المَجِيدِ بِهِ كَقَوْله تَعَالَى:

* ﴿ إِنَّ الذِينَ قَالُوا: رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْف عَلَيهم ﴾[5].

﴿ إِنَّ الذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهم مِلْء الأَرْضِ ذَهَباً ﴾[6].

﴿ إِنَّ الذِينَ يكْفُرونَ بآيَاتِ الله، وَيقتُلُونَ النَّبيِّين بِغَير حَقّ، وَيَقْتُلونَ الذِينَ يَأْمُرُونَ بِالقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبشِّرهم بِعَذَابٍ أَليم ﴾[7]

(١) ع سقط (أزال الفاء).
(٢) هـ سقط (المحققين).
(٣) ع ك و هـ (كان الناسخ واحداً منهن).
(٤) ينظر كتاب سيبويه ١/٤٦٧.
(٥) من الآية رقم (١٣) من سورة (الأحقاف).
(٦) من الآية رقم (٩١) من سورة (آل عمران).
(٧) من الآية رقم (٢١) من سورة (آل عمران).

﴿ واعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُم مِنْ شَيْءٍ فَأَنّ لله خمسَهُ ﴾ (١) .

﴿ قُلْ إنَّ الموتَ الذي تَفِرّونَ منه فإنَّهُ مُلاَقِيكُمْ ﴾ (٢) .

وَمِثَالُ ذَلَك مَعَ (لكنّ) قَوْلُ الشَّاعِر:

١٢٣ - بكُـلِّ دَاهِيـةٍ أَلْقَى العُـدَاة وَقْـد
يُـظَنَّ أَنِّـيَ فِي مَكْـرِي بِهِمْ فَـزِعُ

١٢٤ - كَـلاَّ وَلكنَّ مَـا أُبْـدِيـه مِنْ فَـرق
فَكَىْ يُغَـرُّوا فَيُغْرِيهم بِيَ الـطَّمَعُ

[وَقول الشَّاعِر: (٣)

١٢٥ - فَـوَاللَّه مَـا فَـارقتُكُمْ قَـاليـاً لكم
وَلكنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يكُون](٤)

---

(١) من الآية رقم (٤١) من سورة (الأنفال) وقد تأخرت هذه الآية عن التي بعدها في الأصل.

(٢) من الآية رقم (٨) من سورة (الجمعة).

(٣) ك و ع (ومثله قول الآخر).

(٤) هـ سقط ما بين القوسين.

١٢٣ ـ ١٢٤ ـ من البسيط لم ينسبهما المصنف هنا ولا في شرح التسهيل ١/٥٤.

والداهية: قصد منها الرجل العظيم البصير بعواقب الأمور.

والفرق: الخوف.

١٢٥ ـ هذا آخر ثلاثة أبيات من الطويل ذكرها القالي في أماليه ١/٩٩ ولم ينسبها، وإنما قال:

أنشدنا أبو بكر ـ رحمه الله ـ قال: أنشدنا أبو حاتم ـ ولم يسم

وَرُوِيَ عَنِ[1] الأَخْفَشِ أَنَّه مَنَع مِنْ دُخُولِ الفَاءِ بَعْد (إِنَّ)، وَهَذَا عَجيبٌ لأَنَّ زِيَادَةَ الفَاءِ فِي الخَبَرِ عَلَى رَأْيِهِ جَائِزَةٌ، وَإِنْ لم يَكُنْ المبتدأُ يُشْبهُ أَدَاةَ شَرطٍ[2]. نَحو (زَيْدٌ فَقَائِمٌ). فَإِذَا دَخَلَتْ (إِنَّ) عَلَى اسمٍ يُشْبِه أَدَاة الشَّرطِ. فَوُجُودُ الفَاءِ فِي الخَبرِ أَحْسَنُ وَأَسْهَلُ مِنْ وُجُودِهَا فِي خَبَرِ (زَيْد) /وشبْهه. ١٣/أ

وَثُبوتُ هَذَا عَنِ الأَخْفَشِ مُسْتَبْعَد[3].

= قائلا ـ في طول الليل.
ونسبها الشنقيطي في الدرر اللوامع ١/ ٨٠ للأفوه الأودي وليست في ديوانه ولم ينسبها العيني في المقاصد ٢/ ٣١٥.

(١) ع سقط (عن).
(٢) ك و ع (أداة الشرط).
(٣) قال الزمخشري في المفصل في مبحث المبتدأ والخبر:
«وإذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره وذلك على نوعين: الاسم الموصول، والنكرة الموصوفة إذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً، أو ظرفاً كقول الله ـ تعالى: «الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم، وقوله «وما بكم من نعمة فمن الله» وكقولك (كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم).
فإذا دخلت (ليت) أو (لعل) لم تدخل الفاء بالاجماع.
وفي دخول (إن) خلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب»
قال ابن يعيش ١/ ١٠١.
«فالأخفش يحمل الفاء في ذلك كله على الزيادة والأول أظهر لأن الزيادة على خلاف الأصل».

وَقَدْ ظَفِرتُ لَه فِي كَتَابه (فِي مَعَانِي القُرآنِ)[1] بِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِسِيبَوَيْه فِي بَقاءِ الفَاءِ بَعْدَ دُخُول (إنَّ) وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ:

وَأَمَّا «واللذان يأْتِيَانِها مِنْكُم فآذُوهُما»[2].

فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يكُونَ هذا خبَر المُبْتَدأ، لأَنَّ (الذي) إِذَا كَانَ صِلَتُهُ فِعْلاً جَازَ أَنْ يَكُونَ[3] خَبرُه بالفَاءِ نَحْو قَول الله تَعالى[4]: ﴿ إِنَّ الذِينَ تَوفَّاهُم المَلاَئِكَهُ ظَالِمي أَنْفُسِهم ﴾[5]... ثُمَّ قَالَ: ﴿ فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُم جَهَنَّم ﴾.

---

(١) هـ - (في معنى القرآن) -.
(٢) من الآية رقم (١٦) من سورة (النساء).
(٣) ع سقط (يكون)
(٤) ك و ع (قوله تعالى).
(٥) من الآية رقم (٩٧) من سورة (النساء).

بَابُ الأَفعَالِ الرافِعَةِ الاسمِ النَاصِبَةِ الخَبَر

(ص) (كَـانَ بِهَا المُبتـدأ ارْفَـع نَـاصِبـا
خَبـره كَـ (كَـانَ زَيْـدٌ صَـاحِبـا)
وَمثل (كَانَ) :(ظَلَّ) (بَاتَ) (أَضْحَى)
(أَصْبَح) (أَمْسَى) (صَارَ بِشْرٌ سَمْحا)
وَهَكَذَا (لَيْسَ) و(زَالَ) و(بَرِح)
(فَتِىءَ) و(انْفَكَّ) وَكُلٌّ مُتَّضـــح
وَأَلْــزِم الأَرْبَــعَــةَ الأَوَاخِــرَا
نَفْياً كَـ (مَا زَالَ ابنُ عَوْفٍ شاكِرا)
وَمِثْلُ (كَانَ) : (دَامَ) بَعْدَ ما لَدَى
إفْهَــامِ مُــدَّةٍ كَقَــوْلِ مَنْ شَــدَا

١٢٦ - (لَتَقْـرَبَـنَّ قَـرَبـاً جُـلْذِيّـا
١٢٧ - مَـا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيـلٌ حَيًّـا)[١]

(ش) هَذِه الثَّلَاثَة عَشَر فِعلًا مُتَسَاوِيَة فِي دُخُولِهِنَّ عَلَى المبتدأ وَالخَبر وَعَمَلهن[٢] فِيهما[٣] العَمَلَ المذكور.

إِلَّا أَنَّ (لَيْسَ) وَمَا قَبلها تَعْمله بلَا شَرط.

وَ (زَالَ) وَ (بَرِحَ) و (فَتِىءَ) و (انْفَكَّ) تَعْمَلُهُ بِشَرْطِ مُصَاحَبة نَفْى. وَ (دَامَ) تَعْمَلُهُ بِشَرْط مُصَاحَبتها[٤] (مَا) المَصْدَرِيَّة النَّائِبة عَنْ ظَرْفِ زَمَان[٥].

---

(١) هكذا وردت هذه الأبيات في صلب نسخة الأصل، وخالفت النسخ الباقية وهي س وش وط وع وك وهـ هذه النسخة في الأبيات: الثاني، والثالث، والرابع، والخامس فجاء النظم كما يلي:

كـ(كان) (ظل) (بات) (أضحى) (أصبحا) (أمسى) و(صار) (ليس) (زال) (برحا)
(فتىء) و (انفك) وهذي الأربعة لـنفـي أو مشـبـه نـفي متبـعـه
ومثل (كان) (دام) بعد (ما) لدى إفهـام وقت بعضهم في ذا شـدا

وهكذا جاءت ثلاثة أبيات موضع أربعة، وقد كتبت هذه الأبيات الثلاثة في هامش الأصل.

(٢) هـ (وعلمهن).
(٣) ك و ع سقط (فيهما).
(٤) ك و ع (مصاحبة).
(٥) ك و ع (الزمان).

١٢٦ - ١٢٧ - هذا الرجز الذي أورده المصنف في النظم وأغفله في الشرح ينسب لابن ميادة (الخزانة ٤/٦٠ اللسان (جلذ) ولم ينسب في كتاب سيبويه ١/٢٨ وجاء بعده بيت ثالث هو

فـقـد دجـا الـلـيـل فـهيا هيـا

ومعنى لتقربن: لتسيرن، والقرب: سير الليلة حتى يورد الماء في صبيحتها، والجلذي: السريع ومنه أجلوذ: جد في السير - والخطاب لناقته.

وَقَدْ يُحْذَفُ النَّافِي لِـ (زَالَ) وَأَخَواتِها لِلْعِلْمِ بِهِ كَقَولِه تَعَالَى ـ ﴿ تَاللَّه تَفْتأُ تذكُرُ يُوسُف ﴾[1].

أَيْ: لَا تَفْتَأُ تَذكُر.

وَكَقَوْل الشَّاعِر:

١٢٨ ـ تَنْفَكُّ تَسْمعُ مَا حييـ تَ بِهَالِكٍ حَتَّى تكُونَهْ

وَمَا كَانَ مِنْها بِلَفْظِ المَاضِي نُفِيَ بِـ (مَا) أَوْ (لَا) أَوْ (إِنْ).

وَمَا كَانَ مِنْها بِلَفْظِ المُضَارِع نُفِيَ بِكُلِّ نَافٍ حَتَّى بِـ (لَيْس) كَقَول الشَّاعِر:

١٢٩ ـ وَلَسْتُ وإِنّ أُقْصِيتُ أَنْفَكّ ذَا هَوىً
بِهِ العَاذِلُ القَاسِي يُمَهِّدُ لِي عُذْراً

---

(١) من الآية رقم (٨٥) من سورة (يوسف).

١٢٨ ـ من مجزوء الكامل ينسب لخليفة بن براز وهو شاعر جاهلي وبعد البيت

والمرء قد يرجو الرجا ء مؤملا والموت دونه

وهو من شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/٥٤، وابن الأنباري في الإنصاف، ٢/٨٢٤، وابن يعيش في شرح المفصل ٧ /٠١١٠ والسيوطي في همع الهوامع ١/١١١، وذكره صاحب الخزانة ٤/٤٧، ٤/٤٣٣، والعيني في المقاصد النحوية ٢/٧٥.

١٢٩ ـ من الطويل استشهد به المصنف هنا وفي شرح التسهيل ١/٥٤ ولم ينسبه في الموضعين.

فَلِذَلك[1] قُلْتُ:

. . . . . لِنَفْي[2] . . . . . .

فَأَطْلَقْتُ وَلَم أَخُصّ نَافِياً مِنْ نَافٍ.

ثم قُلْتُ:

. . . . . أَوْشِبْه[3]نَفْيٍ . .

لِيَدْخُلَ مَا مَعَهُ نَهْيء كَقَوْلِ الشَّاعِر:

١٣٠ - صَاحِ شَمِّر وَلَا تَـزَلْ ذَاكِرَ المـو
تِ فَـنِـسْـيَـانُـه ضَـلَالٌ مُبِيـنُ

وَمَا مَعَهُ (غَير) كَقَول الشَّاعِر:

١٣١ - إِنَّ امْرَأً غَيْرَ مُنْفَكٍّ مُعينَ حِجَاً
عَلَى هَـوىً فَاتـحٌ لِلْمَجْد أَبْـوَابـا

وَمَا[4] مَعَهُ تَقْليل[5] يُرَادُ بِهِ النّفي كَقَوْل الشَّاعِر:

---

(١) ع (وكذلك).

(٢) هذا يدل على أن المصنف كان يزاوج في الشرح بين ما في صلب النسخة وما على الهامش.

(٣) ع و هـ (أو مشبه).

(٤) ك و ع (أو ما معه).

(٥) ع (تعليل).

١٣٠ ـ من الخفيف لم ينسبه المصنف ولا غيره وهو من شواهده في شرح عمدة الحافظ ص ٢٤، ولم ينسبه العيني في المقاصد ١٤/٢، ولا السيوطي في همع الهوامع ١١١/١.

١٣١ ـ من البسيط وهو من شواهد المصنف في شرح التسهيل ٥٥/١ ولم ينسبه في الكتابين.

١٣٢ - قَلَّمَا يَبْرَحُ اللَّبِيبُ إِلَى مَا
يُورِثُ المَجْدَ دَاعِياً أَوْ مُجِيباً

وَأَمَّا (دَامَ)[١] المُشَارُ إِلَيْهَا فَكَقَوْلِهِ[٢] ـ تَعَالَى ـ ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاة مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[٣].

فَـ (مَا)[٤] مَصْدَرِيَّة فِي مَوْضع زَمَان وَالتَّقْدِير: مُدَّة دَوَامي حَيًّا.

وَالتَّاء: اسْمُ (دَامَ). وَ (حَيًّا): خَبرُهَا.

[وَكُلّ هَذَا مُنَبَّه عَلَيْه بِقَوْلي:

وَمِثْل (كَانَ) (دَامَ)[٥] بَعْدَ (مَا) لَدَى
إِفْهَام[٦] مُدَّة .....

وَكَـ (دَامَ) التِي فِي الآية[٧]] (دَامَ) التِي في الرَّجز[٨]، لِأَن

---

١٣٢ ـ من الخفيف لم أعثر على من نسبه وهو في المغنى ١/٣٠٦، والتصريح ١/١٨٥ وأكثر كتب النحو.

(١) ك و ع (وما دام).

(٢) ك و ع (كقوله).

(٣) من الآية رقم (٢١) من سورة (مريم).

(٤) ك و ع سقطت الفاء.

(٥) في الأصل (ودام).

(٦) في الأصل (تقدير مدة) لكن النظم ورد فيه (إفهام مدة).

(٧) سقط ما بين القوسين من ع و ك و هـ وجاءت العبارة (وكذلك دام..)

(٨) يشير المصنف بذلك إلى الرجز الذي ورد في النظم وهو =

(مَا) قَبْلَهَا مَصْدَرِيّة فِي مَوْضع ظَرْفِ زَمَانٍ. وَ (فصيلٌ) اسْمُهَا، وَ (حَيًّا) خَبَرُهَا.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (فِيهنَّ): خَبَراً، وَ (حَيًّا): حَال مُؤكِّدَة.

فَلَوْ خَلَتْ (دَامَ) مِنْ (مَا) المَصْدَرِيَّة لَمْ يَكُنْ لَهَا اسمٌ، وَلَا خَبَرٌ.

فَلَوْ وَقَع بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ جُعِلَ المَرْفُوعُ فَاعِلاً، وَالمنصوبُ حالاً نَحو قَوْلهم: «دَامَ زَيْدٌ صَحِيحاً».

وَكَذَا لَوْ كَانَ مَعَهَا (مَا) المَصْدَرِيَّة، وَلَمْ تَكُنْ فِي مَوْضع ظَرْفِ زَمَانٍ نَحْو: (عَجِبْتُ مِمَّا دَامَ زَيْدٌ صَحِيحاً).

أَيْ: مِنْ دَوَامِهِ صَحِيحاً.

فَـ (زَيْدٌ): فَاعِلٌ، وَ (صَحِيحاً)[1]، حَالٌ، وَلِذَا لَا يَجُوزُ تَعْرِيفُه.

بِخِلَافِ الخَبَر فَإِنَّه جَائِزُ التَّعْرِيف.

وَقَدْ تُسْتَعْمل[2] (دَامَ) بَعْدَ (مَا) المَصْدَرِيَّة النَّائِبَة عَنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ تَامَّةً تَشْبِيهاً بِـ (بَقِيَ)[3] فَتَسْتَغنِي عَنْ خَبر كَقَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ

= لتقربن قربا جلذيا
ما دام فيهن فصيل حيا

(١) هكذا في ع وفي الأصل و هـ و ك (صحيح).
(٢) ع (يستعمل).
(٣) ك و ع (نفي).

﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ ﴾[1].

ـ وَاللَّهُ أَعْلَم[2] ـ.

(ص) وَمَا سِوَى (دَامَ) وَ (لَيْسَ[3]) صَرَّفُوا
وَلِلتَّصَارِيف اجْعَلَنْ مَا وَصَفُوا[4]
فَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ فِي الْعَمَلِ
كَذَا اسْمُ فَاعِلٍ وَمَصْدرُ جَلِي
مِنْ ذَاكَ: (لَسْتُ زَائِلاً أُحِبُّك)
(كَوْنُكَ إِيَّاهُ) كَذَاكَ قَدْ حُكِي

(ش) لَاحَظَّ لِـ (لَيْس) وَلَا لِـ (دَامَ) فِي التَّصَرّف[5]، إِذْ لَا يُسْتَعْملانِ إِلَّا بِلَفْظِ المَاضِي.

وَأَمَّا غَيْرُهُمَا مِنْ أَفْعَال[6] هَذَا البَابِ فَلَهُ لَفْظُ مَاضٍ، وَلَفْظُ مُضَارِعٍ، وَلَفْظُ اسمِ فَاعِلٍ.

---

(١) من الآية رقم (١٠٧) من سورة (هود).

(٢) هكذا في ك و ع وسقط (الله أعلم) من الأصل ومن هـ.

(٣) هكذا في الأصل وس و ش و ط أما في ك و ع فجاء كما يلي:
وماسوى ليس ودام ....

(٤) هكذا في الأصل، أما في باقي النسخ فجاءت القافية:
..... صرفا ..... وصفا

(٥) ك و ع (التصريف).

(٦) هـ و ع و ك (ألفاظ هذا الباب).

وَلِغَير (زَالَ) وَأَخواتِهَا ـ أَيْضاً ـ فِعْلُ أَمْر، وَمَصْدر.

وَكُلّ هَذِه التَّصَارِيف تَعْمَلُ العَمَلَ المذكُور.

فَعَمل الأَفْعَال بَيِّنٌ.

وَأَمَّا عَمل المَصْدر فَكَقَول الشَّاعِر:

١٣٣ ـ بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى
وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

وَأَمَّا عَمل اسمِ الفَاعِل فَكَقَوْلِ الآخَر:

١٣٤ ـ وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِناً
أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِداً

[وَقَالَ آخَرُ:

١٣٥ ـ قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلاً
أُحِبُّكِ حَتَى يُغْمِضَ العَيْنَ مُغْمِضُ[(١)]

---

(١) سقط ما بين القوسين من هـ.

١٣٣ ـ من الطويل قال العيني ٢/١٤: لم أقف على اسم قائله وهو من شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/٥٥، واستدل به هناك على استعمال الحدث من (كان) فإن من النحويين من قال: إن (كان) وأخواتها لا تدل على الحدث أصلاً، ومنهم من قال إنها تدل على حدث لم ينطق به. ورواية الأصل:

ببذل وعلم . . . . . .

١٣٤ ـ من الطويل قال العيني ٢/١٧: لم أقف على اسم قائله والبشاشة: البشر وطلاقة الوجه. ومنجدا: معينا.

١٣٥ ـ من الطويل مطلع قصيدة قالها الحسين بن مطير الأسدي =

(ص) وَاجْعَلْ كَـ (صَارَ) مَا بمَعْنَاهُ وَرَد
(آضَ) (رَجَع) (عَادَ) (اسْتَحَال) وَ (قَعَد)
وَ (حَارَ) و (ارتَدّ) كَذَا (تَحوَّلاَ)
وَهَكَذَا (غَدَا) و (رَاحَ) جُعِلا
وَأَلْحقُوا بِهِنَّ (جَاءَتْ حَاجَتُك)
مِنْ بَعْد (مَا) فَاصْرِفْ لَهَا عِنَايَتَك
وَمْثلُ (صَارَ) سَابِقَاتِهِ سِوَى
(بَاتَ) وستُّهنَّ فِي رَأْيِ سَوَا

(ش) يُسَاوِي (صَارَ) فِي العَمِل مَا وَافَقَهَا فِي المَعنَى كَقَولِ الشَّاعِرِ:

١٣٦ - وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تركتُهُ
أَخَا القَومِ ، وَاسْتَغْنَى عَن المَسْح شَارِبُه

١٣٧ - وَبِالمَحْضِ حَتَّى آض جَعْداً عَنَطْنَطاً
إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبَ الفَحْلِ غَارِبُه

= وبعده:

فحبك بلوى غير ألا تسوءني وإن كان بلوى أنني لك مبغض

والقصيدة في زهر الآداب للحصري ١١٧/٤، وأمالي المرتضى ٤٣٥/١ وأخبار هذا الشاعر في الأغاني ١١٠/١٤ - ١١٤.

والبيت من شواهد المصنف في شرح عمدة الحافظ ص ٢٤، وشرح التسهيل ٥٥/١.

١٣٦ - ١٣٧ - بيتان من الطويل قالهما فُرعان بن الأعرف في ابنه

وَقَالَ آخَر:

١٣٨ - وَكَـانَ مُضِلِّي مَنْ هُدِيتُ بِـرُشْـدِه
فَلِلَّه مُغْــوٍ عَـادَ بِــالـرُّشْــدِ آمِـرا

وَفِي الحَدِيثِ:

= منازل من أبيات تسعة أوردها أبو تمام في حماسته ٢/ ٢٦٠ بتحقيق خفاجي.
ورواية البيت الثاني في الحماسة:
تربيته حتى إذا آض شيظما يكاديساوي غارب الفحل غاربه
ولم يذكر المرزوقي البيت الأول في شرح ديوان الحماسة ص ١٤٤٥.
أخا القوم: كناية عن الكبر.
استغنى عن المسح شاربه: كناية عن بلوغه عنفوان الشباب واستغنائه عمن يعينه.
آض: صار
الغارب: ما بين السنام إلى العنق في البعير، ثم استعير لأعالي كل شيء.
المحض: اللبن الخالص بلا رغوة، الجعد: الشديد.
العنطنط والعطنطن: الرجل الطويل - وفي ك وع عطنطنا.

١٣٨ - من الطويل قاله سواد بن قارب من قصيدة يذكر فيها قصته مع ربيبه من الجن وكان كاهناً فأتاه ربيئه ثلاث ليال ينشده رجزاً يبشره بقدوم النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم يصرح له إلا في الثالثة فهداه الله إلى الإسلام - وقد ترجمه ابن حجر في الإصابة ٣/ ١٤٩. وقد نسب أبو علي القالي في الأمالي ١/ ١٣٤ إلى الكاهن خنافر الحميري هذا البيت في أبيات تسعة.

(فَاسْتَحَالَتْ غَرْباً)[1].

وَفِي حَدِيثٍ آخَر:

(لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُم رِقَابَ بَعْضٍ)[2].

وَمِنْ كَلَام العَرَب: (أَرْهَفَ[3] شَفْرَتَه[4] حَتَّى قَعَدتْ كَأَنَّها حَرْبَة).

وَقَالَ بَعْضُ العَرَب[5]:

١٣٩ - وَمَا المَرءُ إِلَّا كَالشِّهَابِ وَضَوئِه
يَحُورُ رَمَاداً بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ

---

(١) أخرجه البخاري في باب التعبير ٢٨، ٢٩ والمناقب ٢٥، وفضائل الصحابة ٥، ٦ والتوحيد ٣١.
ومسلم في فضائل الصحابة ١٧، ١٩.
والترمذي في باب الرؤيا ١٠.
وأحمد ٢/٢٨، ٣٩، ٨٩، ١٠٤، ١٠٧، ٣٦٨، ٤٥٠، ٥/٤٥٥.
استحالت: تحولت الغرب: الدلو العظيمة.

(٢) أخرجه البخاري في باب العلم ٤٣، والحج ١٣، والمغازي ٧٧.
ومسلم باب الايمان ١١٨، ١٢٠، والقسامة ٢٩، والفتن ٥٠.
وأبو داوود في باب السنة ١٥.
والترمذي في باب الفتن ٢٨.
والنسائي في باب التحريم ٢٩.
وابن ماجه في الفتن ٥.

(٣) أرهف: رقق.

(٤) الشفرة: السكين العظيم.

(٥) هـ (وهو لبيد بن ربيعة).

١٣٩ ـ من الطويل قاله لبيد بن ربيعة (الديوان ص ٨٨) من قصيدته =

/ وَقَالَ اللَّه ـ تَعَالَى ـ : ﴿ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ ١٣/ب بَصِيراً[1] ﴾.

وَقَالَ امْرُؤُ القَيْس:

١٤٠ - وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ
فَيَالَكِ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا

وَيُرْوَى:

. . . . . لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا

وَحَكَى سِيبَوَيْه عَنْ بَعْضِ العَرَبِ: (مَا جَاءَتْ حَاجَتُك) ـ بِالنَّصْبِ وَالرَّفع ـ[2] بِمَعْنَى: مَا صَارَت[3].

= في رثاء أخيه أربد.

يحور: يصير.

(١) من الآية رقم (٩٦) من سورة (يوسف).

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١/٢٤، ٢٥:

«ومثل قولهم (من كان أخاك) قول العرب: ما جاءت حاجتك ـ كأنه قال: ما صارت حاجتَك، ولكنه أدخل التأنيث على (ما) حيث كانت (الحاجة). . .

وإنما صير (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده لأنه بمنزلة المثل.

ومن يقول من العرب، ما جاءت حاجتُك كثير.

وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول: ما جاءت حاجتك ـ فيرفع ـ».

(٣) ك و ع سقطت (ما).

١٤٠ ـ من الطويل (ديوان امرىء القيس ١٠٧) والرواية الثانية التي ذكرها المصنف هي رواية الديوان، وبهذا البيت سمي امرؤ القيس «ذا القروح». =

فَهذِهِ ثَمانِيةُ أَفْعَالٍ مُسَاوِيَة لِـ (صَارَ) مَعْنىً وَعَمَلاً.

وَأَمَّا(غَدَا)[1] وَ(رَاحَ) فإنَّهُمَا مُلْحَقَانِ ـ عِنْدَ بَعْضِهِم ـ بِهَا[2] أَيْضاً.

إلَّا أَنِّي لَمْ أَجِدْ لِذَلِكَ شَاهِداً مِنْ كَلَامِ العَرَب يَكُونُ الاسْتِدْلَالُ بِهِ صَرِيحاً.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ـ عَلَيْه السَّلَام ـ[3]:

«لَرُزِقْتُم كَمَا تُرْزَقُ الطَّيْر: تَغْدُو خِمَاصاً، وَتَرُوحُ بِطَاناً»[4].

وَأَمَّا (كَانَ) وَ (ظَلَّ) وَ (أَضْحَى) وَ(أَصْبَحَ) وَ (أَمْسَى) فَاسْتِعْمالُها بِمَعْنَى (صَارَ) كَثِيرٌ:

كَقَوْله ـ تَعَالَى ـ[5] ﴿وَفُتِّحت السَّماءُ فَكَانَتْ أَبْوَاباً، وَسُيِّرت الجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَاباً﴾[6]. وَقَالَ[7] ذُو الرُّمَّة:

= وأراد بالقرح: ما ناله في جسمه من الحلة المسمومة التي وجه بها إليه ملك الروم.

(١) ع (غذا).

(٢) ع (بها بها).

(٣) ك ع (صلى الله عليه وسلم).

(٤) أخرجه ابن ماجه في باب الزهد ١٤، والترمذي في الزهد ٣٣ وأحمد ١/ ٣٠، ٥٢ وتمامه: «لو أنكم توكلتم على الله حق توكله لرزقتم...».

(٥) هـ (كقوله عز وجل).

(٦) الآيتان (١٩، ٢٠) من سورة (النبأ).

(٧) هـ (وقول ذو الرمة).

١٤١ - بِتَيْهَـاءَ قَفْـرٍ والمَـطِيُّ كَـأَنَّهَـا
قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِراخاً بُيُوضُهَا

وَوُرُودُ (ظَلَّ) بمعنى (صَارَ) كَقَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوداً وَهُو كَظِيم ﴾[1].

وَإِنَّمَا أَصْلُ (ظَلَّ)[2]: الدّلاَلَة عَلَى الاتِّصاف نَهاراً بِالمُخْبَر بِهِ.

وَ (بَاتَ) تُقَابِلُها[3] كَقَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ ﴿ وَالذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِم سُجَّداً وَقِياماً ﴾[4].

(١) من الآية رقم (٥٨) من سورة (النحل) وتمامها: (وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه...).
(٢) في الأصل (ضل) ـ بالضاد ـ.
(٣) هـ (يقابلها) ـ بالياء ـ.
(٤) الآية رقم (٦٤) من سورة (الفرقان).
١٤١ ـ من الطويل نسبه المصنف هنا إلى ذي الرمة (غيلان بن عقبة) وعلى هذا سار القيسي في إيضاح شواهد الايضاح ص ١٧٨.
ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٢/٧ إلى ابن كنزة.
ونسبه صاحب اللسان لابن أحمر، وقبل هذا البيت:

لعمري لئن حلت قتيبة بلدة شديداً بمال المفحمين عضيضها
فلله عينا أم فرع وعبرة ترقرقها في عينها أو تغيضها
ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة صحيح السرى والعين تجري غروضها
بتيهاء .....

والتيهاء: الصحراء يضل فيها الساري. قفر: خلاء موحشة.
القطا: ضرب من الطير، وأضاف القطا إلى الحزن لأنه قليل =

وَكَقَولِ الشَّاعِرِ:

١٤٢ - وَبَـاتَ وَلِيدُ الحَيِّ طَيَّـانَ سَـاغِباً
وَكَـاعِبُهم ذَاتُ القَفَـاوَةِ أَسْغَـب

وَقَدْ جَمَعَهُمَا الرَّاجِزُ فِي قَوْلِهِ:

١٤٣ - أَظَـلُّ أَرْعَـى وَأَبِـيـتُ أَطْـحَـنُ
١٤٤ - المَـوْتُ مِنْ بَعْضِ الحَيَـاةِ أَهْـوَن

وَزَعَمَ الزَّمَخْشَرِيّ أَنَّ (بَاتَ) تَرِدُ - أَيْضاً - بِمَعْنَى (صَارَ) وَلَا حُجَّةَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا لِمَنْ وَافَقَهُ[1].

وُوُرُودُ (أَضْحَى) بِمَعْنَى (صَارَ). كقول الشاعر:

= الماء فيكون القطا أشد عطشاً، فإذا أراد الماء أسرع ليعود إلى فراخه، وغرضه من ذلك تشبيه المطي بها في سرعتها.
والبيت من شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/٥٦.

(١) قال الزمخشري في المفصل:
«و (ظل) و (بات) على معنيين أحدهما: اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين على طريقة (كان).
والثاني: كينونتهما بمعنى (صار)».

١٤٢ - من الطويل ورواية ع:
. . . . . ساعيا وداعيهم . . . . . .
والقفاوة: الاختصاص بالشيء يدخر.

١٤٣ - ١٤٤ - استشهد المصنف بهذا الرجز هنا وفي شرح عمدة الحافظ ١٤٣ وفي شرح التسهيل ١/٥٦، ٢/١٤٧ ولم ينسبه كما لم ينسبه أحد ممن استشهدوا به.

١٤٥ - ثم أَضْحَوْا كَأَنَّهمْ وَرَقَ جَفْ
ف فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبَا والدَّبُورُ

وَوُرُودُ (أصبح) بمعنى (صار) كَقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾[1] ومن ورود (أصبح) و(أمسى) بمعنى (صار) قَوْلُ الفَرَزْدَق.

١٤٦ - فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمتهمْ
إِذْ هُمْ قُرَيشٌ، وَإِذْ مَا مِثْلهُم بَشَرُ

وَقَالَ النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِي:

١٤٧ - أَمْسَتْ خَلاَءً، وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا
أَخْنَى عَلَيْهَا الذِي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ

---

(١) من الآية رقم (١٠٤) من سورة (آل عمران).

١٤٥ - من الخفيف قاله عدى بن زيد العبادي من قصيدة
الصبا: ريحٌ تهب من مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار.
الدبور: الريح التي تقابل الصبا.
(والبيت من شواهد المصنف في شرح عمدة الحافظ ٧٠، وشرح التسهيل ١/٥٦، وابن يعيش ٧/١٠٥).

١٤٦ - من البسيط قاله الفرزدق من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز الأموي (الديوان ص ٢٢٣ وشرح التسهيل للمصنف ١/٦١).
قد أعاد الله نعمتهم: أي أن نعمتهم كانت منقطعة بعزل مروان وأعيدت إليهم بتولية عمر بن عبد العزيز.

١٤٧ - من البسيط من قصيدة طويلة للنابغة الذبياني مدح فيها النعمان بن المنذر واعتذر عما بلغه (الديوان ٢١٧). =

(ص) وَقَدِّم انْ شِئْتَ عَلَى الفِعْلِ الخَبَر
مَا لَمْ يَكُن (دَامَ) وَفِي (لَيْسَ) نَظَر
وَمَنْعُ تَقْدِيمٍ عَلَيْهَا أَمْثَلُ
عِنْدِي، وَقَوْمٌ الجوازَ فَضَّلُوا
وَمَا بِمَنْفِيٍّ بِـ (مَا) عُلِّقَ لاَ
يَسْبِقُهَا، وَالخُلْفُ فِيه قَدْ خَلاَ

(ش) تَقْدِيمُ[1] الخَبر فِي هَذَا البَابِ شَبِيهٌ بِتَقْدِيمِ المَفْعُولِ فَلْيحكَم[2] بَجَوَازِه مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِع.

فَتَقُول: (قَائِماً كَانَ زَيْدٌ) كَما تَقُولُ: (عَمْراً ضَرَبَ زَيْدٌ).

فَإِنْ عَرَضَ مَانِعٌ فُعِلَ بِمُقْتَضَاهُ كَدُخُولِ حَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ عَلَى (كَانَ) نَحْو: (أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ صَدِيقَكَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَدُوَّكَ).

فَتَقْدِيمُ الخَبر فِي مِثْلِ هَذَا مُمْتَنِعٌ، لِأَنَّ الفِعْلَ صِلَةٌ لِـ (أَنْ) وَمَعْمُولُ الصِّلَةِ دَاخِلٌ فِي حُكْمِ الصِّلَة.

= والبيت من شواهد المصنف في شرح عمدة الحافظ ٢٧ وشرح التسهيل ١/٥٦.
الخلاء: المكان الذي لا شيء به. احتملوا؛ حملوا ابلهم وارتحلوا.
أخنى عليها: أهلكها. لبد: آخر نسور لقمان بن عاد.

(١) هـ (تقدم).
(٢) ع (فيحكم).

وَلِهَذَا امْتَنَعَ تَقْديمُ خبر (دَامَ) عَلَيْهَا أَبَداً، لِأَنَّهَا لَا تَخْلُو[1] مِنْ وُقُوعها صِلَةً لِـ (مَا).

وَاخْتُلِفَ فِي تَقْدِيمِ خَبَرِ (لَيْسَ): فَأَجَازَهُ قَوْمٌ، وَمَنَعَهُ قَوْمٌ.

وَالمَنْعُ أَحَبُّ إِلَيَّ، لِشِبْه (لَيْسَ) بِـ (مَا) فِي النَّفْي، وَعَدم التَّصَرّف.

وَلِأَنَّ (عَسَى) لَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُهَا إِجْمَاعاً، لِعَدَمِ تَصَرُّفِهَا مَعَ الاتِّفَاق عَلَى فِعْلِيَّتِها فَـ (لَيْسَ) أَوْلَى بِذَلِكَ لِمساوَاتِهَا لَهَا فِي عَدَمِ التَّصَرُّفِ مَعَ الاخْتِلَاف فِي فِعْلِيَّتِها.

وَإِذَا نُفِيَ الفعلُ فِي هَذَا البَاب، وَغَيْرِهِ بِـ(مَا) لَمْ يَتَقَدَّمْ مَعْمُولُه عَلَيْهَا، لِأَنَّ (مَا) النَّافِية لَهَا صَدْرُ الكَلام، وَلِذَلِكَ لَمْ تُعَامَل مُعَامَلَةَ (لَا) فَتَتَوَسَّط بَيْن جَارّ؛ وَمَجْرُور، أَوْ جَازِم وَمَجْزُوم، كَمَا تَتَوسَّط (لَا).

فَلَا يُقَال: (جِئْت[2] بِما شَيْءٍ) و (إِنْ مَا تَفْعَلْ[3] فَعَلْتُ).

كَمَا يُقَالُ: (جِئْت[4] بِلَا شَيْءٍ) و (إِنْ لَا تَفْعَل[5] فَعَلْتُ).

فَعَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي: (مَا كَانَ زَيْدٌ فَاضِلاً) و (مَا

(١) ع (لا خلو من وقوعها).
(٢) هـ (حيث).
(٣) ع (نفعل).
(٤) هـ (حيث).
(٥) ع (يفعل).

زَالَ عَمْروٌ جاهلاً): (فَاضِلاً مَا كَانَ زَيْدٌ) و (جَاهِلاً مَا زَالَ عَمْروٌ).

وَكِلاَهُمَا جَائِزٌ عِنْدَ الكُوفِيّين، لأَنَّ (مَا) عِنْدَهُمْ لاَ يَلْزَمُ تَصْدِيرُهَا.

وَوَافَقَ ابنُ كَيْسَان البَصْرِيّين في (مَا كَانَ) وَنَحْوِه.

وَخَالَفُهم فِي (مَا زَالَ) وَأَخَوَاتِهَا، لأَنَّ نَفْيَهَا إِيجَاب، وَالخَبر بَعْدَها كَخَبرِ (كَانَ) المُثْبَتَة.

فَلَمْ يَمْتَنع عِنْدَهُ: (جَاهِلاً مَا زَالَ عَمْروٌ)[1] كَمَا لاَ يَمتَنع: (جَاهِلاً كَانَ عَمْروٌ).

فَلَوْ كَانَ النَّفْيُ بِـ (لاَ) أَوْ (لَنْ) أَوْ (لَمْ) جَازَ التَّقْدِيمُ عِند الجَميع نَحو:

(عَالِماً لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ).

[[2]وَقَالَ الشَّاعِر:

١٤٨ - وَرَجٍّ الفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ « رَأَيْتَهُ
عَلَى السِّنّ خَيْراً لاَ يَزَالُ يَزِيدُ][3]

---

(١) ك و ع (ما زال زيد).

(٢) ك سقط الواو من (قال الشاعر).

(٣) ع سقط ما بين القوسين.

١٤٨ - من الطويل ينسب للمعلوط بن بدل القريعي (سيبويه ٣٠٦/٢، الخصائص ١١٠/١، سمط اللآلىء ٤٣٤، شرح =

أَرَاد: لاَ يَزَالُ يَزِيدُ عَلَى السِّنّ[1] خَيْراً[2].

فَقَدَّمَ مَعْمُولَ (يَزِيدَ) وَهُوَ (خَبر (يَزَالُ) مَعَ نَفْيِهَا بِـ (لاَ).

وَتَقدّمُ[3] المَعْمُول يُؤْذِنُ بِتَقَدّم[4] العَامِل ـ غَالِباً ـ.

فَلَوْ كَانَ النَّفْيُ بِـ (مَا) لَمْ يجز التَّقْدِيم عَلَيْهَا.

وَلاَ يَمْتَنع تَوْسِيطه[5] بَيْنَها[6] وَبَيْن الفِعْل كَمَا لَمْ يَمتَنع مَعَ غَير (زَالَ) وَأَخَواتها:

كَقَوْل الكُمَيْت[7]:

١٤٩ ـ طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى البِيضِ أَطْرَبُ
وَلاَ لَعِبــاً مِنِّى وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

= المفصل لابن يعيش ٨/١٢٠، المقرب ١٧ همع الهوامع ١/١٢٥، المقاصد النحوية للعيني ٢/٢٢).

(١) ع (أليس).
(٢) ع (خبر).
(٣) ك ع (وتقديم).
(٤) ك ع (بتقديم).
(٥) ك و ع هـ. (توسطه).
(٦) ع (بينه).
(٧) ع (المكيت).

١٤٩ ـ من الطويل مطلع قصيدة طويلة للكميت بن زيد في مدح آل النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ (القصائد الهاشميات ص ١٥).
الطرب: استخفاف القلب من حزن أو لهو.
البيض: النساء جمع بيضاء وهي المرأة النقية اللون.

[وَكَقَوْل الرَّاجِز[1]:

١٥٠ - مَـاذَا صَبَابَـةٍ عُهِـدْتَ فِي الصِّبَـا

١٥١ - فَكَيْـفَ تُيِّـمْتَ وَهِـمتَ أَشْـيَبَـا][2]؟

(ص) وَحَيْثُ لاَ مَانِع: التَّـوْسِيط[3] قَدْ
يَجُـوزُ فِي كُلٍّ، وَحَتْمـاً قَد وَرَد
فِي نَحْو: (كَانَ عِنْد[4] هِنْدٍ بَعْلُهَا)
وَ (لَيْسَ فِي تِلْكَ الـدِّيَار أَهْلُهـا)

(ش) تَوْسِيطُ[5] الخَبر كَقَوْلِهِ ـ تَعَالَى: ﴿ وَكَانَ حَقاًّ عَلَيْنَا نَصْرُ المُؤْمِنين ﴾[6].

وَهُو[7] جَائِزٌ فِي جَمِيع هَذِه الأَفْعَال حَتَّى فِي (لَيْسَ) وَ (دَام).

بِخِلَافِ التَّقْديم.

---

(١) ك و ع (وكقول الآخر).
(٢) هـ سقط ما بين القوسين.
(٣) ط (للتوسيط).
(٤) ط (عبد هند).
(٥) ع و ك (توسط).
(٦) من الآية رقم (٤٧) من سورة (الروم).
(٧) ع سقط (هو).

١٥٠ ـ ١٥١ ـ صبا إلى المرأة: حَنَّ، والصبوة: جهلة الفتوة.
وتيمته المرأة: عبّدته وذللته والصبابة: الشوق، وقيل رقته وحرارته، وقيل الهوى.

وَقَدْ يَعْرِضُ مَا يَمْنَع مِن التَّوْسِيط[1]، وَمَا يَجْعَله[2] ـ أَيْضاً ـ وَاجِباً.

فَمنعُ التَّوْسِيط لِأَسْبَابٍ:

مِنْها خَوْفُ اللَّبْس نَحْو: (كَانَ صَاحِبِي عَدُوِّي).

وَمِنها: أَنْ يَقْتَرِن الخَبر بِـ (إلاَّ) نحو: (مَا كَانَ زَيْدٌ إلاَّ فِي الدَّارِ).

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ الخَبرُ مُضَافاً إِلَى ضَمِير يَعُودُ عَلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْه اسمُ (كَانَ) نَحو (كَانَ غُلَامُ هِنْدٍ مُبْغِضَها).

وَأَمَّا مَا يُوجِبُ تَوْسِيطَ الخَبرِ فَنَحو[3] أَنْ يَكونَ الاسمُ مُضَافاً إِلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الخَبرُ نَحو: (كَانَ عِنْدَ هِنْدٍ بَعْلُها) وَ (لَيْسَ فِي تَلْكَ الدِّيارِ أَهْلُهَا).

فَهَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ يُقَدَّم[4] فِيه الخَبرُ وُجُوباً، لِأَنَّه لَوْ قُدِّم فِيه الاسمُ لعَادَ الضَّمِيرُ إِلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظاً، وَرُتْبَةً فَكَان[5] يكونُ بِمَنْزِلَة (ضَرَبَ بَعْلُها عَبْدَ هِنْدٍ).

فَهَذَا لَا يَجُوز.

(١) ع و ك و هـ (من التوسط).
(٢) ع (يجعل).
(٣) ع وهـ (ويجوز).
(٤) ع وهـ (تقدم).
(٥) ع وهـ (وكان).

بَل الوَاجِبُ أَنْ يُقَالَ: (ضَرَبَ عَبْدَ هِندٍ بَعْلُها)؛ لِيَعُودَ الضَّميرُ إِلَى مَذْكُور.

(ص) فِي نَحْو: (كَانَ المَاءَ زَيْدٌ شَارِباً)

مَنْعـاً لأَهْلِ البَصْـرَةِ اجْعَل نَـاسِباً

وَغَيْـرُهُم أَجَـازَ، وَالجَـوَازُ عَمّ

فِي نَحْو: (كَانَ المَالَ يَبْذُلُ الخِضَمّ)

وَنَحو: (كَانَ عِنْـدَنَا زَيْـدٌ حَضَر)

أَجِـزْ فَلِلظَّرْفِ اتِّسَـاعٌ يُـغْتَـفَـر

وَمَـا أَتَى فِي الشِّعْـر مِثْـل الأَوَّل

فَفِيـه تَقْـدِيـرُ ضَميـر يَنْجَلي[1]

(ش) لَا يَتَّصِلُ بِـ (كَانَ) وَلَا بِشَيءٍ[2] مِنْ أَخَوَاتِهَا مَعْمُولُ خَبَرِهَا، وَالخَبرُ مَفْصُولٌ بِالاسِم نَحو: (كَانَ المَاءَ زَيْدٌ شَارِباً).

(١) هكذا في الأصل وجاء في س وش، وط وع وك وهـ ثلاثة أبيات موضعها هي:

ولا يلي العامل معمول الخبر إن لم يكن ظرفاً ولا أداة جر
ومـطلقاً أجـاز أهـل الكـوفـة ذاك لشبهـه لهم معـروفـة
والمنع ـ مطلقاً ـ حر بالنصرة وهو الذي يراه أهل البصـرة

ورواية هـ (تراه) و ع و ك (رآه) وقد وردت ـ أيضاً ـ هي الثلاثة الأبيات في هامش الأصل ولو أضيف البيت الثالث هنا إلى الأبيات الأربعـة الواردة في نسخة الأصل لاكتمل النظم والشرح.

(٢) هـ (ولا شيء).

[أَوْ غَيْر مَفْصُولٍ نَحو: (كَانَ الماءَ يَشْرَبُ زَيْدٌ)[1]].

وَأَجَازَ الكوفيونَ ذَلِكَ وَاحتجُّوا بِقَول الشَّاعِر:

١٥٢ ـ قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتهم
بِمَا كَانَ إِيَّاهُم عَطِيَّةُ عَوَّدَا

وَوَجّه البصريُّونَ هَذَا وَأَمْثَالَه عَلَى أَنْ يُجْعل اسمُ (كَانَ) ضَميرَ الشَّأن.

وَيَجُوزُ جَعْلُ (كَانَ) فِي هَذَا البَيْت زَائدة.

وَيَجُوزُ ـ أَيْضاً ـ جَعْل (مَا) بِمَعْنَى (الذِي) وَاسْمُ (كَانَ) ضَميرُها.

وَعَطِيَّةُ: مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ: عَوَّدَا.

والتَّقْدِيرُ: بِالَّذِي كَانَ إِيَّاهُم عَطِيَّةُ عَوَّدَه.

فَحذفَ الهاءَ، وَنَوَاهَا.

وَأَجَازَ ابنُ بَابِشَاذَ تَقْديمَ مَعْمُولِ الخبرَ، إِذَا تَأَخَّر الاسمُ وَتَوسَّطَ الخَبَر نَحو: (كَانَ المَاءَ يَشْرَبُ زيدٌ).

---

(١) سقط من الأصل ما بين القوسين.

١٥٢ ـ من الطويل قاله الفرزدق يهجو عبد القيس وجريرا (الديوان ص ٢١٤).
ورواية السيوطي في همع الهوامع ١/١١٨ (قنافيذ).
والقنافذ: جمع قنفذ حيوان يضرب به المثل في سرى الليل.
والهدجان: السير السريع وعطية: أبو جرير الشاعر المعروف.

وَهُوَ مَمْنُوعٌ عِنْد سِيبَوَيْه كَمَنْع التَّقْدِيمِ مَعَ تَوَسُّط الاسم وَتَأْخِير الخَبرِ[1].

و[2] فِي كَلامِ ابنِ عُصْفُور فِي (شَرْحِ الجُمَل) مَا يُوهِم أَنّ الاكْثَرِينَ عَلَى تَجْوِيز نَحو: (كَان الماءَ يَشْرَبُ زَيْدٌ).

وَلَيْسَ بِصَحيح: فَإِنَّ[3] سِيبَوَيْه لَمْ يُفَرّق[4] فِي المَنْعِ بين: (كَانَ الماءَ زَيْدٌ يَشْرَبُ).

وَبَين: (كَانَ المَاءَ يَشْرَبُ زَيْدٌ).

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ[5] أَنَّ مِثْلَ هَذَا التقديمِ مَمْنُوعٌ فِي غَير هَذَا البَاب كَمَنْعِهِ فِيه.

فَلَوْ قِيل: (جَاءَ عَمْراً يَضْرِبُ زَيْدٌ) لَمْ يَجُزْ.

كَمَا لَا يَجُوزُ: (كَانَ المَاءَ يَشْرَبُ زَيْدٌ).

لِأَنَّ سَبَبَ المنعِ إيلاءُ الفِعْلِ مَعْمُولَ غَيرِه، فَلَا يَخْتَصّ بِفِعْل دُونَ فِعْل.

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/٣٦.
«لو قلت: كانت زيدا الحمى تأخذ، أو تأخذ الحمى لم يجز، وكان قبيحاً.

(٢) ع سقطت الواو.

(٣) ك و ع (لأن سيبويه).

(٤) ع (لم يعرف).

(٥) ك و ع (تعلم).

وَفِي قَوْلي:

وَالمَنْعُ ـ مُطْلَقاً ـ حَرٍ بِالنُّصرَةِ[1] . . . . . .

إِشْعَارٌ بِذَلِكَ[2]

وَلَوْ كَانَ المَعْمولُ ظَرفاً، أَوْ جَاراً وَمَجْرُوراً جَازَ تَقْدِيمه ـ مُطْلَقاً ـ بِلَا خِلَاف نَحو: (كَانَ يَوْمَ الجُمْعة زَيْدٌ مُعْتكِفاً)، و (كَانَ فِي المَسْجدِ عَمْروٌ مُصَلِّياً).

لِأَنَّ الظَّرْفَ والجارَّ والمجرورَ يُتَوَسَّعُ بِهِمَا فِي الكَلَام[3] تَوَسُّعاً لَا يَكُون لِغَيْرِهِمَا.

وَلِذَلِكَ فُصِلَ بِهِمَا بَيْن المُضافِ والمُضَافِ إليهِ كَثيراً نَحو قَوْل الشَّاعِر:

١٥٣ ـ لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ
لِلَّه دَرُّ ـ اليَوْمَ ـ مَنْ لَامَهَا

---

(١) هذا من الأبيات التي ذكرها المصنف في الهامش وجاءت في صلب النسخ الأخرى وهذا يدل على أن المصنف كان يشرح ما في صلب النسخة وما في خارجها.

(٢) زادت هـ البيتين الثالث والرابع من الأبيات التي ذكرت في أول هذا الفصل وهي بذلك تكون جمعت بين بعض ما في الأصل وما في ك وع. على أن ما سيتعرض له المصنف منذ الآن هو شرح لأمور لم ترد في النظم الموجود في س و ش و ط و ك و ع، وقد أشار إلى ذلك صراحة فيما بعد.

(٣) ك و ع سقط (في الكلام).

١٥٣ ـ هذا ثاني أبيات ثلاثة من السريع قالها عمرو بن قميئة =

وَكَقَوْلِهِ[1] :

١٥٤ - وَكَـرَّارُ - خَلْفَ المحجْـرينَ - جَـوَادِه
إِذَا لَمْ يُحَـامِ دُونَ أُنْثَى حَلِيلُهـا

وَكَقَوْل عَبْعَبَة بن[2] قَيْس بنِ ثَعْلَبة :

١٥٥ - هَمُا أَخَوَا فِي الحَرْبِ مَنْ لاَ أَخَالَهُ
إِذَا خَـافَ يَوْمـاً نَبْـوَةً فَـدَعَـاهُمَـا

= (الديوان ص ١٨٢) وينظر: سيبويه ٩١/١ ومجالس ثعلب ١٥٢ والأزمنة والأمكنة ٣٠٩/٢ والإنصاف ٤٣٢ وشرح المفصل ٤٦/٢، ١٩/٣، ٢٠، والخزانة ٢٤٧/٢.
ساتيدما: قال البكري في معجم ما استعجم هو جبل متصل من بحر الروم إلى بحر الهند، وقال ياقوت: هو جبل بالهند لا يعدم ثلجه أبداً. وقيل غير ذلك.

(١) ك و ع (وقال آخر).

(٢) ع (عبعبة بني قيس) ك و هـ (عبعبة من بني قيس).

١٥٤ - من الطويل قاله الأخطل والرواية في الديوان ص ٣٦١.
وكرَّار خلف المرهقين جواده حفاظاً إذا لم يحم أنثى حليلها
ورواية ع (لم يحامى)، والمرهقون هم الذين ركبهم الظلم والشر واستبيحت محارمهم والمحجِرُ: الحرام - وقد تفتح الجيم - يقصد الشاعر بالمحجرين المنتهكين للحرمات ومن ذلك قوله:
. . . . . وهممت أن أغشى إليها محجرا

١٥٥ - من الطويل نسبه المصنف إلى عبعبة، وقال الزمخشري هو لدرنى بنت عبعبة، وفي الحماسة ٦٣١/١ نسبت القصيدة التي منها البيت إلى عمرة الخثعمية وأيد هذا المرزوقي في شرح الحماسة ١٠٨٣. =

[وَأَشَرْتُ بِقَولي:

وَمَا أَتَى فِي الشِّعْرِ مِثْلُ الأَوَّل . . . . . .

إِلَى قَوْلِ الشَّاعِر:

. . . . . بِمَا كَانَ إِيَّاهُم عَطِيَّة عَوَّدَا][1]

وَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ سِيبَوَيْه[2] مِنْ قَوْلِ الآخَر[3]:

١٥٦ - فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهم
وَلَيْسَ كُلَّ النَّوى يُلْقي المَسَاكِينُ

فَـ (كُلّ) مَنْصوب بِـ (يُلْقي)، وَ (المَساكينُ) فَاعِلُ (يُلْقِي)، وَ (يُلْقِي) وَفَاعِلُه خَبر (لَيْسَ).

= وفي نوادر أبي زيد ١١٥ قالت امرأة من بني سعد جاهلية وذكر بيتاً قبله هو:

وقد زعموا أني جزعت عليهما وهل جزع إن قلت وا أباهما؟

وفي ع و ك (نبؤة).

(١) سقط ما بين القوسين من ع و ك وهـ.

(٢) ينظر كتاب سيبويه ١/٣٥ وما بعدها وقد مر هذا البيت قريباً.

(٣) ع و ك و هـ (من قول حميد الأرقط).

١٥٦ - من البسيط نسب هنا وفي كتاب سيبويه ١/٣٥ إلى حميد الأرقط، وليس في ديوانه.

والبيت من شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/٦٠.

معرسهم: موضع نزولهم ليلاً.

وفي ع سقطت (كل) من الشطر الثاني.

(المقتضب ٤/١٠٠، أمالي ابن الشجري ٢/٢٠٣، ٢٠٤، العيني ٢/٨٢ الأشموني ١/٢٣٩).

وَلا يَجُوزُ أَنْ يَكُون (المَسَاكينُ) اسمَ (لَيْسَ)، لأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ أَنْ يَكون (يُلْقي) خَبراً.

وَلَوْ كَان خَبَراً لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ: (يُلْقُونَ) أَوْ (تُلْقِي).

فَإِذْ لَمْ يَقُل إِلاَّ (يُلْقِي) وَجَبَ أن يكون خَالِياً مِنْ ضَمِيرٍ، وَأَنْ يكُونَ (المساكينُ) مُرْتَفِعاً بِه.

(ص) **وَبَعْضُ ذِي الأَفْعَال بِالرّفع اكتَفَى**
فَتَمَّ والنُّقْصَانَ غَيْرُه[1] اقْتَفَى
وَلِلتَّمَامِ قَابِلٌ كُلٌّ سِوَى
(فَتِيءَ) (لَيْسَ) (زَالَ) فَاشكُرْ مَنْ رَوَى

(ش) هَذِه الأَفْعال لِعَدم اسْتِغْنَائِهَا بِالمَرْفُوعِ تُسَمَّى أَفْعالاً نَاقِصةً فَلاَزِمُ النقص منهَا: (لَيْسَ) وَ (زَالَ) وَ (فَتِيءَ).

وَمَا سِوَى هَذِه الثَّلاَثَةِ فَقَدْ[2] تَجيء[3] تامَّةً. أَيْ: مُسْتَغْنِيَةً بِمَرْفُوعٍ عَنْ غَيْرِهِ إِلاَّ[4] عَلَى سَبِيلِ[5] الفَضْلَةِ.

فَمِنْ ذَلِكَ: (كَانَ) بِمَعْنَى: (حَدَثَ) نحو: (مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ)[6].

(١) ع (غير).
(٢) ك و ع (قد).
(٣) هـ (يجيء).
(٤) ع سقط (إلا).
(٥) ك (إلا إذا قصد على سبيل الفضلة).
(٦) أخرجه أبو داود أدب ١٠١.

وَكَقَوْلِ الرَّاجِز أَنْشَدَه سِيبَوَيْه[1]:

١٥٧ - وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحْدَكَا

١٥٨ - لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبلكا

وَبِمَعْنَى (حَضَر) نَحو قَولِهِ - تَعَالَى -: ﴿ وَإِنْ كانَ ذُو عُسْرةٍ[2] فَنَظِرةٌ إِلَى مَيْسَرة ﴾[3].

وَتكونُ - أَيْضاً - بِمَعْنَى: (كَفَل) وَبِمَعْنَى: (غَزَل). ذَكَر ذَلِكَ البَطَلْيَوسِي[4]، وَغَيْرُه[5]. وَمِنْهَا (ظَل[6] اليومُ) أَيْ: دَامَ ظِلّه[7]. [وَمِنْهَا (بَاتَ) أَيْ: لَبِثَ لَيْلَهُ، وَ (بَاتَ فُلَانٌ بِالقَوْمِ) أَيْ: نَزَلَ بِهِم لَيْلاً[8]]. وَمِنْهَا (أَضْحَى) بِمَعْنَى: دَخَلَ فِي الضُّحَى. وَ (أَصْبَحَ) بِمَعْنَى[9]: دَخَلَ فِي الصَّبَاحِ. وَ (أَمْسَى)

(١) ينظر كتاب سيبويه ١/٣١٧.

(٢) ع (ذوا).

(٣) من الآية رقم (٢٨٠) من سورة (البقرة).

(٤) عبد الله بن محمد بن السِّيد أبو محمد البطليوسي، نزيل بلنسية، كان عالماً باللغات والآداب، متبحراً فيهما، انتصب لاقراء العربية، واجتمع الناس إليه مات سنة ٥٢١هـ.

(٥) ك و ع سقط (وغيره).

(٦) هـ (طلب اليوم).

(٧) ك و ع (إذا دام ظله).

(٨) هـ سقط ما بين القوسين.

(٩) هـ سقط (بمعنى).

١٥٧ - ١٥٨ - بيتان من الرجز قائلهما عبد الله بن عبد الأعلى القرشي. (المقاصد النحوية ٣/٣٩٧، المقتضب ٢/٢٣٢، =

بِمَعْنَى : دَخَلَ فِي المَسَاءِ. وَ(صَارَ فُلَانٌ الشَّيءَ) بِمَعْنَى : ضَمَّه. وَإِلَيْه بِمَعْنَى[1]: رَجَعَ.

وَمِنْهَا (بَرِحَ) بِمَعْنَى : ذَهَبَ، وَبِمَعْنَى : ظَهَرَ. وَمِنْهَا (انْفَكَّ) بِمَعْنَى : انْفَصَلَ، وَبِمَعْنَى : خَلَصَ[2].

وَأَشَارَ أَبُو عَلِيّ فِي (الحَلبيَّات) إِلَى جَوَازِ وُقُوعِ (زَالَ) تَامَّةً ـ رَأْياً ـ وَقَدْ يُعَضِّدُ رَأْيَهُ قَوْلُ الرَّاجِز:

١٥٩ ـ وَفِـي حُـمَـيَّـا بَـغْـيِـهِ تَفَجُّسُ

١٦٠ ـ وَلَا يَـزَالُ وَهْـوُ أَلْـوَى أَلْيَـسُ

فَاسْتَغْنَى بِالجُمْلَةِ الحَالِيَّةِ عَنِ الخَبر.

وَلَنَا أَنْ نَقُولَ: الخَبرُ مَحْذوفٌ، وَالتَّقْدِير: وَلَا يَزَالُ مُتَفَجِّساً وَهُوَ أَلْوَى أَلْيَس.

---

(١) هـ (ضمه إليه وبمعنى رجع) ك و ع (ضمه وبمعنى رجع).

(٢) ك و ع (تخلص).

= شرح المفصل لابن يعيش ٢/١١). ورواية ع (إذا كنت).

١٥٩ ـ ١٦٠ ـ استشهد المصنف بهذا الرجز هنا وفي شرح التسهيل ١/٥٦ ولم ينسبه في الموضعين ولم ينسبه أحد ممن استشهدوا به.

وقد بين المصنف معنى التفجس، والألبس.

أما الألوى: فهو الشديد الخصومة، الجَدِل، والمنفرد المعتزل.

والبغي: الظلم والعلو والاستطالة.

والحميا: شدة الغضب وأوله.

وَالتَّفَجُّس: التَّكبّر. وَالأَلْيَس: الشُّجَاع.

(ص) وَزِيدَ (كَانَ) بَيْنَ جُزْأَيْ جُمْلَه
وَشَذَّ حَيْثُ حَرْفُ جَرٍّ قَبلَه
كَذَا (تكُونُ)[1] زَائِداً ـ أَيْضاً ـ نَدر
وَفِيه قَولُ امرأَةٍ ممَّن غَبر
(أَنْتَ تكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ
إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ)
وَشَذَّ (أَمْسَى) زَائِداً وَ(أَصْبَحَا)
كُلًّا رَوَاه نَاقِلُوهُ مُوضَحَا

(ش) مِنْ مَوَاضِع (كَانَ) التِي تَخْتَصّ[2] بِهَا: الزِّيَادَةُ فِي التَّوَسُّط دُونَ التَّقَدم. والتَّأخر.

وَالمَشْهور زِيَادتُها بلفظ المَاضِي بَيْن جُزْأَي جُمْلةٍ كَقَول بَعْضِ العَرب:

(وَلَدَتْ فَاطِمةُ بنتُ الخُرْشُب: الكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْس لَمْ يُوجَدْ ـ كَانَ ـ مِثْلُهم).

وَقد كثرتْ زِيَادَتُهَا بَيْنَ (مَا) التَّعَجبية وَفِعْلهَا[3] نَحو: (مَا كَانَ أَحْسَن زَيْداً).

(١) هـ (يكون).
(٢) هـ (يختص).
(٣) سقط من الأصل (وفعلها).

وَحكمَ سِيبَوَيْه[1] بِزِيَادَتِهَا فِي قَوْلِ الفَرَزْدَق[2]:

١٦١ - فَكَيْفَ إِذَا مَـرَرْتُ بِـدَارِ قَـوْمٍ
وَجِـيـرَانٍ لَـنَـا كَـانُـوا كِـرَامِ

وَرُدَّ ذَلِكَ عَلَيْه، لِكَونِهَا رافِعةً لِلضَّمير.

وَلَيْسَ ذَلِكَ مَانِعاً مِنْ زِيَادَتِهَا، كَمَا لَمْ يَمْنَع مِنْ إِلغَاءِ (ظَنَّ) عندَ تَوَسُّطِهَا، أَوْ تَأَخُّرِها إِسْنَادُهَا إِلَى فَاعِل.

١٤/ب وَشَذَّتْ زِيَادَتُهَا / بَيْنَ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ فِي قَوْلِ الشَّاعر:

١٦٢ - سَـراةُ بَني أَبِي بَكْـرٍ تَسَـامَى
عَلَى - كَـانَ - المُسَوَّمَـةِ العِرَابِ

---

(١) قال سيبوية في الكتاب ١/٢٨٩.
«وقال الخليل أن من أفضلهم كان زيداً على إلغاء (كان) وشبهه بقول الشاعر:
فكيف ....

(٢) في الأصل (قول الشاعر).
١٦١ ـ من الوافر قاله الفرزدق من قصيدة في مدح هشام بن عبد الملك وهجاء جرير (الديوان ٨٣٥) وهو من شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/٥٨.
١٦٢ ـ من الوافر أنشده الفراء في معاني القرآن وتتابع العلماء من بعده على إنشاده ولم ينسبه أحد إلى قائل معين وهو من شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/٥٩.
قال العيني: ٢/٤١ أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد ولا يعرف إلا من قبله. =

وَرَوَاه الفَرّاءُ:

. . . . . عَلَى ـ كَانَ ـ المُطَهَّمةِ الصِّلاَب

وَشَذَّتْ زِيَادَتُهَا ـ أَيْضاً ـ[1] بِلَفْظِ المُضَارع[2] فِي قَوْلِ أُمِّ عَقِيل بنِ[3] أَبِي طَالِب:

١٦٣ - أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ

١٦٤ - إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

وَشَذَّتْ ـ أَيْضاً ـ زِيَادَةُ[4] (أَصْبَح) و (أَمْسَى) فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ مِنَ العَرَب:[5].

= سراة: جمع سري، أو اسم جمع له، وصحح السهيلي أنه مفرد بمعنى الشريف العظيم.
تسامى: أصله تتسامى أي: تعلو.
المسومة: المعلمة أي التي جعلت عليها علامة وتركت في المرعى.

(١) ك و ع (وشذت أيضاً زيادتها).

(٢) أجاز المصنف زيادتها بلفظ المضارع بين (ما) وفعل التعجب في هذا الكتاب.

(٣) ك و ع (بنت أبي طالب).

(٤) هـ سقط (زيادة).

(٥) ك و ع (في قول امرأة من العرب).

المطهم: التام الخلق من كل حيوان.

١٦٣ - ١٦٤ - ينسب هذا الرجز إلى أم عقيل وهي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف وعقيل كل شيء: أفضله والرجز في الخزانة ٤/٤١ وأوله: =

(مَا أَصْبَح أَبْرَدَها، وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا).

[يَعْنُون الدُّنْيَا[1]، رَوَى[2] ذَلِكَ الكَوفِيُّونَ[3]].

وَأَجَازَ أَبُو عَلِيّ زِيَادَةَ (أَصْبَح) فِي قَوْلِ الشَّاعِر:

١٦٥ - عَـدُوّ عَـيْـنَـيْـك وَشَـانِـيـهـمَـا
أَصْـبَـح مَـشْـغُـولٌ بِـمَـشْـغُـولِ

وَكَذَلِك[4] أَجَازَ زِيَادَةَ (أَمْسَى) فِي قَوْل الآخر[5]:

١٦٦ - أَعَـاذِلَ قُولي: مَـا هَـويتُ فَـأَوِّبي
كَثِيـراً أَرَى أَمْسَى لَدَيْـك ذُنُـوبي

= إن عقيـلاً كـاسمـه عقيـل
وبيبى الملفف المحـمـول

(١) سقط من الأصل (يعنون الدنيا).

(٢) ك و ع (وروى).

(٣) هـ سقط ما بين القوسين.

(٤) ك و ع (وكذا).

(٥) هـ (قول الشاعر).

١٦٥ ـ من السريع وهـو من شواهـد المصنف في شرح التسهيـل ١/٥٩ شانيهما: مبغضهما.

١٦٦ ـ من الطويل أنشده أبو علي ولم يعزه ولم يوجد من العلماء بعده من نسبه وهو من شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/٥٩.

ورواية السيوطي في همع الهوامع ١/١٢٠.

أعاذل قومِي ما هويتُ فإنني . . . . . .

وأيدها الشنقيطي في الدرر اللوامع ١/٩٠. =

(ص) وَحَذْفُ كَانَ بَعْدَ (إِن) أَوْ (لَوْ) وَرَد
وَبَعْد (أَنْ) تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهَا اسْتَند[1]
مِنْ ذَاكَ: (أَمَّا أَنْتَ ذَا) وَأَربعَه
أَوْجُهٍ (إِنْ خَيرا فَخَير)[2] مُقْنِعَه
أَجْوَدُهَا نَصْبٌ يَليهِ رَفْعُ
وَالعَكسُ وَاهٍ لاَ عَداكَ نَفْعُ
وَ (كَانَ) وَاسْمُهَا نَوى مَنْ قَالاَ
(أَمْرَعَتِ الأَرْضُ لَو اَنَّ مَالاَ
لَو أَنَّ نُوقاً لَك، أَوْ جِمَالاَ
أَوْ ثُلةً مِنْ غَنَم إِمَّا لاَ)

(ش) تُحذَفُ (كَانَ) مَعَ اسْمِهَا بَعدَ (إِنْ) وَيَبْقَى خَبرُهَا دليلاً عَلَيْهَا.

وَكَذَلِكَ يُفْعَل[3] بَعْدَ (لَو).

فَمن حَذْفِهَا بَعدَ (إِنْ) قَولُ النَّابِغَة:

١٦٧ - حَدِبَت عَلَيَّ بُطونُ ضَنَّةَ كُلُّهَا
إِنْ ظَالِماً فِيهم وَإِنْ مَظْلُومَا

= العاذلة: اللائمة أوبي: عودي.

(١) هكذا في الأصل وط و ك وهـ وفي ع (استبد) وفي س وش (أشد).

(٢) ع (الخير).

(٣) ك و ع (تفعل).

١٦٧ ـ من الكامل (ديوان النابغة ص ١٧٩) من قصيدة يخاطب بها =

وَقَالَتْ لَيْلَى الأَخْيَلِيّة:

١٦٨ - لَا تَقْـرَبَنَّ الـدَّهـرَ آلَ مُـطَرِّفٍ
إِنْ ظَـالِمـاً أَبَـداً وإِنْ مَـظْلُومـا

وَقَالَ آخر[1]:

١٦٩ - وَأَحْضَـرْتُ عُـذْرِي عَلَيْـهِ الشُّهـو
دُ إِنْ عَـاذِراً لِـي وَإِنْ تَـارِكَـا

= يزيد بن سنان المرى إذ لاحاه فنماه إلى قضاعة.
ضنّة: قبيلة من عذرة كان النابغة وأهل بيته ينسبون إليها.
وفي الأصل (ضبة) وهو تحريف.

(١) ك و ع (وقال الاخر).

١٦٨ - من الكامل(ديوان ليلى الأخيلية ص ١٠٩) والأبيات أوردها أبو تمام في حماسته ص ٣٩١ جـ ٢، وفي شرح المرزوقي ١٦٠٩.
وفي الأمالي قال القالي: ١/ ١٤٠ وقرأت على أبي بكر بن دريد لليلى الأخيلية، وقال لي كان الأصمعي يرويها لحميد بن ثور الهلالي.
قال أبو علي فكذا وجدته بخط ابن زكريا وراق الجاحظ في شعر حميد.
ثم ذكر القالي تسعة أبيات منها الشاهد.

١٦٩ - من المتقارب من قصيدة قالها عبد الله بن همام (معاهد التنصيص للعباسي ١/ ٢٨٥، سيبويه ١/ ١٣٢.
قال سيبويه: «فنصبه لأنه عنى الأمير»
يعني سيبويه أن التقدير: إن كنت عاذراً، وإن كنت تاركاً لذلك العذر.

وَقَالَ النُّعْمانُ بنُ المُنْذِر:

١٧٠ ـ قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إنْ حَقاً وإنْ كَذِباً
فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ شَيْءٍ إذَا قِيلَا

وَفِي الحَدِيث: (الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتماً)[1] أَيْ: وَلَو كَانَ المُلْتَمَسُ خَاتماً.

وَمِنْ مُثُل سِيبَوَيْه: (أَلاَ طَعَامَ وَلَوْ تَمْراً)، وَ(ائْتِنِي بِدَابَّةٍ وَلَوْ حِمَاراً). أَيْ: وَلَوْ كَانَ.

قَالَ سيبَوَيْه:[2]: «وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: وَلَوْ يَكونُ عِنْدَنَا تَمْرٌ وَلَوْ سَقَطَ إِلَيْنَا تَمْرٌ». هَذَا نَصُّه.

وَحُذِفَتْ وُجُوباً بَعْدَ (أَنْ) المَفْتُوحَة، وَعُوِّضَ مِنْهَا[3] (مَا) كَقَول عَبَّاس بنِ مِرْدَاس:

---

(١) أخرجه البخاري باب النكاح ٣٢، ٤٠، وأبو داود باب النكاح ٣٠، والترمذي باب النكاح ٢٣، والنسائي باب النكاح ٦٩، وأحمد ٥/٣٣٦ وابن ماجه ١/٦٠٨.

(٢) ينظر كتاب سيبويه ١/١٣٦.

(٣) ك و ع (عوض عنها).

١٧٠ ـ من البسيط من أبيات قالها النعمان بن المنذر يجيب بها على أبيات الربيع بن زياد العبسي، والخطاب في اعتذارك للربيع.
والقول الذي قيل هو ما زعمه لبيد بن ربيعة من أن في است الربيع برص ـ في رجز قاله لينفر النعمان من مؤاكلة الربيع ـ (الخزانة ٢/٧٨).

١٧١ - أَبَـا خُـرَاشَـةَ أَمَّـا أَنْتَ ذَا نَفَـرٍ
فَـإِنَّ قَـوْمِي لَمْ تَـأْكُلْهـم الضَّبُـعُ

وَقَالَ آخر:

١٧٢ - أَمَّـا أَقَمْتَ وَأَمَّـا أَنْتَ مُـرْتَحِـلاً
فَـاللَّهُ يَكْـلأُ مَـا تَـأْتِي وَمَـا تَـذَرُ

التَّقْدِير: لأَنْ كُنْتَ ذَا نَفَر، وَلأَنْ كُنْتَ مُرْتَحِلاً.

وَفِي الحَدِيث:

(المَرْءُ مَجْزِيٌّ بِعَمَلِه، إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ، وَإِنْ شراً فَشَرٌ).

= ورواية السيوطي في همع الهوامع (قد قيل ذلك).
ورواية ك و ع (فما اعتذارك من قول).

١٧١ ـ من البسيط من أبيات قالها العباس بن مرداس السلمي يخاطب بها خفاف بن ندبة في ملاحاة وقعت بينهما (الديوان ص ٥٨، الخزانة ٢/٨٠).
أبو خراشة: صحابي شهد فتح مكة ومعه لواء من بني سليم، كما شهد بعض الغزوات الأخرى واسمه خفاف بن نَدْبة، وهي أمه اشتهر بها، الضبع: الحيوان المعروف، وقد يراد به السنة المجدبة ولعله المراد هنا. ورواية ك و ع (يأكلهم).

١٧٢ ـ من البسيط قال صاحب الخزانة ٢/٨٣: هذا البيت مع استفاضته في كتب النحو لم أظفر بقائله ولا تتمته والله أعلم به:
الكلاءة: الحفظ.
ورواية الأصل (ما يأتي وما يذر) ـ بالمثناة التحتية ـ.
وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ٢/٩٢. =

وَفِيه أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ، هَذَا أَجْوَدُها.

وَتَقْدِيرُه: إِنْ كَانَ عَمَلُهُ[1] خَيْراً فَجَزَاؤُه[2] خَيرٌ.

وَعكسُه أَضْعفُ الوُجُوه، وَتَقْدِيرُه[3]: إِنْ كَانَ فِي عَمِلِه خَيرٌ، فيكونُ جَزَاؤه خَيْراً[4]. والوَجْهُ الثَّالِثُ، وَالرَّابع: نَصْبُهُمَا وَرَفْعُهمَا:

وَتَقْدِير نَصْبِهما: إِنْ كَانَ عَمَلُه خَيْراً فيكون جَزَاؤُه[5] خيراً.

وَتَقْدِيرُ رَفْعِهما[6]: إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِ خَيرٌ فَجَزَاؤُه[7] خَير.

وَأَمَّا قَوْل الرَّاجِز:

١٧٣ - أَوْ ثَـلَّة مِـنْ غَـنَـم إِمَّـا لَا

= وقد سقط الشطر الثاني من هـ.

(١) هـ (عملها).

(٢) هـ (فجزك)

(٣) ع سقط (وتقديره).

(٤) هـ (حيزا).

(٥) هـ (جزك).

(٦) ك و ع (وتقدير الرفع فيهما).

(٧) هـ (فجزاه).

١٧٣ ـ هذا واحد من ثلاثة أبيات من مشطور الرجز ذكرها المصنف في النظم، ولم ينسبها هنا ولا في شرح التسهيل ١/٦٠ كما لم ينسبها السيوطي في همع الهوامع ١/١٢٢، ولا الشنقيطي في الدرر ولا غيرهم ممن استشهد بها. =

فَتَقْدِيرُه: إِنْ كُنْتِ لاَ تَجِدِينَ[1] غيرَها، وَكَذا قَوْلُ العَرَب: (افْعَل ذَلِكَ إِمَّا لاَ) تَقْدِيرُه: إِنْ كُنْتَ[2] لاَ تَفْعَل غَيرَهُ.

(ص) وَاقْرِن إِذَا شِئْتَ بِـ (إلاَ) بَعْد مَا
يَنْفِي جَـوازاً خَبَـراً قَـد سَلِمَـا
مِنْ كَـوْنِـه لاَ يَقْبَـلُ الإِيجَـابَـا
نَحـو (يَعِيـجُ) فَـاعْـرِف الأَسْبَـابَـا
وَفُـهْ إِذَا أَوْجَبْتَ مَـا (لَيْسَ) نَفَى
كَمِثْل: (لَيْسَ الحُرُّ إِلا مَنَ وَفَى)
وَنَحـو: (لَمْ يـزَلْ) يُنَـافي ذَاكَـا
فَـاسْتَعْمِـل التَّـأْوِيـلَ إِنْ أَتَـاكَـا
وَ (يَكُ) فِي(يَكُنْ) أَجِزْ مَا لَمْ تَصِل
بِـاكِنٍ وَالحَذْفُ نَزْراً[3] قَد نُقِـل

(ش) إِذَا دَخَلَ عَلَى غَيْر (زَالَ) وَأَخواتِهَا مِنْ أَفْعَالِ هَذَا البَابِ نَافٍ فَالمنفيُّ[4] هُوَ الخَبرُ نَحو: (مَا كَانَ زَيْدٌ عَالِماً).

= وفي ع (إقالا) موضع (امالا).
والثلة: مثلثة الفاء: جماعة الغنم.

(١) ع (لا تجد).
(٢) ع سقط (كنت).
(٣) ط (نزر).
(٤) ع (فالنفي).

فَإِنْ قُصِدَ الإِيجَابُ قُرِنَ الخَبرُ بِـ (إلَّا) نَحو: (مَا كَانَ زَيْدٌ[1] إلَّا جاهلاً.

فَإِنْ كَانَ الخَبرُ مِنَ الكَلِمَاتِ المُلَازِمَةِ لِلنَّفِي نَحو: (يَعِيجُ) لَمْ يجُزْ أَنْ يُقْرَنَ بِـ (إلَّا)، فَلَا يُقَالُ فِي : (مَا كَانَ[2] زَيْدٌ يَعِيجُ بِدَوَاءٍ): (مَا كَانَ زَيْدٌ إلَّا يَعِيجُ).

لِأَنَّ (يَعِيجُ) مِنَ الكَلِمَاتِ التِي تُلَازِمُ النَّفي. وَمَعْنَى (يَعِيجُ): يَنْتَفِعُ.

وَحُكْمُ (لَيْس) حُكمُ (مَا كَانَ) فِي كُلِّ مَا ذَكرْنَاه.

وَأَمَّا (زَالَ) وَأَخَوَاتُهَا فَنَفْيُهَا إِيجَابٌ، فَلَا يُقْرَن[3] خَبَرُهَا بِـ (إلَّا) كَمَا لَا يُقْرَنُ[4] بِهَا خَبرُ (كَانَ) الخَالِيَةِ مِنْ نَفْيٍ لِتَسَاوِيهمَا فِي اقْتِضَاءِ ثُبُوتِ الخَبر.

وَمَا أَوْهَم خِلَافَ ذَلِكَ فَمُؤَوّل كَقَوْل الشَّاعِر:

١٧٤ - حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إلَّا مُنَاخَةً
عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْرا

---

(١) سقط من الأصل (زيد).

(٢) هـ (مكان) موضع (ما كان).

(٣) و (٤) ك و ع (يقترن).

١٧٤ ـ من الطويل قاله ذو الرمة من قصيدة طويلة (الديوان ٢٤٠).

حراجيج: جمع حرجوج: الناقة الطويلة الجسيمة، وقيل الشديدة.

الخسف: الجوع وهو أن تبيت من غير علف. =

أَيْ: مَا تَنْفَصِلُ عَنِ الإِتْعَابِ إِلَّا فِي حَالِ إِنَاخَتِهَا عَلَى الخَسْف إِلَى أَنْ نَرْمِيَ[1] بِهَا بَلَداً قَفْراً.

فَـ (تَنْفَكُّ) هُنَا تَامَّة لَا نَاقِصَة. وَيَجُوزُ أَنْ تكونَ النَّاقِصةَ، وَخَبرُهَا (عَلَى الخَسْفِ).

[وُ (مُنَاخَة) مَنْصُوبٌ عَلَى الحَالِ فيكونُ التَّقْدِير:

لَا تَنْفَكُّ عَلَى الخَسْف[2]] أَوْ نَرمِي[3] بِهَا بَلَداً قَفْراً إِلَّا فِي حَالِ إِنَاخَتِهَا.

وَإِلَى هَذَا الإِشَارَةُ بِقَولي:

. . . . . فَاسْتَعْمِلِ[4] التَّأْوِيلَ إِنْ أَتَاكَا

ثُمَّ بَيَّنْتُ اختِصَاصَ (كَانَ) فِي حَالِ الجَزْمِ بِسُقُوطِ نُونِهَا. فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِيهَا لِكَثْرةِ اسْتِعْمَالِهَا. وَذَلِكَ نَحو قَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ ﴿وَلَاتَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُون﴾[5].

= وفي شرح التسهيل ذكر المصنف ١/٥٨ في هذا البيت أربعة أوجه: هذين الوجهين والثالث: أن تكون (الا) زائدة ـ وهو قول ابن جنى في المحتسب ١/٣٢٨.
والرابع: أن ذا الرمة أخطأ بايقاع (الا) موقعاً لا يصلح إيقاعها فيه ـ ثم قال: وهذا أضعف الأقوال.

(١) في الأصل (يرمي).
(٢) ع سقط ما بين القوسين.
(٣) ك و ع (يرمي).
(٤) في الأصل (واستعمل).
(٥) من الآية رقم (١٢٧) من سورة (النحل).

فَإِنْ وُصِلَتْ بِسَاكِنٍ رُدَّتْ نُونُهَا كَقَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ ﴿ لَمْ يَكُن الذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ ﴾[1].

وَلَا يُجِيزُ[2] سِيبَوَيْه سُقُوطَ النُّون عِنْدَ مُلَاقَاةِ سَاكِن.

وَقَدْ أَجَازَه يُونس، وَهُوَ قَلِيلٌ وَمِنْه قَولُ الشَّاعِر:

١٧٥ - فَإِنْ لَمْ تَكُ المرآةُ أَبْدَت وَسَامَةً
فَقَدْ أَبْدَت المرآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

(ص) **وَالخَبر المَنْفِيّ ـ غَالِباً ـ يُجَرّ**
كَـ (لَسْتَ بِابْنِي حَيْثُ لم تكُن بِبرّ)
وَذِكْر (إِلاَّ) مَانِعٌ كَـ (لَيْسَ ذَا
إِلاّ امْرؤٌ لَمْ يَخْل مِنْ كَفِّ الأَذَى)

(ش) الخَبَرُ المَنْفِيُّ: يَعُمّ خَبر (لَيْسَ) وَخَبَرَ (مَا) الحجَازِيَّة، وَخَبر (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا نَفْي.

وَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ خَبر (مَا زَالَ) وَأَخَواتِهَا، لِأَنَّ نَفْيهَا أَوْجَبَ ثُبُوتَ أَخْبَارِهَا.

فَدُخُولُ البَاءِ بَعْد (لَيْسَ) وَ (مَا) كَثِيرٌ.

---

(١) من الآية رقم (١) من سورة (البينة).

(٢) ك و ع (ولم يجز).

١٧٥ - من الطويل ينسب للخنجر بن صخر الأسدي (ينظر العيني ٢/٦٣ والمقتضب ٣/١٦٧، والإنصاف ٤٢٢. وهو من شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/٦٠.

١٥/أ وَأَمَّا دُخُولُهَا / بَعْدَ (كَانَ) المَنْفِيَّة فَكَقَوْلِ الشَّنْفَرَى:

١٧٦ - وَإِنْ مُدَّت الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

وَقَدْ دَخَلَتْ - أَيْضاً - عَلَى ثَانِي المَفْعُولَين[1] فِي بَابِ (ظَنَّ) لِكَوْنِهِ مَنْفِيًّا كَقَوْلِ الشَّاعِر:

١٧٧ - دَعَاني أَخِي وَالخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ
فَلَمَّا دَعَاني لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدِ

فَإِن انْتَقَض النَّفْيُ بِـ (إِلَّا) امْتَنَعَت البَاءُ نَحْو: (لَيْسَ زَيْدٌ إِلَّا قَائِماً).

(ص) **وَمُبْطِلٌ (إِلَّا) لَدَى تَمِيمِ**
إِعْمَالَ (لَيْسَ) فَارْوِ ذَا تَتْمِيم
يُقَالُ: (لَيْسَ البَرُّ إِلَّا ذُو التُّقَى)
وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ فَكُنْ مُحَقِّقاً

---

(١) ع (المفعول).

١٧٦ - من الطويل من لامية العرب للشنفرى الأزدي (لامية العرب ص ٢٩).
والجشع: أشد الحرص. (أعجب العجب في شرح لامية العرب للزمخشري ص ١٩).

١٧٧ - من الطويل من قصيدة دريد بن الصمة في رثاء أخيه عبد الله بن الصمة وله قصة مبسوطة في موضعها (العيني ٢/١٢١).
القعدد: الجبان الرعديد: أو الخامل.

(ش) حَكَى أَبُو مُحَمَّد بنُ السِّيد: أَنَّ أَبَا عَمْرو بنَ العَلاَءِ أَخْبَر: أَنَّ بَني تَمِيمٍ يَقُولَون[1]: (لَيْسَ الطِّيبُ إِلاَّ المِسْكُ) ـ بالرفع ـ وَأَنَّ تكَلُّمَهُمْ بِذَاكَ[2] وَأَمْثَالِهِ ذَائِعٌ.

وَقَدْ أَشَار سِيبَوَيْه إِلَى أَنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يُجْرِي (لَيْسَ) مُجْرَى (مَا) فِي (بَاب حُرُوفٍ أُجْرِيَتْ مُجْرَى حُرُوفِ[3] الاسْتِفْهَام). فَقَالَ فِي ذَلِكَ البَاب:

«وَقَدْ زَعَم بَعْضُهُمْ أَنَّ (لَيْسَ) يُجْعَل كَـ (مَا) وَذَلِكَ قَلِيلٌ.

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْه: (لَيْسَ خَلَقَ اللَّه أَشْعَرَ مِنْه) وَ (لَيْسَ قَالَهَا زَيْدٌ)[4].

(ص) **وَمَا عَلَى المَجْرُورِ بِالبَا نُسِقَا**
فَانْصِبْ وَإِنْ تَجْرُرْهُ فَهْوَ الْمُنْتَقَى

---

(١) ك ع (تقول).
(٢) ك ع وهـ (بذلك).
(٣) ك ع (حرف).
(٤) ينظر كتاب سيبويه ١/٧٣.
ثم قال سيبويه:

«هذا كله سمع من العرب، والوجه والحد أن تحمله على أن في (ليس) إضمَاراً، وهذا مبتدأ كقوله: (إنها أمة الله ذاهبة).
ثم قال: «إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: (ليس الطيبُ إلا المسكُ) و (ما كان الطيبُ إلا المسكُ).

ومن هنا يعلم أن سيبويه ممن أثبت (ليس الطيبُ إلا المسكُ ـ بالرفع ـ».

وَحَيْثُ يَتْلُو سَبَبِيٌّ مَا عُطِف
فَزِدْ مَعَ[1] الوَجْهَيْن رَفْعَ المُنْعَطِف
كَـ (لَيْسَ عَامِرٌ بِمُسْتَهَامِ
وَلاَ مُلِمٌّ قَلْبُهُ بِذَامِ)
وَرُبَّمَا قُدِّرَت البَا فَوَلِي
مَعْطُوفُ الَّذْ مَعَ لَفْظِهَا[2] يَلِي
وَقَبْلَ أَجْنَبِيٍّ ارْفَع بَعْدَ (مَا)
وَبَعْدَ (لَيْسَ) ـ مُطْلَقاً ـ فِيه احْكُمَا
مِنْ بِعْدِ بَا كَـ (لَسْتُ بالوَانِي[3] وَلاَ
غِمْراً[4] أَنَا) وَالجَرَّ عَمْروٌ حَظَلاَ

(ش) المَعْطُوفُ عَلَى الخَبرِ المجرُورِ بِالبَاءِ الزَّائِدةِ التِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا، يَجُوزُ جَرُّهُ حَمْلاً عَلَى اللَّفْظِ ـ وَهُوَ المُخْتَار، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى المَحَلِّ، فَيُقَال: (لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ، وَلاَ نَائمٍ، وَلاَ نَائِماً).

فَإِنْ تَلاَ المَعْطُوفَ سَبَبِيٌّ، أَيْ: مُلاَبِسٌ لِضَمِير المُخْبَر عَنْهُ جَازَ فِيه مَعَ الوَجْهَيْن: الرَّفْعُ عَلَى أَنْ يَكُونَ خَبراً مُقَدَّماً، وَمَا بَعْدَهُ مُبْتَدَأً نَحو: (مَا زَيْدٌ قَائِماً، وَلاَ نَائِماً أَبُوهُ)، وَمِثْلُه:

---

(١) ع (على الوجهين).
(٢) ط (لفظه).
(٣) جـ (بالوافي).
(٤) س (عمرا أنا).

(. . . لَيْسَ عَـامِـرٌ بِمُسْتَـهَـامِ
وَلَا مُـلِمٌّ قَـلْبُـهُ بِـذَامِ)

يَجُوزُ جَرُّ (مُلِمّ)، وَنَصْبُه، وَرَفْعُه.

فَلَوْ كَانَ المَعْطُوفُ عَلَيْه مَنْصُوباً لَجَازَ فِي المَعْطُوفِ عَلَيْهِ[1] مَا جَازَ فِي المَعْطُوفِ عَلَى[2] المَجْرُورِ.

أَمَّا غَير الجَرِّ فَظَاهِر.

وَأَمَّا الجَرُّ فَعَلَى تَقْدِيرِ وُجُودِ البَاءِ، وَمِنْهُ قَوْلُ زُهَيْرٍ:

١٧٨ - بَدَا لي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى
وَلَا سَـابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَـانَ جَـائِيـاً

يُرْوَى بِجَرِّ «سَابِق» وَنَصْبِهِ. وَأَمْثَالُهُ كَثِيرةٌ.

وَلَو كَانَ بَعْدَ مَا يَلِي العَاطِفَ مُخْبَرٌ[3] عَنْهُ أَجْنَبِيٌّ جَازَ جَعْلُهُ مُبْتَدأً مُقَدَّمَ الخَبر.

---

(١) هكذا في جميع النسخ.
(٢) ك و ع سقط (المعطوف على) فأصبحت العبارة (ما جاز في المجرور).
(٣) ع (مخبرا).

١٧٨ ـ هذا بيت من الطويل نسبه المصنف لزهير بن أبي سلمى، وقد نسب إلى زهير في كتاب سيبويه ١/٨٣، ٤١٨، ٤٢٩، ٤٥٢، ٢/٢٧٨ ثم نسب إلى صرمة الأنصاري ١/١٥٤. وهو في ديوان زهير ٢٨٧.

وَاسْماً لِـ (لَيْسَ) وَالخَبر: مَا يَلِي العَاطِف، وَالجُمْلَة مَعْطُوفة عَلَى الجُمْلة[1].

وَيَجُوزُ جَرُّ الخَبر الثَّانِي إِذَا جُرَّ الأَوَّلُ عِنْدَ الأَخْفَش[2]، لَا عِنْدَ[3] سِيبَوَيْه[4].

(١) جاءت حاشية في الهامش في نسخة الأصل للمصنف هذا نصها:
«ولو كان بعد (لا) أجنبي جاز جعل الأجنبي معطوفاً على اسم (ليس) وتعين حينئذ نصب ما ولى العاطف لأنه معطوف على خبر (ليس) لأن خبر (ليس) يجوز تقديمه على اسمها.
وجاز أن يجعل ما بعد العاطف مبتدأ وخبرا.
وهذا الوجه متعين مع (ما) لأن خبر (ما) لا يتقدم على اسمها.
وهذا حاصل قولي:
وقبل أجنبي ارفع بعد (ما) وبعد ليس مطلقا فيه احكما
ثم ذكرت المثال فيما بعد».

(٢) قال المبرد عند حديثه عن بيت النابغة الجعدي الآتي (المقتضب ٤/١٩٥). وأما الخفضر فيمتنع، لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين، وهما: الباء و (ليس).
فكأنك قلت: (زيد في الدار) و (الحجرة عمرو)، فتعطف على (في) والمبتدأ.
فكان أبو الحسن الأخفش يجيزه.
وقد قرأ بعض القراء: (واختلاف الليل والنهار، وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون).
فعطف على (إن) وعلى (في).
وهذا عندنا غير جائز».

(٣) سقط من الأصل (عند).

(٤) قال سيبويه في حديثه عن بيت النابغة الآتي بعد أن ضبط (مستنكرٌ) =

وَالقَوْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الأَخفْشَ، لاسْتِعْمَال العَرَبِ إيَّاه كَقَوْلِ الشَّاعِر:

١٧٩ ـ وَلَيْسَ بِمَعْـرُوفٍ لَنَـا أَنْ نَـرُدَّهَـا
صِحَـاحـاً وَلَا مُسْتَنكـرٍ أَنْ تُعَقَّـرَا

فَإِنْ كَانَ العَامِلُ (مَا) تَعيَّنَ جَعْلُ الأَجْنَبِيِّ، وَمَا قَبْلَهُ مُبْتَدأً وَخَبراً.

ـ بالرفع ـ (١/ ٣٢ وما بعدها):
«كأنه قال: ليس بمعروف لنا ردها صحاحاً، ولا مستنكرٌ عقرها.
والعقر ليس للرد.
ويجوز أن يجر ويحمله على الرد ويؤنث لأنه من الخيل.
ثم قال: وإن شئت نصبت فقلت: (ولا مستنكراً).
١٧٩ ـ من الطويل قائله النابغة الجعدي (الديوان ص ٧٢) وروايته:
. . . . . ولامستنكراً . . . .

بَابُ
(مَا) وَ (لَا) وَ(إِنْ) المشبَّهات بـ(لَيْسَ)

(ص) أَهْلُ الحِجَازِ أَلْحَقُوا بِـ (لَيْسَ) (مَا)
إِنْ عُـدِمَتْ (إلاَّ) وَ (إنْ) وَقُدِّمَـا
ذُو خَـبَـرٍ، وَإِنْ تُـؤَخَّـرْهُ بَـطَل
إِعْمَالُ (مَا)، كَذَاكَ يَبْطُلُ العَمَـل
بِكَونِ الاسمِ بَعْد مَعْمُـولِ الخَبَرِ
وَبَعْدَ ظَرْفٍ أَبْقِه، أَوْ حَرْفِ جَرّ

(ش) أَلْحَق أَهْلُ الحِجَازِ (مَا) النَّافِيَةَ بِـ (لَيْسَ) في الْعَمَلِ، فَجَعلُوا لَهَا اسماً مَرْفُوعاً، وَخَبَراً مَنْصُوباً، وَبِلُغَتِهِمْ نَزَلَ القُرآنُ، قَالَ اللَّه ـ تَعَالَى ـ: ﴿مَا هَذَا بَشَراً﴾[1]. وَقَالَ ـ تَعَالَى ـ: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[2]. وَشُرِطَ فِي إِلْحَاقِهَا بِـ(لَيْسَ)[3] أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ:

(١) من الآية رقم (٣١) من سورة (يوسف).
(٢) من الآية رقم (٢) من سورة (المجادلة).
وقد قرأ (أمهاتُهم) ـ برفع التاء ـ المفضل عن عاصم.
وقرأ ابن مسعود (ما هن بأمهاتهم) (مختصر ابن خالويه ص ١٥٣).
(٣) ك و ع (ولالحاقها بليس).

أَحَدُهَا: بَقَاءُ النَّفْي، فَلَا عَمَلَ لَهَا عِنْدَ زَوَالِه، كَقَوْلِه ـ تَعَالَى ـ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[1]. وَالثَّانِي: عَدَمُ (إِنْ)، فَلَا عَمَلَ لَهَا عِنْدَ وُجُودِهَا كَقَوْلِ الشَّاعِر:

١٨٠ - بَنِي غُـدَانَـةَ مَـا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ
وَلَا صَرِيفٌ، وَلَكِنْ أَنْتُمُ خَزَفُ

وَالثَّالِثُ: تَأَخُّر[2] الخَبَر، فَلَا عَمَلَ لَهَا ـ غَالِباً ـ عِنْد تَقَدُّمِه كَقَولِكَ: (مَا قَائِمٌ زَيْدٌ).

وَالرَّابِعُ: عَدَمُ تَقَدّم[3] مَعْمُول الخَبر، فَلَا عَمَلَ لَهَا إِذَا تَقَدَّمَ[4]، وَلَمْ يَكُنْ ظَرْفاً[5]، وَلَا جَاراً وَمَجْرُوراً[6] كَقَوْلِكَ: (مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ).

---

(١) من الآية رقم (١٤٤) من سورة (آل عمران).
(٢) هـ (تأخير).
(٣) ع (تقديم).
(٤) ع ك (فلا تعمل إذا تقدم).
(٥) زادت ع (ولم يكن ظرفاً ولا خبراً).
(٦) هـ (ولا مجروراً).

١٨٠ ـ من البسيط لم ينسبه أحد إلى قائله مع كثرة المستشهدين به من النحاة. غدانة: حيٌّ من يربوع.
الصريف: الفضة.
الخزف: ما عمل من الطين وشوى بالنار حتى يكون فخاراً.
(والبيت من شواهد المصنف في شرح عمدة الحافظ ص ٢٧ وشرح التسهيل ١/ ٦٠ وهو في الخزانة ٢/ ١٢٤ واللسان =

فَلَوْ كَانَ المَعْمُولُ ظَرْفاً، أَوْ جَاراً وَمَجْرُوراً[1] لَمْ تُبَالِ[2] بِتَقَدُّمِهِ نَحو[3] قَوْلِكَ: (مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيماً).

(ص) وَرَفْعُ (مَا بِهَا زَيْدٌ) بِـ (مَا)
وَمَوْضِعُ المَجْرُورِ نَصْبٌ زُعِمَا
وَذَاكَ فِيهِ نَظَرٌ، وَالمُنْعَطِف
هُنَا عَلَى المَنْصُوبِ إِنْ بِـ (بَلْ) عُطِف
أَوْ (لكن)[4] ارْفَعْهُ، وَنَصْبٌ رُبَّمَا
جَاءَ هُنَا فِي خَبَرٍ تَقَدَّمَا

(ش) مِنَ النَّحوِيِّين مَنْ يَرَى بَقَاءَ عَمَلِ (مَا) إِذَا تَقَدَّم خَبَرُهَا وَكَانَ ظَرْفاً أَوْ جَاراً وَمَجْرُوراً، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي الحَسَن ابنِ عُصْفُور، فَإِلَى[5] هَذَا المَذْهَب[6] أَشَرْتُ بِقَوْلِي:

وَرَفْعُ (مَا بِهَا زَيْدٌ) بِـ (مَا)
وَمَوْضِعُ المَجْرُورِ نَصْب[7] . . . . .

= ٩١/١١ والمقاصد النحوية ٩١/٢ والمغنى ٢٤/١ وهمع الهوامع ١٢٣/١).

(١) هـ (أو مجروراً).
(٢) ع و هـ (لم يبال).
(٣) ع وهـ (بتقديمه).
(٤) ط (ولكن).
(٥) ع (وإلى).
(٦) سقط من ع و ك (المذهب).
(٧) ك و ع زادتا (نصب زعما).

وَإِذَا عُطِفَ عَلَى خَبَر (مَا) بِـ (بَلْ) أَوْ (لكن) وَجَبَ رَفْعُ المَعْطُوفِ. لِأَنَّه مُثْبَتٌ كَالمَقْرُونِ بِـ (إلاَّ) فَاشْتَرَكَا فِي الرَّفْع نحو:

(مَا زَيْدٌ قَائِماً بَلْ قَاعِدٌ)، وَ (مَا عَمْرٌو كَرِيماً لكن بَخِيلٌ).

وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَنْصِبُ الخَبر مُتَقَدِّماً[1]. أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ سِيبَوَيْه.

وَسَوَّى بَيْنَه وَبَيْن قَوْلِ مَنْ قَالَ: (مِلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ) . بِالتَّاءِ ـ وَبَيْنَ قَوْلِ مَنْ قَالَ: (وَلَاتَ حينُ مَنَاص)[2] ـ بِالرَّفع ـ.

فَإِنَّ المَشْهُور: (مِلَحَفَةٌ جَدِيدٌ)[3] ـ بلَا تَاءٍ ـ وَ (لَاتَ حِينَ مَنَاص) ـ بِالنَّصْبِ ـ وَأَنْشَدَ سِيبَوَيْه[4] شَاهِداً عَلَى ذَلِكَ[5]:

١٨١ ـ فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهم
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ مَا مثلهُمْ بَشَرُ[6]

---

١٨١ ـ من البسيط سبق في باب كان وأخواتها.

(١) ك ع (مقدما).

(٢) من الآية رقم (٣) من سورة (ص) وينظر سيبويه ١/٢٩.

(٣) ع هـ (جديدة).

(٤) هـ ك ع زادت (للفرزدق).

(٥) ك و ع سقط (على ذلك).

(٦) قال سيبويه في الكتاب ١/٢٩:

«وتقول: (ما زيد إلا منطلقاً) تستوي فيه اللغتان (يعني سيبويه لغة الحجازيين ولغة التميميين).

ومثله قوله ـ عز وجل ـ (ما أنتم إلا بشر مثلنا) لم تقو (ما) حيث نقضت معنى (ليس) كما لم تقو حين قدمت الخبر.

(ص) وَمَـا لِـ (مَـا) عنْـدَ تَمِيمٍ عَمَـلُ
لأَنَّهَـا حَـرْفٌ لَـدَيْهِمْ مُهْـمَـلُ
وَبَعْـدَ بِالبَـا قَـدْ يَجُـرُّونَ الخَبـر
كَغَيْـرهم وَذَا كَثِيـرٌ[1] اشْتَهـر
وَجَـاءَ مَجْـرُوراً بِبَـاءٍ بَعْـد (إِنْ)
كَـ (مَـا إن اللَّهُ بِغَـافِـلٍ) فِـدِنْ
١٥/ب /وَجَرَّت[2] البَا خَبَراً مِنْ بَعْد (هَلْ)
وَذُو انْتِصَـارٍ مَنْ بِهَـذَيْن اسْتَـدَلّ

(ش) لُغَةُ بَنِي تَمِيمٍ فِي تَرْكِهم[3] إِعْمَالَ (مَا) أَقْيَسُ مِنْ لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ.

= فمعنى (ليس) النفي، كما أن معنى (كان): الواجب، وكل واحد منهما يعني (كان) و (ليس) إذا جردته فهذا معناه.
فإن قلت (ما كان) أدخلت عليها ما ينفي به، فإن قلت (ليس زيد إلا ذاهباً) أدخلت ما يوجب كما أدخلت ما ينفي.
فلم تقو (ما) في باب قلب المعنى كما لم تقو في تقديم الخبر.
وزعموا أن بعضهم قال وهو الفرزدق.
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر
وهذا لا يكاد يعرف كما أن (لات حينُ مناص) كذلك.
وربما شيء هكذا وهو كقول بعضهم «هـذه ملحفة جـديدة» في القلة.

(١) هـ (كبير) و ع (كثيراً).
(٢) هـ (وجرب).
(٣) ك و ع (في ترك).

كَذَا قَالَ سيبَوَيْه.

وَهُوَ كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ العَامِلَ حَقُّهُ أَنْ يَمْتَازَ مِنْ غَيْر العَامِل بِأَنْ يَكُونَ مُخْتَصاً بالأَسْمَاءِ إِنْ كَانَ مِنْ عَوَامِلها كَحُروفِ الجَرّ، وَمُخْتَصاً بِالأَفْعَالِ إِنْ كَانَ مِنْ عَوَامِلِها كَحُروف الجَزْم، وَحَقُّ مَا لَا يَخْتَصّ كـ (مَا) النَّافِيَة أَلَّا يكونَ عَامِلاً[1].

إِلَّا أَنَّ شَبَهَا بِـ (لَيْسَ) سَوَّغَ إِعْمَالَهَا إِذَا لَمْ يَعْرِضْ مَانِعٌ مِنْ الموانِع المذكُورة[2].

وَزَعَمَ أَبُو عَلِيّ أَنَّ دُخُولَ البَاءِ الجَارَّةِ عَلَى الخَبر مَخْصُوصٌ بِلُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ وَتَبِعَه فِي ذَلِكَ الزَّمَخْشَرِيّ[3]:

---

(١) هـ (عالماً).

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١/٢٨:

«هذا باب ما أجرى مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما)

تقول: (ما عبد الله أخاك)، و (ما زيد منطلقاً).

وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أمّا) و (هل) أي: لا يعملونها في شيء وهو القياس، لأنه ليس بفعل، وليس (ما) كـ (ليس) ولا يكون فيها اضمار.

وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ (ليس) إذ كان معناها كمعناها».

(٣) قال الزمخشري في المفصل في باب خبر (ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس): «ودخول الباء في الخبر نحو قولك (ما زيد بمنطلق) إنما يصح على لغة أهل الحجاز لأنك لا تقول (زيد بمنطلق).

قال ابن يعيش ٢/١١٦.

«يريد أن ما بعد (ما) التميمية مبتدأ وخبر والباء لا تدخل في خبر =

وَالأَمْرُ بِخِلَافِ مَا زَعَمَاه لِوُجُوه[1]:

أَحَدُهَا: أَنَّ أَشْعَار بَنِي تَمِيم تَتَضَمَّن دُخُولَ البَاءِ عَلَى الخَبَر كَثِيراً، مِنْه قَولُ الفَرَزْدَقُ[2] أَنْشَدَه سِيبَوَيْه[3]:

١٨٢ - لَعَمْـرُكَ مَـا مَعْنٌ بِتَـارِكِ حَقِّـه
وَلَا مُـنْسِـىءٌ مَعْـنٌ وَلَا مُتَيَـسِّـرُ

وَلَوْ كَانَ دُخُولُهَا عَلَى الخَبرِ مَخْصُوصاً[4] بِلغة أَهْلِ الحِجَازِ مَا وُجِدَ فِي لُغَةِ غَيْرِهم.

الثَّانِي: أَنَّ البَاءَ إِنَّما دَخَلتْ عَلَى الخَبر بَعْدَ (مَا) لِكَوْنه مَنْفِيًّا، لَا لِكَوْنِهِ خَبراً مَنْصُوباً.

يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ دُخُولُهَا فِي نَحو: (لَمْ أَكُن بِقَائمٍ)، وَامْتِنَاعُ

= المبتدأ، وهذا فيه اشارة إلى مذهب الكوفيين.
وليس بسديد، وذلك لأن الباء إن كان أصل دخولها على (ليس) و (ما) محمولة عليها لاشتراكهما في النفي فلا فرق بين الحجازية والتميمية في ذلك.
وإن كانت دخلت في خبر (ما) بازاء اللام في خبر (إن) فالتميمية والحجازية في ذلك سواء».

(١) ك و ع (زعما).
(٢) ك و ع (قول العرب).
(٣) الكتاب ١/ ٣٠.
(٤) ك و ع (مخصوص).
١٨٢ - من الطويل قاله الفرزدق في هجاء معن وهو رجل كلاء بالبادية (الديوان ٣٨٤) منسىء: مؤخر.

دُخُولِهَا فِي نَحو: (كُنْتُ قَائِماً).

وَإِذَا ثَبَتَ كَوْنُ الْمُسَوّغ لِدُخُولِهَا النَّفْي، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْفِيٍّ[1] مَنْصُوبِ المحلِّ، وَمَنْفِيٍّ مَرْفُوعِ المَحلِّ.

الثَّالِثُ: أَنَّ البَاءَ المذكُورَةَ قَدْ ثَبتَ دُخولُها بَعْدَ بُطْلَانِ العَمَلِ بِـ (إنْ) كَقَوْلِ الشَّاعِر:

١٨٣ - لَعَمْرُكَ مَا إنْ أَبُو مَالِكٍ
بِوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاه

فَكَمَا دَخَلَتْ عَلَى الخَبَرِ المرْفُوعِ بَعْدَ (إنْ) لِكَوْنِهِ مَنْفِيًّا كَذَلِكَ تَدْخُل[2] على الخبرِ المرفُوعِ دُونَ وُجُودِ (إنْ) وَهُوَ مَا أَرَدْنَاه.

وَقَدْ دَخَلَتْ - أَيْضاً - عَلَى الخَبر المرفُوعِ بَعْدَ (هَلْ) كَقَولِهِ:

---

(١) ع سقط (منفي).

(٢) هـ (يدخل).

١٨٣ - من المتقارب قاله المتنخل الهذلي في مطلع قصيدة يرثى بها أباه (ديوان الهذليين ٢/٢٩) ورواية الديوان.

. . . . . بوان . . . . . .

وأبو مالك: أبو الشاعر واسمه عويمر بن عثمان.

ورواية هـ . . . . . أبوك . . . . . .

١٨٤ - تَقُـولُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَـا وَأَقْـرَدَتْ
أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِـدَائمِ

وإِذَا دَخَلتْ عَلَى الخَبر بَعْدَ (هَلْ) لِكَونِ (هَلْ) تُشْبِه النَّافِي فَلأَنْ تَدْخُلَ عَلَى الخَبرِ بَعْدَ النَّافِي نَفْسِهِ أَحَقُّ وَأَوْلَى.

بَلْ قَدْ دَخَلَتْ عَلَى الخَبرِ المَرْفُوع بَعْدَ (لكن) [كَقَولِ الشَّاعِر:

١٨٥ - وَلـكنَّ أَجْـراً لَـوْ فَـعَلْتِ بِـهَيّـن
وَهَل يُنكَرُ المَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالأَجْرُ

وَبَعد (إِنَّ) كَقَول امْرِىءِ القَيْس:

---

١٨٤ ـ من الطويل قاله الفرزدق من قصيدة يهجو فيها جريرا وبني كليب رهطه ويعيرهم باتيان الأتن والضمير في عليها يعود إلى الاتان في البيت السابق وهو:
وليس كليبي إذا جن ليله إذا لم يجد ريح الأتان بنائم
(الديوان ص ٨٦٣ نشر الصاوي)
اقلولى: ارتفع عليها. أقردت: سكنت.
ورواية الأصل (يقول) ورواية باقي النسخ (تقول).

١٨٥ ـ من الطويل قال العيني في المقاصد النحوية: هذا أنشده أبو علي وأبو الفتح ولم يعزواه إلى أحد (٢/١٣٤).
وهو في شرح المفصل ٨/١٣٩ والخزانة ٤/١٦٠، وهمع الهوامع ١/١٢٧.

١٨٦ - فَـإِنْ تَنْـأَ عَنْهَـا حِقْبَـةً لَا تُـلَاقِهَـا
فَـإِنَّكَ ـ ممَّـا أَحْدَثَتْ ـ بِـالمُجَرِّبِ

وَبَعْدَ (أَنَّ) المَفْتُوحَةِ][1] كَقَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ[2]: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّه الذِي خَلَقَ السَّمواتِ والأَرْضَ، وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ المَوْتَى[3] ﴾؟؟

(ص) وَأَعْمَلُوا[4] فِي النكَراتِ (لَا) كَـ (مَا)
مِثَالُهُ: (لَا ذُو ارْتِيَـابٍ مُسْلِمَا)[5]
وَ (لَا أَنَـا بَـاغِيـاً) آتٍ عَنْ ثِقَـة
وَفِيـه بَحْثٌ بَـارِعٌ مَنْ حَـقَّقَـه
واسْماً لِـ (لَاتَ): (الحِيـنُ) مَحْذُوفاً جُعِل
وَنَصْبُ (حين) خَبـراً بَعْـد نُقِل

---

١٨٦ ـ من الطويل قاله امرؤ القيس (الديوان ٤٢).
والضمير في (عنها) لأم جندب امرأة امرىء القيس وتقدم ذكرها قبل البيت الشاهد. وهو:
خليلي مُرَّا بي على أم جندب نقضّ لبانات الفؤاد المعذب
وللقَصيدة قصة مبسوطة في موضعها.
الحقبة: السنة وأراد بها الحين.

(١) هـ سقط ما بين القوسين.
(٢) من الآية رقم (٣٣) من سورة (الأحقاف).
(٣) هـ و ك و ع سقط (على أن يحيى الموتى).
(٤) هـ (وأعلموا).
(٥) هكذا في الأصل ـ وفي باقي النسخ (لا معتد مسلما).

وَقَـدْ يُرى المَحْـذُوفُ بَعْد خَبَـراً
وَالثَّابِت اسْماً حَيْث مَرْفُوعاً جَرَى
فِي (لاَتَ هَنَّا) مَا لِـ (لاَتَ) عَمَـلُ
وَبَعْضُهُم (هَنَّـا) لَهَا اسْمـاً يَجْعَلُ

(ش) إِلْحَاقُ (لاَ) بِـ (لَيْسَ) فِي العَمَل عِنْدَ مَنْ « قَالَ بِهِ ـ وَهُم البَصْريُّونَ ـ مَخْصُوصٌ بِالنكراتِ، كَقَوْلِكَ: (لاَ رَجُلَ خَيْراً مِنْ زَيْد) وَ (لاَ عَمَل أَنْفَع مِنْ طاعةِ الله).

وَمِنْهُ قولُ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابة ـ رَضِيَ الله عَنْهُـم[1] ـ يُقَالُ لَهُ سَوَادُ بنُ قَارِب:

١٨٧ - وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَذُو شَفَـاعَةٍ
بِمُغْنٍ فتِيلاً عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ[2]

وَذَكَرَ الشَّجرِيّ أَنَّها عَمِلَتْ فِي مَعْرِفة، وَأَنْشَد لِلنَّابِغَة الجَعْدِيّ[3]:

---

(١) هـ سقط (رضي الله عنهم).
(٢) جاء بعد هذا البيت في ع و ك (ومثله:
تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا)
(٣) الأمالي الشجرية ١/ ٢٨٢.
١٨٧ ـ من الطويل من شواهد المصنف في شرح عمدة الحافظ ٢٨ وشرح التسهيل ١/٦١. والسيوطي في همع الهوامع ١/١٢٧. وذكره العيني ٢/١١٤ وصاحب الجمهرة ٢١.

١٨٨ - وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلبِ لَا أَنَا بَاغِياً
سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَاً

وَيُمْكِنُ عِنْدِي أَنْ يُجْعَل (أَنَا) مَرْفُوعَ فِعْل[١] مَضْمَر نَاصِب (بَاغِياً) عَلَى الحَالِ تَقْدِيرُهُ: لَا أُرَى بَاغِياً، فَلَمَّا أُضْمِرَ الفِعْلُ بَرَزَ الضَّمير، وَانْفَصَل.

وَيَجُوزُ أَنْ يُجْعَل[٢] (أَنَا) مُبْتَدأً، وَالفِعْلَ المقدرَ بَعْدهُ خَبراً نَاصِباً (بَاغِياً) عَلَى الحَالِ.

وَيكُونُ هَذَا مِنْ بَابِ الاسْتِغْنَاءِ بِالمَعْمُولِ عَنِ العَامِلِ لِدَلَالَتِه عَلَيْه.

وَنَظَائِرُهُ كَثِيرة، مِنْهَا قَوْلُهم: (حُكْمُكَ مُسَمَّطاً)[٣]، أَيْ: حُكْمُكَ لَكَ مُسَمَّطاً أَيْ: مُثْبَتاً. فَجُعِلَ (مُسَمَّطاً) ـ وَهُوَ حَالٌ ـ

---

(١) ع (مرفوع فعله).

(٢) ع ك (تجعل).

(٣) هذا مثل رواه الأزهري في تهذيب اللغة مادة (سمط) قال:
«من أمثال العرب السائرة قولهم للرجل يجيزون حكمه (حكمك مسمطاً).
قال المبرد: هو على مذهب لك حكمك مسمطاً. قال: معناه: مرسلا، يعني جائزاً.

١٨٨ ـ من الطويل، ينظر ديوان النابغة الجعدي ص ١٧١.
باغيا: طالباً. متراخياً: متهاوناً.
ورواية الشجري هي رواية الديوان
. . . . . ولا عن حبها . . . . . .

مُغْنِياً عَنْ[1] عَامِلِه مَع كَوْنِه غَير فِعْل، فَأَنْ يُعَامَل[2] (بَاغِياً) بِذَلِك وَعَامِلُهُ فِعْلٌ أَحَقُّ وَأَوْلَى.

وَأَمَّا (لَاتَ) فَإِنَّهم رَفَعُوا[3] بِهَا (الحِين) اسْماً، وَلَا يَكَادُونَ يَلْفظُونَ بِهِ بَلْ بِآخَر مَنْصوبٍ خَبَراً كَقَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ: ﴿ فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاص ﴾[4].

أَيْ: و[5]لَيْسَ الحينُ حينَ مَنَاصٍ.

و[6] لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ المَحْذُوفِ مَعْرِفَةً، لِأَنَّ المُرَاد نَفيُ كَونِ الحينِ الحَاضِرِ حِيناً يَنُوصُونَ فِيهِ أَيْ: يَهْرُبُونَ، أَوْ يَتَأَخَّرُونَ.

وَلَيْسَ المُرادُ نَفْيَ جِنْسِ حِين المَنَاص.

وَلِذَلِكَ كَانَ رَفْعُ الحِينِ المَوْجُودِ شَاذاً، لِأَنَّهُ[7] مُحْوجٌ إِلَى تَكلُّفِ مُقَدَّر[8] يَسْتَقِيمُ بِهِ المَعْنَى، مِثْلُ أَنْ يُقَالَ: مَعْنَاهُ لَيْسَ حِينُ

---

(١) هـ (معينا).
(٢) هـ (نعامل).
(٣) ع ك (يرفعون).
(٤) من الآية رقم (٣) من سورة (ص).
(٥) هـ سقطت الواو من (وليس).
(٦) ك و ع سقطت الواو من (ولا بد).
(٧) ك و ع (لا أنه).
(٨) ك و ع سقط (مقدر).

مَنَاص[1] مَوْجُوداً لَهُم حِينَ[2] تنَادِيهم وَنُزُولِ مَا نَزَلَ بِهِم. إِذْ قَدْ كَانَ لَهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ حِينُ مَنَاصٍ، فَلَا يَصِحُّ نَفْيُ جِنْسِه مُطْلقاً، بَلْ مُقَيَّداً.

وَقَدْ نَبَّهْتُ عَلَى شُذُوذِ رَفْعِ الحِين ـ الثَّابِتِ ـ اسْماً وَجَعْلِ المحذُوفِ خَبَراً بِقَوْلِي:

وَقَدْ يُرَى المَحْذُوفُ بَعْدُ خَبَرا
وَالثَّابِتُ[3] اسْماً حيث مَرْفُوعاً جَرَى[4]

لِأَنَّ (قَدْ) تَدُلُّ مَعَ المُضَارِعِ عَلَى التَّقْلِيلِ.

وَقَدْ تَقَعُ[5] (سَاعَةٌ) و (أَوَانٌ) بَعْدَ (لَاتَ)، فَوُقُوع (سَاعَة)[6] كَقَوْل الشَّاعِر[7]:

١٨٩ ـ نَدِمَ البُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدم
وَالبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

---

(١) ك و ع سقط (مناص).
(٢) ك و ع (عند تناديهم) موضع (حين تناديهم).
(٣) في الأصل (والتأنيث) موضع (والثابت).
(٤) في الأصل سقط (حيث مرفوعا جرى).
(٥) الأصل (يقع).
(٦) الأصل سقط (فوقوع ساعة).
(٧) هـ (رجل من طيء).
١٨٩ ـ من الكامل نسبه العيني، ٢/١٤٦ إلى محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله قال: ويقال: إن قائله مهلهل بن مالك الكناني.

وَأَنْشَدَ الفَرّاءُ وَالأَخْفَشُ[1]:

١٠٩ - طَـلَبُـوا صُـلْحَـنَـا وَلَاتَ أَوَانٍ
فَـأَجَـبْنَـا أَنْ لَـيْسَ حِـينَ بَقَـاءِ

أَيْ: لَيْسَ الأَوَانُ أَوَانَ صُلْحٍ، فَحُذِفَ المُضَافُ إِلَيْهِ (أَوَان) مَنْوِيَّ الثُّبُوتِ. وَبُنِيَ كَمَا فُعِلَ بِـ (قَبْل) وَ (بَعْد).

إِلَّا أَنَّ (أَوَانا) لِشَبَهِهِ بِـ (نَزَالِ) وَزْناً بُنِيَ عَلَى الكَسْرِ، وَنُوِّنَ اضْطِراراً.

١٦/أ وَأَمَّا (لَاتَ) الوَاقِعُ بَعْدَهَا / (هَنَّا) كَقَوْلِهِ:

= مرتع: اسم مكان من رتع في المكان جعله ملهى وملعبا.
وخيم: صفة مشبهة، من وخم المكان إذا لم يوافقك مناخه.

(١) الأصل سقط (الأخفش).
١٩٠ - من الخفيف من قصيدة لأبي زبيد الطائي النصراني (الديوان ص ٣٠) وللقصيدة التي منها البيت قصة، وطلبوا جواب لما في البيت قبله وهو

بعثوا حربنا إليهم وكانـوا في مقام لو أبصروا ورخاء
ثم لمـا تشذرت وأنافـت وتصلوا منها كريه الصلاء

قال الفراء في معاني القرآن ٢/٣٩٧ وما بعدها:
«ومن العرب من يضيف فيخفض أنشدوني:

..... لات ساعة مندم .....

ثم قال: وأنشدني بعضهم:

طلبوا صـلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء

فخفض (أوان) فهذا خفض».

١٩١ ـ حَنَّتْ نَوَارُ وَلَات هَنَّا حَنَّتِ
وبَدَا الذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ

فَلِلنَّحْوِيِّين فِيهَا مَذْهَبَان:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ (لَاتَ) مُهْمَلَة لَا اسمَ لَهَا وَلَا خَبَر.

وَ (هَنَّا) فِي مَوْضِع نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِيّةِ، لِأَنَّه إشَارة إِلَى مَكَان.

وَ (حَنَّت) مَعَ (أَنْ) مُقَدَّرَة قبلَهَا فِي مَوْضِع رَفْعٍ بِالابْتِدَاء، وَالتَّقْدِيرُ: حَنَّتْ نَوَارُ وَلَا هُنَالِكَ حَنِينٌ. وَهَذَا تَوْجِيهُ الفَارِسِيُّ. وَالوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ (هَنَّا) اسْمُ (لَاتَ)، وَ (حَنَّتْ): خَبَرُهَا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ. وَالتَّقْدِير: وَلَيْسَ ذَلِكَ الوَقْت وَقْتَ حَنِين.

وَهَذَا الوَجْه ضَعِيفٌ، لِأَنَّ فِيهِ إِخْراجَ (هَنَّا) عَن الظَّرفية وَهُوَ مِنَ الظُّروفِ التِي لا تَتَصَرف.

وَفِيه ـ أَيْضاً ـ إعْمَالُ (لَاتَ) فِي مَعْرِفَة ظَاهِرة[1] وإنما تَعملُ فِي نكرة. وَهُوَ اخْتِيَارُ ابنِ عُصْفُور.

---

(١) هكذا في ك وهـ وع وسقط من الأصل (ظاهرة).

١٩١ ـ ثاني بيتين من الكامل اختلف في نسبتهما إلى قائلهما فقيل هما: لشبيب ابن جعيل وعلى هذا الآمدي في المؤتلف ص ١١٥ وقيل هما لحجل بن نضلة ولهما قصة ذكرت في الخزانة ٢/١٥٨ وفي المقاصد النحوية ١/٤١٨.
أجنت: أخفت وسترت.

(ص) وَمُلْحَق بِـ (مَا): (إن) النَّافي لَدَى
مُحَمَّـدٍ فِيـه الكِسَـائِي أَنْـشَـدَا
إِنْ هُـوَ مُسْتَولِيـاً ـ اعْلَمْ ـ وَأَبُـو
بِشْـرٍ بِـإِيمـاءٍ إِلَـى ذَا يَـذْهَبُ
وَبِـ (إن الـذِيـنَ) مَـعْ (عِـبَـادا
أَمْثَـالُكُمُ) تُلْفِي[1] لِـذَا اعْتِضَـاداً

(ش) لِـ (إنْ) النَّافِيَة ـ أَيْضاً ـ اسمٌ مَرْفُوعٌ، وَخَبرٌ مَنْصُوبٌ إِلْحَاقاً بِـ (مَا).

نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَبُو العَبَّاسِ مُحمد[2] بنُ يَزيد المُبَرّد[3]، وَأَوْمَأَ سِيبَوَيْه إِلَى ذَلِكَ دُونَ تَصْرِيح بِقَولِهِ فِي «بَاب عِدّة مَا يكُونُ عَلَيْه الكَلِم»:

«وَيكُونُ[4] (إنْ) كَـ (مَا) فِي مَعْنَى (لَيْس)[5]». فَلَو أَرَادَ النَّفي دُونَ العَمَل لَقَالَ: (ويكونُ (إنْ) كَـ (مَا) فِي النَّفي).

لِأَنَّ النَّفْيَ مِن[6] مَعَانِي الحُروفِ فَـ (مَا) بِهِ أَوْلَى مِنْ (لَيْسَ)، لِأَنَّ (لَيْسَ) فِعْلٌ، وَهِيَ حَرْفٌ.

---

(١) ظ (تلغى).
(٢) هـ (أحمد).
(٣) ينظر المقتضب جـ ١ ص ٤٩ وما بعدها.
(٤) ع (وتكون).
(٥) ينظر كتاب سيبويه ٢/٣٠٧.
(٦) ع (في معاني).

بِخِلَافِ العَمَلِ فَإِنَّ (لَيْسَ) فِيهِ هِيَ أَصْل[1] لَـ (مَا) وَ (لَا) وَ (إِنْ) لِأَنَّهَا فِعْلٌ، وَهُنَّ حُرُوف.

وَمِمَّا يُقَوِّي إِعْمَالَ (إِنْ) إِذَا نُفِيَ بِهَا مَا أَنْشَدَهُ[2] الكِسَائِيُّ مِنْ قَوْل الشَّاعر:

إِنْ هُـوَ مُسْتَـوْلِيـاً عَلَى أَحَـدٍ
إِلَّا عَـلَى أَضْعَـف الـمَـجَـانِـيـن

وَيُرْوَى:

. . . . . إِلَّا عَلَى حِزْبِهِ المَلَاعِين

وَإِلَى هَذَا أَشَرْتُ بِقَوْلِي:

. . . . . فِيهِ الكِسَائِي أَنْشَدَا

١٩٢ - إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً . . . . . .

وَذَكَرَ أَبُو الفَتْح فِي المُحْتَسَب أَنَّ سَعِيدَ بنَ جُبَيْر[3] قَرَأَ «إِنْ الذينَ

(١) ك و ع (الأصل).
(٢) ك و ع (أنشد).
(٣) سعيد بن هشام الأسدي الوالبي التابعي عرض على ابن عباس قتله الحجاج سنة ٩٥هـ. تقريباً
١٩٢ - من المنسرح استشهد به المصنف في شرح عمدة الحافظ ص ٢٨ وشرح التسهيل ٦١/١، وروايته هناك هي رواية هنا، وقد ذكر هنا رواية ثانية وفي البيت رواية ثالثة هي رواية الخزانة ١٤٣/٢.

. . . . . إلا على حزبه المناحيس

يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَالكم»[1].

[عَلَى أنَّ (إنْ) نَافِية، رَفَعت (الذِينَ) اسْماً. وَنَصَبَت[2] (عِباداً[3])] خَبَراً وَنَعْتَاً.

وَالْمَعْنَى: لَيْسَ الأَصْنَامُ الذِينَ يَدْعُونَ[4] مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَالكُم فِي الاتِّصَافِ بِالعَقْل[5].

فَلَوْ كَانُوا أَمْثَالَكُمْ فَعَبَدْتُمُوهم[6] لكُنْتُم بِذَلِكَ مُخْطِئين[7] ضَالِّين. فكيف حَالكُمْ فِي عِبَادَةِ مَنْ هُوَ دُونكُم بِعَدمِ الحَيَاةِ[8] والإِدْرَاكِ؟.

---

(١) من الآية رقم (١٩٤) من سورة (الأعراف):
قال أبو الفتح (٢/ ٢٧٠ المحتسب):
«ينبغي والله أعلم ـ أن تكون (إن) هذه بمنزلة (ما) فكأنه قال: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم.
فأعمل (إن) إعمال (ما) وفيه ضعف لأن (إن) هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به فتجري مجرى (ليس) في العمل.

(٢) ك و ع (ونصبت عباداً أمثالكم).
(٣) سقط من الأصل ما بين القوسين.
(٤) ع و ك (الذين تدعون).
(٥) ع (في الاتصاف بالفعل).
(٦) ك و ع (فعبدتموهن).
(٧) هـ (لكنتم بذلك مخلصين).
(٨) ع تكرر قوله (من هو دونكم بعدم الحياة).

بَابُ أَفْعَالِ المقَارَبَة

(ص) وَهَـاكَ أَفعَـالاً إِلَى الـمُقَـارَبَـه
تُعْـزَى وَمَعْ (كَـانَ) لَهَـا مُنَـاسَبـه
وَكَـاسْمِهـا اسْمُهُنَّ لكنّ الخَبـر
هُنَـا مُضَـارِعٌ، وَمُفْـرداً[1] نَـدر
نَحـو (عَسِيتُ صَـائِمـاً) وَنُقِـلاَ
(عَسَى الغُـوَيْـر أَبْؤُسَـا) تَمثُّـلا
وَخَـبَـرٌ (مَـرْتَـعُـهَـا قَـرِيـب)
لِـ (جَـعَـلَت) وَبَـيْـتُـه غَـرِيـبُ
وَالْتُـزِمَ التَّجريـدُ فِي أَخْبَار[2] مَـا
يَعْنِي بِـهِ الشُّـرُوعَ مَنْ تَكَلمَّـا
كَـ (هَبَّ) (أَنْشَأَ) (جَعَلْتُ) و (طَفِق)
(طَبَقَ) بَعْدَهُ (أَخَذْتُ) وَ (عَلِق)[3]

---

(١) ك و ع (مفرد)
(٢) ك و ع (خبر).
(٣) هكذا في الأصل وفي ط جاء كما يلي:

وَاقرِنْ بِـ(أَنْ) بَعْد (حَرَى) و (اخْلَولَقَا)
وَقَدْ تُرَى (أَوْلَى)[1] بِـذَيْنِ مُلْحَقَا
وَ (أَوْشَكَ) التَّخْيير فِيهَا و (كَرُب)
كَذَا (عَسَى) وَ(كَادَ)[2] دُونَ (أَنْ) غَلَب
وَلِـ (عَسَى) عَكْسٌ وَعِنْدَ[3] ترك (أَنْ)
يَعْـزُو إِلَيها خَبَـراً مَنْ قَـدْ فَـطِن
كَـذَاكَ غَيـرهَـا وَقَـد تَسْتَغْنِي
عَـنْ خَبَـرٍ بِـنَحْـو أَنْ تَـسْتَثْنِي
إِنْ أُسْنِدَت[4] لَه كَذَاك (اخْلَولَقَا)
وهكَـذَا (أَوْشَـكَ) حَيْثُ اتَّفقَـا

(ش) الأَفْعَالُ التِي تُسَمَّى أَفْعَال المقَارَبَة مُسَاوِيَةٌ لِـ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا فِي النقصَانِ[5]، واقْتِضَاءِ، اسمٍ مَرْفُوعٍ، وَخَبرٍ مَنْصُوب.

= طبق لعَـدّهِ أخـذت وعلق
وفي س وش وهامش الأصل : طبق مع طفق أخذت وعلق
وفي ك وع : طبق بعـد وأخـذت وعلق

(١) ع (وقد ترى أرى).
(٢) هـ (وكذا) موضع (وكاد).
(٣) ع (وعندي).
(٤) ع (استندت).
(٥) سقط من الأصل (النقصان).

إلاَّ أَنَّ الخَبَرَ هُنَا شَذّ[1] وُرُودُه اسماً مَنْصُوباً، [أَوْ مِنْ جُملةٍ اسميةٍ مُصَدَّرةٍ بِـ (إذَا). وَإنمَا اطَّرَدَ مَجِيءُ خَبرِهَا فِعْلاً مُضَارِعاً.

فَمِنْ وُرُودِ الخَبر اسماً منصوباً][2] قَوْلُ الرَّاجِزِ:

١٩٣ - أَكْثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحّاً دَائِما

١٩٤ - لَا تَكْثَرَنْ إنِّي عَسِيتُ صَائِما

[وَيُرْوَى:

لَا تَلْحَنِي إنِّي عَسِيتُ صَائِما][3]

وَمِنْهُ قَوْلُ الزَّبَّاء:

١٩٥ - عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسَا[4]

---

(١) ك و ع (يشذ).

(٢) سقط ما بين القوسين من الأصل ومن هـ.

(٣) سقط ما بين القوسين من الأصل ومن هـ.

(٤) الغوير: تصغير غار، أبؤس: شدائد.

١٩٣ - ١٩٤ - ورد هذا الرجز في ذيل ديوان رؤبة بن العجاج مما وجده ناشره في الكتب منسوباً إليه ص ١٨٥.

قال أبو حيان: هذا البيت مجهول لم ينسبه أحد من الشراح إلى قائله فسقط الاحتجاج به وكذلك قال عبد الواحد في كتابه (بغية الآمل ومنية السائل).

ولو كان الأمر كما زعما لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه.

١٩٥ - الغوير: ماء لكلب في ناحية السماوة، الأبؤس: جمع بؤس. وهذا من الأمثال العربية (ينظر مجمع الأمثال للميداني ١/٤٢٤، واللسان مادة (غور وبأس).

وَقَولُ تَأَبَّطَ شراً:

١٩٦ - فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ، وَمَا كِدْتُ آئِباً
وَكَمْ مِثْلها فَارقْتُهَا، وَهِي تَصْفِرُ

وَقَدْ يَرِدُ خَبرُ (جَعَلَ) جُملةً اسْمِيةً كقولِ الشَّاعِر:

١٩٧ - وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ
مِنَ الأَكْوارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

وَمِنْ وُرُودِ الخَبر جُمْلَةً[1] مُصَدَّرَةً بِـ (إِذَا) قَوْلُ ابن عَبَّاس ـ رَضِيَ الله عَنْهمَا ـ[2]:

(فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطع أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً).

---

(١) هـ (جملة اسمية).

(٢) هـ سقط (رضي الله عنهما) أخرجه البخاري ٦٥ كتاب التفسير، ٢٦ سورة الشعراء، ٢ باب وأنذر عشيرتك الأقربين.

١٩٦ ـ من الطويل من جملة أبيات رواها أبو تمام في حماسته ١/٣٨ لتأبط شراً ورواية التبريزي في شرح الحماسة (ولم أك) ١/٨١.

وابت: رجعت ـ وفهم: هو فهم بن عمرو بن قيس (عيلان) وهي قبيلة الشاعر والضمير في مثلها يعود إلى هذيل والصفير كناية عن تأسفها لخلاصه منها.

١٩٧ ـ من الوافر من قطعة ذكرها أبو تمام في حماسته ١/١٧٠ ولم ينسبها، ولم يعزها العيني ٢/١٧٠ إلى قائل معين.

القلوص: الناقة الشابة. الأكوار: الرحال.

وَالمطَّرِدُ[1] فِي أَخْبَارِ هَذَا[2] البَاب وُرُودُهَا بِلفْظِ الفِعْل المُضَارع مُجَرَّداً مِنْ (أَنْ) بَعْدَ (جَعَلَ) وَ (أَخَذَ) و (طَفِقَ) و (طَبَقَ) و (عَلِقَ) وَ (هَبَّ) و (أَنْشَأَ).

وَهذِه السَّبعةُ هِيَ لِلشُّرُوعِ[3] فِي الفِعْل.

وَيُقْرَنُ بِـ (أَنْ) مَعَ (حَرَى) و (اخْلَوْلَقَ) و (أَوْلَى) عَنْدَ مَنْ أَثْبَتَها مُسْتَشْهِداً بِمَا أَنْشَدَ[4] الأَصْمَعِيّ[5] مِنْ قَولِ الشَّاعِرِ:

١٩٨ - فَعَادَى بَيْنَ هَادِيَتَيْنِ مِنْهَا

وَأَوْلَى أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّلَاثِ

أَيْ: قَارَبَ.

وَاسْتَعْمِل الخبرَ بِالتَّجريدِ أَو الاقْتِرَانِ بَعْدَ (عَسَى) وَ (كَادَ)

---

(١) ع (وهو المطرد).

(٢) ع تكرر (هذا).

(٣) ع (المشروع).

(٤) ك و ع (أنشده).

(٥) عبد الملك بن قريب بن أصمع أبو سعيد، الباهلي، إمام في اللغة، والنحو، واشعار العرب وأخبارها توفي سنة ٢١٦هـ.

١٩٨ - من الوافر أنشده الأصمعي ولم يعزه كما ذكره ابن فارس في مقاييس اللغة ١٤١/٦ ولم ينسبه أيضاً، و (أولى) هنا غير (أولى) المستعمل مع اللام في قولهم «أولى له» فهو اسم للوعيد أما هنا فهو أفعل تفضيل من الولي وهو القرب.

عادى: والى بين الصيدين يصرع أحدهما على إثر الآخر هاديتين: تثنية هادية وهي أول الوحش. أولى أن يزيد على الثلاث: كاد يفعل ذلك.

و (كَربَ) وَ (أَوْشَكَ). فَلَكَ أَنْ تَقُولَ: (عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ، وَعَسَى زَيْدٌ[1] يَفْعَلُ) وَكَذَا الثَّلاثَة[2] البَوَاقي.

إِلاَّ أَنَّ (عَسَى أَنْ يَفْعَل) أَكثرُ مِنْ (عَسَى يَفْعَلُ). وَ (كَادَ) بِالعَكْس.

وَالأَمْرَانِ فِي (أَوْشَكَ) وَ (كَرب) عَلَى السَّوَاءِ، أَوْ مُقَارِبَانِ لَهُ.

وَصَرَّحَ سِيبَوَيْهِ[3] بِأَنَّ (عَسَى يَفْعَلُ) وَشِبهَه بِمَنْزِلَة: (كَانَ يَفْعَل). [[4]فِي اقْتِضَاء اسمٍ مَرْفُوعٍ وَخَبرٍ مَنْصُوب.

وَأَنَّ (عَسَى أَنْ يَفْعَل) وَشِبْهَهُ لَيْسَ مِنْ [[5](كَانَ يَفعل)][6] فِي شَيْءٍ لِأَنَّ حَقَّ مَا هُوَ مَعْدُودٌ مِنْ (بَابِ كَانَ) أَنْ يُحذَفَ فَيَبْقَى مَا بَعْدَهُ مُبْتَدأ وخَبراً.

فَـ (عَسَى زَيْدٌ يَفْعَلُ) مِن بَابِ (كَانَ) لِصَلاَحِيَّته لِذَلِكَ.

وَ (عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَفْعَل) لَيْسَ مِنْ بَابِ (كَانَ) لِعَدمِ صَلاَحِيَّته لِذَلك.

---

(١) سقط (زيد) من الأصل.
(٢) في الأصل وهـ (وكذا الأربعة البواقي).
(٣) ينظر كتاب سيبويه ص ٤١٠ جـ ١.
(٤) بداية سقط من ع.
(٥) بداية سقط كبير من هـ.
(٦) نهاية سقط ع.

وَبِهَذَا[1] يُعْتَبَرُ جَميعُ أَفْعَالِ البَابِ.

وَمِنْ وُرُودِ المُضَارِعِ مُجَرَّداً بَعْدَ (عَسَى) قَولُ هُدْبَةَ بنِ خَشْرَم:

١٩٩ - عَسَى الكَرْبُ الذِي أَمْسَيتُ فِيه
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

وَمِنْ وُرُودِهِ بَعْدَ (كَادَ) مَقْرُوناً بِـ (أَنْ) قَوْلُ عُمَرَ ـ رَضِيَ الله عَنْه ـ.

(مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ العَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ).

هَكَذَا هَذَا الحَدِيثُ فِي صَحِيح البُخَارِيّ[2].

وَمِثَالُ تَركِ (أَنْ[3] مَعَ (أَوْشَكَ) قَولُ النَّبيّ ـ صَلَّى الله عَلَيْه وَسَلَّم ـ:

---

(١) ك و ع (وبهذا تعتبر).

(٢) أخرجه البخاري في المواقيت ٣٦، والأذان ٢٦.

(٣) ع (ومثال ترك مع أن أوشك).

١٩٩ ـ من الوافر من أبيات قالها هدبة بن خَشْرم، قالها وهو في سجن معاوية ابن أبي سفيان ليؤخذ منه القصاص يخاطب ابن عمه أبي نمير. وكان معه في السجن وقد ذكر خمسة عشر بيتاً من هذه القصيدة أبو علي القالي في الأمالي ٧١/١ كما ذكرها البغدادي في الخزانة ١٨٢/٣.
ونسب الشاهد ابن حمدون في شرح الألفية ٩٨/١ لهاتف من الجن قاله لرجل انكسرت مركبه في البحر.

(يُوشِكُ الرجُلُ مُتَّكِئاً عَلَى أَرِيكَتِهِ يُحَدِّثُ بِحَدِيثِي فَيَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ).

أَخْرَجَهُ أَبُو داوُد[1] وَالتِّرمِذِيُّ[2].

وَمِثْلُه قَولُ الشَّاعِر:

٢٠٠- يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِه
فِي بَعْضِ غِرَّاتِه يُوَافِقُهَا

وَمِثَالُ اسْتِعْمَالِ (أَنْ) مَعَ (أَوْشَكَ) قَولُ الشَّاعِرِ[3] اليَرْبُوعِيّ:

٢٠١- إِذَا المرءُ لَمْ يَغْشَ الكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ
حِبَالُ الهُوَيْنَى بِالفَتَى أَنْ تُجذَّمَا

---

(١) أخرجه أبو داود باب السنة ٥، والإمارة ٣٣.

(٢) أخرجه الترمذي باب العلم ١٠

(٣) ك و ع (قول الكلحبة اليربوعي).

٢٠٠ ـ من المنسرح استشهد به المصنف هنا وفي شرح عمدة الحافظ ١٥٣، وشرح التسهيل ٦٣/١ وشواهد التوضيح ١٤٤. ولم ينسبه والمشهور أنه لأمية بن أبي الصلت، وهي في ديوانه ص ١٨، وفي الكامل ٥١/١ نسبه المبرد لأمية أيضاً، ثم قال: قال أبو الحسن الأخفش هو لرجل من الخوارج قتله الحجاج وذكر أبياتاً أربعة منها هذا البيت.
والغرة: الغفلة عن الدهر وصروفه ـ يوافقها: يصيبها.

٢٠١ ـ آخر أبيات للكلحبة اليربوعي ذكرها له صاحب الخزانة =

وَيَنْفَرِد[1] / (عَسَى) وَ (أَوْشَكَ) و (اخْلَوْلَقَ) بالإِسْنَادِ إِلَى ١٦/ب
(أَنْ يَفْعَل).

وَيَقُومُ ذَلِكَ مَقَامَ ذكْرِ الاسمِ وَالخَبرِ كَقَوْلِكَ: (عَسَى أَنْ يَفْعَل)[2] و (يُوشِكُ أَنْ تَفْعل). و (اخْلَوْلَق أَنْ يَفْعَل)[4].

(ص) وَجَـائِـزٌ (ذَانِ عَسَى أَنْ يَفْعَـلَا)
وَ (عَسَيَـا)[4] وَقِسْ فَلَيْسَ مُشْكِلَا
وَالسِّينُ مِنْ نَحو: (عَسَيْتُ)[5] قَدْ يُرَى
مُنْكَسِـراً، [6]وَنَـافِـعٌ بِـهِ قَـرَا
وَاسْتَعْمَلُوا مُضَـارِعـاً لِـ (أَوْشَكَـا)
وَ (كَادَ) واحْفَظْ (كَائِداً) وَ (مُوشِكَا)

= ١٨٦/١ وهو من البحر الطويل ونسبه صاحب الأغاني إلى شبيب البرصاء مع أبيات وروايته هي رواية المصنف هنا أما رواية الخزانة فهي رواية المصنف في شرح عمدة الحافظ ١٥٣، وشـواهـد التوضيح ١٤٣ ونسخة ك و ع:

إذا المرء . . . . . أن تقطعا

يغشى الكريهة: يأتي الحرب. الهـوينى: الراحـة قال ابن دريد: هي من الكلمات التي وردت مصغرة لا غير.

(١) ك و ع (وتنفرد عسى).
(٢) ع و ك (أن تفعل).
(٣) ع (أن تفعل).
(٤) ع و ك (أو عسيا).
(٥) في الأصل (من نحو رأيت).
(٦) ط (أو نافع).

وَما لِذِي الأَفْعَالِ بِالتَّصريف يَد[1]
سِوَى الذِي ذكرتُ فَادْرِ المُسْتَنَد

(ش) إِذَا وَقعت (عَسَى) (أَنْ يَفْعَل) فِي مَوْضِعِ خَبر اسمٍ قَبْلَها جَازَ أَنْ يُجْعَلَ المرفوعَ بِهَا ضَميرُ المخبرِ عَنْه مُطَابِقاً لَهُ فيمَا لَهُ مِنْ إِفْراد وَتَذْكيرٍ وَغَيْرِهِمَا.

وَجَازَ أَنْ تُفرغَ (عَسَى) ويُجْعَلُ المرفوعَ بِهَا (أَنْ) وَصِلَتُهَا.

فَيقَالُ عَلَى الوجهِ الأَوَّلِ:

(الزَّيْدَانِ عَسَيَا أَنْ يَفْعَلَا) ـ و (الزَّيْدُونَ عَسَوْا[2] أَنْ يَفْعَلُوا) ـ و (هِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تَفْعَلَ) ـ و (الهِنْدَانِ عَسَتَا أَنْ تَفْعَلَا) ـ و (الهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أَنْ يَفْعَلْنَ).

وَيُقَالُ عَلَى الوَجْهِ الثَّانِي:

(الزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَفْعَلَا) ـ و (الزَّيْدُونَ عَسَى أَنْ يَفْعَلُوا) ـ و(هِنْدٌ عَسَى أَنْ تَفعَلَ) وَ(الهِنْدان عَسَى أَنْ تَفْعَلَا) ـ و(الهِنْدَاتُ عَسَى أَنْ يَفْعَلْنَ).

واتَّفَقَت العربُ عَلَى فَتحِ سِينِ (عَسَى) إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ[3] بِتَاءِ الضَّمِيرِ وَنُونَيهِ[4].

فَإِذَا اتَّصَلَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَجَازُوا فتحَ السِّين وكَسْرَهَا.

(١) ع (بد).
(٢) ع (عسيوا).
(٣) ك و ع (تتصل).
(٤) ك و ع (ونونه).

وَالفَتْحُ أَشْهَرُ وَبِهِ قَرَأَ ابنُ كَثِير[1]، وَأَبُو عَمْرٍو[2]، وابنُ عَامِرٍ[3] والكُوفِيُّون[4]. وَلَمْ يَقْرَأْ بِالكَسرِ إِلَّا نَافع[5].

وأَفْعَالُ هَذَا البَابِ كُلُّها مُلَازِمَةٌ لِلَفْظِ المَاضِي، إِلَّا (كَادَ) وَ (أَوْشَكَ) فَإِنَّهُمَا اسْتُعْمِلَا بِلَفْظِ المَاضِي، وَالمضَارِعِ كَثِيراً. وَاسْتُعْمِلَ مِنْهُمَا اسمُ فَاعِلٍ قَلِيلاً.

فَشَاهِدُ (كَائِد) قَولُ كُثَيِّر:

٢٠٢ - وَكِدتُ وَقَدْ جَالَتْ مِنَ العَيْنِ عَبْرَةٌ
سَمَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَانِدُ

٢٠٣ - أَمُوتُ أَسىً يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّني
يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

---

(١) عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله، إمام أهل مكة في القراءة ولد بمكة عام ٤٥هـ وتوفي سنة ١٢٠هـ.

(٢) زبان بن العلاء بن عمار بن عبد الله بن الحسين المازني البصري أحد القراء السبعة مات سنة ١٥٥ هـ تقريباً.

(٣) عبد الله بن عامر اليحصبي إمام أهل الشام وأحد السبعة توفي سنة ١١٨ هـ وسبق التعريف به.

(٤) القراء الكوفيون هم، عاصم وحمزة والكسائي

(٥) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني أحد القراء السبعة، كان عالماً بوجوه القراءات متبعاً لآثار الأئمة. قال سعيد بن منصور: سمعت مالك بن أنس يقول: قراءة أهل المدينة سنة، قيل له: قراءة نافع؟ قال: نعم قيل توفي سنة ١٦٧هـ تقريباً.

٢٠٢ - ٢٠٣ - من الطويل نسبهما المصنف إلى كثير بن عبد الرحمن وهما في ديوانه ص ٢٣٠.

وَمِثْلُه قَوْلُ الآخَر:

٢٠٤ - وَشَاهِدُ (مُوشِك) - أَيْضاً - قَولُ كُثَيِّر[1]:

وَقَـالَ النَّـاصِحُـونَ تَخَـلَّ مِنْهَـا

٢٠٥ - بِبَـذْلٍ قَبْـلَ شِيمـتِهَـا الـجَمَـاد

فَـإِنَّـكَ مُـوشِـكٌ أَلَّا تَـرَاهَـا

وَتَعْـدُو دُونَ غَـاضِـرَةَ الغَـوَادِي

= وهما من شواهد المصنف في شرح عمدة الحافظ ١٥٥ ورواية الديوان:

. . . . . سهاعاند . . . . . .

عند العرق: إذا سال فلم يكد يرقأ فهو عاند.

الرجام: موضع قال ياقوت: في لغتهم حجارة ضخام ربما جمعت على القبر فسنم بها،ويروى الزحام. وهي رواية ك و ع.

كما يروى (كابد) - بالباء - مكان (كائد) وبه جزم ابن السكيت في شرح ديوان كثير وحينئذ لا شاهد فيه وفي الأصل (عائد) بالهمز في الموضعين.

(١) ع و ك (قوله أيضاً).

٢٠٤ - ٢٠٥ - بيتان من الوافر قالهما كثير (الديوان ص ٢٢٠) والرواية فيه:

. . . . . تحل منها

- بالحاء المهملة - وفي ك و ع (تخل عنها).

العوادي: عوائق الدهر.

غاضرة: جارية أم المؤمنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز.

٢٠٦ - فَمَوْشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ
خِلَافَ الخَلِيطِ وَحُوشاً يَبَابا

وَعَلى هَذَا نَبَّهْتُ بِقَولي:

. . . . . وَاحْفَظْ (كَائِداً) و(مُوشِكَا)

ثُمَّ قُلْتُ:

وَمَا لِذِي[1] الأَفْعَالِ بِالتَّصْرِيف يد
سِوَى الذِي ذُكِر . . . . . .

(ص) وَلِدَلِيلٍ اسْتَجِزْ حَذْفَ الخَبر
هُنَا وَمِنْهُ قَولُ بَعْض مَنْ غَبَر[2]

(يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا)
وَنَائِبُ التَّا: الكافُ فَاعْرِفْ ذَاكَا

---

(١) في الأصل (وما الذي).
(٢) ط (ومنه قول بعضهم ممن غبر).

٢٠٦ ـ من المتقارب قاله أسامة بن الحارث الهذلي (ديوان الهذليين ١٩٩/٢).
ونسبه ابن حمدون لأبي سحيم الهذلي.
ونسبه العيني إلى أبي سهم الهذلي.
ومعنى خلاف الخليط: بعده، خلاف ظرف بمعنى بعد.
ووحوشاً: ـ بضم الحاء ـ جمع (وحش) وروى بفتحها على أنه صفة على وزن صبور. خالية: ليس فيها أحد.
يبابا: خرابا.

هَـذَا اخْتِيَارِي تَـابِعـاً أَبَـا الحَسَن
مُنَـظِّراً مَـا قَـالَ شَـادٍ ذُو عَلَن
(يَـا ابنَ الزُّبَيْـرَ طَـالَمَـا عَصَيْكَـا
وَطَـالَـمَـا عَـنَّيْـتَـنَـا إِلَـيْـكَـا)
وَالْـعَمَـلَيْنَ سِـيـبَـوَيْـه عَـكَـسـا
مُسَـوِّيـاً هُنَـا (لَعَـلَّ) وَ (عَسَى)
وَالآخَـرُ اسمٌ وَالمقـدمُ الخَبَـر
عِندَ أَبِي العَبَّاسِ فَاعْرِف الصُّور

(ش) إذا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى خَبرِ هَذَا البَاب جَازَ حَذْفُه كَمَا يَجُوزُ فِي غَيرِ هَذَا البَاب حَذْفُ مَا ظَهر دَلِيلُه. فَمِنْ ذَلِكَ الحَدِيثُ:

(مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَوْ كَادَ، وَمَنْ عَجَّلَ أَخْطَأَ أَوْ كَاد)[1]

وَفِي حَدِيثٍ آخَر: (فَإِذَا اسْتَغْنَى أَوْ كَرَبَ اسْتَعَفَّ)[2]

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ المُرَقِّش:

٢٠٧ - وَإِذَا مَـا سَمِعْتِ مِنْ نَحْـو أَرْضٍ
بِمُحِبٍّ قَـدْ مَاتَ أَوْ قِيـلَ: كَـادَا

٢٠٨ - فَـاعْلَمِي غَيـرَ عِلْمِ شَـكٍّ بِـأَنِّي
ذَاكَ، وَابْكِي لِمُقْصَـدٍ لَنْ يُقَـادَا

---

(١) لم أقف على هذا الحديث.

(٢) أخرجه أحمد بن حنبل ٥/٥٢٢.

٢٠٧ - ٢٠٨ - من الخفيف من أبيات قالها المرقش الأكبر وهما في

وَاخْتُلِفَ فِيمَا يَتَّصِلُ بِـ (عَسَى) مِنَ الكَافِ وَأَخَوَاتِهَا فِي نَحْو: (عَسَاكَ) وَ (عَسَانِي)[1] وَ (عَسَاهُ).

فَمَذْهَب سِيبَوَيْهِ[2] أَنَّه[3] فِي مَوْضِعِ نَصْب. وَ (أَنْ يَفْعَل) فِي مَوْضِع رَفْع.

إِلْحَاقاً لِـ (عَسَى) بِـ (لَعَلَّ) كَمَا أُلْحِقَتْ (لَعَلَّ) بِـ (عَسَى) فِي اقْتِرَانِ خَبَرِهَا بِـ[4] (أَنْ) كَقَوْل مُتَمِّم بن نُوَيْرَة:

= شرح التسهيل للمصنف ١/٦٤. ورواية المفضل الضبي في المفضليات ص ٤٣٢.

فاعلمي غير علم شك بأني ذاك وابكي لمصْفَدٍ لن يفادا

والمقصد: من يمرض ويموت سريعاً ومعنى لن يقاد: لم يقتد من قاتله.

(١) ك و ع (عساي).

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١/٣٨٨:

«وأما قولهم (عساك) فالكاف منصوبة، قال الراجز وهو رؤبة:

يا أبتا علك أو عساكا

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني). قال عمران بن حطان:

ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني

فلو كانت الكاف مجرورة لقال (عساي) ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعل) في هذا الموضع».

(٣) ك و ع (أنها).

(٤) ع: (خبرها بالاسم بأن).

٢٠٩ - لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ
عَلَيْكَ مِنَ اللاَّئي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا

وَمَذْهَبُ أَبِي العَبَّاس المُبَرِّد[1] أَنَّ (عَسَى) عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْه مِنْ رَفْع الاسمِ ، ونَصْبِ الخَبَر.

---

(١) قال المبرد في المقتضب ٣/٧١ وما بعدها ـ يتحدث عن (عسى) ـ:
«وأما قول سيبويه إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعل) مع المضمر فتقول (عساك) و(عساني) فهو غلط، لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر.
فأما قوله:

تقول بنتي قد أنى أناكا
يا أبتا علك أو عساكا

وقول الآخر:

ولي نفس أقول لها إذا ما تخالفني لعلي أو عساني

فأما تقديره عندنا: أن المفعول مقدم، والفاعل مضمر كأنه قال: عساك الخير أو الشر.
وكذلك (عساني الحديث) ولكنه حذف لعلم المخاطب به، وجعل الخبر اسما على قولهم: (عسى الغوير ابؤساً).
وكذلك قول الأخفش: وافق ضمير الخفض ضمير الرفع في (لولاي) فليس هذا القول بشيء ولا قوله: (أنا كأنت) ولا (أنت كأنا) بشيء».

٢٠٩ ـ من الطويل قائله متمم بن نويرة من قصيدة (المفضليات ٢٧٠، المقتضب ٣/٧٤، الخزانة ٢/٤٣٣).
الملمة: النازلة الشديدة.
الأجدع: مقطوع الأنف أو الأذن أو اليد، أو الشفة.

لكنّ الذِي كَانَ اسماً جُعِلَ خَبَراً، وَالذِي كَانَ خَبَراً جُعِلَ اسْماً.

وَمَذْهَبُ أَبِي الحَسَن الأَخْفَش[1] أَنَّ (عَسَى) عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْه مِنْ رَفْع الاسمِ ونَصْبِ الخَبر.

إِلَّا أَنَّ ضَمِير النَّصبِ نَابَ عَنْ ضَمير الرَّفْعِ، كَمَا نَابَ عَنْهُ[2] فِي قَوْلِ الراجز:

٢١٠ - يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا

وَكَمَا نَابَ ضَمِيرُ الرَّفْع عَنْ ضَمِير النَّصْب، وَضَمير الجرّ فِي التوكِيدِ نَحْو: (رَأَيْتُكَ أَنْتَ) و (مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ).

وَفِي قَوْلِ بَعْضِهم: (مَا أَنَا كَأَنْتَ) وَ (مَا أَنَا كَإِيَّاكَ).

وَلَوْ كَانَ الضَّميرُ المُشَارُ إِلَيْهِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ كَمَا قَالَ

---

(١) جاء في تعليق الأخفش على كتاب سيبويه مخطوطة رقم ٦٥ نحو ـ دار الكتب المصرية ـ بعد قول سيبويه (وأما قولهم عساك فالكاف منصوبة ١/٣٨٩.
(رأي أبي الحسن أن الكاف في (لولاك) في موضع رفع على غير قياس كما قالوا: (ما أنا كأنت) و (لا أنت كأنا) وهذان علم الرفع وكذلك عساني).

(٢) ك و ع (من قول الراجز).
٢١٠ ـ هذا الشعر من مشطور السريع وليس من الرجز نسبه أبو زيد في نوادره ص ١٠٥ لراجز من حمير وتبعه صاحب الصحاح، وصاحب اللسان مادة (قضى) وهو في الخزانة ٢/٢٥٧.

سِيبَوَيْه والمبرّد لَمْ يُقْتَصَرْ عَلَيه فِي مِثْل:

٢١١ - يَـا أَبَـتَـا عَـلَّكَ أَوْ عَسَاكَا][1]

لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ المَفْعُولِ، وَالجُزْءُ الثَّانِي بِمَنْزِلَةِ الفَاعِلِ. وَالفَاعِلُ لَا يُحْذَفُ، وَكَذَا مَا أَشْبَهَه.

(ص) وَبِثُبُـوتِ (كَـادَ) يُنْفَى الخَبَـرُ
وَحِينَ تُنْفَى (كَـادَ) ذَاكَ أَجْـدَرُ
فَـ (كِدتَ تَصْبُو) مُنْتَفٍ فِيه الصّبَا
و (لَمْ يَكَدْ يَصْبُو) كَمِثْل (إِنْ صَبَا)[2]
وَغَيْـرُ ذَا عَلَى كَـلَامَيْـنِ يَـرد
كَـ (وَلَـدت هِنْـدٌ وَلَمْ تَكَـد تَلِد)

(ش) قَد اشْتَهَر القولُ بِأَنَّ (كَادَ) إِثْبَاتُهَا نَفْيٌ وَنَفْيُهَا إِثْبَاتٌ حَتَّى جُعِل هَذَا المَعْنَى لُغْزاً فَقِيلَ ـ وهَذَا اللُّغْزُ لِلْمَعِّرى ـ[3].

(١) إلى هنا نهاية سقط هـ.
(٢) هكذا في الأصل وفي باقي النسخ (ماصبا) لكن جاء في الهامش ما يؤكد. «أن صبا» إذ قال: حاشية:
(إن) في قولي (ان صبا) نافية.
(٣) ك و ع سقط (وهذا اللغز للمعري).
٢١١ ـ سبق الحديث عن هذا الشاهد في باب شرح الكلام وما يتألف منه، وقد نسبه في التهذيب للعجاج ١٠٦/١ وكذلك في اللسان مادة (علل) ونسب في كتاب سيبويه ٣٨٨/١ لرؤبة وللبغدادي في الخزانة ٤٤١/٢ تحقيق في نسبة هذا الشاهد، وهو في ملحقات ديوان رؤبة ص ١٨١.

٢١٢ - أَنحوِيَّ هَذَا العَصْر مَا هِيَ لَفْظَةٌ
جَرَتْ فِي لِسَانَيْ جُرهُم وَثَمُودِ

٢١٣ - إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الجحدِ أَثْبَتَتْ
وَإِنْ[1] أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

وَمُرَادُ هَذَا القَائِل (كَادَ)[2].

وَمَنْ زَعَم هَذَا فَلَيْس بِمُصِيب.

بَلْ حُكْمُ (كَادَ) حُكمُ سَائِر الأَفْعَالِ فِي أَنَّ مَعْنَاهَا مَنْفيّ إِذَا صَحبَهَا حَرْفُ نَفْيٍ، وَثَابِتٌ إِذَا لَمْ يَصْحَبْها.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: (كَادَ زَيْدٌ يَبْكِي) فَمعْنَاه: قَارَبَ زَيْدٌ البُكَاءَ.

اَلمقَارَبَةُ ثَابِتَةٌ، وَنَفْسُ البكاءِ مُنْتَفٍ.

[فَإِذَا قَالَ:]لَمْ يَكَد يَبْكي) فَمَعْنَاه: لَمْ يُقَارِبْ البُكَاء.

فَمُقَارَبَةُ البُكَاءِ مُنْتَفِيَة، وَنَفْسُ البُكَاءِ مُنْتَفٍ[3]] انْتِفَاءً أَبْعد مِن انْتِفَائِه عِنْدَ ثُبُوتِ المُقَارَبة.

---

(١) ع (واذا).

(٢) أجاب المصنف على هذا اللغز بقوله:

نعم هي (كاد المرء أن يرد الحمى) فتأتي لإثبات بنفي ورود
وفي عكسها (ما كاد أن يرد الحمى) فخذ نظمها فالعلم غير بعيد

[ينظر الدرر اللوامع ١/١١٠] والبيتان ذكرهما ابن هشام في مغنى اللبيب في حديثه عن (كاد).

(٣) هـ سقط ما بين القوسين.

١٧/أ وَلِهَذَا / كَانَ قَوْلُ ذِي الرُّمَّة:

٢١٤ - إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ
رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَح

صَحِيحاً بَلِيغاً؛ لِأَنَّ مَعْنَاه: إِذَا تَغَيَّر حُبُّ كُلِّ مُحِبٍّ لَمْ يُقَارِب حُبِّي[١] التَّغَيّر. وَإِذَا لَمْ يُقَارِبْه فَهوَ بَعِيدٌ مِنْه.

فَهذَا أَبْلَغُ مِنْ أَنْ يَقُولَ: لَمْ يَبْرحْ، لِأَنَّهُ قَد يكونُ غَيرَ بَارِحٍ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ البَرَاح. بِخِلَافِ المُخْبَرِ عَنْهُ بِنَفْي مُقَارَبَةِ البَرَاح.

وَكَذَا قَوْلُهُ ـ تَعَالَى: ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾[٢] هُوَ أَبْلَغُ فِي[٣] نفيْ الرُّؤْيَةِ مِنْ أَنْ يُقَالَ: (لَمْ يَرَها)[٤].

لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَرَ قَدْ يُقَارِبُ الرُّؤْيَةَ بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَرَ[٥] وَلَمْ يُقَارِب.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ـ تَعَالَى ـ: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُون ﴾[٦]

---

(١) هـ (حتى التغير).
(٢) من الآية رقم (٤٠) من سورة (النور).
(٣) ع (من نفي).
(٤) ك و ع (في نفي الرؤية من أن يراها).
(٥) هـ (لم تر).
(٦) من الآية رقم (٧١) من سورة (البقرة).
٢١٤ ـ من الطويل قاله ذو الرمة (الديوان ص ١٠٨).
النأى: البعد، رسيس الهوى: أثره وبقيته.

فَكَلامٌ يَتَضمَّن كَلاَمَيْن مَضْمُونُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي وَقْتٍ غَيْر وَقْتِ الآخَر.

وَالتَّقْدِيرُ: فَذَبَحُوهَا[1] بَعْد أَنْ كَانُوا بُعَدَاءَ مِنْ ذَبْحِها غَير مُقَارِبِينَ لَه. وَهَذَا وَاضِحٌ - وَاللَّهُ أَعْلَم - [2]

[وَقَدْ يَكُونُ نَفْيُهَا إِعْلاَماً بِبُطْءِ الوُقُوع، وَالثُّبُوتُ حَاصِلٌ كَقَولِهِ - تَعَالَى -: ﴿ فَمَالِ هَؤُلَاءِ القَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثاً ﴾[3]. أَيْ: يَفْقَهُونَ بِبُطْءٍ وَعُسْر.

قَالَ الأَخْفَشُ فِي قَوْلِه: - تَعَالَى - ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾.

إِذَا قُلْتَ: (كَادَ يَفْعَلُ) إِنَّمَا تَعْنِي: قَارَبَ وَلَمْ يَفْعَل.

فَإِذَا قُلتَ: (لَم يَكَدْ يَفْعَل) كَانَ المَعْنَى: إِنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ، وَلَمْ يُقَارِب الفِعْلَ عَلَى صِحَّةِ الكَلاَمِ.

وَهَذَا مَعْنَى الآيَةِ إِلاَّ أَنَّ اللُّغَةَ[4] قَدْ أَجَازَتْ (لَمْ يَكَدْ يَفْعَل) عَلَى[5] مَعْنَى: فَعَلَ بَعْدَ شِدَّة[6].

وَلَيْسَ هَذَا عَلَى صِحَّةِ الكَلاَمِ][7].

---

(١) هـ (فنحوها).

(٢) هكذا في هـ وسقط (والله اعلم) من باقي النسخ.

(٣) من الآية رقم (٧٨) من سورة (النساء).

(٤) ك و ع (فهذا معنى الانتفاء لأن اللغة قد أجازت).

(٥) ك و ع (في معنى).

(٦) ع (بعد شك).

(٧) سقط ما بين القوسين من هـ.

بَابُ الحُرُوفِ النَّاصِبَةِ الاسْمَ الرَّافِعَةِ الخَبَرَ

(ص) لِـ (إنَّ) عَكْسُ مَا لِـ (كَانَ) مِنْ عَمَل
فِي خَبرٍ، واسْمٍ، وَهَكَذَا (لَعَلّ)
وَ (لَيْتَ) مَعْ (لكنّ) هَكَذَا[1] (كَأَنّ)
وَقِيلَ فِي (لَعَلّ): عَلَّ) وَ (لَعَنّ)[2]
وَ (عَنَّ) ـ أَيْضاً ـ ثُم (أَنَّ) و (لأَنّ)
كَـذَا (لَغَنّ) وَ (رَعَنَّ) و (رَغَنّ)
وَكُـلُّ مَـا (كَـانَ) عَلَيْـه دَخَـلاَ
فَاجْعَل لِذِي الحُرُوفِ فِيـه عَمَلاَ
مَـا لَم يَعنّ مَـانـع كَكَـوْنِ مَـا
أُسْنِـدَ[3] مِمَّا أُلْـزِمَ التَّـقَـدُّمَـا
وَالتَـزِمَنْ هُنَـا تـأَخُّـرَ الخَبـر
إِلاَّ إِذَا ظَرْفاً أَتَى، أَوْ حَرْفَ جَرّ

(١) هـ (وهكذا).
(٢) هـ (ولمن).
(٣) ط (يسند).

تَقُـول: (إِنَّ خَالِـداً ذُو[1] فَضْـل
وَإِنَّ فِـيـهِ شَغَـفـاً بِـالبَـذْلِ)[2]

(ش) قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ (كَانَ) تَرفَعُ الاسمَ، وَتَنْصِبُ[3] الخَبَرَ.

وعكْسُ ذَلِكَ نَصْبُ الاسمِ وَرَفْعُ الخَبر، وَهُوَ عَمَلُ هَذِهِ الأَحْرف.

وَهِيَ سِتَّةٌ إِذَا ذكِرَتْ (أَنَّ).

وَخَمْسَةٌ إِذَا اسْتُغْنِي بِـ (إِنَّ) كَمَا فَعل سِيبَوَيْه ـ رَحِمَهُ الله ـ إِذْ قَالَ: (هَذَا بَابُ الحُرُوفِ الخَمْسَةِ)[4].

لِأَنَّ فَتْحَ هَمْزةِ (أَنّ) يَعْرِضُ بِوُقُوعِهَا مَوْقِع اسمٍ مُفْرِدٍ، وَإِذَا سَلِمَتْ مِنْ ذَلِكَ كُسِرَتْ هَمْزَتُهَا.

وَمَعَانِيهَا مُخْتَلِفَة:

فَـ (إِنَّ) لِلتَّوكِيد. وَ (كَأَنَّ) للتَّشْبِيه. و (لكنّ) للاسْتِدْرَاكِ. و (لَيْتَ) للتَّمَنِّي.

وَ (لَعَلَّ) للتَّرجِّي فِيمَا يُحبّ، وَلِلإِشْفَاقِ[5] فِيمَا يُكْره

---

(١) هـ (ذوا).
(٢) هـ (بالبدل).
(٣) في الأصل (ينصب).
(٤) ينظر كتاب سيبويه ١/٢٨٩.
(٥) ك و ع (والاشفاق).

كَقَولِه ـ تَعَالَى ـ: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ ﴾[1].

وَفيهَا تِسعُ لُغَاتٍ، وَقَد ذكرتْ[2].

وَلَمَّا تَقَدَّم الإِعْلَامُ بِأَنَّ (كَانَ) تَدْخُلُ عَلَى المبتَدأ وَالخَبر وَهُمَا ـ أَيْضاً ـ مَعْمُولا (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا [نَبَّهتُ عَلَى مَا يَعْرِضُ لَهُ سَبَبٌ يَقْتَضِي اخْتِصَاص (كَانَ) بِالدُّخُولِ عَلَيْه دُونَ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِها][3] فَقُلْت:

مَا لَمْ يَعِنَّ مَانِعٌ كَكَون مَا
أُسْنِدَ مِمَّا[4] أُلْزِمَ التَّقَدُّمَا

والإِشَارَةُ بِذَلِكَ إِلَى نَحو: (أَيْنَ زَيْدٌ)؟ فَإِنَّ فِيه مَانِعاً مِنْ دُخُول (إِنّ) عَلَيْه، وَهُوَ كَوْن المُسْنَد مِنْهُ وَاجبَ التَّقْدِيم، لِتَضَمُّنِه مَعْنَى حرفِ الاسْتِفهام.

فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْه (كَانَ) جَازَ، وَلَزِمَ تَقْدِيمُ المُسْنَد[5]، لِأَنَّ خَبَرها[6] جَائزُ التَّقْدِيم فَتَقُولُ: (أَيْنَ كَانَ زَيْدٌ)؟.

وَلَا سَبِيلَ إِلَى ذَلِكَ في (انَّ) وَأَخَواتِهَا، لِأَنَّ شَيْئاً مِمَّا

---

(١) من الآية رقم (١٢) من سورة (هود).
(٢) أي في النظم.
(٣) سقط ما بين القوسين من ع وتكرر ثلاث مرات في هـ.
(٤) ك و ع (يسند).
(٥) ك و ع (تقديم الخبر).
(٦) ك و ع (خبر كان).

يَتعلَّق[1] بِهَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْها.

فَإِنَّهَا حُروفٌ عَمِلَتْ عَمَلَ الأَفْعَالِ، وَلَمْ تَقْوَ قَوَّتَها فَيَتَصَرَّفُ فِي مَعْمولَيْهَا بَتَقْدِيمٍ وَتَأْخِير، كَمَا تُصَرِّفَ فِي مَعْمُولَي الأَفْعَال.

وَلكن[2] إِذَا قَامَ مَقَامَ مَرْفُوعِهَا ظَرفٌ، أَو جَارٌ وَمَجْرُور جَازَ تَقْدِيمُه لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الحَقِيقَة خَبَراً، وَإِنَّما هُوَ مَعْمُولُ الخَبر المُقَدّر آخِراً.

أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ: (إِنَّ عِنْدَكَ زَيْداً) مَعْنَاه: (إِنَّ عِنْدَكَ زَيْداً كَائِنٌ).

فَحُذِفَ (كَائِنٌ)[3] وَأُقِيمَ الظرفُ مقامَهُ لِدَلَالَتِهِ عَلَيْه.

وَشُبِّه تَقْدِيمُه: وَهُوَ قَائمٌ مَقَامَ الخَبَر بِتَقْدِيمه، وَالخبرُ مَوْجُودٌ نَحو قَوْلِكَ: (إِنَّ عِنْدَكَ زَيْداً مُقِيمٌ). فَـ (عِنْدَكَ) فِي هَذِه المَسْأَلة وَنَحْوها فَضْلَة عَلَى الخَبَر[4].

وَسَهُلَ الفَصْلُ بِهِ بَيْنَ (إِنّ) واسْمِها وَخَبرِها كَمَا سَهُلَ فِي (كَانَ) وَ (مَا).

---

(١) هكذا في ك و ع وفي الأصل (لا يتعلق).

(٢) ك و ع (ولكن).

(٣) ع سقط (كائن).

(٤) ك و ع (فصله عن الخبر).

وَكَمَا سَهُلَ أَنْ يُفْصَلَ بِهِ بَيْنَ المُضَافِ وَالمضافِ إِلَيْه مَعَ أَنَّهُمَا كَالشَّيْءِ الوَاحِد. وَقَدْ أُشِيرَ إِلَى ذَلِكَ فِيمَا مَضَى.

(ص) وَوَاجِبٌ تَـأْخِيـرُكَ اسمـاً يَشْتمِـل
عَلَى ضَميـر مَـا بِمُسْنَـدٍ وُصِـل
كَـ (إِنَّ فِي خَبـاء هِنْـد بَعْلَهـا)
وَ (لَيْتَ لِلمُضْنَى بِسُعْـدَى مثلَها)

(ش) تَأْخِيرُ اسمِ (إِنَّ) هُنَا وَاجِبٌ كَوُجُوبِ تَأْخِير المَبْتدأ فِي قَوْلِ الشَّاعِر:

٢١٥ - ..... وَلكن مِلْءُ عَينٍ حَبِيبُها

وَلكنَّ التَّنْبِيهَ[1] عَلَى أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ قَدْ يتَّفِقُ فِي هَذَا البَاب: حَسَن لِأَنَّ أكثَر النَّاسِ لَا يَسْتَحْضِرُونَ ذَلِكَ.

وَلَا يَتَّفِقُ مِثْلُ هَذَا فِي هَذَا البَابِ[2] إِلَّا والخبرُ ظَرْفٌ نَحو: (إِنَّ عِنْدَ هِنْد بَعْلُها).

أَوْ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ نَحو: (لَيْتَ لِلمَضْنَى بِسُعْدَى مِثْلها).

وَأَمَّا فِي بَابِ المُبتَدَأ، وَبَاب (كان) فَيتَأَتَّى[3] ذَلِكَ بِظَرف. وَغَير[4] ظَرْف.

---

(١) ع (الشبيه).
(٢) ك و ع (ولا يتفق هذا في مثل هذا الباب).
(٣) ك و ع (فيأتي).
(٤) ك و ع (وبغير).
٢١٥ - سبق الحديث عن هذا الشاهد في (باب الابتداء).

(ص) وَلِدَلِيلٍ جَوَّزُوا حَذْفَ الخَبَرْ
وَبَعْدَ وَاو «مَع» وُجُوباً اشْتَهَرْ[1]
كَذَاكَ نَحو: (إنَّ زَيْداً سَيْرا
سَيْراً) وَ (إنَّ النَّصْر مَيْراً مَيْرا)
وَنَحو: (إنَّ أَكْثَر اشْتِغَالِي
بِه وَحِيداً مُكْتفٍ بِحَال)[2]
وَالحذْفُ بَعْدَ (لَيْتَ شِعرِي) التُزِم[3]
وَذِكْرُ الاسْتِفْهَامِ بَعْدَهُ حُتِم

كَمَا جَازَ أَنْ يُحذَفَ خَبرُ المبتدأِ إِذَا دَلَّ عَلَيهِ دَليلٌ يَجُوزُ حذفُ خَبَرِ هَذَا البابِ ـ أَيْضاً ـ[4] إِذَا دَلَّ عَلَيهِ دَلِيلٌ[5]. كَقَولِ عُمرَ بنِ عَبد العَزِيزِ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْه[6] ـ لِرَجُلٍ ذكر[7] أَنَّه مِنْ ذَوِي القُرْبَى: (إنَّ ذَلِكَ).

ثُمَّ ذَكَرَ لَهُ حَاجَةً فَقَالَ: (لَعَلَّ ذَلِكَ).

---

(١) هكذا في الأصل وفي هـ ـ أما في ك و ع (استتر).
(٢) هكذا في الأصل وفي ط و س وش و ع و ك (بالحال).
(٣) هكذا في الأصل وفي ك و ع ـ أما في ط فالشطر جاء كما يلي:
وبعد (ليت شعري) الحذف التزم . . . . . .
وهي رواية س.
(٤) ع سقط (أيضاً).
(٥) ع زاد (أيضاً كقول عمر..).
(٦) ك و ع (رحمه الله).
(٧) (وكر) هكذا في ع.

يُريدُ: إنَّ ذَلِكَ صَحيحٌ.

وَلَعَلَّ الذِي طَلَبْتَه حَاصِلٌ[1].

وَحَكَى سِيبَوَيْه[2] / عَنْ بَعْضِ العَرَب: (إنَّكَ وَخَيْراً)[3]. ١٧/ب

يُرِيدُ: إنَّكَ مَعَ خَير.

فَأَغْنَت الوَاوُ التِي بِمَعنَى (مَعَ) عَنْ خَبرِ (انَّ) كَمَا أَغْنَتْ عَنْ خَبر المبتَدَأ.

وَحَكَى الكِسَائِيُّ: (إنَّ كُلَّ ثَوْبٍ لَوَ[4] ثَمَنُه).

فَأَدْخَلَ اللَّامَ عَلَى الوَاوِ كَمَا تَدْخُلُ عَلَى الخَبرِ، لِأَنَّهَا سَدَّتْ مَسَدَّه.

وَهَذَا مِنَ الحَذْفِ الوَاجِبِ.

وَمِثْلُهُ ـ أَيْضاً ـ فِي الوُجُوبِ نَحو: (إنَّ زَيْداً سَيْراً سَيْراً).

أَي: إنَّ زَيْداً يَسِيرُ سَيْراً

فَحذفَ الفِعْلُ، وَجُعِل تَكْرَارُ المَصْدَرِ بَدَلاً منهُ، كَمَا فُعِلَ ذَلِك فِي بَابِ الابْتِداء.

---

(١) تنظر هذه القصة في الأمالي الشجرية ١/٣٢٢.

(٢) كتاب سيبويه ١/١٥٢.

(٣) في الأصل (إنك وما خيرا).

(٤) ع (له ثمنه).

وَكَذَلِكَ حُذِفَ خَبرُ (إنَّ) لِسَدِّ الحَالِ مَسَدَّهُ[1]، كَمَا كَانَ كَذَلِكَ[2] فِي بَابِ الابْتِدَاءِ.

تَقُولُ: (إنَّ أكْثَر شُرْبي السَّويقَ مَلْتُوتاً) [كَمَا قُلْتَ فِي الابْتِدَاء[3] (أكثرُ شُربِي السَّويقَ مَلْتُوتاً)[4]].

وَالتَّقْدِيرُ هُنَا، كَالتَّقْدِيرِ هُنَاكَ. وَمِنْهُ قولُ الشَّاعِرِ:

٢١٦ - إنَّ اختِيارك مَا تَبْغِيه ذَا ثِقَةٍ
بِاللَّه مُسْتَظْهِراً بِالحَزْمِ وَالجَلَدِ

وَقَالُوا: (لَيْتَ شِعْرِي) وَحَذَفُوا الخَبر ـ أَيْضاً ـ وُجُوباً لِسَدّ الاسْتِفْهام مَسَدّه[5] كَقَوْلِ أَبِي طَالِبٍ:

٢١٧ - لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرُ بنَ أَبِي عَمْـ
ـرٍو، وَلَيْتَ يَقُولُهَا المَحْزُونُ

٢١٨ - أَيُّ شَيْءٍ دَهَاكَ أَمْ غَالَ مَرْآ
كَ، وَهَلْ أَقْدَمَتْ عَلَيْكَ المَنُونُ

---

(١) في الأصل وفي هـ (مسدها). (٢) ك و ع (ذلك).
(٣) هـ (في ابتداء). (٤) ك و ع سقط ما بين القوسين.
(٥) معنى قول الشيخ «لسد الاستفهام مسده: يعني إذا قلت: ليت شعري أكان كذا، فقولك: «أكان كذا» سد مسد الخبر. [حاشية على الأصل].
٢١٦ ـ من البسيط أنشده المصنف وتبعه كثير من الشراح ولم ينسبه أحد إلى قائل معين.
٢١٧ ـ ٢١٨ ـ من الخفيف نسبهما المصنف لأبي طالب وهما في =

(ص) وَنَحْـو: (إنَّ قَـائِمـاً عَبْـدَاكَـا)
أَجَـاز يَـحْيَـى، وَسَعِيـدٌ ذَاكَـا

(ش) يَحيَى هُوَ الفَرَّاء.

وَسَعِيدٌ هُوَ أَبُو الحَسَن الأَخْفَش.

اتَّفَقَا عَلَى جَوَازِ: (إنَّ قَائِماً الزَّيْدَانِ)[1].

يَجْعَلَانِ الصِّفَة اسمَ (إنَّ)، وَيَرْفَعَانِ بِهَا مَا بَعْدَهَا مُغْنِياً عَنِ الخَبر، كَمَا يَفْعَل الجميعُ ذَلِكَ بَعْدَ النَّفْيِ والاسْتِفْهَامِ نَحو: (مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ) وَ (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ)؟.

وَفَاعِلُ ذَلِكَ بَعْد النَّفْي والاسْتِفْهام مَعْذُورٌ، لأَنَّ النَّفْي والاسْتِفْهَام لِشِدَّة طَلَبِهِمَا الفِعْل، وَأَوْلَوِيَّتِهِمَا بِه جَعَلاَ الصِّفَة كَأَنَّها فِعل، وَعُومِلت لِذَلِكَ مُعَامَلة الفِعْل.

= ديوانه ص ٧، وفي غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب ص ١٦٨، وفي سيبويه ٢/٣٢.
دهاك: أصابك بداهية وهي الأمر العظيم.
غاله: أهلكه وأخذه من حيث لم يدر.

(١) جاء في أصول ابن السراج ١/٣١٠.
«وأجاز الفراء: «إن قائما الزيدان» و «إن قائما الزيدون» على معنى إن من قام الزيدان، وإن من قام الزيدون.
وأجاز البصريون «إن قائماً الزيدان والزيدون» على ما تقدم ذكره».

وَنحو ؛ (إنَّ قَائِماً الزَّيْدَان) بِخِلَافِ ذَلِكَ، لأَنَّ (إنَّ) مُخْتَصَّة بِالأَسْمَاء فَدُخُولُها عَلَى مَا فِيه شِبْه الفِعْل مُزِيلٌ لِشَبَهِهِ بِهِ، أَوْ جَاعِلُه كَالزَّائِل.

فَمذْهَبُهُمَا فِي ذَلِكَ ضَعِيفٌ.

(ص) وَ (مَا) تَكفُّ[1] العَمَلَ المَوْصُوفَا
زَائِدةً إِنْ تَلِ ذِي الحُرُوفَا
كَـ ((إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ) وَأَتَى
فِي (لَيْتَمَا) الوَجْهَان فِيمَا أُثْبِتَا
وَغَيْر (لَيْتَ) لاَحِقٌ بِهِ لَدَى
قَوْمٍ قِيَاساً، وَبِنَقْلٍ أُسْنِدَا[2]

(ش) لَمَّا كَانَ عَمَلُ هَذِه الحروفِ العَمَل المخْصُوص، لأَجْلِ شَبَهِهَا بِـ (كَانَ) فِي الاخْتِصَاصِ بِالمبتدأِ والخَبر.

وَكَانَ الاخْتِصَاصُ مَفْقُوداً بِتَرْكِيبِهَا مَعَ (مَا) فَتَصير جَائِزَةَ الدُّخُولِ عَلَى الفِعْل والاسْمِ.

بَطَلَ عَمَلُها لِشَبَهِهَا حِينَئِذٍ بِالحُروفِ المُهْمَلةِ لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهَا.

---

(١) هـ (يكف).

(٢) هكذا في الأصل، أما في باقي النسخ وفي هامش الأصل فقد جاء كما يلي:

. . . . . وبنقل عضدا

إلاَّ (لَيْتَما) فَإنَّ اخْتِصَاصَها بِالمبتدأِ والخَبرِ باقٍ، فَأُعْمِلَتْ وَأُهْمِلَت.

فَمَنْ أعْمَلَها، فَلِبَقَاءِ الاخْتِصَاص.

وَمَنْ أَهْمَلَهَا فَإلْحَاقاً بِأَخَوَاتِهَا، وَلأَنَّهَا بَايَنَتْ (كَانَ) حِينَ قَارَنَهَا مَا لاَ يُقَارِنُ (كَانَ). كَمَا أُهْمِلَتْ (مَا) حِينَ وُصِلَتْ بِـ (إِنْ) لأَنَّها بَايَنَتْ (لَيْسَ) بِمُقَارَنَتِهَا مَا لاَ يُقَارِنُهَا.

وَقَدْ رُوِيَ بَيْتُ النَّابِغَةِ:

٢١٩ ـ قَالتْ: أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمامُ لَنَا
إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفِهِ فَقَدِ

بِنَصْبِ (الحَمَامُ) وَرَفْعه[1]. وَرَفْعُه أَقْيَسُ[2].

وَحَكَى ابنُ بَرْهَان أَنَّ الأَخْفَش رَوَى عَنِ العَرَبِ: (إِنَّما زَيْداً قَائِمٌ). فَأُعْمِلَ [أَنَّ][3] مَعَ زِيَادَةِ (مَا).

---

(١) هـ و ع سقط (ورفعه).

(٢) جوز سيبويه في (ليتما هذا الحمام لنا) كون (ما) موصولة. والصلة: الحمام مع متبدأ محذوف.
ولنا: الخبر [حاشية في هامش الأصل].

(٣) سقط (أن) من جميع النسخ والمقام يقتضيها.

٢١٩ ـ من البسيط من قصيدة مشهورة للنابغة الذبياني يسترضي بها النعمان بن المنذر والرواية في الديوان ص ١٦.
قالت فيالتما . . . . . .
ورواية المصنف هي رواية الأصمعي
فقد: حسب.

وَحَكَى مِثْلَ ذَلِكَ الكِسَائِي فِي كِتَابه.

وَأَمَّا[1] (ليتما) فَالجميع رَوَى عَنِ العَرِبَ[2] إِعْمَالَهَا وَإِلْغَاءَهَا.

(ص) وكَسْرَ (إِنَّ) الْزَمْ بِحَيْثُ يَعتقب
اِسِمٌ وفعلٌ، فَلِبَدْءٍ ذَا يَجِب
أَوْ كَوْنَهَا مَحَلَّ حَالٍ، أَوْ صِلَة
أَوْ لِجَوابِ[3] قَسَمٍ مُكَمِّلَة
أَوْ وَلِيَتْ فِعْلاً بِلَامٍ عُلِّقَا
أَو حُكِيَتْ مِنْ بَعْدِ قَوْلٍ ـ مُطْلَقَا ـ
وَالكَسرُ والفتحُ[4] يُجَوَّزَانِ[5] إِنْ
(إِذَا) فُجَاءَةٍ تَلَتْ أَوْ تَقْتَرِن
بِفَا الجَزَاءِ، أَوْ[6] (أَمَا) أَوْ أُولِيَتْ
فِعْلَ[7] يَمِينٍ دُونَ لَامٍ أَوْ تَلَت

(١) هـ (فأما).
(٢) ك و ع: (فالجميع عن العرب روى).
(٣) ط (الجواب).
(٤) هكذا في الأصل وفي ط ـ أما في ك و ع وس و ش (والفتح والكسر).
(٥) هكذا في الأصل وفي هـ وك و ع ـ أما في ط وفي س و ش (مجوزان).
(٦) هـ (وأما).
(٧) هكذا في الأصل وفي س وش و ط أما في ك وع فجاء (ذكر يمين).

قَوْلاً كَـ (ظَنّ) أَوْ بِـ (إنّ) مُخْبرا
عَنْهُ وَثَانٍ جَـا لِـ (إنّ) خَبَـرا
وَكُـلُّ مَوْضِـعٍ سِـوَى مَـا قُـدِّمَـا
فَفَتْـحُ هَمْـزِ (أَنّ) فِيـه التَـزِمَـا

(ش) «إِنَّ» ـ بِالكَسْرِ ـ هِيَ الأَصْلُ، لِأَنَّ الكلامَ معهَا جملةٌ غيرُ مُؤَوَّلة بِمفردٍ.

وَ «أَنَّ» ـ بِالفَتْحِ ـ فَرعٌ، لأَنَّ الكلامَ معهَا جملةٌ فِي تأويل مُفْرِدٍ.

وَكونُ الشَّيءِ جملةً من كلِّ وَجْهٍ، أَو مُفرداً مِنْ كلِّ وجْهٍ أَصْلٌ لكونِهِ جملةً مِنْ وَجْهٍ، ومُفْرداً مِنْ وَجْهٍ.

وَلِأَنّ المكسُورَةَ مُسْتَغْنِيَة بِمَعْمُولَيْها[1] عَنْ زِيَادة، والمَفْتُوحة لَا تَسْتَغْنِي عَن زِيَادة.

وَالمُجردُ مِنَ الزيادةِ أَصْلٌ لِلْمزيدِ فيه.

وَلِأَنَّ المَفْتُوحَةَ تَصيرُ مكْسُورةً بِحَذْفِ مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ كَقَوْلِكَ فِي (عَرفتُ أَنَّكَ بَرٌّ): (إِنَّكَ بَرٌّ).

[وَلَا تَصيرُ المكسورةُ مفتوحةً إِلَّا بِزِيَادةٍ كَقولكَ فِي (إِنَّكَ بَرٌّ): (عَرَفْتُ أَنَّكَ بَرٌّ)[2]].

---

(١) ك و ع (بمعمولها).
(٢) ع سقط ما بين القوسين.

وَالمرجُوعُ إليه بِحَذْفٍ أَصْلٌ لِلمُتَوصَّلِ إِلَيْهِ بِزِيَادَة.

وَلَمَّا كَانَت المكسورةُ أَصلاً استحقَّت مَوْضِعاً لَا يَتَقَيَّد بِقَبِيل دُونَ قَبِيل بَلْ مَوْضِعُهَا صَالحٌ للاسمِ والفِعْلِ دُونَ اختلافِ مَعْنىً.

فَمِنْ ذَلِكَ وُقُوعُهَا أَوَّلَ كَلامٍ نَحو: (إِنَّ زَيْداً ذَاهِبٌ).

وَوُقُوعُهَا فِي مَوْضِعِ الحَالِ كَقَولك: (جِئْتُ وَإِنَّ زَيْداً حَاضِر)[1].

أَنْشَدَ سَيبَوَيْه[2]:

٢٢٠ - مَـا أَعْـطَيَـاني وَلَا سَـأَلْتُـهُمَـا
إِلَّا وَإِنِّـي لَـحَـاجِـزِي كَـرَمِي

وَوُقُوعُهَا صِلَةً كَقَوْله ـ تَعَالَى[3] ـ: [﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا

---

(١) ك و ع (لحاضر).

(٢) كتاب سيبويه ١/٤٧٢.

(٣) من الآية رقم (٧٦) من سورة (القصص).

٢٢٠ ـ من المنسرح قاله كثير بن عبد الرحمن من قصيدة يمدح عبد الملك بن مروان وأخاه عبد العزيز (الديوان ص ٢٧٣).
والشطر الثاني يروى بروايتين:
الأولى: بتشديد اللام من (إلّا) وكسر همزة (إن) وهي رواية سيبويه ١/٤٧٢.
الثانية: بتخفيف اللام من (أَلا) وفتح همزة (أن) وهي رواية المبرد في المقتضب ٢/٣٤٦.
والرواية الأولى أصلح من جهة المعنى.

إِنَّ مَفَاتِحَهُ ﴾[1].

وَوُقُوعُها جَوَابَ قَسم كَقَوله ـ تَعَالَى ـ:[2] ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاه فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَة ﴾[3].

وَوُقُوعُهَا بَعْدَ فِعْلٍ مُعَلَّقٍ بِاللَّام نَحْو قَوله ـ تَعَالَى ـ[4]: ﴿ قَدْ نَعْلمُ إِنَّه لَيَحْزُنُكَ ﴾[5].

وَكإِنْشَادِ سِيبَوَيْه[6].

٢٢١ - أَلَمْ تَــرَ إِنِّي وابنَ أَسْـوَدَ لَيْلةً
لَنَسْـرِي إِلَى نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَـاهُمَا

وَوَقُـوعُهَا محكيَّـةً بِقَوْلٍ نَحـو:﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْـذِفُ بِالحَقِّ)[7].

[وَقُيِّدَ القولُ بكونِهِ مَحْضاً احترازاً مِنْ قَولٍ بمعنَى (الظَّنِّ) وَسَيَأْتِي ذكرُهُ ـ إِنْ شَاءَ الله ـ.

---

(١) ك و ع زادتا (لتنوء بالعصبة أولى القوة).
(٢) هـ سقط (قوله تعالى).
(٣) من الآية رقم (٣) من سورة (الدخان).
(٤) هـ سقط (قوله تعالى).
(٥) من الآية رقم (٣٣) من سورة (الأنعام).
(٦) ينظر كتاب سيبويه ١/ ٤٧٤.
(٧) من الآية رقم (٤٨) من سورة (سبأ).

٢٢١ ـ من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعلم قائلها وهو في العيني ٢/ ٢٢٢. السرى: السير ليلاً. السنا: الضوء.

١٨/أ / والمرادُ بِقَوْلي(مطلقاً) التَّنْبيهُ عَلَى أَنَّ القَوْلَ صَالحٌ لِأَنْ تكسرَ بَعْدَهُ (إنَّ) حِينَ يُقصَدُ بِهِ مَعْنَى الظَّنِّ. لِأَنَّ أَصْلَ مَا عُلِّقَ بِهِ أَنْ يكونَ مَحْكِيًّا[(١)].

والمرادُ بِقَوْلي (مُطْلَقاً) ـ أَيْضاً ـ التَّنْبيه عَلَى [(٢)] أَنَّهُ يكونُ بَعْدَ فِعْلِ القَولِ وَمصْدَرِه، واسمِ فَاعِلِه، ومَفْعُولِهِ نَحو:

(قُلْتُ إِنَّكَ فَاضِلٌ) و(صَحَّ قَوْلي: إِنَّكَ فَاضِلٌ) وَ(لَمْ أَزَلْ[(٣)] قَائِلاً، إِنَّكَ فَاضِلٌ) وَ(سِرُّ المَقُولِ: إِنَّكَ[(٤)] فَاضِلٌ).

وَقَوْلُنَا:

وَالكَسْرُ والفَتحُ[(٥)] يُجَوَّزَانِ إِنْ
(إِذَا)فُجَاءَةٍتَلَت .....

مَعْنَاهُ: إِنَّ (إِذَا) حَيْثُ قُصِدَ بِهَا المُفَاجَأَة وَوَلِيَتْهَا (إِنّ) جَازَ كَسْرُ هَمْزَتِهَا وَفَتْحُهَا كَقَوْلِ الشَّاعِر:

٢٢٢ - وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَمَا قِيلَ: سَيِّداً
إِذَا إِنَّـهُ عَبْـدُ القَفَـا واللَّهَـازِمِ

---

(١) هـ و ك و ع سقط ما بين القوسين.
(٢) سقطت (على) من الأصل.
(٣) هـ (ارك).
(٤) ع (إنه).
(٥) هـ (والفتح والكسر).
٢٢٢ ـ من الطويل من الخمسين التي لا يعلم قائلها في كتاب سيبويه.
ارى: أظن.

فمن كَسَرَ فَعَلَى تَقْدِيرِ: فَإِذَا هُوَ عَبْد. وَمَن فَتَحَ فَعلَى تَقْدِير: فَإِذَا[1] العُبُودِيَّة.

فَـ (أَنَّ) وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ فِي تَأْوِيل مَصْدَرٍ ابْتُدِىءَ بِهِ، وَحُذِفَ خَبرُهُ.

وَكَذَا إِذَا وَقَعتْ بَعْدَ فَاءِ الجَزَاءِ يَجُوزُ فِيهَا الكَسْرُ والفَتْح.

فَالكَسْر[2] عَلَى تَقْدِير جُملةٍ صُرِّحَ بِجُزْأَيْهَا.

وَالفتحُ عَلَى تَقْدِير مَصْدَرٍ ابْتُدِىءَ بِهِ وَحُذِفَ خَبرُه.

وَمِثَالُ الكسرِ قَوْلُه ـ تَعَالَى ـ: ﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيم ﴾[3].

وَمِثَالُ الفَتْح [قَولُه ـ تَعَالَى ـ]: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا[4] أَنَّه مَنْ يُحَادِدِ الله وَرَسُولَه فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنم ﴾[5].

= اللهازم: جمع لهزمة، ولهزمتا الإنسان عظمتان ناتئتان تحت الأذنين. أو هما مضغتان في أصل الحنك الأسفل.

وعبد القفا واللهازم: كناية عن العبودية، لأن القفا موضع الصفع واللهزمة موضع اللكز (سيبويه ١/٤٧٢، المقتضب ٢/٣٥، الخصائص، ٢/٣٩٩، شرح المفصل ٤/٩٧، ٨/٦١، الخزانة ٤/٣٠٣).

(١) ع ك سقط (فإذا).

(٢) ع (فالفتح).

(٣) من الآية رقم (٩٢) من سورة (آل عمران).

(٤) هـ (ألم تعلموا).

(٥) من الآية رقم (٦٣) من سورة (التوبة).

وَيَجُوزُ كَسْرُهـا بَعْدَ (أَمَـا) مَقْصُوداً بِهَـا مَعْنَى (أَلَا) الاسْتِفْتَاحِيَّةِ. وإِنْ قُصِدَ بِهَا مَعْنَى (حَقّاً) فُتِحَتْ.

وَيَجُوزُ ـ أَيْضاً ـ كَسْرُهَا وَفَتْحُهَا بَعْد القَسَم إِنْ لَمْ يكُنْ مَعَ أَحَدِ مَعْمُولَيْهَا اللَّام.

و[1]وَكَذَلِكَ يَجوزُ كَسْرُهَا وَفَتْحُهَا فِي نَحو: (أَوّلُ قَوْلِي أَنِّي[2] أَحْمد الله) وشبهِهِ.

فَمنْ فَتَح فَعَلَى تَقْدِير: (أَوّل قَوْلي حَمْدُ الله).

وَمَنَ كَسَر جَعَل (أَوَّل قَوْلي) مُبْتَدأ.

وَ (إِنِّي أَحْمدُ الله) جملةً أُخْبِرَ بِهَا مُسْتَغْنِيَةً عَنْ عَائِدٍ يَعُودُ عَلَى المُبْتَدأ.

لِأَنَّهَا[3] نَفْسُ المبتَدَأِ فِي المَعْنَى كَأَنَّهُ قَالَ: أَوَّلُ قَوْلي هَذَا الكَلامُ المفتَتَحُ بِـ (أَنِّي).

وَنَظِيرُ ذَلِكَ[4] قَوْلُهُ ـ تَعَالَى ـ[5]: ﴿دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُم فِيهَا سَلَام] ﴾[6].

---

(١) هـ سقط الواو من (وكذلك).

(٢) ع (أول قولي مبتدأ واني أحمد الله).

(٣) هـ (لأنه).

(٤) هـ (في مثل قوله تعالى).

(٥) من الآية رقم (١٠) من سورة (يونس).

(٦) ك و ع سقط (وتحيتهم فيها سلام).

وَقَولُهُ ـ عَلَيْه الصَّلاَةُ[1] والسَّلاَم ـ:

(أَفضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لاَ إِلَه إِلاَّ الله)[2].

وَضَابِطُ مَا يَجُوزُ فِيه الوَجْهَانِ مِنْ هَذَا النَّوْعِ أَنْ تَقَع (أَنْ)[3] خَبَر قَوْلٍ[4]، ويكونُ خَبَرُهَا قَوْلاً كـ (أَحْمدُ) أَو (آمرُ) أو (أَدْعُو).

فَلَوْ لَمْ يَكُنْ خَبَرُهَا قَولاً تَعيَّنَ الكسرُ نَحو: (أَوَّلُ قَوْلي إِنَّكَ ذَاهِبٌ).

وَمَا سِوَى المواضِع التِي يَجبُ فِيهَا الكسرُ، والمَوَاضِعُ التِي يَجُوزُ فِيهَا الكسرُ والفَتْحُ فَالفتحُ[5] مُتَعَيِّنٌ نَحو: (عَرَفْتُ[6] أَنَّكَ ذَاهِبٌ)، و(مَعْلُومٌ أَنَّكَ فَاضِلٌ)، وَمَا أَشْبَهُهُ[7].

(ص) **وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ لاَمُ الابْتِدَا**
تَأْتِي[8] كَـ (إِنَّ خَالِداً لَذُو هُدَى)

---

(١) سقط من الأصل (الصلاة).
(٢) أخرجه مالك في الموطأ باب القرآن ٣٢ والحج ٢٤٦.
(٣) سقط من الأصل (أن).
(٤) هـ (خبر قولي).
(٥) هـ (والفتح).
(٦) ك و ع (علمت أنك ذاهب).
(٧) ك و ع (وما أشبه ذلك).
(٨) ط (يأتي).

وَالثَّـانِيَ المُثْبَتَ مِمَّـا يَقْتَضِي[1]
يُلْحَقُ[2] نَحو: (إنَّ زَيْداً لَوَضِي)
وَإنْ يكُنْ فِعْـلَ مُضِـيٍّ صُـرِّفَـا
وَلَمْ يُقَارِنْ (قَدْ) فَذَا اللاَّمُ انْتَفَى
وَوَصْلُهُ وَاوَ (مَـعَ) ارْتَضَى عَلِي
لِشَاهِدٍ حَكَى ابنُ كَيْسَانَ جَلِي[3]
وَجَنَّبُـوهُ جُـزْأَي الـشَّـرْطِ وَفِي
لِحَـاقِـه الجَـزَا أَبُـو بَكْـر قُفِي[4]
وَوَصْلُه[5] مَعْمُولَ غيرِ المَاضِ إنْ
وُسِّطَ فَهْـوَ بِـاسْتِبَـاحَـةٍ قَمِن[6]
وَيَلْحَقُ الفَصْـلَ وَزَائِـداً يُـعَـدّ
فِيمَـا سِوَى هَـذَا وَمِمَّـا قَـدْ وَرَد
(أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُـوزٌ شَـهْـرَبَـه
تَرْضَى مِنَ اللَّحْم بِعَظْمِ الـرَّقَبَه)

---

(١) ك و س و ش و ط (تقتضي) ـ بالتاء ـ.
(٢) ك و س و ش و ط (تلحق) ـ بالتاء ـ.
(٣) سقط هذا البيت من كل النسخ ما عدا الأصل.
(٤) زادت النسخ الباقية غير الأصل بيتا هو:
وقد تليه واو (مع) وقد يـرد مع اسم اثر ظرف الغاه قصد
وقد جاء هذا البيت على هامش الأصل.
(٥) ط (وأوله).
(٦) سقط هذا البيت من صلب نسخة الأصل وجاء في الهامش.

وَخَبَرُ المَعْطُوفِ بَعْدَ (إنّ) إنْ
قَارَنَها اسْتَحْسَنَهُ كُلُّ فَطِن

(ش) مِمَّا تَخْتَصُّ بِهِ (إنَّ) المكْسُورَةُ وُقُوعُ لَامِ الابْتِدَاءِ بَعْدَهَا مُقَارِناً لاسْمِهَا المُتَأَخّر نَحو: (إنَّ في الدَّارِ لَزَيْداً).

أَوْ لخَبرِهَا المتأَخّرِ نَحْو: (إنَّ زَيْداً لَفِي الدَّارِ).

فَإِنْ كَانَ الخَبرُ مَنْفِيًّا لَمْ تَلْحَقْه مُطْلَقاً ـ.

وَكَذَا إنْ كَانَ فِعْلاً[1] مَاضِياً مُتَصَرِّفاً غَيرَ مُقَارِن لِـ (قَدْ).

فَإِنْ كَانَ[2] مَاضِياً[3] غيرَ مُتَصرِّفٍ، أَوْ مُتَصَرِّفاً[4] مُقَارِناً لِـ (قَدْ) لَمْ يَمْتَنع اقْتِرَانُه بِاللَّامِ نَحْو: (إنَّكَ لَنِعمْ الرَّجُلُ) و (إنَّكَ لَقَدْ أَحْسَنْتَ).

وَإِنْ كَانَ الخبرُ جُمْلَةً شَرْطِيَّةً لَمْ يَلْحَقْ[5] هَذِهِ اللَّام، لَا مَعَ الجُزْءِ الأَوَّل، وَلَا مَعَ الثَّانِي نَحو: (إنَّكَ إنْ تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ).

وَأَجَازَ أَبو بكْر بن الأَنْبَارِي: (إنَّكَ إنْ تَأْتِني لأكْرِمْكَ).

وَأَجَازَ ـ أَيْضاً ـ عَلِيٌّ الكِسَائِي دُخُولَهَا عَلَى الوَاوِ التِي

---

(١) ع سقط (فعلا).
(٢) هـ (فإن كان فعلاً).
(٣) هـ سقط (ماضياً).
(٤) هـ (أو ماضياً متصرفاً) و ع سقط (أو متصرفا).
(٥) ك و ع (لم تلحقه) وهـ (يلحقه).

بِمَعْنَى (مَعَ) وَسُمع (إنَّ كُلَّ ثَوْبٍ لَوَ ثَمنهُ) ـ حَكاهُ ابنُ كَيْسَان فِي المُهذَّبِ ـ.

وَقَدْ تَدْخُلُ هَذِهِ اللَّامُ عَلَى الاسمِ المسبُوقِ بِظَرفٍ مُلْغىً نَحو: (إنَّ غَداً لَزَيْداً رَاحِلٌ).

وَيَتَنَاوَلُ الظَّرفُ المَلْغِي: الجَارَّ والمجرورَ الملغَى نَحو: (إنَّ بِكَ لَزَيْداً وَاثِقٌ).

وَقَد يُقَارِنُ هَذِهِ اللامُ مَعْمُولَ الخَبرِ مَا لَمْ يتأخَّرْ عَنِ الخَبرِ، أَوْ يكن الخبرُ فِعلاً مَاضِياً.

فَيَجُوزُ: (إنِّي لأَبَاكَ مُؤْتَمِن) وَلَا يَجُوزُ: (إنِّي مُؤْتَمنٌ لأَبَاكَ).

وَأَجَازَ الأخفشُ نَحو: (إنِّي لَبِكَ وَثِقْتُ) مَعَ أَنَّه لَا يُجِيزُ: (إنِّي بِكَ لَوثقتُ).

وَمَعْلُومٌ أَنَّ اللَّامَ إِنَّمَا دَخَلَت عَلَى مَعْمُول الخبرِ لِوُقُوعِهِ قَبْلَ الخَبرِ مِنْ أَجْل أَنَّهُ وَاقعٌ مَوقعَه فَكَأَنَّها دَخَلَتْ عَلَيْه.

فَإِذَا لَمْ يَكُنْ هُوَ صَالِحاً لَهَا فَلَاحَظَّ لمعمُولِه فِيهَا، وإلَّا لَزِمَ تَرجيحُ الفَرعِ[1] عَلَى الأَصْلِ.

وَممَّا تَدْخُلُ[2] عَليهِ هذِه اللَّامُ: الفَصلُ المسمَّى عِمَاداً

(١) هـ (ترجيح الفعل).
(٢) هـ (يدخل).

كَقَولِهِ[1] ـ تَعَالَى ـ: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ القَصَصُ الحَقُّ﴾[2].

وَمَا سِوَى مَا ذُكِرَ مِنْ مَوَاقِعِ[3] اللَّامِ إِنْ وَرَدَ بِلَامٍ حُكِمَ بِزِيَادَتِهَا.

فَمِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ الكُوفِيُّونَ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ[4]:

٢٢٣ - وَلكنَّنِي مِنْ فِعْلِهَا لَعَمِيدُ

وَكَقِرَاءَةِ سَعِيد بنِ جُبَيْر[5]: «أَلَا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُون[6] الطَّعَام[7]» ـ بِفَتْح الهَمْزة ـ.

---

(١) في الأصل (لقوله تعالى).

(٢) من الآية رقم (٦٢) من سورة (آل عمران).

(٣) ع (من موانع).

(٤) هـ ك و ع (بزيادتها كقول من قال: ولكنني...)

(٥) هكذا في هـ و ك و ع ـ وفي الأصل (ومنه قراءة بعض السلف) (ينظر البحر المحيط ٦/٤٩٠).

(٦) هـ سقط (الطعام).

(٧) من الآية رقم (٢٠) من سورة (الفرقان).

٢٢٣ ـ هذا عجز بيت من الطويل يذكر له البعض صدراً هو

يلومونني في حب ليلى عواذلي .....

ورواية ابن الأنباري في الإنصاف ص ٢٠٩ حبها لكميد ...

وهي رواية الجوهري (ع م د) ورواية هـ و ع و ك من حبها لعميد.

قال ابن النحاس في التعليقة: إن هذا البيت لا يعرف قائله ولا أوله. أنشده الكوفيون ولم يذكروا له صدراً، ولا ذكروا له سابقاً أو لاحقاً، ولهذا تضافرت كلمة البصريين على إنكاره. [ينظر العيني ٢/٤٧، وشرح التسهيل للمصنف ١/٦٩].

وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاجِز:

٢٢٤ - أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَه

وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِر:

٢٢٥ - مَرُّوا عَجَالَى فَقَالُوا: كَيْفَ سَيِّدُكُم؟
فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا: أَمْسَى لَمَجْهُوداً

وَمِنْهُ قَوْلُ الآخَر:

٢٢٦ - وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا
لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادِ

٢٢٤ ـ هذا بيت من مشطور الرجز اشتهرت نسبته إلى رؤبة بن العجاج وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٠.
الحليس: تصغير حلس: كساء رقيق يوضع تحت البرذعة، وأصل هذه كنية الأتان.
الشهربة: الطاعنة في السن.

٢٢٥ ـ من البسيط من أبيات سيبويه الخمسين المجهول قائلها وهو في مجالس ثعلب ١٥٥، والخصائص لابن جنى ٣١٦/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٨، ٨٧ والمقاصد للعيني ٣١٠/٢ ولم ينسبه هؤلاء ولا غيرهم ممن استشهد به.

٢٢٦ ـ من الطويل قائله كثير عزة من قصيدة (الديوان ص ٤٤٣).
الهائم: المجنون والذاهب في الطريق لا يدري أين يقصد.
المقصى: المبعد.
مراد: اسم مكان من راد إذا ذاهب وجاء.
شبه نفسه في إبعاد ليلى له بالبعير الذي يصيبه الهيام فيطرد عن الإبل خشية أن يصيبها ما أصابه.

وَمِنْهُ قَوْلُ الآخَر:

٢٢٧ - أَمْسَى أَبَانُ ذَليلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ
وَمَا أَبَانُ لِمَنْ أَعْلاَجِ سُوْدَانِ[١]

(ص) وَإِنْ تُخَفَّفْ (أَنَّ) أَوْ (كَأَنَّا)
فَبعدَهَا انْوِ الاسمَ مُسْتَكِنَّا
وَقَد يَبِينُ، وَإِذَا مَا أُضْمِرَا
مَعْ (أَنْ) فَجُمْلَةٌ تَجِيءُ[٢] خَبَرَا
وَإِنْ بِفِعْلٍ صُدِّرَتْ غَيرِ دُعَا
وَغَيرِ مَا تَصَرُّفاً قَدْ مُنِعَا
فَالأَحْسَنُ الفَصْلُ بِـ (قَدْ) أَو نَفْيٍ اوْ
تَنْفِيسٍ اوْ (لَوْ)، وَقَليلٌ ذكرُ (لَوْ)

= والرواية في الديوان:

. . . . . بكل مزاد

٢٢٧ ـ من البسيط لم ينسبه أحد ممن استشهدوا به.

أبان: اسم رجل.

أعلاج: جمع علج: الرجل الغليظ من كفار العجم.

سودان: جمع سود الذي هو جمع أسود، ومثله أعمى وعُمْى، وعميان ورواية ع (من أعلاج) من غير لام.

(١) هـ سقط من أول قول المصنف:

مروا عجالى. . . . إلى هنا وجاء موضعه:

إن الخلافة بعدهم لذميمة وخلائف طرف لمما أحقره

(٢) ع (يجيء).

١٨/ب / وَقَبل[١] (أَنْ) ذِي عِلْمٌ اوْ ظَنٌّ لَـزِم

وَبِشُـذُوذٍ مَـا سِـوَى هَـذَا وُسِم

(ش) (أنَّ) المفتوحةُ أَشبهُ بِالفِعْلِ مِنَ المَكسُورَةِ، لِأَنَّ لفظَهَا كَلَفْظِ (عَضَّ) مَقْصُوداً بِهِ المُضِيّ، أَوْ الأَمْر.

وَالمكسورةُ لا تُشبهُ إلاَّ الأَمرَ كَـ (جِدَّ).

فَلِذَلِكَ أُوثِرَتْ (أَنْ) المَفْتُوحةُ المخفَّفَـةُ بِبقَاءِ عَمَلِهَا، لكن عَلَى وَجْهٍ تَبَيَّن[٢] فِيه الضَعْفُ، وَذَلِكَ بِأَنْ جُعِلَ اسمُهَا محذوفاً لتكونَ[٣] بِذلِكَ عَامِلَةً كَلَا عامِلة[٤].

وَمِمَّا يُوجِبُ مَزِيَّتَهَا عَلَى المكسورةِ أَنّ طَلَبَها لِمَا تَعْمَلُ[٥] فِيه مِنْ جِهَة الاخْتِصَاص [ومنْ جِهَة وَصْلِيَّتِها بِمَعْمُولِهَا. وَلا تَطْلب المكسورَةُ مَا تَعْمَلُ فِيه إلاَّ مِنْ جِهَةِ الاخْتِصَاص][٦].

فَضَعُفَتْ[٧] بِالتَّخْفِيف، وَبَطَلَ عَمَلُهَا ـ غَالِباً ـ بِخِلَافِ المَفْتُوحَةِ.

---

(١) ط (وقيل).

(٢) ك و ع (يتبين).

(٣) هـ و ع (ليكون).

(٤) في هذا الموضع اضطراب في الأصل كما يلي: (لتكون بذلك عاملة، ومن جهة وصلتيها بمعمولها ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص كلا عاملة).

(٥) ع (يعمل).

(٦) هـ سقط ما بين القوسين.

(٧) هـ (وضعفت).

وَمِثْلُهَا (كَأَنَّ) لِتَركِيبِهَا مِن (أَنْ) والكَاف.

وَقَدْ يَظْهر اسمَاهُما[1]. فَمِثَالُ ذَلِكَ فِي (أَنْ) قَوْلُ الشَّاعِر:

٢٢٨ - لَقَـدْ عَلِمَ الضَّيْـفُ والمُـرْمِـلُونَ
إِذَا اغْـبَـرَّ أُفْقٌ وَهَـبَّـتْ شَـمَـالاَ

٢٢٩ - بِـأَنَّـكَ رَبِيـعٌ، وَغَيْثٌ مَـرِيـعٌ
وَأَنَّـكَ هُـنَـاكَ تكُـونُ الـثِّمَـالاَ

وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي (كَأَنَّ) قَوْلُ الشَّاعر:

٢٣٠ - فَيَـوْمَـا تُـوَافِينَـا بِـوَجْـهٍ مُقَسَّم
كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَم

---

(١) هـ (اسماؤها).

٢٢٨ ـ ٢٢٩ ـ من المتقارب قالتهما جنوب أخت عمرو ذي الكلب الهذلية من قصيدة ترثى فيها أخاها عمراً، وكان قد خرج غازياً فنام في الطريق فهجم عليه نمران فأكلاه، والبعض ينسبهما إلى أخته عمرة بنت العجلان، والقصيدة في ديوان الهذليين ١٢٢/٣ و ما بعدها وحماسة البحتري ٤٣٠ وقد نسب الأبيات إلى عمرة، وأمالي المرتضى ١٤٨/٤، والحماسة البصرية ٢١١/٣، وبلاغات النساء ١٧٢ والحماسة الشجرية ٣٠٩/١، والخزانة ٣٥٣/٤، نهاية الأرب ١٤٢/٧. المرملون: الفقراء من أرمل القوم نفد زادهم. المريع: الواسع.

٢٣٠ ـ من *الطويل اختلف في نسبته فقال البعض هو لكعب بن أرقم* اليشكري، وصححه في اللسان وذكر ثلاثة أبيات بعد البيت، ونسبه آخرون إلى باعث بن صريم اليشكري، ونسبه غيرهم =

عَلَى مَنْ[1] نَصَب (ظَبْية).

وَيُرْوَى بِرَفْعِهَا[2] عَلَى حَذْفِ الاسمِ.

وَيُرْوَى بِجَرِّهَا[3] عَلَى زِيَادَةِ (أَنْ) بَيْنَ كَافِ الجرِّ، والمجرورِ بِهَا.

وَلَا يكُونُ الخَبرُ عِندَ إضمَارِ اسمِ (أَنْ) إلَّا جُمْلَةً.

إمَّا اسْمِيَّة كَقَولِ الأَعْشَى:

٢٣١ - فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا
أَنْ هَالِكٌ كُـلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

وَإمَّا فِعْلِيَّة: فَإِنْ كَانَ الفِعْلُ دُعَاءً، أَوْ غَيرَ مُتَصَرِّفٍ بَاشَرَتْهُ (أَنْ) كَقَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ: ﴿ والخَامِسَة أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْها ﴾[4].

= إلى علباء بن أرقم من أبيات في شأن امرأته (ينظر سيبويه ٢٨٢/١ ونسب إلى باغت بن صريم، الإنصاف ٢٠٢، ابن الشجري ٣/٢ ابن يعيش ٧٢/٨، الخزانة ٤ /٣٦٤، ٤٨٩، العيني ٣٠١/٢، ٣٨٤/٤، همع ١٤٣/١، ١٨/٢.

(١) ك ع سقط (من).

(٢) ك و ع (رفعها).

(٣) ك ع (جرها).

(٤) من الآية رقم (٩) من سورة (النور).

٢٣١ ـ من البسيط من قصيدة للأعشى والرواية في الديوان ص ١٤٧.

. . . . . أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل

ورواية ع (يخفى).

و [قوله]: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى﴾[1].

وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُمَا قُرِنَ بِـ (قَدْ) كَقَولِهِ ـ تَعَالَى ـ[2]: ﴿وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[3].

وَكَقَوْل الشَّاعِر[4]]:

٢٣٢ - شَهِدْتُ بِأَنْ قَدْ خُطَّ مَا هُوَ كَائِنٌ
وَأَنَّكَ تَمْحُو مَا تَشَاءُ وَتُثْبِتُ

أَوْ بِنَفْي نحو[5] [قَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ]: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَد﴾[6].

أَوْ بِحَرْفِ تَنْفِيسٍ نَحو [قَولِه ـ تَعَالَى ـ][7] ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُمْ مَرْضَى﴾[8]. أَوْ بِـ (لَوْ) نَحو [قَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ][9]: ﴿أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الغَيْب﴾[10].

(١) من الآية رقم (٣٩) من سورة (النجم).
(٢) هـ (كقول الله تعالى).
(٣) من الآية رقم (١١٣) من سورة (المائدة).
(٤) سقط ما بين القوسين من الأصل.
(٥) هـ سقط (نحو).
(٦) من الآية رقم (٧) من سورة (البلد).
(٧) من الآية رقم (٢٠) من سورة (المزمل).
(٨) سقط من الأصل ومن هـ (منكم مرضى).
(٩) من الآية رقم (١٤) من سورة (سبأ).
(١٠) هـ سقط (الغيب).

٢٣٢ ـ من الطويل لم أعثر له على قائل معين وهو في الأشموني ٢٩٢/١.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ لاَ تَقَعُ[1] (أَنْ) المذكورةُ ـ غَالِباً ـ إِلاَّ بَعْد عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ فَلِذَلِكَ قُلْتُ:

وَقَبْـلَ (أَنْ) ذِي عِلْمٌ اوْ ظَنٌّ لَزِمَ
وَبِشُـذُوذٍ مَـا سِـوَى هَـذَا وُسِم

فَمِن الشَّاذِّ قَوْلُ كُثَيِّر:

٢٣٣ - تُمَنِّيك نَفْسٌ أَنْ سَتَدْنُـو وَلَو دَنَتْ
دَنَتْ وَهي لاَ بِالْوَصْلِ يَدْنُو سُرُورُها

وَقَوْلُ الفَرَزْدَق:

٢٣٤ - أَبِيتُ أُمَنِّي النَّفْسَ أَنْ سَوْفَ نَلتَقِي
وَهَـلْ هُوَ مَقْـدُورٌ لِنَفْسِي لِقَـاؤُهَـا

فَأَوْقَعَا (أَنْ) المُخَفَّفَة بَعْدَ فِعْل[2] التَّمَنِّي ـ وَهُوَ غَرِيب ـ.

---

(١) ع (يقع).

(٢) هـ (فعلى التمني).

٢٣٣ ـ من الطويل نسبه المصنف إلى كثير بن عبد الرحمن وليس في ديوانه

وفي ع:

تمنيك نفس أن سيدنو وقد دنت .....

وفي هـ. سقط (دنت) من أول الشطر الثاني.

٢٣٤ ـ من الطويل قاله الفرزدق (الديوان ١/١٢).

وفي هـ (أتيت أمني).

وَمِنَ الشَّاذِّ ـ أَيْضاً ـ قَولُ الشَّاعِر[1]:

٢٣٥ ـ رَأَيْتُكَ أَحْيَيْتَ النَّدَى بَعد مَوْتِه
فَعَاشَ النَّدَى مِنْ بَعْد أَنْ هُوَ خَامِلُ

٢٣٦ ـ فَكَانَ لَهَا وُدِّي وَرِيقَةُ مَيعَتِي
وَلِيداً إِلَى أَنْ رَأْسِي اليومَ أَشْيَبُ

فَأَوْقَعَا (أَنْ) المُخَفَّفَة غير مَسْبُوقَةٍ بِعِلْم وَلَا ظَنٍّ.

وَكَذَلِكَ إِنْ وَقَع الفعلُ بَعْدَهَا مُتَّصِلاً بِهَا وَلَمْ يَكُنْ دُعَاءً، وَلَا غَيرَ مُتَصَرف[2] فَهُوَ جَائِزٌ بِضَعْف.

وَقَد يكونُ الفِعْل المُتَّصِلُ بِهَا مُضَارِعاً، وَقَدْ يكُونُ مَاضِياً.

فَالمُضَارِعُ كَقَول الشَّاعر:

٢٣٧ ـ عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا
قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

---

(١) هـ و ك و ع (ومن الشاذ أيضاً قوله)
(٢) ك (غير منصرف).

٢٣٥ ـ من الطويل وعبارة المصنف في هـ و ك و ع توحي بأن قائله الفرزدق وليس في ديوانه خامل: ساقط لا نباهة له.
وإن كان التعبير بخامد أولى لأن الخامد: الساكن وهو يناسب قوله في الشطر الأول (بعد موته).

٢٣٦ ـ من الطويل ورواية هـ (وكان لها).
الريقة: القوة والرمق، ميعة الشباب: أوله.

٢٣٧ ـ من الخفيف قال العيني ٢/٢٩٤ لم أقف على اسم قائله.
يؤملون: يُرْجَون. السؤل: الأمنية.

وَكَقَوْل الآخر[1]:

٢٣٨ - إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُوَيْقَةُ إِنْ أَمِنْتِ مِنَ الرَّزَاحِ

٢٣٩ - وَنَجَوْتِ مِنْ عَرَضِ المَنُونِ مِنَ الغُدُوِّ إِلَى الرَّوَاحِ

٢٤٠ - أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلَاحِ

وَالمَاضِي كَقَوْلِ أَبِي ذُؤَيْب:

٢٤١ - فَلَمَّا رَأَوْا أَنْ أَحْكَمَتْهُم وَلَمْ يَكُنْ
يَحِلُّ لَهُمْ إِكْرَاهُهَا وَغِلَابُهَا

٢٤٢ - دَعَانِي إِلَيْهَا القَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِه
سَرِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابُهَا

---

(١) ع سقط (الآخر).

٢٣٨ - ٢٤٠ - من مجزوء الكامل أنشدها الفراء عن القاسم بن معن قاضي الكوفة.

زعيم: كفيل. الرزاح: السقوط من الإعياء هزالاً. الطلاح: من شجر العضاه.

وفي اللسان (طلح): إن نجوت من الرزاح. والأبيات في الخزانة ٣/٥٥٩.

وفي ع و ك (غرض المنون).

٢٤١ - ٢٤٢ - من الطويل قالهما أبو ذؤيب الهذلي (خويلد بن خالد) والقصيدة التي منها هذان البيتان في ديوان الهذليين ١/٧١.

وضمير المفردة المؤنثة يعود إلى أسماء المتقدم ذكرها في مطلع القصيدة وهو:

أبالصرم من أسماء حدثك الذي جرى بيننا يوم استقلت ركابها

وروي (مطيع) و (سميع) بدل (سريع) وهي رواية ع و ك و

وَلَيْسَ المَرادُ بِالعِلْمِ والظَنِّ لَفْظُهُمَا، بَلْ مَعْنَاهُـمَا بِأَيِّ لَفْظٍ كَان.

فَمِنْ وُقُوعِ (أَنْ) المَخَفَّفَة بَعْد مُفْهِمِ [1] عِلْمٍ قَولُ ابنِ أَبِي رَبِيعَة:

٢٤٣ - ثُمَّ انْصَـرفْتُ وَكَانَ آخِـر عَهْـدِنَـا
أَنْ سَـوفَ يَجْمَعُنَا إِلَيْـكَ المَوْسِمُ

وَمِنْهُ قَوْلُ الأَحْوَص[2]:

٢٤٤ - وَمَـا كُنْتُ زَوَّاراً وَلَكِنَّ ذَا الهَـوَى
إِذَا لَمْ يَـزُر لَا بُـدَّ أَنْ سَيَـزُورُ

وَمِنْهُ قَوْلُ جَرِير:

= هـ ورواية الديوان (عصاني إليها القلب).
والبيت الذي ذكره المصنف متقدماً هنا ذكر في الديوان متأخراً ووقعت كلمة (دعاني) أو (عصاني) في جواب (لما) في بيت يسبق هو
ثلاثة أعوام فلما تجرمت علينا بهون واستحار شبابها
والبيت الثاني من شواهد المصنف في شرح عمدة الحافظ ص ١١٩، وشرح التسهيل ٢/١٩٩.

(١) ع (بعد فهم علم)
(٢) هـ (قول الاخر).
٢٤٣ ـ من الكامل ديوان عمر ص ٢٢٧، والرواية فيه:
. . . . . وكان آخر قولها . . . . . .
٢٤٤ ـ من الطويل وفي هـ (إذا لم تزر).

٢٤٥ - وَآيَـةُ لُؤْمِ التَّيْـمِ أَنْ لَـوْ عَـدَدْتُمُ
أَصَـابِـعَ تَيْمِيٍّ نَقَصْنَ عَنِ العَشْـر

وَلِذَلِكَ قَالَ الفَرَّاء فِي﴿ آيَتكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ﴾[1]: «قُرِىءَ نَصْباً، وَلَوْ رُفِعَ كَانَ صَوَاباً»[2].

(ص) وَخُـفِّفَـتْ (إنَّ) فَـقَـلَّ الـعَـمَـلُ
وَإنْ تَـلاَ فِعْـلٌ فَمِـمَّـا يَعْـزِل
عَمَـلَ الابْتِـدَا وَشَـذَّ نَحْـو (إنْ
قَتَلْتَ) وَالـثَّـانِي بِـلاَمٍ يَـقْتَـرن
فَـارِقَـةً إنْ لَـمْ يكـنْ يُسْتَغْنَى
عَنْ ذِكْـرِهـا بَعمـل ، أَوْ مَعْنَى

إِهْمَالُ (إنَّ) المكسُورةِ بالتَّخْفيفِ أكثرُ مِنْ إِعْمَالِهَا، وَلِذَا قَلْتُ:

. . . . . فقَلَّ العَمَلُ . . . . . .

(١) من الآية رقم (٤١) من سورة (آل عمران) ومن الآية رقم (١٠) من سورة (مريم).
(٢) قال الفراء في معاني القرآن ٢/١٦٢.
وقوله (آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال).
(أن) في موضع رفع أي: آيتك هذا.
و (تكلم) منصوبة بـ (أن).
ولو رفعت كما قال «أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا» كان صواباً».
٢٤٥ - من الطويل (ديوان جرير ٢١٤) والرواية في الديوان:
. . . . . من العشر

[ثُمَّ أَشَرْتُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا تَلاَهَا فِعْلٌ فَحَقُّه أَنْ يكونَ بَعْض نَواسِخ الابْتِدَاء نَحو [قَوله ـ تَعالَى ـ][1]: ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾[2]].

ثُمَّ أَشَرْتُ إِلَى أَنَّه قَدْ يليهَا فِعْلٌ غيرُ نَاسِخٍ للابْتِدَاءِ عَلَى سَبِيل الشُّذُوذِ كَقَوْل عَاتِكَةَ امرأةِ الزُّبَيْر ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْه ـ.

٢٤٦ ـ يَـا عَمْـرُو لَـوْ نَبَّهْتـهُ لَـوَجَـدْتـهُ
لَا طَائِشاً رَعْشَ الجَنَـانِ وَلَا اليَدِ

٢٤٧ ـ شَلَّتْ يَمِينُـكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً
حَلَّتْ عَلَيْـكَ عُقُـوبَـةُ المُتَعمِّدِ

وَحَكَى الكُوفِيُّونَ: (إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُك، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ[3]).

---

(١) من الآية رقم (١٤٣) من سورة (البقرة).

(٢) هـ (سقط ما بين القوسين).

(٣) جاء في أصول ابن السراج ١/٣١٦:
(حكى الفراء «إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه»).

٢٤٦ ـ ٢٤٧ ـ بيتان قالتهما عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية، العدوية ترثي زوجها الزبير بن العوام ـ رضي الله عنه ـ وتدعو على قاتله عمرو بن جرموز، وفي الشطر الأول من البيت الثاني روايات منها رواية المصنف هنا وهي رواية ابن جنى في المحتسب ١٤٥.
ومنها روايته في شرح التسهيل ١/٧٠ وهي:
ثكلتك أمك . . . . . =

وَسمِعَ سيبَوَيْـهِ[1] بَعْضَ العَرَبِ يَقُولُ: (أَمَا إِنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْراً) ـ بِالكَسْرِ ـ.

وَجَعَلَ تَقْدِيرَهُ: أَمَا إِنَّكَ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْراً.

وَالفَتْحُ أَشْهَرُ.

وَإِذَا أُعْمِلتَ وَهِيَ[2] مُخَفَّفة [فَالمتكَلِّمُ بِالخِيَارِ فِي الإِتْيَانِ بِاللَّامِ وَترِكِها، كَمَا كَانَ قَبْلَ التَّخْفِيف.

وَمِنْ إِعْمَالِها مُخَفَّفَةً[3]] قَوْلُهُ ـ تَعَالَى ـ: ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[4].

= ومنها روايته في شرح عمدة الحافظ ٨١ وهي:

هبلتك أمك . . . . . .

ومنها رواية ابن يعيش في شرح المفصل ٧٢/٨

بالله ربك . . . . . .

(ينظر الخزانة ٣٤٨/٤، همع ١٤٢/١، المقاصد النحوية ٢٧٨/٢، والإنصاف ٦٤١/٢)

والشلل: يبس في اليد أو ذهابها. الطائش: الذي لا يصيب الهدف.

الجنان: القلب أو الروح. عقوبة المتعمد: القتل في الدنيا، والعذاب في الآخرة.

(١) ينظر كتاب سيبويه ١/ ٤٨٢.

(٢) هـ (فهي مخففة).

(٣) هـ سقط ما بين القوسين.

(٤) من الآية رقم (١١١) من سورة (هود). =

قَالَ سِيبَوَيْه[1]:

«وَحَدَّثَنَا مَنْ نَثِقُ بِهِ أَنَّه سَمِعَ مِنَ العربِ مَنْ يقُولُ: (إنْ عَمراً لَمُنْطَلِق)».

وَقَالَ الأَخْفَشُ فِي / كِتَابِ (المَعَانِي) لَه: ١٩/أ

«وَزَعَمُوا أَنَّ بَعْضَهُم يَقُولُ: (إنْ زَيداً لَمَنْطَلِقٌ) وَهِيَ مَثَل:

= وفي هذه الآية قراءات منها ما يلي:

الأولى: قراءة نافع وابن كثير بتخفيف نون (انْ) وميم (لـمَا) على إعمال (إنْ) المخففة. واللام في (لما) داخلة في خبر (ان) و (ما) موصولة أو نكرة موصوفة، ولام (ليوفينهم) لام القسم، وجملة القسم مع جوابه صلة الموصول، أو صفة لـ (ما).

والتقدير على الأول: وان كلاًّ للذين واللهِ ليوفينهم.

والتقدير على الثاني: وإن كلاًّ لخلق أو لفريق واللهِ ليوفينهم.

والموصول أو الموصوف خبر لـ (ان).

الثانية: قراءة ابن عامر وحفص وحمزة وأبي جعفر بتشديد نون (انّ) وميم (لمّا) وهي قراءة ظاهرة فـ (انّ) عاملة، ووافقهم الشنبوذي.

الثالثة: قراءة أبي بكر ـ بتخفيف النون وتشديد الميم ـ جعل (ان) نافية و (لما) كـ (الا) و (كلا) منصوب بمفسر بقوله ليوفينهم. ووافقه الحسن.

الرابعة: قراءة المطوعي بتخفيف (ان) ورفع (كل) وتشديد (لما) على أن (ان) نافية و (كل) مبتدأ و (لما) بمعنى (الا) وهي قراءة ظاهرة.

وحكم (لما) في الطارق حكمها في (هود) تشديداً وتخفيفاً، ويس كالزخرف [ينظر إتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٠، ٣٦٤، ٣٨٥].

(١) ينظر كتاب سيبويه ١ / ٢٨٣.

﴿وَإِنْ كُل نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[1] ـ يُقْرَأُ[2] بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ ـ»[3]. هَذَا نَصّه

فَإِذَا[4] أُهْمِلَت لَزِمَت اللَّامُ[5] ثَاني الجُزْأَيْن لِئَلَّا يُتَوهّم كَوْنُهَا نَافِيةً.

[فَإِنْ كَانَ المحلُّ غَيْرَ صَالحٍ لِلنَّفْيِ لَمْ يَجب اللَّامُ نَحْو: (إِنْ كَادَتْ نَفْسُ الخَائِف تَزْهَقُ)][6] و (إِنْ كَانَ الكريمُ يرتاحُ لِلعَطَاءِ) و (إِنْ وَجَدْت اللَّهَ لَطِيفاً بِعبَادِه).

وَفِي صَحِيح مُسْلم عَنْ عَائِشة أُمِّ المؤمنين[7] ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْها:

(إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّم ـ يُحِبُّ التَّيَمُّنَ فِي طَهُورِه إِذَا تَطهَّر، وَفِي تَرَجُّلِه إِذَا تَرَجَّل، وَفِي انْتِعَالِه[8] إذا انْتَعَل)[9].

---

(١) الآية رقم (٤) من سورة (الطارق).

(٢) ك و ع (قرىء).

(٣) تفصيل هذه القراءة ووجوهها في البحر المحيط ٨/٤٥٤.

(٤) هـ سقط (فإذا).

(٥) هـ (باللام).

(٦) هـ سقط ما بين القوسين.

(٧) ك ع هـ سقط (أم المؤمنين).

(٨) ع (نعاله).

(٩) أخرجه البخاري باب الصلاة ٤٧، والأطعمة.
ومسلم في باب الطَّهارة ٦٦، ٦٧. وأبو داوود في اللباس ٤١

وَمِنْهُ قِرَاءَةُ بَعْضِ السَّلَف: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لِمَا[1] مَتَاعُ الحَيَاةِ الدُّنْيا﴾[2].

ـ ذكرَهَا ابنُ جِنِّي فِي المحْتَسب، وَعَزَاهَا إِلَى أَبِي رَجَاء ـ[3].

وَ (مَا) مَوْصُولَة، وَعَائِدُهَا مَحْذُوفٌ.

وَالتَّقْدِيرَ: وَإِنْ كُلّ ذَلِكَ لِلَّذِي هُوَ مَتَاعُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا[4].

وَمِنْهُ قَوْلُ الطِّرِمَّاحِ.

= والترمذي في الجمعة ٧٥ والنسائي في الطهارة ٨٩ والغسل ١٧، والزينة ٨، ٦٢ وابن ماجة في الطهارة ٤٢ وأحمد ٦/٦١، ١٣٠، ١٤٧، ١٨٨، ٢٠٢، ٢١٠.

(١) ع سقطت اللام من (لما).

(٢) من الآية رقم (٣٥) من سورة (الزخرف).

(٣) أبو رجاء هو عمران بن تيم العطاردي، البصري، التابعي، الكبير، ولد قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة. وكان مخضرماً، أسلم في حياة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولم يره، عرض القرآن على ابن عباس، وتلقنه من أبي موسى، وحدث عن عمر وغيره من الصحابة مات سنة ١٠٥هـ.
[طبقات القراء للجزري ١/٦٠٤].

(٤) قال ابن جنى في المحتسب ٢/٢٥٥ ومن ذلك قراءة أبي رجاء (لِمَا متاع). قال أبو الفتح:
«(ما) هنا بمنزلة (الذي) والعائد إليها من صلتها محذوف وتقديره: وإن كل ذلك لِلذي هو متاع الحياة الدنيا.
فكأنه قال: وإن كل ذلك لما يتمتع به من أحوال الدنيا..)».

٢٤٨ - أَنَا ابنُ أُبَاةِ الضَّيْم مِن آلِ مَالِكٍ
وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِن

(ص) وَنَصْبَ مَا عَلَى اسم ذَا البابِ عُطِف
أَجِزْ بِلاَ قَيْدٍ، وَبِالرَّفْعِ اعْتَرف
لِـ (إنّ) بَعْدَ خَبرٍ، وَقَبْلَ أَنْ
نَوَيْتَ تَأْخِيراً، وَ (أَنَّ) مِثل (إنّ)[1]
وَالرفعَ[2] - مُطْلَقاً - رَأَى الكِسَائِي
وَإِنْ يكُ الإِعْرَابُ ذَا خَفَاءِ
وَقُدِّمَ المعطوفُ فَالفَّراءُ قَدْ
يَرْفَعْ عُمُوماً، وَبِفَتْوَاهُ وَرَد
«يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ
فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِهِ[3] أَنِيسُ»

---

(١) هكذا ورد في الشطر الثاني في الأصل.
وفي س وش وط وك وع . . . . . نويت تأخيرا و (لكن) كـ (ان)
(٢) ع (والرمطلقا).
(٣) هـ (ليس فيه).

٢٤٨- من الطويل قاله الطرماح - الحكم بن حكيم - (الديوان ١٧٣).
وهو من شواهد المصنف في شرح عمدة الحافظ ٣٢، وشرح التسهيل ١/ ٧٠.
أباة: جمع آب وهو الممتنع. الضيم: الظلم.
والشاهد في قوله (وإن مالك كانت) حيث استغنى عن اللام بعد (إن) المخففة لأن موضعها غير صالح للنافية.

وَصَـحَّ «أَجْمَعُـونَ ذَاهِبُـونَـا»
«وإنَّهُم» مِنْ قَبْـلِ «أَجْمَعُـون»
وَنَاصِبٌ بِـ (لَيْتَ) يَحْيَى الخَبَـرا[1]
وَبَعْضُهُم عَمَّ، وَمِمَّـا سُـطِّرَا
«كَـأَنَّ أُذْنَـيْـهِ إذَا تَـشَـوَّفَـا
قَـادِمَـةً أَوْ قَـلَمَـاً مُحَـرَّفَـا»

(ش) يَجُوزُ نَصْبُ المعطوفِ عَلَى اسمِ (إنَّ) وَأَخَوَاتِهَا مُتَقَدِّماً عَلَى الخَبَرِ، وَمُتَأَخِّراً.

فَالتَّقدم[2] كَقَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلائكتهَ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِي ﴾[3].

وَالتَّأَخّر كَقَول الرَّاجِزِ:

٢٤٩ - إِنَّ الرَبيعَ الجَوْدَ والخَرِيفَا
٢٥٠ - يَدَا أَبِي العَبَّاس والصَّيُوفَا

---

(١) هكذا في الأصل وفي ط وهـ وفي باقي النسخ
(وناصب يحيى بـ(ليت) الخبرا .....

(٢) هـ (فالمتقدم).

(٣) من الآية رقم (٥٦) من سورة (الأحزاب).

٢٤٩ ـ ٢٥٠ ـ هذا رجز ينسب لرؤبة بن العجاج (الديوان ص ١٧٩) من أرجوزة قالها في مدح أبي العباس السفاح.
الجَوْد: ـ بفتح الجيم وسكون الواو: المطر الغزير.
ويروى الجون: والمراد به السحاب الأسود.

وَيجُوزُ الرفعُ مَعَ (إنّ) وَ (لكِنّ) ـ خُصُوصاً ـ بَعدَ الخَبرِ بإجْمَاع.

وَمِثَالُ ذَلِكَ مَعَ (إنَّ) قَوْلُه:

٢٥١ ـ فَمَنْ يَـكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُـوهُ وَأُمُّـهُ
فَـإِنَّ لَنَـا الأُمَّ النَّجِيبَـةَ وَالأَبُ

وَمِثَالُهُ مَعَ (لَكِنَّ) قَوْلُهُ:

٢٥٢ ـ وَمَـا زِلْتُ سَبَّاقـاً إِلَى كُـلِّ غَـايَـةٍ
بِهَا يُقْتَضَى فِي النَّاسِ مَجْدٌ وَإِفْضَالُ

٢٥٣ ـ وَمَا قَصَّرَتْ بِي فِي التَّسَامِي خُؤُولَةٌ
وَلكنَّ عَمّى الطَّيِّبَ الأَصْلِ وَالخَالُ

= والمراد بالربيع والخريف والصيوف: أمطارهن.
والمراد بأبي العباس: السفاح أو خلفاء بني العباس.
وهذا من التشبيه المقلوب يقصد به المبالغة.

٢٥١ ـ من الطويل أنشده النحاة ولم ينسبه أحد إلى قائله (العيني ٢/٢٦٥).
قال يس في حاشيته على التصريح:
«قال اللقاني: والوصف وعطف البيان، والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز العطف على المحل.
ولم يذكر غيرهم في ذلك منعاً ولا إجازة.
والأصل الجواز إذ لا فارق.
ولم يذكروا البدل، والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع نحو (إن الزيدين استحسنهما شمائلهما) ـ بالرفع ـ».

٢٥٢ ـ ٢٥٣ ـ من الطويل والتسامي: العلو والرفعة (ينظر، شواهد =

وَأَجَازَ ذَلكَ الكِسَائيّ ـ مُطْلَقاً ـ[1].

وَالفَرَّاءُ فِي سَائِرِ عَوَامِلِ البَابِ بِشَرْطِ خَفَاءِ إعْرَابِ الاسمِ.

وَمِنْ حُجَجِ الفَرَاءِ قَولُهُ ـ تَعَالَى ـ: ﴿ إِنَّ الذِينَ آمَنُوا وَالذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ والنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَاليَومِ الآخِرِ وَعِمَلَ صَالِحاً فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِم وَلَا هُمْ يَحْزَنُون ﴾[2].

وَمِنْ حُجَجِهِ[3] ـ أَيْضاً ـ قَوْلُ الشَّاعر[4]:

٢٥٤ ـ فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ
فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

وَيَصْلُحُ أَنْ يكونَ هَذَا وَشِبْهُهُ حُجَّةً للكِسَائيّ[5].

= العيني ٢/٣١٦ التصريح ١/٢٢٧ الهمع ٢/١٤٤ الدرر ٢/٢٠٢ شرح الأشموني ١/٢٨٧).

(١) ع و ك سقط (مطلقا).

(٢) من الآية رقم (١٦٩) من سورة (المائدة).

(٣) ك و ع (ومن حجته.).

(٤) هـ (كقول الشاعر).

(٥) هـ (حجة الكسائي).

٢٥٤ ـ من الطويل قاله ضابىء بن الحارث البرجمي من أبيات يقولها وهو محبوس بالمدينة أيام أمير المؤمنين عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ رواها له أبو العباس المبرد في الكامل ١/١٨٨ وأبو زيد في النوادر ص ٢٠.
وقيار: اسم فرسه، وقال أبو زيد: اسم جمله، وقيل هو رجل.

وَيَقُول: بِنَاءُ الاسم فِي الآيَةَ والبَيْت وَقَعَ اتِّفَاقاً، وَرَفْعُ المَعْطُوف هُوَ الحُجَّة والأَصْلُ التَّسْوِيَةُ بَيْن المُعْرب والمَبْنِي فِي إجْرَاءِ[1] التَّوابِعِ عَلَيْهِمَا.

وَسِيبَوَيْه يَحْمِلُ الْآيَةَ والبَيْتَ عَلَى أَنَّ المَعْطُوفَ فِيهِمَا مَنْوِيُّ التَّأْخِير[2].

وَيُلْحِقُ فَي ذَلِكَ (أَنَّ) بـ (إنَّ) إِذَا كَانَ مَوْضِعُهَا مَوْضِعَ جُمْلَة نَحو: (عَلمتُ أَنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ، وَعَمْروٌ).

وَاسْتَشْهَدَ سِيبَوَيْه[3] بِقَوْلِ اللَّه ـ تَعَالى[4] ـ ﴿ وَأَذانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْم الحجِّ الأكبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكينَ وَرَسُولُه ﴾[5].

وبقَوْلِ[6] الشَّاعِر[7]:

٢٥٥ - وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ
بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

---

(١) هـ (آخر).

(٢) تنظر الآية في كتاب سيبويه ١/٢٩٠ وما بعدها والبيت في كتابه ١/٣٧ وما بعدها.

(٣) استشهد سيبويه بالآية في موضعين ١/١٢١، ١/٢٨٥.

(٤) ك ع هـ (بقوله تعالى).

(٥) من الآية رقم (٣) من سورة (التوبة).

(٦) هـ وكقول.

(٧) تحدث سيبويه عن هذا البيت ١/٢٩٠ وما بعدها.
٢٥٥ ـ من الوافر قاله بشر بن أبي خازم (الديوان ص ١٦٥).

وَقَالَ:

التَّقْدِيرُ: فَاعْلَمُوا أَنَّا بُغَاةٌ مَا بَقِينَا[1] وَأَنْتُمْ[2].

وَلِموافَقَةِ سِيبَوَيْه قُلْتُ:

. . . . . و(أَنَّ) مِثْلُ (إنّ)

وَلَمْ يَخُصّ[3] الفراءُ رفعَ[4] المعطوفِ بـ (إنّ) و (لكنّ) بَلْ أَجَازَهُ عُمُوماً وَأَنْشَدَ مُسْتَشْهِداً[5]:

٢٥٦ - يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ

٢٥٧ - فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِه إِنِيسُ

وَمِمَّا يَصْلُح الاحْتِجَاجُ[6] بِهِ لِلفَراءِ وَالكِسَائِيّ عَلَى رَفْعِ المَعْطُوف قَبْل الخَبر قَوْلُ بَعْضِ العَرب: (إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ).

---

(١) هكذا في كتاب سيبويه وسقط قوله (ما بقينا) من كل النسخ.

(٢) زادت ك و ع (وأنتم كذلك).

(٣) ع (ولم يختص).

(٤) ك و ع سقط (رفع).

(٥) معاني القرآن ٣/٢٧٣.

(٦) ك و ع (للاحتجاج).

٢٥٦ - ٢٥٧ - من أرجوزة لجران العود: عامر بن الحارث النميري (الديوان ص ٥٢). ورواية سيبويه ١/١٣٣ والفراء: وبلدة ليس بها أنيس.

ونسب هذا الرجز في التصريح ١/٢٣٠ لرؤبة بن العجاج.

ورواية همع الهوامع ٢/١٤٤ في بلدة ليس بها أنيس.

فَرَفَعَ التّوكِيدَ حَمْلاً عَلَى مَعْنَى الابْتِدَاءِ فِي المؤكَّد مَعَ أَنَّهُمْا شَيْءٌ وَاحِدٌ فِي المَعْنَى.

فَأَنْ يكونَ ذَلِكَ في المعْطُوفِ والمعطوفِ عَلَيْهِ لِتَبَايُنِهِمَا فِي المَعْنَى أَحَقُّ وَأَوْلَى.

وَنَسَبَ سِيبَوَيْه قَائِلَ: (إنَّهم[1] أجْمعُونَ ذَاهِبُونَ) إِلَى الغَلَط[2] مَعَ أَنَّه مِنَ العَربِ الموثُوقِ بِعَرَبِيَّتِهم.

وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ سِيبَوَيْه ـ رَحِمَهُ الله ـ بِمَرْضِيّ، بِل الأَوْلَى أَنْ يُخَرّج[3] عَلَى أَنَّ قَائِلَ ذَاكَ[4] أَرادَ: أَنَّهُمْ هُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ.

عَلَى أَنْ يكونَ (هُمْ) مبتدَأً مؤكداً بِـ (أَجْمَعُون) مخبراً عنهُ بـ (ذَاهِبُونَ).

ثُمَّ حُذفَ المبتدأُ، وبَقِي توكيدُه، كَما يحذفُ الموصُوفُ، وَتَبقَى صِفَتُهُ.

وَأَكثرُ ما يكونُ ذَلكَ في صِلَةِ الموصُولِ نحو: (قَدِم الذينَ فارقتُ أَجْمَعِين). أَي: الذينَ فارقتُهُمْ أَجْمعينَ.

---

(١) هـ (إنهوا أجمعون).

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٢٩٠:
(واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: (إنهم أجمعون ذاهبون) و (إنك وزيد ذاهبان).

(٣) ك (تخرج).

(٤) ك و ع (ذلك).

وَقَدْ أَجَازَ الفَرَّاءُ نَصْبَ جُزْأَي الابْتِدَاءِ بِـ (لَيْتَ)[1] ومن شَوَاهِدِه قولُ الشَّاعر:

٢٥٨ - ليتَ الشَّبَابَ هوَ الرجِيعَ إِلَى الفَتَى
والشيبُ كَانَ هُوَ البَدِيءُ الأَولُ

ولا حُجَّةَ فِيهِ لإِمكَان تَقْدير (كَانَ)، وَجَعل (الرَّجيع) خَبَرهَا.

وَأَنْشَدَ أَبُو العَبَّاس ثَعْلَب[2]:

٢٥٩ - فَلَيْتَ غَداً يكُونُ غِرَارَ شَهْر
وَلَيْتَ اليومَ أَيَّاماً طِوَالاً

ومِنَ الكُوفيِّين مَنْ يَنْصِبُ الجُزْأَيْن بِـ (لَيْتَ)[3] وَغَيرها من

---

(١) قال الفراء في معاني القرآن ٢/٣٥٢.
«أنشدني الكسائي:
ليت الشباب هو الرجيعَ إلى الفتى والشيب كان هو البدىء الأول
فرفع في (كان) ونصب في (ليت).....
قال: الفراء يجيز هذا، ولا يجيزه غيره من النحويين.

(٢) ينظر مجالس ثعلب ص ٢٣٦.

(٣) ينظر تفصيل ذلك في شرح المفصل لابن يعيش ٨/٨٤ وقد نسب هذه اللغة لبني تميم.

٢٥٨ ـ من الكامل أنشده الفراء عن الكسائي في معاني القرآن ٢/٣٥٢ ولم يعزه، وقائله القطامي (الديوان ص ٧).

٢٥٩ ـ من الوافر أنشده ثعلب ولم ينسبه لقائل معين (مجالس ثعلب ١٩٦ القسم الأول) ومعنى غرار شهر: مثل شهر.

أَخَوَاتِهَا ويستشهد بِقَوْلِ الرَّاجِزِ العُمَاني[1]:

٢٦٠ - كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا

٢٦١ - قَادِمَةً أَوْ قَلَماً مَحَرَّفَا

وَبِحديثٍ يُرْوَى[2] وَهُوَ[3]: (إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفاً)[4].

وَرَدُّ جَميعِ ذَلِكَ إِلَى الأُصُولِ المُجْمَعِ عَلَيْهَا أَوْلَى.

فَيُخرجُ (كَأَنَّ أُذْنَيْه) عَلَى تَقْدِيرِ كَأَنَّ أُذْنَيْهِ يُحَاكِيَان[5] أَوْ

١٩/ب / نَحو ذلك.

---

(١) هو محمد بن ذؤيب، من مخضرمي الدولتين وأحد شعراء الرشيد.

(٢) ك ع هـ (روى).

(٣) سقط (وهو) من الأصل.

(٤) أخرجه مسلم في باب الايمان ٣٢٩.

(٥) هـ (يحاكيا).

٢٦٠ - ٢٦١ - رواية المصنف هنا هي رواية المبرد في الكامل ٥١٣، والعقد ٥/٣٦٧، وسمط اللآلىء ٨٧٦، ورواية ابن جنى في الخصائص (قلامة أو قلما محرفا) وينظر الخزانة ٤/٢٩٢ والخصائص ٢/٤٣٠ والموشح ٢٩٧، وشرح التبريزي ٢/٣٢٩.

تشوف: نصب أذنيه للاستماع القادمة: إحدى قوادم الطير، القلم المحرف: المقطوط لاعلى جهة الاستواء، بل يكون الشق الوحشي أطول من الشق الأنسي.

وقد أجيب عن هذا البيت بأجوبة كثيرة منها إجابة ابن جنى في الخصائص أن الراجز أراد: قادمتان أو قلمان محرفان فحذف النون للضرورة، ومنها اجابة المصنف.

وَيُخَرَّجُ (إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ) عَلَى أَنَّ (قَعْر) مَصْدَر مِنْ قَوْلِهِم: قَعَرتُ[1] البِئْرَ، أَيْ بَلَغْتُ قَعْرَها.

و (سَبْعِينَ) مَنْصُوبٌ[2] عَلَى الظَّرْفِيَّة، وَقَدْ وَقَع خَبَراً، لِأَنَّ الاسمَ مصدرٌ والإخبارُ عَنِ المَصْدَرِ بِظَرْفِ الزَّمَانِ مُطَّرِدٌ.

وَممَّا يَسْتَشْهِدُ بِهِ نَاصبُ الجُزْأَيْن قَوْلُ الشَّاعِرِ:

٢٦٢ - إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ ولتكُن
خِطَـاكَ خِفَافـاً إِنَّ حُرَّاسَنَـا أُسْـداً

---

(١) هكذا في الأصل - وفي هـ و ع وك (قعر البئر).
(٢) هـ (منصوباً).

٢٦٢ - من الطويل نسب في الخزانة ٢/١٤٤ لأبي زبيد الطائي وليس في ديوانه ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ١/١٢٢ لعمر بن أبي ربيعة. جنح الليل: جانبه.
والشاهد قوله: (إن حراسنا أسداً) حيث نصب الجزأين بـ (إن). وقد صحح الصبان في حاشيته على الأشموني ١/١٦٩ أن تكون خطاك - بكسر الخاء - فقال: والخطاء بالكسر والمد، لكن قصره الشاعر للوزن جمع خطوة - بالفتح - كرَكْوة ورِكاء كما في الصحاح، وهي نقل القدم.

بَابُ
(لاَ) العَامِلَة عمل (إن)

(ص) إِذَا مـنَكَّـر بِـمَعْـنَى (مِـنْ) يَـلي
(لاَ) فَبِـ(إنَّ) أُلْحِقَتْ فِي الْـعَمَـل
وَتِلْوَهَا انْصِبَنْ بِهَا اسماً إنْ يُضَـفْ[1]
أَوْ يَـكُ كَالَّـذ بـالإِضَـافَـةِ اتَّصَف
كَمِثْـل (لاَ صَاحِبَ بِـرٍّ مُـسْلِمُ)
و (لا كَـريـمـاً أَصْـلُه مُـتَّـهـم)
والمفـردَ افْتَـح مَعَهَـا مُـرَكَّبَـا
كَـ (لاَ صَلاَح[2] لِمُسِيءٍ[3] أَدَبا)
وَإِنْ عَـطَفْـتَ مَـثْـلَهُ عَـلَيْـه
فَـالـرَّفْـعَ وَالنَّصْبَ انْسُبَنْ إِلَيْـه
وَالفَتْحَ - أَيْضاً - زِدْ إِذا كَرَّرْتَ (لاَ)
وَكُنْتَ بـالفَتْـحِ وَسَـمْتَ الأَوَّلاَ

---

(١) هـ (تضف).
(٢) هـ (كاصلاح).
(٣) ط (للمسيء).

وَإِنْ رَفَعتَه فَمَا لِلثَّانِي
فِي النَّصْبِ حَظّ[1] بل لَهُ الوَجْهَان
وَفَتْحُ مَعْطُوفٍ بِنَاءً قَدْ يَرِد
بِقَصْدِ تركيبٍ وَ (لاَ) لَفْظاً فَقَد
وَالأَوْجُهَ الثَّلاثَةَ الوَصْفَ أَنِل
إِنْ كَانَ مَعْ إِفْرَادِهِ لَمْ يَنْفَصِل
وَالفَتْحُ مَمْنُوعٌ إِذَا لَمْ يَتَّصِل
أَوْ كَانَ غَيرَ مُفْرِدٍ وَلَوْ وُصِل
وَالثَّانِي مِنْ (لاَ مَاءَ مَاءً بَارِدا)
نَوّن أَو اجْعَلَنْهُمَا [2] اسْماً وَاحِدا
وَنَحْو: (لاَ ابْنَيْنِ)[3] وَ (لاَ أَب) اطَّرد
وَنَحْو (لاَ أَبَا) وَ (لاَ ابْني) قَدْ وَرَد
بِشَرْطِ كَوْنِ اللاَّم بَعْدُ مُقْحَما
وَنَحْو (لاَ أَبَاكَ) نَزْراً عُلِمَا
[وإِنْ أَتَاكَ عَلَمٌ وَهُوَ اسمُ (لاَ)
فَكُنْ لَهُ بِشَائِعٍ مُؤَوِّلاَ
كَقَولِهِمْ فِي رَجَزٍ مَرْوِيٍّ
(لاَ هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ)][4]

(١) ع (حظا)
(٢) س ش (اجعلهما).
(٣) هـ (اثنين).
(٤) هـ سقط ما بين القوسين.

وَأَعْطِ[1] (لاَ) مَعَ هَمْزِ الاسْتِفْهام
فِي غَيْرِ عَرْضٍ مَا بِلاَ اسْتِفْهـام
وَفِي تمـنٍّ بِـ (أَلاَ) لاَ تُلْغِ (لاَ)
وَغَير نَصْب تَابـعَ اسْمِهَا احْـظُلاَ
وَشَاعَ فِي ذَا البَابِ إسقاطُ الخَبر
إِذَا المـرادُ مَـعْ سُقُـوطِـهِ ظَهَـر
وَذَاكَ فِـي عُـرْفِ تَمِيمٍ[2] يَـلْزَمُ
والاسمُ لِلْعِـلْمِ بِـهِ قَـدْ يُعْـدَمُ
وَلاَزِمٌ فِي سعَـةٍ تكـرِيـرُ (لاَ)
إِذَا بِـذِي التَّعْرِيفِ مَحْضـاً وُصِلاَ
كَـذَا إِذَا يَـتْلُوهُ نَـعتٌ أَوْ خَبـر
أَوْ حَال الاَّ فِي اضْطِرَارِ مَنْ شَعَر

(ش) إِذَا قُصِدَ بِـ (لاَ) نَفْيُ الجِنْسِ عَلَى سَبيل الاسْتِغْرَاقِ اخْتَصَّت بالاسم، لأَنَّ قَصْدَ الاسْتِغْرَاق عَلَى سَبيل التَّنْصِيص يَسْتَلزِمُ وُجُودَ (مِنْ) لَفْظاً أَوْ مَعْنىً، وَلاَ يَليقُ ذَلِكَ إلاَّ بالأَسْمَاءِ النَّكِرَاتِ، فَوَجَبَ لِـ (لاَ) عِنْدَ ذلك القَصْدِ عَمَلٌ فِيمَا يَلِيهَا، وَذَلِكَ العَمَلُ إِمَّا جَرٌّ وَإِمَّا رَفْعٌ، وَامَّا نَصْبٌ.

فَلَمْ يَكُنْ جَراًّ[3] لِئَلاَّ يُعْتَقَدُ أَنَّهُ بـ (مِنْ) المِنْوِيَّةِ، فَإِنَّهَا فِي

(١) هـ (فاعط).
(٢) ع (تيم).
(٣) هـ (خيرا).

حكمِ المَوجُودَةِ لِظُهورِهَا فِي بَعْضِ الأَحْيَانِ كَقَوْلِ الشَّاعِر:

٢٦٣ - فَقَامَ يَـذُودُ النَّـاسَ عَنْهَـا بِسَيْفِـهِ
وَقَالَ: أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ

وَلَمْ يَكنْ رَفْعاً لِئَلَّا يُعْتَقَدَ أَنَّهُ بالابتِداءِ فَتَعيَّن[1] النَّصْبُ.

وَلِأَنَّ[2] فِي ذَلِكَ إِلْحَاقَ (لَا) بِـ (إِنَّ) لِمُشَابَهَتِهَا إِيَّاهَا فِي التَّوكِيد، فَإِنَّ (لَا) لِتَوْكِيدِ النَّفْي، وَ (إِنَّ) لِتَوْكِيد الإِثْبَاتِ.

وَلَفْظُ (لَا) مُسَاوٍ لِلَفْظِ (إِنَّ) إِذَا خُفِّفَتْ فِي تَضَمُّنِ مُتَحَرِّكٍ بَعْدَهُ سَاكِنٌ.

فَلَمَّا نَاسَبَتْ (لَا): (إِنَّ) مِنْ هَذِه الجِهَاتِ عَمِلَتْ عَمَلَهَا بِشَرْطِ أَنْ يكونَ مَا تَعْمَلُ فِيه مُتَّصِلاً بِهَا. قابلاً لِـ (مِنْ) الجِنْسِيَّة.

فَإِنْ كَانَ مُفْرَداً، أَيْ: غَيرَ مُضَافٍ وَلَا شَبِيهٍ[3] بِهِ بُنِيَ مَعَهَا عَلَى الفَتْحِ تَشْبِيهاً بِـ (خَمْسَةَ عَشَر).

---

(١) ك و ع (فتعين أنه النصب).

(٢) ع (ولا في ذلك).

(٣) هـ (مشبه).

٢٦٣ - من الطويل استشهد به المصنف في شرح عمدة الحافظ ٣٦، وشرح التسهيل ولم ينسبه كما لم ينسبه من استشهد به من بعده كالسيوطي في البهجة المرضية ٥٩، وهمع الهوامع ١٤٦/١، وصاحب اللسان ٣١٨/٢٠، كما لم ينسبه العيني في المقاصد النحوية ١٣٢/٢.

يذود: يدفع.

وَحُكِمَ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالنَّصْبِ اعْتِبَاراً بِعَمَلِ [(لاَ)، وَبِالرَّفْعِ اعْتِبَاراً بِعَمَلِ] [1] الابتدَاء.

وَجَازَ اعْتِبَارُ عَمَلِ الابْتِدَاءِ مَعَ العَامِلِ اللَّفْظِيِّ الذِي هُوَ (لاَ) كَمَا جَازَ اعتِبَارُهُ مَعَ (مِنْ) في نَحْو: (هَلْ فِيهَا مِنْ أَحَدٍ)، لأَنَّ (لاَ أَحَدَ فِيهَا) جَوَابُ (هَلْ فِيهَا مِنْ أَحَد).

وَالجَوابُ يَجْرِي مَجْرَى مَا هُوَ جَوَابٌ لَهُ.

وانْ كَانَ اسمُ (لاَ) مُضَافاً، أَو شَبِيهاً بِهِ نُصِبَ بِهَا وَلَمْ يُبْنَ، لِئَلاَّ يُرَكَّبَ أكثرُ مِنْ شَيْئَين.

وَمِثَالُ المُضَافِ قَوْلي:

.... لاَ صَاحِبَ بِرٍّ مُسْلَمُ .....

أَيْ: مَخْذُولٌ.

وَمِثَالُ الشَّبِيه بِالمُضَافِ قَوْلي:

..... لاَ كَرِيماً أَصْلُهُ مُتَّهَم

وَإِلَى بِنَاءِ المُفْرَدِ عَلَى الفَتْح أَشَرْتُ بِقَوْلي:

وَالمُفْرَدَ افْتَحْ مَعَهَا مُرَكَّبَا
كَـ (لاَ صَلاَحَ لِمُسِيءٍ أَدَبَا)

ثُمَّ نَبَّهتُ عَلَى مَا يكُون مِنَ الوُجُوهِ فِي العَطْفِ فَقُلْتُ:

---

(١) ع سقط ما بين القوسين.

وَإِنْ عَطَفْتَ [مِثْلَه[1] عَلَيْه[2] . . . . . .

أَيْ: إِنْ[3] عَطَفْتَ[4]] عَلَى المُسْتَحِقِّ لِلْفَتْح مِثْلَهُ فِي الإِفْرَادِ، وَالتّنكِير جَازَ فِي المَعْطُوفِ: النَّصْبُ والرّفعُ، كَرَّرْتَ (لَا) مَعَ العَاطِفِ أَوْ لَمْ تكرِّرْهَا.

فَمِثَالُ ذَلِكَ مَعَ تَكرُّرِ[5] (لَا): (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّه)، وَ (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ).

[ومِثَالُ ذَلِكَ مَعَ عَدَمِ تكرُّرِ (لَا): (لَا حَوْلَ وقوةَ إِلَّا بِاللَّه) و (لَا حَوْلَ وَقُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّه)][6].

ثُمَّ قُلْتُ:

وَالفَتْحَ أَيْضاً زِدْ إِذَا كَـرَّرْتَ (لَا)
وَكُنْتَ بِـالْـفَتْـحِ وَسَـمْتَ الأَوَّلَا

أَيْ: زِدْ فِي المَعْطُوفِ المكَرَّرِ مَعَهُ (لَا) الفَتْحَ إِنْ كَانَ المعطُوفُ عَلَيْه مَفْتُوحاً.

فَيُقَالُ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّه) كَما قِيلَ: (لَا حَوْلَ وَلَا

---

(١) هـ (بمثله).
(٢) زادت ع (عليه) وسقط من باقي النسخ.
(٣) ع سقط (إن).
(٤) سقط ما بين القوسين من الأصل.
(٥) هـ (تكرير).
(٦) هـ سقط ما بين القوسين.

قَوَّةً) ـ بالنَّصْبِ ـ وَ (لَا قُوَّةٌ) ـ بالرفعِ ـ.

ثُمَّ قُلْتُ:

وَإِنْ رَفَعْته[1] ....

أَيْ: وَإِنْ رَفَعْتَ الأَوَّلَ، وَكَرَّرْتَ (لَا) لَمْ يَجُزْ نَصْبُ الثَّانِي: لِأَنَّ نَصْبَه عِنْد فَتْحِ الأَوَّلِ إِنَّمَا كَانَ عَلَى اعْتِقَادِ عَمَلِ (لَا) فِي المَفْتُوحِ نَصْباً مُقَدَّراً، والثَّاني مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ.

فَإِذَا رُفِعَ لَمْ يَبْقَ لَهَا عَمَلٌ، يُحْمَل عَلَيْه المَعْطُوف لكنَّه[2] يُرْفَع حَمْلاً عَلَى رَفْعِ الأَوَّلِ، وَيُفْتَح عَلَى أَنَّهُ مُركَّب مَعَ (لَا) الثانيةِ كَقَوْلِ الشَّاعِر:

٢٦٤ - فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا
وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَداً مُقِيمُ

---

(١) هـ (رفعت).

(٢) ع و ك (ولكنه) بزيادة واو.

٢٦٤ ـ من الوافر ينسب لأمية بن أبي الصلت الثقفي من قصيدة يذكر فيها الجنة وأهلها وأحوال يوم القيامة. (الديوان ٥٤) وفي الخزانة ٢/٢٨٣ أشار البغدادي إلى أن هذا البيت مركب من بيتين هما:

فلا لغو ولا تأثيم فيها ولا حين ولا فيها مليم
وفيها لحم ساهرة وبحر وما فاهوا به أبداً مقيم

اللغو: القول الباطل.

تأثيم: نسبة إلى الفسق والكفر والخيانة والكذب.

وَرَفْعُ الأَوَّلِ فِي الوَجْهَيْنِ إمَّا بالابْتِدَاءِ، وَ (لَا) مُهْمَلَة.

وَإِمَّا بِـ (لَا) عَلَى أَنَّهَا مَحْمُولَة[1] عَلَى (لَيْسَ).

وَحَكَى الأَخْفَشُ: (لَا رَجُلَ وَامْرَأَة)[2] ـ بِفَتْح التَّاءِ بِلَا تَنْوينٍ ـ عَلَى تَقْدِير: لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةَ عَلَى تَركيب المَعْطُوفِ / مَعَ (لَا) الثَّانِيَة ثُمَّ حُذِفَتْ وَنُوِيَتْ[3]، وَاسْتُصْحِبَ ٢٠/أ مَعَ نِيَّتِهَا مَا كَانَ مَعَ اللَّفْظِ بِهَا.

وَإِلَى هَذَا أَشَرْتُ بِقَوْلي:

وَفَتْحُ مَعْطُوفٍ بِنَاءً قَدْ يَرِد
لِقَصْدِ تَرْكِيبٍ وَ (لَا) لَفْظاً فُقِد

ثُمَّ نَبهتُ عَلَى أَنَّ نَعتَ اسم (لَا) المفتُوحَ يجوزُ فِيهِ إِذَا كَانَ مُفْرداً مُتَّصلاً بِالمنعوتِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ:

ـ الفَتحُ عَلَى تركيبِهِ مَعَ المنْعُوتِ نَحْو: (لَا رَجُلَ ظَرِيفَ عِنْدَكَ).

ـ والنَّصبُ حَمْلاً عَلَى عَمَلِ (لَا) المُقَدَّر.

وَالرَّفْعُ حَمْلاً عَلَى عَمَلِ الابتِدَاءِ؛ لِأَنَّ (لَا) عَامِلٌ ضَعِيفٌ فَلَمْ تَنْسَخ[4] عَمَلَ الابتداءِ لَفْظاً وَتَقْدِيراً، فَيَمْتنعُ اعتِبَارُه وَحَمْلُ

(١) هـ ك ع (المحمولة).
(٢) هـ (ولا امرأة).
(٣) ع (ونونت).
(٤) ع (ينسخ).

النَّعْتِ عَلَيْه، كَما امْتَنَعَ ذَلِكَ مَع (إنَّ).

ثُمَّ بَيَّنْتُ أَنَّ تَركِيبَ النَّعْتِ يَمْتَنِعُ بِفَصْلِهِ مِنَ المَنْعُوتِ، وَإِنْ كَانَ مُفْرَداً وَبِعَدَمِ[1] إِفْرَادِهِ، وَإِنْ كَانَ مُتَّصِلاً، لِأَنَّ جُزْأَيِ المركَّبِ لَا يَنْفَصِلانِ.

وَلِأَنَّ[2] أَكثَر مِنْ شَيْئَيْن لَا يُرَكَّبُ.

وَإِذَا امْتَنَع التركيبُ جَازَ النَّصْبُ حَمْلاً عَلَى عَمَلِ (لَا) وَالرَّفْع حَمْلاً عَلَى عَمَلِ الابْتِدَاء.

وَإِذَا كَرَّرْتَ اسمَ (لَا) المفتوحَ فَلَكَ أَنْ تركبَ المؤكِّدَ والمؤكَّدَ تركيبَ النَّعْتِ والمَنْعُوت نَحو: (لَا مَاءَ مَاءَ بَارِداً).

وَلَكَ أَنْ تَنْصِبَ المؤكِّدَ، وَتُنَوِّنَه[3] فَتَقُول: (لَا مَاءَ مَاءً بَارِداً).

وَتَقُولُ: (لَا غُلَامَيْنِ[4] لَكَ)، و (لَا نَعْلَيْنِ لِزَيْدٍ)، وَ (لَا أَبَ لِعَمْرٍو) وَ (لَا أَخَ لَهُ).

فَتَجْعَلُ (غُلَامَيْن) و (نَعْلَين) اسمَيْن مركَّبَين، وَمَا بَعْدَهُمَا مِنَ الجَارّ وَالْمَجْرُورِ خَبراً. وَكَذَا (لَا أَبَ)[5] وَ (لَا أَخَ).

---

(١) في الأصل (وتقدم إفراده).

(٢) هـ (ولا أكثر).

(٣) هـ (وتنويه).

(٤) هـ (لا على من لك).

(٥) هـ (لا أب له).

وَقَدْ تَسْقُطُ[1] النُّونُ، وَتَثْبُتُ الأَلِفُ فَيُقَال[2]: (لَا غُلَامَيْ لَكَ) و (لَا نَعْلَي لِزَيْد).

وَ (لَا أَبَا لِعَمْرٍو) وَ (لَا أَخَا لَهُ).

وَلَا تَفْعَلُ[3] هَذَا إِلَّا مَعَ لَامِ الجَرِّ.

وَالوَجْهُ فِيهِ أَنَّهُ مُشَبَّه بِالمُضَافِ فَعُومِلَ مُعَامَلَتَهُ فِي حَذْفِ النُّونِ، وَإِثْباتِ الأَلِفِ.

وَوَجْهُ شَبَهِهِ بِالمُضَافِ أَنَّ اللَّامَ وَمَا جُرَّ بِهَا صِفَة، والصِّفَة مكَمِّلة للموصُوف كَتكْمِيل[4] المضَافِ إِلَيْهِ لِلْمُضَافِ.

وَلَوْ جُعِلَت اللَّامُ، وَمَا جُرَّ بِهَا خَبراً لَثَبَتَت النُّون، وَسَقَطَتْ الأَلِف لِزَوَالِ شَبَه الإِضَافَة.

وَقَدْ شَذَّ سُقُوطُ اللَّام مَعَ ثُبُوتِ الأَلِفِ فِي قَوْل الشَّاعِر:

٢٦٥ ـ أَبِالمَوْتِ الذِي لَا بُدَّ أَنِّي
مُلَاقٍ لَا أَبَاكِ تُخَوِّفِينِي

---

(١) ع (يسقط).
(٢) ك ع (فتقول).
(٣) ك ع (يفعل).
(٤) هـ (كتمثيل).
٢٦٥ ـ من الوافر نسبه البغدادي في الخزانة ١١٨/٢ تبعا لشراح أبي علي الفارسي لأبي حية النميري، ونسبه ابن الشجري في أماليه ٣٦٢/١ للأعشى ولم أره في ديوانه (ينظر: الكامل ٣/٣ اللسان مادة أبي).

أَرَادَ: لَا أَبَا لَكِ [1].

وَقَدْ يَتَأَوَّل العَلَمُ بِنكرةٍ فَتجعل [2] اسمَ (لَا) [3] مركَّباً مَعَهَا إِنْ كَانَ مُفْرداً كَقَول الشَّاعِرِ:

٢٦٦ - أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ
نَكِدْنَ وَلَا أُمَيَّةَ فِي البِلَادِ

---

(١) ك ع سقط (أراد لا أبالك).
(٢) ك ع (فيجعل).
(٣) هـ (الاسم).

٢٦٦ - من الوافر من أبيات تنسب إلى عبد الله بن الزبير - بفتح الزاي - الأسدي من أسد بن خزيمة، وكان سأل عبد الله بن الزبير بن العوام زادا وراحلة فقال له: إن نفقتي قد ذهبت فقال: ما كنت ضمنت لأهلك أنها تكفيك إلى أن ترجع إليهم.

فقال: وإن ناقتي قد نقبت ودبرت فقال ابن الزبير: أنجد بها يبرد خفها.

قال الشاعر: إنما جئتك مستحملاً، ولم آتك مستوصفاً فلعن الله ناقة حملتني إليك، قال ابن الزبير: إنَّ وراكبها، فخرج يقول أبياتاً أولها:

أقول لغلمتي شدوا ركابي أجاوز بطن مكة في سواد
فمالي حين أقطع ذات عرق إلى ابن الكاهلية من معاد

أبو خبيب: عبد الله بن الزبير. نكدن: تعذرن.

[ينظر: زهر الآداب للحصري ٤٧٤، الخزانة ٢/١٠٠، تاريخ الخلفاء ٨٣، سيبويه ١/٣٥٥، ابن الشجري ١/٣٢٩ ونسب الشاهد في الأغاني ١٠/١٦٣ لعبد الله بن فضالة].

وَكَقَولِ الرَّاجِز:[1]

٢٦٧ - لَا هَيْثَمَ اللَيلةَ لِلْمَطِيِّ

وَمنْصُوباً[2] بِهَا إِنْ كَانَ مُضَافاً كَقَوْلِهم: (قَضِيَّة وَلَا أَبَا حَسَنٍ لَهَا)[3].

وَلَا بُدّ مِنْ نَزْعِ الأَلِف وَاللَّام مِمَّا هُمَا فِيهِ وَلِذَلِكَ[4] قَالُوا: (وَلَا أَبَا حَسَن) وَلَمْ يَقُولُوا: (وَلَا أَبَا الْحَسَن).

فَلَوْ كَانَ المُضَافُ مُضَافاً إِلَى مَا يُلَازِمُه[5] الأَلفُ واللَّامُ كَـ (عَبْد الله) لَمْ يَجُزْ فِيه هَذَا الاسْتَعمَالُ.

وَللنَّحويينَ فِي تَأْوِيل العَلَم المُسْتَعْمل هَذَا الاسْتِعْمَال قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ عَلَى تَقْدِير إِضَافَة (مِثْل) إِلَى العَلَم ثُمَّ حُذِفَ (مِثْل) فَخَلَفَهُ المضَافُ إِلَيْه فِي الإِعْرَاب والتّنكير.

---

(١) هـ (الآخر).

(٢) هـ (ومنصوباتها).

(٣) ينظر كتاب سيبويه ١/٣٥٥.

(٤) هـ (فلذلك).

(٥) ك و ع (يلازمه).

٢٦٧ ـ هذا رجز أورده أبو عبيد مع أبيات أخرى لم ينسبها، ونسبها الفراء لرجل من دبير [أمالي الشجرى ١/٣٢٩، الخزانة ٢/٩٨، همع ١/١٤٥، ابن يعيش ٢/١٠٢، ٤/١٢٣].

هيثم: اسم رجل.

والثَّانِي: أَنَّه عَلَى تَقْدير لَا وَاحِدَ مِنْ مُسَمَّيَاتِ هَذَا الاسْمِ.

وَكِلَا القَوْلَيْن غَيرُ مرْضِيّ:

أَمَّا الأَوَّلُ فيَدلُّ عَلَى فَسَادِه أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: التزامُ العَرَبِ تَجردَ المُسْتَعمل ذَلِكَ الاسْتِعمَالَ مِنَ الأَلِفِ واللَّامِ، وَلَوْ كَانَت إِضَافَةُ (مِثْل) مَنْوِيَّة لَمْ يُحْتَجْ إِلَى ذَلِكَ.

الثَّاني: إِخْبَارُ العَرَبِ عَنِ[1] المُسْتَعْمل ذَلِكَ الاسْتِعْمَال[2] بِـ (مِثْل) كَقَوْلِ الشَّاعِر:

٢٦٨ - تُبَكِّي عَلَى زَيْـدٍ وَلَا زَيْدَ مِثْلُه

[بَرِيءٌ مِنَ الحُمَّى سَلِيمُ الجَوَانِحِ[3]]

فَلَوْ كَانَتْ[4] إِضَافَة (مِثْل) مَنْوِيَّة لَكَانَ التَّقْدِير: وَلَا مِثْلَ زَيْدٍ مِثْله وَذَلِكَ فَاسِدٌ.

وَأَمَّا القَوْلُ الثَّانِي فَضَعْفُه بَيِّن، لِأَنَّه يَسْتَلْزِمُ أَلَّا يُسْتَعملَ هَذَا الاستعمالَ إِلَّا عَلَمٌ مُشْتَرَكٌ فِيهِ كَـ (زَيْد).

(١) ك (على).

(٢) ك و ع سقط (الاستعمال).

(٣) سقط ما بين القوسين من الأصل.

(٤) ع (كان إضافة).

٢٦٨ ـ من الطويل لم أقف له على قائل معين
ورواية ع (يبكي).

وَلَيْسَ ذَلِكَ لَازِماً لِقَوْلِهم[1]: (لَا بَصْرَةَ لكُمْ) و (لَا قُرَيشَ[2] بَعْدَ اليَوْم).

وَلِقَول[3] النَّبِيِّ ـ عَلَيْهِ السَّلَام ـ:[4]

(إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى[5] بَعْدَه)[6].

وَإِنَّما الوَجْهُ فِي هَذَا الاسْتِعمالِ أن يكونَ عَلَى قَصْدِ: لَا شَيءَ يَصْدُقُ عَلَيْه هَذَا الاسمُ كَصِدْقِهِ عَلَى المَشْهُورِ بِهِ.

فَضُمِّن العَلَمُ هَذَا المَعْنَى، وَجُرِّدَ لَفْظُهُ مِمَّا يُنافِي ذَلِكَ.

وَإِذَا دَخَلَتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهام عَلَى (لَا) فَحكمُهَا مَعَ مَا وَلِيَهَا حكمُهَا مَعَهُ عَارِيةً مِنَ الهَمزَةِ نَحْو قَوْلِكَ: (أَلَا حِلْمَ[7] لَكَ)؟ و (أَلَا[8] صَدِيقَ لِزَيْدٍ)؟.

وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى مَا وَلِيَهَا جَازَ فِي المَعْطُوفِ وَالمَعْطُوفِ عَلَيْه مَعَ الهَمْزَةِ مَا جَازَ مَعَ التَّجَرُّدِ.

(١) ع (كقولهم) سيبويه ١/٣٥٥.
(٢) هـ (لا فرس بعد اليوم).
(٣) ع (وكقول).
(٤) ك و ع هـ (صلى الله عليه وسلم).
(٥) سقط (فلا كسرى).
(٦) أخرجه البخاري باب الايمان، ٣، ٣١، ومسلم في باب الفتن ٧٥، ٧٦، والترمذي في باب الفتن ٤١، وأحمد بن حنبل ٢/٢٣٣، ٢٤٠، ٣١٣، ٤٦٧، ٥٠١، ٥/٩٢، ٩٩.
(٧) ك ع (ألا حكم لك).
(٨) هـ (ولا صديق لزيد).

هَذَا إِذَا لَمْ يُقْصَد العَرْضُ.

فَإِنْ كَانَ العَرْضُ مَقْصُوداً بِـ (أَلَا) اخْتَصَّتْ بِالفِعْلِ، وَوَجَبَ إِضْمَارُ فِعْلٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِراً، كَمَا يَجِبُ ذَلِكَ مَعَ (هَلَّا) وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ: (أَلَا تَفْعَلُ خَيْراً) و (ألا خَيْراً تَفْعَلُهُ).

وَقَدْ يُضْمَرُ الفِعْلُ لِقَرِينَةٍ مَعْنَوِيَّة كَقَوْلِ الشَّاعِر:

٢٦٩ - أَلَا رَجُـلاً جَـزَاهُ الـلَّهُ خَـيْـراً
يَـدُلُّ عَـلَى مُـحَـصَّـلَةٍ تَـبِـيـتُ

عَلَى تَقْدِيرِ: أَلَا يرونَنِي[1] رَجُلاً. هَذِه هِيَ[2] الرِّوَايَةُ المَشْهُورَةُ. وَيُرْوَى:

أَلَا رَجلٍ . . . . . .
بِالجَرِّ عَلَى تَقْدِيرِ: أَلَا مِنْ رَجُلٍ.

---

(١) ك و ع (ترونني).

(٢) ع سقط قوله (هي).

٢٦٩ ـ من الوافر من قصيدة قالها عمرو بن قعاس ـ بكسر القاف ـ ابن عبد يغوث وضبطه الصغاني في العباب ـ قنعاس ـ بزيادة نون.

محصلة ـ روى بكسر الصَّاد على أنها التي تستخرج الذهب من حجر المعدن، وروى بفتح الصادف وربما أراد بها البغي بدليل قوله بعد ذلك:

تـرجـل لمتي وتقم بيتي وأعطيها الإتاوة إن رضيت

[نوادر أبي زيد ١٣٥، الخزانة ١/٤٥٩، ٣/١١٢، ١٥٦، ٤/٤٧٧، العيني ٢/٣٦٦، ٣/٣٥٢، همع ١/٥٨].

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الشَّاعِرُ لَمْ يَقْصِد العَرْضَ، ولكنَّه نَوَّنَ مُضْطَراً، وَهُوَ قَولُ يُونُس[1]، والأَوَّلُ أَجْوَدُ وَهُوَ قَولُ الخَلِيلِ.

فَإِذَا قُصِدَ بِـ (أَلَا) التَّمَنِّي[2] امْتَنَع الإِلْغَاءُ، وَاعْتِبَارُ مَعْنَى الابْتِدَاءِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ[3]. لَا عِنْدَ المَازِنِيّ،[4] وَالمُبَرِّد[5].

---

(١) قال سيبويه ١/٣٥٩:
وسألت الخليل ـ رحمه الله ـ عن قوله:
(ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت
فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل، فهلا خيرا من ذلك، كأنه قال: ألا تُروني رجلا جزاه الله خيرا.
وأما يونس فزعم أنه نون مضطرا. . . . والذي قاله مذهب).

(٢) ع (بالتمني).

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٣٥٩:
«واعلم أن «لا» إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع إلا فيما تعمل فيه في الخبر، وتسقط النون والتنوين، كما سقطا في الخبر.
فمن ذلك: «ألا غلام لي» و «ألا ماء بارداً».

(٤) جاء في هامش كتاب سيبويه مخطوطة دار الكتب المصرية ٦٥ نحو عند قول سيبويه: (ومن قال «لا غلامَ أفضلُ منك» لم يقل في «ألَا غلام أفضل منك» إلا النصْب لأنه دخله معنى التمني، وصار مستغنياً عن الخبر كاستغناء «اللهم غلاماً» ومعناه «اللهم هب لي غلاماً»:
قال أبو عثمان بكر بن محمد:
الرفع عندي في التمني جيد بالغ.
أقول: ألا غلام وألا جارية؟ كما قلت في الخبر.
وقال: أقول في الاستفهام كما أقول في الخبر سواء، أقول: «ألا رجل أفضلُ منك».

(٥) قال المبرد في المقتضب ٤/٣٨٢ هذا باب «لا» إذا دخلها ألف =

وَحَذْفُ الخَبرِ فِي هَذَا البَابِ إِذَا كَانَ لَا يُجْهَلُ يَكْثُرُ[1] عِنْدَ الحِجَازِيِّين، ويُلْتَزمُ عِندَ التَمِيميّين.

فَإِنْ كَانَ يُجْهَلُ عِنْدَ حَذْفِه وَجَبَ ثُبُوتُهُ عِنْدَ جَميعِ العَرَبِ.

فَمِنْ حَذْفِهِ لكَونِه لَا يُجْهَلُ: (لَا إِلَه إِلَّا الله) و (لَا فَتىً إِلَّا عَلِي) وَ (لَا سَيْفَ إِلَّا ذُو الفِقَار)[2].

= الاستفهام أو معنى التمني» «أما كونها للاستفهام فعلى حالها قبل أن يحدث فيها علامته».

فإن دخلها معنى التمني فالنصب لا غير في قول سيبويه والخليل وغيرهما إلا المازني وحده.

تقول: «ألا ماء أشربه» «ألا ماء وعسلاً» تنون «عسلاً» كما كان في قولك لا رجل وغلاماً في الدار.

وتقول: ألا ماء بارد ـ إن شئت، وإن شئت نونت بارداً، وإن شئت لم تنون كقولك: لا رجل ظريف ـ إن شئت نونت ظريفاً، وإن شئت لم تنون.

واحتجاج النحويين: أنه لما دخله معنى التمني زال عنه الابتداء وموضعه نصب كقولك «اللهم غلاماً» أي: هب لي غلاماً».

وكان المازني يجري مع التمني مجراه قبله ويقول: يكون اللفظ على ما كان عليه وإن دخله خلاف معناه، ألا ترى أن قولك (غفر الله لزيد معناه) الدعاء، ولفظه لفظ (ضرب).

فلم يغير لما دخله من المعنى، وكذلك قولك «علم الله لأفعلن» لفظه لفظ «رزق الله» ومعناه القسم فلم يغيره.

وكذلك «حسبك» رفع بالابتداء، ومعناه النهي.....»

(١) هـ (يكبر).

(٢) ذو الفقار: اسم سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ فقد كانت فيه حفر صغار حسان ويقال للحفرة: فقرة: وجمعها فقر (لسان).

وَمِنَ الوَاجِبِ الثُّبُوتِ لِعَدمِ العِلْمِ بِهِ قَوْلُهُ ـ تَعَالى ـ [: ﴿لا رَيْبَ فِيه﴾[1].

وَقَوْله ـ تَعَالَى ـ:[2] ﴿ لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّك أَنْتَ عَلَّامُ الغُيُوب ﴾[3].

وَقَوْله[4]] [5]﴿ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾[6].

وَقَوْلُ النَّبِيّ ـ عَلَيْه السَّلَام ـ[7]:

/ (لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ الله)[8] . وَ (لَا إِلَهَ غَيْرُكَ)[9] . ٢٠/ب

---

(١) من الآية رقم (٢) من سورة (البقرة).

(٢) من الآية رقم (٣٢) من سورة (البقرة).

(٣) سقط من الأصل قوله ؛ (إنك أنت علام الغيُوب).

(٤) سقط من هـ ما بين القوسين.

(٥) ك و ع زادتا (قوله تعالى).

(٦) من الآية رقم (١٣) من سورة (الأحزاب).

(٧) ك ع ـ (صلى الله عليه وسلم).

(٨) أخرجه البخاري في النكاح ١٠٧، ومسلم في التوبة ٣٢، ٣٣ ٣٤، ٣٥، ٣٦، والترمذي في الدعوات ٩٥، والنسائي في الكسوف ١١ ، وأبو داود في النكاح ٣٧ ، والموطأ في الكسوف ١ .

(٩) أخرجه مسلم في الصلاة ٥٢، والترمذي في الصلاة ٦٥، والموطأ في باب صفة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ٣٤.

وَزَعَمَ قَومٌ مِنْهم الزَّمَخْشَرِيُّ[1]، وَالجَزُولِيُّ[2]: أَنَّ بَنِي تَمِيم يَحْذِفُونَ خَبَرَ (لاَ) مُطْلَقاً ـ عَلَى سَبِيل اللُّزُوم.

إِلاَّ أَنَّ الزَمَخْشَرِيَّ قَالَ: (وَبَنُو تَميم لاَ يُثْبِتُونَه فِي كَلاَمهم أَصْلاً). وَقَالَ الجَزُولِيّ: (وَلاَ يَلْفِظُ بِالخَبرِ بَنُو تَمِيم إِلاَّ أَنْ يكونَ ظَرفاً).

وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ مَا قَالاَهُ، لأَنَّ حَذْفَ خَبرٍ لاَ دَلِيلَ عَلَيهِ يَلْزمُ مِنْه عَدَمُ الفَائِدة. وَالعَربُ مُجْمِعُونَ عَلَى تَركِ التَّكَلُّم بِمَا لاَ فَائِدَةَ فِيه. قَالَ الشَّلَوْبين[3]:

---

(١) قال الزمخشري في المفصل يتحدث عن خبر «لا» التي لنفي الجنس:
«ويحذفه الحجازيون كثيراً فيقولون: (لا أهل) و (لا مال) و (لا بأس) و(لا فتى إلا علي) و(لا سيف إلا ذو الفقار) ومنه كلمة الشهادة ومعناها: لا آله في الوجود إلا الله.
وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً».
قال ابن يعيش ١/١٠٧.
«وأما بنو تميم فلا يجيزون ظهور خبر «لا» البتة، ويقولون هو من الأصول المرفوضة، ويتأولون ما ورد من ذلك».

(٢) الجزولي هو عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت بن عيسى، المراكشي، أبو موسى الجزولي كان إماماً لا يشق غباره على جودة التفهيم، وحسن العبارة مات سنة ٦٠٧ هـ.

(٣) الشلوبين: هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الاستاذ أبو علي، الإشبيلي الأزدي، إمام عصره في العربية بلا مدافع، ذو معرفة بنقد الشعر، أبقى الله به على ما بأيدي أهل المغرب من العربية مات سنة ٦٤٥هـ.

(يَنْبَغِي أَنْ يكونَ خِلَافُ أَهْلِ الحجازِ وَبَنِي تَمِيم فِيمَا هِوَ جَوَابٌ لِقَوْل قَائل.

كَقَوْلِكَ ـ لِمنْ قَالَ: (هَلْ مِنْ رَجُلٍ أَفْضَل مِنْ زَيْد)؟ ـ لَا رَجُلَ.

وَأَمَّا إِذَا لم يكُنْ جَوَاباً فَلَا يَنْبَغي أَنْ يُحْذَفَ الخبرُ أَصْلاً، لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ). وَأَنكَرَ عَلَى الجَزُوليّ اسْتِثْنَاء الظَّرف.

وَمِنْ حَذْفِ الاسمِ لِلْعِلْمِ بِهِ قَوْلُهُم[1]: (لَا عَلَيْكَ) يُرِيدُونَ: لَا بَأْسَ عَلَيْكَ.

وَمِثَالُ لُزُومِ التِّكرَارِ لكَونِ المتَّصِلِ بِـ (لَا) مَعْرِفَة: (لَا زَيْدٌ فَيهَا وَلَا عَمروٌ). وَنَبَّهتُ بِقَوْلي:

. . . . . بِذِي[2] التَّعْرِيفِ مَحْضاً

عَلَى أَنَّ ذَا التَّعْرِيف المُؤَوَّل[3] بنكرَةٍ لَا يَجِبُ مَعَهُ التكرَارُ، كَمَا لَا يَجِبُ مَعَ النكرِة الصَّرِيحةِ.

وَيَدْخُلُ فِيمَا هُوَ مَعْرِفَة غَير مَحْضَة قَولُهُم: (لَا نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَل)[4].

= قال الشلوبيني في التوطئة ص ٢٨٤.

ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إذا كان جواباً استغناء بوجوده في السؤال نحو قولك لمن قال: هل من رجل في الدار؟ لا رجل.

(١) ع (ومن حذف الاسم) كقولهم.

(٢) في الأصل (لذي).

(٣) ع (المؤبنكرة).

(٤) سيبويه ١/ ٣٥٥.

فَإِنَّهُ بِمَعْنَى : لَا يَنْبَغِي لَكَ، فَلِذَلِكَ[1] لم تكرَّر (لَا) بَعْدَه.

وَمِثَالُ لُزُومِ التكْرَارِ لِكَوْنِ المتَّصِلِ بِـ (لَا) خَبراً وَنَعْتاً، وَحَالاً: [قَولُهُ ـ تَعَالَى ـ]: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُون ﴾[2]. وَقَوْلُهُ: ﴿ تُوقَدُ مِنْ شَجرةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ، لَا شَرقيّةٍ، وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾[3].

وَ (جَاءَ زَيْدٌ لَا خَائِفاً، وَلَا آسِفاً).

وَقَيَّدْتُ لُزومَ التكرارِ بِالسّعَةِ تَنْبِيهاً عَلَى تَركِهِ فِي الضَّرُورَة كَقَولِ الشَّاعِر:

٢٧٠ - وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا
حَيَاتُكَ لَا نَفْعٌ، وَمَوْتُكَ فَاجِعُ

وَكَقَوْلِ الآخَر:

---

(١) ع (ولذلك) في مكان (فلذلك).
(٢) الآية رقم (٤٧) من سورة (الصافات).
(٣) من الآية رقم (٣٥) من سورة (النور).
٢٧٠ ـ من الطويل نسبه العسكري في التصحيف ص ٤٠٥، والحصري في زهر الآداب ٦٥٢ والبغدادي في الخزانة ٢/٨٩ للضحاك بن هنَّام الرقاشي من أبيات قالها في الحضين ـ بالضاد ـ ابن المنذر. ونسبه البحتري في حماسته ١٧١ إلى أبي الدُّبَيَّة الطائي.
وأكثر الروايا في كتب النحو على إسقاط الواو أول البيت على أنه مخروم على اعتبار أنه غير مسبوق بغيره.

٢٧١ - بَكَتْ جَزَعاً، وَاسْتَرجَعَتْ ثُم آذَنَت
رَكَـائِبُهَـا إِلاَّ إِلَيْنَـا رُجُـوعُهَـا](١)

وَكَقوْل الآخَر:

٢٧٢ - قَهَرْتُ العِدَا لاَ مُسْتَعِيناً بِعُصْبَةٍ
ولكن بِـأَنْوَاعِ الخَـدَائِـع وَالمكْـرِ

وَإِلَى هَذِه الأَبْيَات وَنَحْوها أَشَرْتُ بَقَوْلي:

. . . . . إِلاَّ فِي اضْطِرَارِ مَنْ شَعَر(٢)

---

(١) سقط ما بين القوسين من هـ.

(٢) هـ (من شعره).

٢٧١ ـ من الطويل من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعلم قائلها ٣٥٥/١.
(الخزانة ٨٨/٣، ٨٨/٢، أمالي الشجرى ٢٢٥/٢، همع ١٤٨/١، ابن يعيش ١١٣/٢، ٦٥/٤، ٦٦)
واسترجعت يحتمل أمرين: إما أنها قالت: «إنا لله وإنا إليه راجعون» وإما طلبت الرجوع.
ركائب: جمع ركوبة وهي الراحلة تركب. آذنت: أشعرت وأعلمت.

٢٧٢ ـ من الطويل، والعصبة: الجماعة.

فهرس الجزء الأول

تقديم ٥
مقدمة ١١٠
خطبة الكافية الشافية ١٥٥
باب شرح الكلام وما يتألف منه ١٥٧
باب الاعراب والبناء وما يتعلق بذلك ١٧٤
إعراب المثنى والمجموع على حده وما يتعلق بذلك ١٨٥
إعراب المجموع بالألف والتاء وما جرى مجراه ٢٠٠
إعراب ما اتصل به من الفعل ألف اثنين أوواو جمع أوياء مخاطبة ٢٠٧
إعراب المعتل من الأسماء والأفعال ٢١٢
باب النكرة والمعرفة ٢٢٢
فصل في المضمر ٢٢٤
فصل في ضَمير الشأن ٢٣٣
فصل في الضَّمير المسمى فصلا ٢٣٩
فصل العلم ٢٤٦
فصل الموصول ٢٥٢
فصل في أسماء الاشارة ٣١٤
فصل في المعرف بالأداة ٣١٩
باب الابتداء ٣٣٠
فصل في دخول الفاء على خبر المبتدأ ٣٧٣
باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر ٣٨٠
باب (ما) و (لا) و (ان) المشبهات بـ (ليس) ٤٣٠
باب أفعال المقاربة ٤٤٩
باب الحروف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ٤٧٠
باب (لا) العاملة عمل (ان) ٥١٩